


إسرائيل والأبارتهايد دراسات مقارنة إعداد و تحرير: هنيدة غانم، عازر دكور

# إسرائيل والأبارتهايد

## دراسات مقارنة

المشاركون:
هنيدة غانم، رائف زريق، عازر دكور ، أيمن ك. اغبارية،
مهند مصطفى، سوسن زهر، يوسف جبارين،
أحمد الأطرش، سهيل خليلية، رازي نابلسي، عاطف أبو سيف،
هديل بدارنة، عبد الغني سلامة،مجد كيّال، أنطوان شلحت

إعداد و تحرير :
هنيدة غانم
عازر دكور



# إسرائيل والأبارتهايد

## دراســـات مقـــارنة

إعداد و تحرير :

هنــيدة غانـم

عازر دكـور

**المشاركون:**

هنيدة غانم، رائف زريق، عازر دكور،
أيمن ك. اغبارية، مهند مصطفى سوسن زهر، يوسف جبارين،
أحمد الأطرش، سهيل خليلية، رازي نابلسي، عاطف أبو سيف،
هديل بدارنة، عبد الغني سلامة، مجد كيّال، أنطـوان شلحـــت

# Israel and the Apartheid:
# a comparative study



**أيار ٢٠١٨**

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤ /١ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
**www.al-ayyam.ps**
**E-mail:info@al-ayyam.ps**

هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

الرقم المعياري: **ISBN 978_9950_03_009_1**

تصميم الغلاف: حسني رضوان

# المحتويـــــات

# تقديم

**هنيدة غانم***

تشهد السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في الدراسات البحثية- وكذا في الخطاب السياسي الدولي- التي تقارن بين إسرائيل وبين نظام الأبارتهايد الذي ساد في جنوب افريقيا حتى إلغائه عام ١٩٩٢، (مثلا انظر/ ي Tilley, 2014, Dugard, and Reynolds, 2013 Pappe (ed.) 2015; by Jacobs & Soske (Eds) 2015 Claron 2017 Carter, Jimmy 2007). يأتي هذا التزايد نتيجة التقاطع بين عاملين أساسيين: موضوعي وذاتي. يرتبط العامل الموضوعي بالممارسات الفعلية وأدوات السيطرة التي تستخدمها إسرائيل في مقابل الفلسطينيين خاصة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والتي تمخضت عن واقع سياسي وجغرافي ثنائي مبني على الفصل الاثني والهرمي، وبالتوازي عملية اثننة وتهويد مستمرة للمواطنة في إسرائيل تعيد للأذهان منظومة الحكم المبنية على الفصل العنصري والهرمية الاثنية في جنوب افريقيا تحت نظام الأبارتهايد. أما العامل الذاتي فيرتبط إلى حدّ بعيد باستخدام المقارنة وثقلها الأخلاقي وما تحمله من رأس مال رمزي متراكم كأداة نضال سياسية لمواجهة منظومة الحكم الإسرائيلي عامة والاحتلال خاصة، وذلك بالاستناد إلى اعتبار الأبارتهايد ممارسة مدانة، ورديفا للعنصرية، وجريمة ضد الانسانية.

تهدف المقاربة التي يحتويها هذا الكتاب، وتضم مجموعة من الدراسات والمقالات

* المديرة العامة لـ"مدار"، باحثة متخصصة في علم الاجتماع السياسي، ولها مجموعة واسعة من الأبحاث والدراسات المنشورة عن: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، المثقف وبناء الهوية الجمعية بعد النكبة، وعن اليهودية والصهيونية.

التحليلية، إلى  كشف أوجه التشابه والاختلاف ما بين منظومة الحكم الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد الذي ساد في جنوب افريقيا، ويسعى إلى الاستفادة من الإضاءات النظرية في حقل دراسات الاستعمار الاستيطاني لفهم أدوات السيطرة وسياسات القوة التي تستخدمها مجموعة عرقية/ اثنية/  قومية من أجل اخضاع مجموعات أخرى غصبا، وتكشف المقاربات عن منظومة خطابية مركبة تعمل على شرعنة السيطرة والقمع والإخضاع للسكان وإنتاجها كحالة طبيعية  مستدمجة بالحس العام الجمعي للمحتل، مثلما تم تحويل مطلب إسرائيل دولة يهودية إلى مطلب عليه إجماع في إسرائيل يتم شرعنته بخطاب حقوقي يشارك في إنتاجه كبار المفكرين والمثقفين إلى جانب أجهزة إنتاج الأيديولوجيا في الدولة الإسرائيلية.

ورغم وجود كثير من نقاط الشبه، إلا أن المثير هو بالذات انضفار الشبه في أدوات جديدة تعيد تشكيل السيطرة والفصل كنموذج أكثر تعقيدا يتعدى المفهوم الكلاسيكي الجنوب أفريقي للفصل العنصري، ويستدمج فيه أدوات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري معا، لينتج منظومة سيطرة خلاسية تجمع بين عدة مركبات لأنظمة قمعية وتضفرها في تكنولوجيا حديثة للإخضاع، وقد أشار في هذا السياق  Achelle Mbembe (2015) في تقديمه لكتاب Apathied Israel: The politics of Analogy أننا لا نتحدث عن أبارتهايد على النمط الجنوب أفريقي بل أكثر فتكا. نظام يبدو :High-Tech Jim Crow-cum Aparthied (ص.٢).

وناهيك عن التطور المركب لمنظومة السيطرة والقمع لإسرائيل تجاه الفلسطينيين، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أيضا العامل التاريخي والسياقات المتمايزة التي أسهمت في نزع شرعية الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وتحويله إلى مدان مقابل «الشرعية» التي تحظى بها إسرائيل وبعض إشكاليات تطبيق المنظور حيالها، ومنها:

١. ضبابية الوحدة الجغرافية المقصودة بالأبارتهايد الإسرائيلي. هل تضم الأرض المحتلة ٦٧ أم أدوات السيطرة على كل الفلسطينيين سواء أكانوا مواطنين أم رعايا. في هذا الإطار، يهيمن على كثير من الكتابات الفصل بين إسرائيل «الطبيعية» وإسرائيل المحتلة. يتم وضع الخط الأخضر بوصفه فاصلا بين كيانين وهو ما يمحو الماضي الاستعماري لإسرائيل وإقامتها ويعيد إنتاجها ضمن سياق الاحتلال فقط،

مقابل اعتبار جنوب أفريقيا وحدة واحدة جغرافية والتعامل مع منظومة الحكم كوحدة غير مجزأة فيها هرمية داخلية عامودية وليس أفقية.

٢. «شرعية» دولية لإقامة إسرائيل كدولة يهودية واعتبار الأمر غير مناقض للديمقراطية (قرارات الانتداب والتقسيم) في مقابل عدم وجود شرعية دولية لنظام الأبارتهايد.

٣. التعامل مع السيطرة على أراضي ٦٧ كسيطرة عسكرية مؤقتة ستنتهي باتفاق سلام، وبالتالي التعامل مع الاستيطان والفصل بين السكان بحسب الاثنية أو القومية كإفراز مؤقت سينتهي مع التوصل لسلام، مقابل اعتبار مطالب الفصل في جنوب افريقيا في دولة للسود ودولة للبيض مرفوضة، وتعبر عن توجهات متطرفة، في حين اعتبارها تعبيرا عن مزاج معتدل في إسرائيل.

٤. الظروف الإقليمية والدولية: ترافق إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ مع تكشف بشاعة المحرقة وما أعقبها من محاولات أوروبية للتكفير عن الجريمة بدعم مساعي الصهيونية لإقامة دولة لليهود عبر قرار التقسيم ١٨١ في مقابل ترافق نضال السود ضد الأبارتهايد الذي أقيم رسميا أيضا عام ١٩٤٨ مع أفول عصر الاستعمار في أفريقيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونضال السود ضد الفصل العنصري في الولايات المتحدة وسن قانون حقوق المواطنة في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤.

٥. الظرف الإقليمي والدولي المرتبط بانحدار المنطقة لحروب أهلية طاحنة، واستخدام حركات إرهابية كداعش والقاعدة للإسلام لضرب مراكز المدن الأوروبية، مقابل إعلان إسرائيل المستمر أنها رأس الحربة في مواجهة داعش، ومساعي الاستثمار في تحويل الصراع من صراع قومي ضد استعمار استيطاني إلى حرب حضارات!

سعينا في هذا الكتاب عبر مجموعة متمايزة من الدراسات إلى استكشاف نقاط التشابه والاختلاف والتقاطعات بين منظومتي السيطرة في نظام الأبارتهايد وفي النظام الإسرائيلي، آخذين بعين الاعتبار السياقات المتمايزة لمنظومتي القمع والسيطرة والاسقاطات السياسية للمقاربة.

يتوزع الكتاب على خمسة أقسام، يضم كل قسم مجموعة من المقالات التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة من موضوع الكتاب كما هو مبين أدناه.

يضم القسم الأول «ما بين الأبارتهايد، الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري- إشكاليات المقاربة والمقارنة» مقالين يعالجان أوجه الشبه والاختلاف بين نظام الأبارتهايد والنظام الإسرائيلي وإشكاليات المقاربة والمقارنة واقتصادها السياسي، المقال الأول لهنيدة غانم «التأطير المركب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين» يستعرض إشكاليات المقارنة بين نظام الأبارتهايد الجنوب أفريقي ومنظومة الحكم الإسرائيلي، وترى أن الواقع في فلسطين هو واقع مركب ومتعدد أدوات الحكم والإدارة والسيطرة التي يتم استخدامها وظيفيا لتأبيد بنية الدولة القومية اليهودية، وهو ما يعني لزوجة منظومات الحكم وأدواته وتحريكها وملاءمتها المستمرة وفق الاحتياجات المتبدلة للواقع، إذ يتم استدماج أدوات الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني وأدوات الأبارتهايد لإقامة السيطرة اليهودية وتثبيت عليائها الإثني مقابل حصر الوجود الفلسطيني وإخضاعه وتقليصه.

يبدأ المقال بمتابعة الأدبيات الإسرائيلية التي نَظّرت للحالة الإسرائيلية-الفلسطينية، ويتابع تطورها وإشكالياتها وفرضياتها في المراحل المختلفة. ثم ينتقل لتحليل تحولات المشروع الصهيوني التاريخية، من مشروع المستعمرة (اليشوف) إلى مشروع الدولة، ثم الاحتلال والآثار المترتبة عن هذه التحولات، ويتوقف بشكل خاص عند الآثار الاستراتيجية لاحتلال عام ١٩٦٧ على إعادة تشكيل النظام الإسرائيلي، كنظام متعدد الأدوات يدمج بين الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد، مع التركيز على أوجه الشبه والاختلاف بين النظام الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد، وينتهي بمعالجة إنتاج المواطنة المنظومة إثنيا وهرميا، من خلال التوقف عند إنتاج فئات المواطنين المخضعين وفئة المواطنين الحاكمين.

ويتوقف المقال عند الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم مثالا مباشرا على تشكل نظام التمييز العنصري في المناطق التي يدعي كثير من الباحثين الإسرائيليين أنها ديمقراطية ومنفصلة عن الاحتلال، ومن ثم يعود إلى نتائج احتلال ١٩٦٧ الاستراتيجية من حيث إعادة إنتاج واقع ديمغرافي في فلسطين يشبه الواقع الذي ساد عشية الحرب عام ١٩٤٨،

حيث يجادل في أن الصراع يعود إلى المربع الأول من جديد، حيث لا غالب ولا مغلوب والمستقبل مفتوح أمام قوس من الخيارات.

وتبحث مقالة رائف زريق وعازر دكور في عدد من الفوارق وأوجه الشبه بين الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وبين الوضع الراهن في فلسطين/ إسرائيل، مستندةً إلى منظور يسوق مسألة الأبارتهايد كديناميكية وكسيرورة تتعدى وصفها كمجرد حالة بنيوية ثابتة. تبدأ المقالة من تبيان السياق التاريخي الذي نشأ فيه الأبارتهايد وتطوّر، ومن ثم تدعي بأن الظروف التي حتّمت ولادته في جنوب أفريقيا هي ذاتها المسؤولة، إلى حدّ كبير، عن تشكّل وتبلور الحركة المناهضة له والتي أوصلت إلى القضاء عليه. تُحقِّق المقالة مرادها عبر حصر أربعة من العوامل التي صاغت ونظّمت نظام حكم الأبارتهايد وديناميكياته في جنوب أفريقيا، ألا وهي: (١) علاقات الاقتصاد والعمل؛ (٢) الثيولوجيا السياسية؛ (٣) وَحْدَة وثبات الإطار الجيوسياسي؛ (٤) دور ووظيفة اللغة. وعليه، تحاجج المقالة بأن هذه العوامل، منفصلة ومجتمعة، قد كانت حاسمة في خلقها لخلفية مشتركة لـ«الوحدة (السياسية) المحتملة» في جنوب أفريقيا القرن العشرين - بما جعل الأبارتهايد ضرورة بالنسبة للبيض في مسعاهم للسيطرة السياسية والاقتصادية في مواجهة المجموعات الاثنو-عرقية الأخرى، وجعلهم مرغمين على إتباع سياسة التفرقة والفصل قانونيا وسياسيا. ومن ثم، تقارن المقالة أداء تلك العوامل في حالة فلسطين/ إسرائيل سعيا إلى البحث في السبب وراء تأخر توصيف الحالة الفلسطينية باعتبارها حالة أبارتهايد، وتخوض في العوائق المفهومية التي تقف حجر عثرة في وجه المقاربة بين الحالتين. وبناءً على السالف، تدّعي المقالة أنّه من شأن الاختلاف في أوجه التبلور وفي هذه المتغيرات أن يبقي المقارنة بين الحالتين محدودة. ومع ذلك، فهي تساعد على فهم أسباب عدم نشوء حركة في فلسطين / إسرائيل تناضل ضد الفصل والعزل، حتى الآن.

يضم القسم الثاني من الكتاب «إنتاج الهيمنة وتجليات الأبارتهايد في الممارسة-التعليم القانون والدين» ثلاثة مقالات. الأول للباحث أيمن اغبارية «التعليم في نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا: تبصرات في حالة إسرائيل» يركز على الفصل العنصري والمستجدات التي طرأت على المناهج مؤخرًا والتي تركز تركيزًا منقطع النظير على القومية الإثنية-الدينية

التي تَسِم الهوية اليهودية، والمحاور الدينية التي تؤلفها وتشكلها. ويستعين الكاتب بأفكار مستوحاة من واقع تجربة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ليضيء الأدوار التي اضطلع بها الفصل العنصري والدين في إقامة نظام تسويغي يشرعن التفوق العرقي باسم ما زُعم أنه رسالة نشر الحضارة، وبالاستناد إلى ذلك يتفحص الطريقة التي يشكل فيها الفصل العنصري والقومية الإثنية-الدينية واقعًا يشبه واقع الأبارتهايد في إسرائيل.

وفي مقالته «الدين والأبارتهايد في السياق الإسرائيلي» يقوم مهند مصطفى بتحليل دور التأويلات الدينية المُهيمنة على التيار الدينيّ القوميّ والأرثوذكسيّ في إسرائيل في تأسيس وعي وواقع من التفوق العرقي-الديني لليهود على العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ويحاجج مصطفى بأن النظام الإسرائيلي يستند بشكل متزايد على معتقدات وقيم دينية تعمل على إنتاج وشرعنة سياسات التفوق والفصل العنصري المبنية على أسس دينية وعلى أساس الانتماء الديني. يرى الكاتب أن استخدام الدين وتطويعه لشرعنة هرمية إثنية عنصرية هو ممارسة مشتركة بين إسرائيل ونظام الأبرتهايد، التي كانت تأويلاته الثيولوجية تؤسس «دينيا» للفصل والتراتبية والتفوق العرقي-الديني للبيض، من جهة أخرى.

وتعالج سوسن زهر في مقالتها «مسارات الفصل بين اليهود والعرب في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» ممارسة التمييز الإثني بين المواطنين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل من خلال متابعة السياسات الإسرائيلية في مجال الحقوق الاجتماعية ومجال الحقوق الاقتصادية المتصلة برصد الميزانيات الحكومية وتوزيعها بين اليهود والعرب. وتبين زهر أنه بالرغم من الادعاء بإدراج معايير حيادية لتحديد درجة الاستحقاق للتمويل الحكومي؛ فإن هذه المعايير قد تمت هندستها وتخطيطها من أجل إعطاء الأولوية للأغلبية اليهودية. وتتابع الكاتبة هندسة الأفضلية اليهودية من خلال ثلاث أدوات: أولا أداة التصنيف للبلدات (المدن والقرى) كمناطق أفضلية قومية؛ وثانيا «هبات الموازنة» التي تمنحها وزارة الداخلية للسلطات المحلية؛ وثالثا اعتماد معيار الخدمة العسكرية وسيلة للفصل والتفريق في ممارسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بين اليهود والعرب.

يعالج القسم الثالث من الكتاب «التخطيط المكاني وسياسات التهميش وإنتاج المعازل»، وذلك من خلال استدماج أدوات تخطيط الحيز وتتبيعها لسياسات الفصل والكنتنة واستخدام آليات حصر الفلسطينيين في معازل تحاكي بنتاستونات جنوب أفريقيا. يبدأ هذا الفصل بمقال ليوسف جبارين حول «فنتازيا الدولة: تخطيط الهيمنة والتهميش والاضطهاد ما بين إسرائيل والابارتهايد»، يقوم من خلالها بتفحص دور التخطيط المكاني للدولة في تهميش واضطهاد الفلسطينيين.

ويتابع الكاتب دور التخطيط في إنتاج التهميش والسيطرة، ويطرح مفهوم «تخطيط الهيمنة»، لإضاءة العلاقة بين التخطيط والقوة وعلى وجه التحديد إنتاج السيطرة والهيمنة العرقية-قومية أو الأيديولوجية للمجموعة الحاكمة اليهودية، واستبعاد المجموعات غير المرغوبة، والتي يتم التعامل معها في الحالة الفلسطينية كغرباء داخل وطنهم و«آخرين»، ويتم التعامل معهم عبر التهميش والقمع والاستبعاد ونزع الملكية.

ويقوم أحمد الأطرش وسهيل خليلية في مقالتهم «أبارتهايد» بلا قيود: ممارسات تخطيط الحيز في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل في الضفة الغربية» تجليات ما يسمونه منظومة «ما بعد الأبارتهايد» في الواقع الفلسطيني في المناطق التي تصنف كمناطق «ج» والقدس الشرقية. ويحاجج الكاتبان أنه تم توظيف اتفاقيات أوسلو من قبل السلطات الإسرائيلية لإدامة نظام أبارتهايد صامت في الضفة الغربية بدل إنهاء الاحتلال. ويتابع الباحثان الأدوات الاستعمارية التي استخدمت من أجل تدويم الأبارتهايد وإعادة إنتاجه في واقع نيوكولنيالي خاص. يتبع الأطرش وخليلية في مقالتهم أوجه التشابه والصلات بين منظومة السيطرة والتخطيط للحيز وإنتاج المعازل مع النظام الجنوب-أفريقي عبر استخدام مفهومين مترادفين من الحالتين هما «الهفرداة» (הפרדה) العبرية التي تعني الفصل والأبارتهايد المأخوذ من لغة الأفريكانا والذي يعني أيضا الفصل.

وفي بحثه «هذه الطريق تؤدّي إلى منطقة (أ) التابعة للسلطة الفلسطينيّة احذروا الدخول: سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية» يقوم رازي نابلسي بقراءة السياسات الاستعماريّة لإنتاج التجمعات الفلسطينية كمعازل / بانتوستانات يُحشر ويجمّع فيها

الفلسطينيّ في حيز خاص به ويمنع الإسرائيلي من دخوله، ويرى نابلسي أن إنتاج هذه المعازل يتم عبر استخدام منظومات متعددة من السيطرة الإسرائيليّة التي تتقاطع فيها الأدوات القانونية مع الظروف الاجتماعية والسياسية المشكلة بفعل علاقات الاستعمار والتي تدفع الفلسطينيّين إلى الانتقال إلى هذه المعازل.

ويحاجج الكاتب أن تشكّل المكانة القانونيّة لأجزاء من هذه المعازل يلعب دورا متمايزا ومهما في إنتاج الشرط الاجتماعي للمكان، فتكون المكانة القانونية للمعازل «الرمادية» ككفر عقب وسميراميس العامل المركزيّ الذي يشكّل الحيّز الاجتماعيّ والسياسي الذي يتقصاه نابلسي في مقالته.

أما عاطف أبو سيف فيقوم في «سياسات الفصل والسيطرة –حصار غزة ومنظومة الأبارتهايد» بتقصي وتحليل سياسات الحصار الإسرائيلي المفروض بشكل كامل على قطاع غزة منذ حزيران من العام ٢٠٠٧ وحتى الآن، ويتابع أبو سيف عملية استخدام إسرائيل لفك الارتباط أولا ثم محاصرة القطاع ثانيا كأدوات لإنتاج وتعزيز الفصل العنصري ضد السكان الفلسطينيين. وينطلق مقال أبو سيف من ضرورة عدم فصل سياسات التتبيع والإخضاع والفصل المنتهجة إسرائيليا بحسب خارطة القوة التي تفرضها وتحاول تطبيعها من خلال اعتبار غزة حالة منفردة، بل التأكيد على أن سياسات الفصل العنصري المتبعة في قطاع غزة تتكامل مع السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية تحديداً. وتوضح الدراسة ميكانزمات الحصار المفروض على القطاع وتأثيره على مناحي الحياة كافة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، وتفسرها ضمن الفهم العام للفصل العنصري، كما تقوم بتقديم تصور حول عزل القطاع وحصاره من قبل إسرائيل كتطبيق لنظام العزل والباتوستان.

جاء القسم الرابع لهذا الكتاب تحت عنوان «المقاومة والتحرر: ما بين فلسطين وجنوب أفريقيا». في مقالها «حاصر حصارك: حركات المقاطعة في جنوب أفريقيا وفلسطين» تشير هديل بدارنة إلى أوجه الشبه بين «حركة المقاطعة» في جنوب أفريقيا تحت نظام الأبارتهايد وحركة المقاطعة المعروفة اختصارا بـ BDS في فلسطين، وتلفت

إلى مدى التداخل المفاهيمي والمارساتي بين الحركتين وتقاطعهما في عدة مستويات، أنتج فعليا حالة من الرّبط التخاطريّ بين جنوب أفريقيا وفلسطين، فيما يخص السياسات الاستعماريّة القمعيّة وتبعاتها على مصير المجتمعات المستعمَرة. وتشير بدارنة إلى حيثيات تشكل حركات في جنوب أفريقيا سابقا وفلسطين حاليا، وتقوم بدارنة في مقالها بتقديم قراءة مقارنة ما بين البنى الاقتصاديّة المتشكّلة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي الامبريالي في البلدين، وتتابع مساعي حركات المقاطعة لتفكيكها ومحاربتها والأدوات التي تبنتها.

وفي مقاله «فلسطين، جنوب أفريقيا :نضال مشترك ضد الأبارتهايد» يقوم الكاتب عبد الغني سلامة بإجراء مقاربة بين الحالتين الفلسطينية والجنوب أفريقية، وذلك على مستويين، الأول: مقاربة بين جذور وطبيعة القضية وتاريخ تشكل المنظومة الاستعمارية في البلدين، وطبيعة الدور الوظيفي للكيانين اللذين تشكلا، والثاني: مقاربة بين أدوات وأساليب وأهداف الكفاح في الحالتين، وهذه المقاربة تشمل تحديد أوجه التشابه، وأوجه الخلاف بين أدوات وأساليب النضال التي تم تطويرها وتبنيها في جنوب افريقيا، في مقابل تلك التي تم تطويرها وتبنيها في الحالة الفلسطينية. ويخلص الكاتب الى أهمية الاستفادة الفلسطينية من التجربة النضالية الجنوب أفريقية في مواجهة الأبارتهايد لأنها تشكل برأيه الحالة الأقرب إليهم.

وأخيرا في الفصل الخامس «الأبارتهايد في الخطاب الفلسطيني والإسرائيلي» مقالان، الأول تحليل ذاتي لصعود خطاب الأبارتهايد فلسطينيا، يقوم به مجد كيال، عبر قراءة الدوافع النفسية السياسية والاجتماعية وراء التوظيف المتنامي للأنالوجيا (التشابه) بين النظام الصهيوني في فلسطين ونظام الابرتهايد في جنوب أفريقيا.

ويشخص المقال وجود حالة من التنافر المعرفي في أيديولوجيا المجتمع الفلسطيني بمفهومها الأوسع والذي يشمل الاقتصاد، الخطوط العريضة لخطابه السياسي، اللغة ودلالاتها الرمزية والمنظومة القيمية وتعمقها في الواقع السياسي الراهن الذي نتج بعد أوسلو.

# المراجع


- Carter, J. 2007. *Palestine: Peace Not Apartheid*, Simon & Schuster.
- Clarno, A. 2017. *Neoliberal Aparthied: Plaesine/Israel and South Africa After* 1994, University of Chicago Press.
- Dugard, J., and J. Reynolds, 2013. "Apartheid, International Law, and the Occupied Palestinian Territory", *European Journal of International Law* 24.3, pp 867-913. Web.
- Jacobs, Sean & Soske, Jon, (eds.) 2015. *Aparthied Israel: The politics Of Analogy*, Haymarket Books.
- Mbembe, A. 2015. "Forward", in Jacobs, Sean & Soske, Jon, (eds.), *Aparthied Israel: The politics Of Analogy, Haymarket Books*.
- Pappe, I. (ed.) 2015. *Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid*, Zed Books
- Tilley, V. "Beyond Occupation", : *Virginia Tilley*, PLUTO PRESS, Web. 13 Oct.

# الفصل الأول

## ما بين الابارتهايد، الاستعمار الاستيطاني
## والاحتلال العسكري-إشكاليات المقاربة والمقارنة

# ١
# التأطير المركب لنظام هجين

## جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين

**هنيدة غانم**

ما الذي تقصده الدراسات البحثية حين تتحدث عن «النظام الإسرائيلي»؟ ما هو الحيز المكاني والزماني الذي يعمل في إطاره هذا النظام، وهل توجد مطابقة بين النظام الإسرائيلي كنظام إدارة وسيطرة وبين الحدود السياسية والجغرافية لإسرائيل؟ وفي المقابل ما هي حدود فلسطين؟ ما المقصود بفلسطين وإلى ماذا تؤشر؟ من هم الفلسطينيون المقصودون وكيف يتم تمثيلهم في هذه المقاربة؟ من يضع حدود التعريف وما هي سياسات المعرفة المرتبطة به؟ هل يشكل الأبارتهايد نموذجا نظريا أو تحليليا كافيا لفهم النظام الإسرائيلي؟ أم أنه يتم إسقاطه عليه لأسباب سياسية مع أن الواقع أكثر تعقيدا؟ ما هي نقاط التشابه والاختلاف بين ما يحدث في فلسطين وما كان يحدث في جنوب أفريقيا؟

تشكل هذه الأسئلة جزءا بسيطا من الإشكاليات التي تواجهها مساعي تأطير أو مفهمة (conceptualization) النظام السياسي الإسرائيلي، وهي إشكاليات لا تنفك ترتبط بتورط النظري بالسياسي، وبخلط النماذج النظرية مع الحلول المفترضة للصراع المستمر، وإن لم يكن ذلك ضروريا، إذ تساجل هذه المداخلة بجواز وضرورة التمييز بين الحلول الممكنة للمسألة

الفلسطينية وبين التحليل النظري لآليات تشكل وعمل وممارسة النظام الإسرائيلي.

ويتعلق هذا الخلط بشكل كبير باستمرار الصراع بين إسرائيل وفلسطين وعدم «حسمه» كما حدث في حالات مشابهة لدول وكيانات سياسية لها ماض استعماري استيطاني، كالولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزلندا. إضافة إلى عدم حسم حدود «إسرائيل»، سواء الحدود الداخلية المرتبطة بطبيعة هويتها، أو الخارجية المرتبطة بحدودها السياسية الدولية.

وستحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة أعلاه، من خلال متابعة الأدبيات الإسرائيلية التي قدمت أوصافا نظرية للحالة الإسرائيلية- الفلسطينية، ومن خلال تحليل أوجه الاختلاف والتشابه بين النظام الإسرائيلي ونظام جنوب أفريقيا، (الذي يرتبط بالتنظير لنموذج الأبارتهايد)، ومن خلال قراءة التحولات الاستراتيجية التي أثرت في شكل النظام الإسرائيلي، التي تستدعي تطويرا في أدوات الفهم النظرية له.

ستتبع الدراسة في الجزء الأول التوجهات البحثية في دراسة النظام الإسرائيلي، خاصة في الأكاديميا الإسرائيلية، وتشابكها مع الحقل القومي والسياسي، وفي الجزء الثاني ستتناول تحولات المشروع الصهيوني التاريخية، من مشروع المستعمرة الأولى إلى مشروع الدولة، ثم الاحتلال. وفي الجزء الثالث ستخوض في الآثار الاستراتيجية لاحتلال عام ١٩٦٧ على إعادة تشكيل النظام الإسرائيلي، كنظام هجين متعدد الأدوات يدمج بين الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد. أما الجزء الرابع فيتوقف عند أوجه الشبه والاختلاف بين النظام الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد.

وسيعالج الجزء الخامس إنتاج المواطنة المنظومة إثنيا وهرميا، من خلال التوقف عند إنتاج فئات المواطنين المخضعين وفئة المواطنين الحاكمين، ويركز بشكل خاص على الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم مثالا مباشرا على تشكل نظام التمييز العنصري في المناطق التي يدعي كثير من الباحثين الإسرائيليين أنها ديمقراطية ومنفصلة عن الاحتلال. وسيعود الجزء السادس والأخير مجددا إلى نتائج احتلال عام ١٩٦٧ وإنتاج واقع ديمغرافي في فلسطين يشبه الواقع الذي ساد عشية الحرب عام ١٩٤٨، وتجادل الدراسة في أن الصراع يعود إلى المربع الأول من جديد، حيث لا غالب ولا مغلوب والمستقبل مفتوح أمام قوس من الخيارات.

## الصراع وسوسيولوجيا دراسة النظام الاسرائيلي:

انعكس استمرار الصراع على سوسيولوجيا دراسة إسرائيل وعلى المجادلات المنهجية والمعرفية (الابستمولوجية) المرتبطة في تناولها، ويمكن التمييز (بشكل فج ولكن لا بد منه) بين توجهين أساسيين لدراستها، مرتبطين بتاريخها وبحاضرها وبالصراع على مستقبل المكان عامة، يركز الأول على ناظم الدولة ويتبنى بمجمله تحليلا وظيفيا للصراعات ودورها في بناء النظام الاجتماعي. ويقابله توجه نقدي يركز على ناظم المستعمرة، وبالتالي فإنه يأخذ بالاعتبار التوترات الداخلية والصراعات ويربطها بالمركب الاستعماري والصراع على الموارد في مجتمع المهاجرين مقابل أهل البلاد، حيث تشكل الدولة لاعبا لنظم علاقات القوة وحسم الصراع الأساسي.

١. ناظم الدولة: يتبنى هذا المنظور مفهوم الدولة لتحليل إسرائيل باعتبارها جزءا من ظاهرة الدول الحديثة، وتتبناه بشكل عام غالبية الباحثين الإسرائيليين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية والدراسات الدولية. تواجه إسرائيل وفق هذا المنطق ذات الأسئلة التي تواجهها الدول الحديثة، لكنها تتميز بأنها دولة شابة وتعاني إشكاليات خاصة، باعتبار أن مجتمعها مجتمع مهاجرين مركب من طوائف مختلفة.

تواجه إسرائيل ضمن هذا المنطلق تحديات على غرار تحديد هوية الدولة الجمعية وطابعها وثقافتها العامة، وتحديد العلاقة بين المواطنين وبين الأقلية والأغلبية على أساس الحقوق والواجبات، إضافة إلى «ضبط» ميزان الديمقراطية لحفظ التوازن بين الحق الفردي والجمعي. تنتمي إلى هذا التيار مجموعة من الباحثين الإسرائيليين من تيارات فكرية وأيديولوجية مختلفة، على رأسهم شموئيل نوح ايزنشتادت (1954 1967, 1985. (Eisenstadt وموشيه ليسك (Lisack, 1969, 1984, 1989) ودان هوروبيتس (انظر هوروبيتس وليسك ١٩٧٩ ، ١٩٩٠)، ويوآف بيلد Peled (yoav peled 2013, ( 1992, Peled 2013 et al 2002, وبيلد وشافير (Shafir, And Peled,Y. 2002, ), والكساندر يعقوبسون وداني روبنشطاين (Alexander Yacobson Rubinstein 2008) وسامي سموحة (Samoooha, 1980, 1990, 1997, 2001, 2002a, 2002b)وغيرهم، وهم ممن عالجوا قضايا الهوية الجمعية

عبر مفاهيم الصراع بين المهاجرين الجدد والقدامى، وسياسات الدمج أو الصهر المختلفة، وإشكاليات الصراع بين الثقافة الأشكنازية «الحديثة» والشرقية «المتخلفة». وتفترض التيارات المنضوية تحت هذه الرؤية أن إسرائيل هي دولة طبيعية إلى حد بعيد، وإن كانت تعاني من إشكاليات نابعة من كونها دولة مهاجرين حديثة، بما يترتب على هذا الافتراض من استحقاقات، ويحددون الوحدة الجغرافية لإسرائيل عادة بحدود «الخط الأخضر» التي وضعت بعد اتفاقيات وقف إطلاق النار في رودوس عام ١٩٤٩، فيما يعتبرون وجودها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بمثابة حالة «خارجية» عابرة وطارئة بحاجة لضبط، سواء عبر اتفاق مع الفلسطينيين أو عبر فرض واقع مختلف عليهم، كل بحسب توجهه. ويعالج هذا التيار أحداث عام ١٩٤٨ من خلال منظوري الحرب والمواجهة الوجودية، ويتعاملون مع بناء الهوية من خلال مفاهيم الصهر والاندماج، ومع الصراعات على أساس التمايز في مجتمعات المهاجرين بين القدماء والجدد، والحداثيين والمحافظين، إلخ، أو من خلال مفاهيم الصهيونية المهيمنة عن الصراع القومي بين جماعتين .

ساد هذا التيار بشكل جارف في الأكاديميا الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، قبل أن يبدأ تيار نقدي جديد بالظهور، أطلق عليه تيار «ما بعد الصهيونية»، ويضم علماء اجتماع ومؤرخين شككوا بالأساس وأولا في الرواية الرسمية حول حرب عام ١٩٤٨، وتبنوا ثانيا المنظور التحليلي للاستعمار من أجل فهم إسرائيل.

٢. ناظم المستعمرة: يحلل إسرائيل من خلال منظور الاستعمار بشكل عام، والاستعمار الاستيطاني بشكل خاص، ويرى أن ممارساتها السياسية ونظام الحكم والسيطرة واقتصاد المواطنة متداخل مع بنيتها الاستعمارية، القائمة على ثنائية المحو والإنشاء، أي محو الأصلاني من المكان وإنشاء المجتمع السيادي للمستعمر مكانه. وقد يكون المشروع ضمن هذا التصور، تحقيقا لأهداف اقتصادية أو اجتماعية أو قومية. شكل هذا المنظور ركيزة أساسية في الخطاب السياسي والبحثي الفلسطيني، وبات يلقى اتساعا ورواجا عالميا مع بداية الألفية الثالثة. لكنه لم يتواجد إلا في هوامش الحقل الأكاديمي

الإسرائيلي، ممثلا بايزنشتادت أولا وأتباعه لاحقا خاصة في الجامعة العبرية، لكنه بدأ بالدخول للجامعات مع نهاية ثمانينات القرن المنصرم، من بوابة ما صار يعرف بتيار ما بعد الصهيونية، لكن بتفاوت وحذر .

كان من طلائع نظرية الاستعمار باروخ كيمرلينغ، وتبعه كل من غرشون شافير، وأوري رام، وغادي الغازي، ويهودا شنهاف، ونيف غوردون. وفي التاريخ: إيلان بابيه، وآفي شلايم، وشلومو ساند، وفي الأدب: إسحق لاؤور وبنيامين بيت هلحمي. وقد جوبه بهذا التيار بموجة نقد ومساع لنزع شرعيته منذ الانتفاضة الثانية، لكنه ما زال يشكل تيارا مهما في الدراسات الاجتماعية النقدية، وتشكل دورية «نظرية ونقد» التي تصدر في معهد «فان لير» مظلة للعديد ممن يحسبون على هذا التيار على تمايزاته. ومع تطور منظور الاستعمار الاستيطاني بعد كتابات باتريك وولف ومن ثم فيراسيني تحول منظور الاستعمار الاستيطاني إلى منظور بحثي تحليلي بارز في عديد من الكتابات التحليلية التي تعالج إسرائيل والصهيونية، ووجد طريقه إلى هوامش الأكاديميا الإسرائيلية خاصة من قبل باحثات وباحثين ممن تلقوا تعليمهم في الجامعات الأوروبية والأميركية.

في المقابل، يهيمن المنظور الاستعماري/ ما بعد الاستعماري بمفهمته الفكرية ومشاربه النظرية على الدراسات الفلسطينية ويشكل عامودها الفقري اليوم، وبحسب هذا المنظور، فقد قامت الصهيونية بتأسيس إسرائيل عبر سلسلة من الممارسات الاستعمارية التي استهدفت السيطرة على الأرض أولا، وإبعاد السكان الأصليين منها، وإقامة المؤسسات والنظم والقوانين التي تخدم فكرتها القومية، وتعتبر أساسا للدولة اليهودية. ويتحرك مشروع الاستعمار الاستيطاني بين قطب المحو والتطهير الإثنيّ (للأصلانيّين) وبين قطب البناء والتأسيس والإنشاء (المجتمع المستوطنين الجديد)، ولهذا يتعلّق «النجاح الشامل» للمشروع الكولونياليّ بمحو الأصلانيّ بشكل بَنيويّ من المكان، إما عبر الإبادة (الجسدية أو الرمزية عبر إبادة الكينونة المميزة للجماعة) أو الإزالة والإبعاد، عبر الطرد وتهديم ما يخص السكان الأصليين، أو من خلال المحو الثقافي والقومي عبر استخدام آليات مختلفة من الإخضاع والصهر والدمج، وصولا إلى إخفاء المميزات الخاصة للمجموعة. (Sultany 2014, p.109).

وفي منظور الاستعمار/ ما بعد الاستعمار، تشكل نكبة ١٩٤٨ وما أحاط بها من أحداث، نقطة ارتكاز تحليلية في فهم منظومة الحكم الإسرائيلي، فيما تشكل فلسطين التاريخية الممتدة بين النهر والبحر وحدة التحليل الجغرافية/ السياسية (للمزيد انظر/ ي هندل، أ. وغينزبرغ،ر. ٢٠١٧، ص٩-١٧) وتركز الدراسات التي تتبنى هذا المنظور على ثلاثة محاور.

١. احتلال الأرض واحتلال العمل، وكان من روادها باروخ كيمرلينغ، وغرشون شافير.
٢. آليات المحو والطرد وتهويد المكان، من روادها ايلان بابه وافي شلايم وميرون بنفنستي.
٣. آليات إخضاع الفلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة وبيروقراطيات السيطرة. كبحث يائير بويمل وهلل كوهين وشيرا روبنسون عن فترة الحكم العسكري.

وتتم في هذا السياق مفهمة احتلال ١٩٦٧ وما تبعته من سياسات إسرائيلية تجاه الأرض والسكان في باقي فلسطين، ضمن البنية الاستعمارية التاريخية والمتحولة والمتمددة لإسرائيل في مقابل خطاب الصراع القومي الدولاتي، (للمزيد حول هذا التيار انظر.Sultany, 2014, pp.91-109). وفيما يركز التيار الأول على الاستمرارية التاريخية ويعود لجذور الصراع على الأرض بين الصهيونية وأهل البلاد، ويضع الصهيونية ضمن السياق الأوروبي الاستعماري وصعود القوميات واللا سامية، فإن تيار الدولة يتبنى القطع والفصل بين الأحداث التاريخية العينية المرتبطة في المواجهة بين أهل البلاد والصهيونية، ويعتبرها جزءا من الصراع القومي المميز للقرن التاسع عشر في أوروبا، ومن صعود القوميات، ويحاول فهم صعود الصهيونية ضمن هذه العوامل، لكنه يعتبرها تعبيرا عن توق يهودي أبدي للعودة إلى البلاد التي طرد منها حسب الرواية التوراتية، والتي تشكل وطنه الأصلي الذي تجب العودة إليه، فيما يعتبر اللا سامية علامة لاستحالة اندماج اليهود في قوميات أخرى، ويرى اللا سامية ظاهرة لا تاريخية، خلق تقاطُعها مع صعود القوميات والاستعمار الأوروبي لحظة مؤاتية لتحقيق النزعة اليهودية الكامنة والمتأصلة للعودة إلى أرض الأجداد.

يتم ضمن هذا السياق تأطير الاحتلال عام ١٩٦٧ وما تلاه من استيطان وقمع ومواجهة للفلسطينيين، بوصفه جزءا من الصراع القومي بين جماعتين على المكان ذاته، ويرفض رواد

هذا التيار فكرة فهم الصراع بوصفه مواجهة بين مستعمِر ومستعمَر، إذ يعتبرون أن اليهود عادوا إلى وطنهم وأنهم فعليا سكان البلاد الأصليون، وبالتالي لا تمكن مقارنتهم مع البيض في جنوب أفريقيا أو الفرنسيين في الجزائر.

تتموضع بين التيارين تيارات أخرى، منها النقدية التي تركز على الدولة، لكن باعتبارها وحدة تنظيم العنف والقمع القومي (عدي أوفير وأرئيلا أزولاي)، وتعتبر انتظامها قوميا وإثنيا جزءا من قمع الدولة الحديثة ونظم المواطنة على أسس قومية من خلال أدوات العنف، وترى أن الخروج من دائرة العنف يتم عبر تحييد الدولة عن القومية، وتفكيك آليات القمع والتنظيم السياسي وفق قومية مدنية لا قومية بيولوجية، ولا ينفي هذا التوجه التأريخ الاستعماري المشكل للدولة، لكنه يشدد على البعد البنيوي الناظم للدولة.

## تحولات المشروع الصهيوني: المستعمرة، الدولة، الاحتلال

مر المشروع الصهيوني في فلسطين بتغيّرات مستمرة، وتمت مواءمة الأدوات المستخدمة من أجل إقامة الوطن اليهودي على أرض فلسطين وتثبيته وفق التحولات والتغيرات والاحتياجات التي فرضتها الشروط الموضوعية التي أحاطت به. ومر هذا المشروع بثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى هي التي تسمى مرحلة الييشوف، وهي بالأساس مرحلة التأسيس والبناء للمستعمرة، حيث أقيمت خلالها شبكة المستعمرات النقية التي ضمت فقط اليهود (بغطاء الانتداب البريطاني) وفيها تم استقدام المهاجرين اليهود لفلسطين وجرت محاولات السيطرة على الأرض. وأقيمت مؤسسات الييشوف كمؤسسات حصرية يهودية ستشكل نواة الدولة السيادية المنتظرة، من ضمنها مؤسسات العنف (ميليشيات وعصابات تحولت لاحقا للجيش) أو الهيمنة (التعليم والثقافة) أو السياسة (الأحزاب). وقد شكل عام ١٩٤٨ نقطة التحول الأساسية في مشروع المستعمرة الصهيونية، حيث نجحت بفرض سيادتها على أغلب أراضي فلسطين، عبر تحويل الخروج القسري للسكان تحت وطأة الحرب – سواء بسبب الطرد والترويع المباشر أم الخروج خوفا من الحرب– إلى واقع مؤسس للدولة اليهودية، واستدمجت عملية محو الفلسطيني من المكان بمنظومة متشابكة من القوانين، على

رأسها قانون العودة اليهودي الذي يتيح الحصول على المواطنة لليهود أينما كانوا، في موازاة منع عودة السكان الأصليين إلى قراهم ومدنهم وتدمير وجودهم، مع بقاء أقلية فلسطينية في حدودها أعطيت الجنسية الإسرائيلية وخضعت لمنظومة حكم عسكري صارم حتى ١٩٦٦. وشكلت مرحلة إقامة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، المرحلة الثانية للمشروع الاستعماري الاستيطاني، وتميزت هذه الفترة بمساعي قائدها (بن غوريون) لمأسسة وبرقرطة المستعمرة في مؤسسات الدولة، وسميت سياسته هذه بسياسة دولنة المستعمرة «ממלכתיות» (statehood)، وهدفت إلى الانتقال من اليیشوف بوصفه مشروعا لحركة إلى الدولة باعتبارها التحقيق النهائي للمشروع.

يمكن اعتبار أن أهم ما ميز المرحلة الثانية هو تعميم نموذج «المستعمرة النقية» التي أقيمت قبل النكبة على ٧٨٪ من أرض فلسطين، ومأسسة إفراغ هذه الأرض من الجزء الأكبر من سكانها عبر منع عودتهم، مع الإبقاء على أقلية صغيرة أصلانية ضعيفة، إضافة إلى تحويل المؤسسات التي أقيمت فترة اليیشوف إلى مؤسسات الدولة وسن القوانين التي تثبت بنية الدولة القومية اليهودية.[١]

كانت هذه الفترة التي امتدت ١٩ عاما فترة ذهبية للمستعمرة من حيث تحقيق مشروعها بإقامة الوطن القومي اليهودي والتخلص من سكان البلاد، وهذا ما يفسر ربما حنين الإسرائيليين إليها، إذ إنها بنيت في المخيال الإسرائيلي كفترة مثالية، أقيمت فيها نظم الدولة على أسس ديمقراطية لمواطنيها (بعد أن تم التخلص من أهل البلاد)، وفتحت الأبواب للمنافسة الحزبية ولتطوير البلاد وخلق الهوية الجمعية، ناهيك عن أن هذه الدولة سوقت نفسها لاحقا بوصفها الممثل لضحايا المحرقة والمنقذ لهم ورأس الحربة لمواجهة اللا سامية والعنصرية، وشكلت المحرقة في هذا الإطار المشهدية التي رافقت محاكمة إيخمان، والمسرح المهم لإنتاج صورة إسرائيل المستنيرة في الغرب الخارج من حروبه الدموية، مكبلا بثقل الإبادة التي اقترفت بحق اليهود!

بدأت نهاية هذه المرحلة مع حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها لاحقا من تحولات استراتيجية، أهمها تحول المشروع الاستعماري من مشروع لإقامة الدولة ومأسستها حتى ١٩٦٧، إلى مشروع ترعاه دولة قائمة وتنفذه تحت غطاء احتلال عسكري. وأنتج هذا الواقع توليفة

استعمارية استيطانية عسكرية مميزة، تجمع بين الدولة بمنظومتها العسكرية والييشوف بأيديولوجيته الاستيطانية، ما فتح مجددا المشروع الاستعماري ليكون ثانية مشروعاً قيد التشكّل يتم تنفيذه مقابل سكّان أصلانيّين يعارضونه.

لكن، وعلى خلاف المشروع الكولونياليّ الذي سبق عام ١٩٤٨، الذي شكّل السكان اليهود فيه مجموعة مهاجرين –مستعمرين تسعى للسيادة والاستقلال السياسيّ، أضحت هذه المجموعة بعد عام ١٩٦٧ جماعة سياسيّة سياديّة تنشط من خلال الدولة ومؤسّساتها من أجل توسيع سيادتها نحو مناطق جديدة، لا أن تنتجها من جديد. وقد جرت عمليّة توسيع السيادة عبر اللجوء إلى ممارسات عمليّة تستند إلى «قبضة كمّاشة» بين أرض/ قانون وبين سكّان/ حاكميّة، وانعكست بشكلها الأكثر كثافة في القدس[٢]، التي يمكن فيها تبيان عمليّة التعبئة (اليهود) والإفراغ (الأصلانيّين) أثناء حدوثها.

وأضاءت هذه التحولات على الفروق بين الاستعمار التقليدي والاستعمار الاستيطاني من جهة، وبين الاستعمار الصهيوني في فلسطين بشكل خاص من جهة أخرى، ويمكننا أن نوجز هذه الفروق بالتالي:

١. على عكس وضعيّات الاستعمار الكلاسيكي الذي تمتدّ فيها سيطرة الدولة الأمّ على مساحات وأراضٍ خارجيّة، فإن المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين لا يعتبر امتدادا لدولة، إذ إن المستعمرين الصهاينة جاءوا من دول ومواطن متعددة وليسوا مواطنين لدولة أم ترعاهم، كما كان الحال مثلا مع المستعمرين الطليان في ليبيا أو الفرنسيين في الجزائر.

٢. الاستعمار الكلاسيكي لا يكون مشروطا بإخفاء الأصلانيّين، بل بإخضاعهم (على غرار الهند في ظلّ الكولونياليّة البريطانيّة، والصين تحت السيطرة اليابانيّة، أو ليبيا تحت الحكم الإيطالي)، في المقابل فإن الاستعمار الاستيطاني مبني على المحو والإخفاء والصهر للأصلانيين من أجل تأسيس المجتمع الجديد مكانه.

٣. قياساً بمشاريع استعمارية استيطانية أخرى في العالم، فإن المشروع الاستعماري في فلسطين لم ينجح حتى الآن في حسم صراعه أمام سكان البلاد، وما زال الصراع مفتوحا على ممكنات متعددة. لقد نجحت المشاريع الاستعمارية الاستيطانية في

كندا والولايات المتحدة في إخفاء السكان الأصليين عبر تصفيتهم الجسدية، فيما تم إخفاؤهم في أستراليا عبر إخضاعهم لعمليّة «تبييض»، أما في أميركا اللاتينية فقد تم إضعاف وجودهم بشكل حاسم عبر اختلاطهم ومزجهم بمجتمعات المهاجرين (المكسيك والبيرو والبرازيل)، في المقابل ورغم الخسارات التي مني بها الفلسطينيون لم تنجح الكولونياليّة الاستيطانيّة اليهوديّة-الصهيونيّة في فلسطين بعد في إخضاع الأصلانيّين، الذين يواصلون ممارسة أشكال مختلفة من المقاومة، من عدّة أماكن وبهيئات مختلفة، لرفض الفكرة الصهيونيّة المتمثّلة بإقامة دولة يهوديّة في فلسطين.

٤. مر الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بتحولات بارديغماتية مهمة، ففيما كانت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ أشبه بالدول الكولونياليّة التي أخضعت الأصلانيّين عبر تهميشهم، على غرار أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا، رغم حقيقة أنّ نسبة الفلسطينيّين كانت لا تزال عالية نسبيّاً، إلّا أنّ حرب ١٩٦٧ أدّت إلى عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٤٨، أي إلى وضعيّة تقوم على نزاع بين الأصلانيّين وبين المهاجرين على مستقبلهم في المكان، في حين يحاول الطرف المهيمن تأسيس سيادته في المكان، ويسعى الأصلانيّ من أجل تقويضها.

٥. تحول المشروع الكولونياليّ بعد احتلال ١٩٦٧ إلى مشروع دولة. وإذا كان المشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨ مشروع حركة استعمارية قومية، وبعد ١٩٤٨ مشروعا لتأسيس وترسيخ الدولة، فإنه تحول بعد ١٩٦٧ إلى مشروع دولة يتم تنفيذه تحت غطاء الاحتلال العسكري، ما يجعل منه مشابهاً للكولونياليّة الكلاسيكيّة التي سادت في الجزائر، لكنه متمايز أيضا عنها بسبب ظرف الاحتلال الذي اعتبر وضعا مؤقتا وغير نهائي. وتحول البعد الديني الذي استخدمته الصهيونية مسبقا لتبرير اختيار فلسطين للاستعمار دون غيرها، مع احتلال أراضي الضفة ذات الأهمية التوراتية، إلى بعد مركزي يخضع له العلماني والقومي في إسرائيل، وليس العكس، وفي هذا السياق يمكن أن نقول إن ما يميّز الاستيطان في أراضي ١٩٦٧ هو إلحاق «العلمانيّ» الكولونياليّ الى المركب الديني، وليس العكس كما حدث قبل الاحتلال.

## ١٩٦٧- تشكل نظام حكم هجين متعدد الأوجه

تاريخيا، شكلت حرب ١٩٦٧ نقطة مفصلية في تبييض المشروع الاستعماري الصهيوني، من حيث إزاحة الخطاب الفلسطيني والعربي القومي تدريجيا من إنهاء الاستعمار في فلسطين إلى إنهاء الاحتلال في الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ أولا، وقبول حل الدولتين تدريجيا ثانيا، وتتبيع الخطاب القومي للتمييز الدولي بين إسرائيل «الشرعية» وفق تفويض صك الانتداب الذي استدمج وعد بلفور مرورا بقرار التقسيم ١٨١، وبين الأراضي المحتلة التي يجب الانسحاب منها ثالثا، وهو ما يعني فعليا أن الممارسات التي تجري ضمن حدود الخط الأخضر شرعية، أما الاستيطان في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ فهو غير شرعي، علما أن الأراضي التي يتم الحديث عنها تضم أيضا جزءا من الأراضي التي تتبع وفق قرار التقسيم ١٨١ للدولة العربية المفترضة، وتم ضمها دون موافقة الأطراف العربية.

يمكن القول، ودون الخوض في حيثيات التطورات بالتفصيل، إن حرب ١٩٦٧ شكلت نقطة حاسمة في إعادة تشكل المشروع الاستعماري وتحوله لمنظومة حكم هجينة تعدت مركبها الاستعماري الاستيطاني المؤسس، واستدمجت إلى جانبه أدوات الاحتلال العسكري والأبارتهايد . وتجلى هذا التركيب المهجن في:

١. اندفاع المشروع الاستيطاني الاستعماري إلى الأرض المحتلة، وظهور كتلة سكانية ضخمة من المستوطنين في الحيز المحتل، بموازاة تشبيك الحيز الاستيطاني عبر شبكة المواصلات والحكم، مع الحيز في إسرائيل، والتحول التدريجي للاستيطان من قضية سياسية إشكالية إلى جزء من الإجماع الصهيوني.
٢. ترسخ مستمر للسيطرة العسكرية على الأراضي المحتلة، والتحكم التام بكل مجريات حياة الفلسطينيين- حرية الحركة والتنقل والعمل- وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية في ظل تعرقل الحلول السياسية.
٣. قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو: تقوم السلطة بدور مدني خدماتي للمواطنين الفلسطينيين يتبع للسيادة الإسرائيلية، وينتظم وفق شروطها، لكنها تتمتع في الوقت ذاته بمكانة دولية واعتراف بها ككينونة فلسطينية في الطريق

للاستقلال، وتقيم السلطة علاقات دبلوماسية مع دول العالم وتنشط بالعلاقات الخارجية بشكل مستقل عن الإرادة الإسرائيلية، ما يعني وجود توتر بنيوي في بنيتها القائمة بوصفها «إدارة مدنية» من جهة و«كيان دولي» من جهة أخرى.

٤. بروز حيزين سكانيين منفصلين ومتوازيين يتبعان لمنظومتي حكم متمايزين، بحيث يخضع المستوطن لمنظومة الحكم الإسرائيلي المدني، والفلسطيني لمنظومة القضاء والحكم العسكري. ويوجد اليوم داخل الضفة الغربية حيز يهودي خالص مأهول بالمستوطنين. ويخضع هؤلاء فعليا منذ إقامة الإدارة المدنية عام ١٩٨١ كليا للقانون الإسرائيلي، ويعتبرون مواطنين إسرائيليين. يوجد في المقابل في مناطق ١٩٦٧ ذاتها حيز فلسطيني مُقطع الأوصال، يخضع في المحصلة النهائية لسيطرة حكم عسكري إسرائيلي. وقد أقيمت بين هذين الحيزين جدران فصل وحواجز تمنع أي اختلاط.

وعن بروز منظومتي حكم وانعكاس ذلك في منظومة القضاء نشير إلى ما جاء في قرار محكمة العدل الإسرائيلية ( ٦٥/ ٣٩٩٩ ) في العاشر من تشرين الأول ٢٠٠٧، بخصوص إحدى القضايا التي رفعتها منظمة «كاف لعوفيد» الإسرائيلية، التي تعنى بالدفاع عن حقوق العمال، باسم مجموعة من العاملين من سكان الضفة الغربية في مستعمرة «جفعات زئيف» الذين طالبوا بالتعامل معهم في قضية التعويضات وفق القانون الإسرائيلي:

> على السكان الإسرائيليين الذين يسكنون ذات المناطق يطبق جزء واسع من القانون الإسرائيلي، إلى جانب تشريعات خاصة من قبل القائد العسكري التي تطبق بدورها أيضا فقط على الإسرائيليين. السكان الفلسطينيون الذين يسكنون ذات المناطق يتبعون للقانون الأردني ولتشريعات القائد العسكري التي تطبق عليهم. هذه النتيجة خلقت نظاما يتم فيه تطبيق نظامين مختلفين في نفس المساحة.[٣]

ورفضت محكمة العدل الإسرائيلية مطالب العمال الفلسطينيين، باعتبارهم يخضعون للنظام الفلسطيني، وهو ما لا ينطبق على العمال من المستعمرة ذاتها، ممن يخضعون للنظام المدني التشريعي الإسرائيلي، وكانت تفسيرات المحكمة واضحة عن وجود منظومتين للحكم في القضايا ذاتها، وأظهرت فعليا أن الحديث عن ممارسة إسرائيل لنظام أبارتهايد في الضفة الغربية على الأقل، ليس

مجرد توصيف رمزي بل إشارة إلى واقع حقيقي. وفيما عدا الاستخلاص المركزي للقرار الذي صار يعرف بقضية «جبعات زئيف»، كان للغة المستخدمة في المحكمة أيضا مدلولات مهمة، إذ نجد أنها لم تشر إلى المناطق الفلسطينية، بتعبير (שטחים)، أي مناطق، وهو تعبير كان دارجا منذ أوسلو، بل تم الحديث عنها بوصفها «איזור» أي «منطقة» تحمل مدلولا إداريا ضمن حيز السيادة وفق الخطاب الذي تم تبنيه منذ الاحتلال في الأوامر العسكرية. [٤]

يُعرّف نظام الأبارتهايد، من ناحية نظرية، كنظام يقوم في أساسه على «فصل قسري وعدم مساواة رسمية بين مجموعات سكانية على أساس هويتها الجماعية» (Auerctomlie and Turner 2001; Yeftachel 2009)، ووفقاً لهذا التعريف، فإن النظام المطبق في المناطق المحتلة، هو نظام الأبارتهايد، والذي تتبع فيه، إلى جانب الفصل بين المجموعتين السكانيتين سياسة واضحة تصب في مصلحة المستوطنين. مع ذلك، وكما ستجادل هذه المداخلة لاحقا، فإن النظام الذي تشكل في كل فلسطين أكثر تعقيدا من حصره في الأبارتهايد الكلاسيكي.

بحثيا وسياسيا، فإن التقاطع بين مشروع الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري وبروز منظومتي حكم مختلفتين للتعامل مع الفلسطينيين المستوطنين، أنتج توترات نظرية تتأرجح بين الرغبة في تعميم نموذج واحد على الواقع، وبين الارتباك من أبعاد استخدام التوصيف الرائج للواقع، كالأبارتهايد، بسبب ما قد يحمله من إرهاصات سياسية وتشابك للسياسي مع النظري. فالادعاء أن إسرائيل مثلا دولة أبارتهايد يعني أن العمل السياسي يجب أن يكون من أجل إنهاء هذا التمييز عبر التحول لدولة مساواة بين كل الفئات، ما يعني القبول بالمستوطنين كمواطنين متساوين ورمي حل الدولتين والمطالبة بتفكيك المستوطنات إلى سلة المهملات، في المقابل، فإن مفهمة الحالة من خلال نموذج «الاحتلال» يعني أنه الظرف مؤقت، وهو قول إشكالي بعد نصف قرن من استمرار الوجود الإسرائيلي أولا، وبسبب المفهمة المسيانية الإسرائيلية للاحتلال في أجزاء واسعة بأنه استعادة لأرض إسرائيل وليس سلبها. وكذا فإن الاكتفاء بتوصيف الواقع بأنه استعمار استيطاني لا يقبض على تحولات الاحتلال وإعادة هيكلته بعد أوسلو، ولا الواقع السكاني المزدوج على الأرض.

إضافة إلى ذلك، فإن استخدام نموذج واحد، وإن كان مرنا وشاملا مثل «الاستعمار الاستيطاني»، يبقى رهينا لقصور معرفي ونظري وسياسي أحيانا، خاصة مع مشروع ديناميكي مثل المشروع الكولونيالي الإسرائيلي.

يفتح هذا التوتر والارتباك النظري والسياسي الباب واسعا أمام الخيار ونقيضه في الوقت ذاته، ويمكن أن نلخص أهم العوامل التي تؤثر على الخطاب النظري والسياسي في تناول النظام الإسرائيلي بالتالي:

١. عامل دولي: وجود إقرار دولي بالتمييز بين التوسع الاستيطاني داخل الخط الأخضر، واعتباره شرعيا، والتوسع في الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ واعتباره غير شرعي، والمطالبات الدولية (على خجلها) بإنهاء الاحتلال، وشرعية المطالبة الفلسطينية الدولية بالاستقلال في دولة.
٢. العامل الدولي والحسابات الفلسطينية خاصة بعد نكسة عام ١٩٦٧ وسقوط خيار التحرير العربي لفلسطين، وشرعية إسرائيل في أوروبا وأميركا. وقد أسهم ذلك تدريجيا في إزاحة الخطاب الفلسطيني الرسمي تجاه إسرائيل من خطاب تفكيك المستعمرة إلى خطاب مطالبة دولة إسرائيل بإنهاء احتلالها.
٣. القبول بحل الدولتين فلسطينيا، الذي لم يوازه قبول إسرائيلي، بل تصعيد استعماري تبين في تعزز الممارسات الاستعمارية للدولة الإسرائيلية وتوسع الاستيطان.
٤. صعود مستمر لليمين الإسرائيلي وتعزز متصاعد للأيديولوجيا اليمينية المسيانية والقومية الفاشية، ورؤيتها للصراع ضمن مفاهيم مسيانية وقومية ترفض حل الصراع بشكل يرضي الحد الأدنى الفلسطيني، ودعوتها إلى ضم المستوطنات. وفيما كان انقلاب ١٩٧٧ وصعود الليكود فصلا حاسما في صعود اليمين، فإن تعززه الحاسم كان بعد اغتيال رابين، ثم تحكم التيار اليميني بكل مفاصل الحكم في إسرائيل والهيمنة على النخب منذ عام ٢٠٠٠. وهو ما أثر على الحلول المتاحة وعلى التصورات النظرية حول النظام الإسرائيلي.

٥. التغير البنيوي في المجتمع الإسرائيلي، والتحول من مجتمع ينزع إلى العلمانية إلى مجتمع ينزع للتدين، وإسهام هذا في تعميق تديين الصراع.

٦. تعمق أثننة المواطنة وتهويدها في إسرائيل مقابل فلسطينيي الداخل، وتغليف خطاب أثننة وتهويد المواطنة بخطاب يميني شوفيني يضع يهودية الدولة وخدمة اليهود فوق المواطنة الليبرالية.

٧. التعامل مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر كـ«آخر» ونقيض الدولة فعليا، أدى إلى تقليص المساحة الفاصلة بين فلسطينيي الداخل والأراضي المحتلة.

وسط هذا التشابك، وانعدام الأفق السياسي، وترسخ حالة الاحتلال والاستيطان وأثننة المواطنة، اندمجت منظومة الاستعمار والاحتلال والأبارتهايد وشكلت معا منظومة حكم هجينة ووظيفية متعددة الأدوات، تتشكل وتتصرف وفق احتياجات ضمان الأثننة اليهودية للدولة وبقاء المستعمرات وتوسيعها في الضفة.

**إسرائيل اليوم: التشابك الوظيفي للنموذج الاستعماري والعسكري والأبارتهايد**

تتشكل منظومة الحكم الهجينة متعددة الأدوات من استدماج وظيفي لأدوات حكم وفق احتياجات تثبيت يهودية الدولة وتوسيع المستعمرات، وتتم مواءمتها وبلورتها بشكل دينامي وفق ذلك، مع محاولات مستمرة من قبل الدولة لإنتاجها كحاجات قومية أو أمنية. وتدمج هذه المنظومة المتعددة ما بين منطق الدولة الاستعماري المؤسس، وواقعها الأبارتهايدي الحالي، وأدواتها الاحتلالية العسكرية التي تحيل لجزء من الأراضي وليس إليها كلها. وتشكل الممارسات تجسيدا وظيفيا للأداة وفق الدور الذي تحققه.

وتكمن أهمية هذا التوصيف في ثلاثة محاور أساسية :

- أولا أنه ينطلق من الممارسة نحو التوصيف المفاهيمي، أي بالفعل الذي يجري على الأرض،
- وثانيا أنه لا يحاول أن يفاضل بين المفاهيم، ولا ينشغل بالنقاشات الأكاديمية التي تبدو سفسطائية أحيانا حول طبيعة المنظومة السياسية الإسرائيلية،
- وثالثا أنه يحيل إلى الواقع المتشابك في فلسطين، الذي تتقاطع فيه عدة أنساق إدارية، تنظم وفق مبدأ الفوقية القومية اليهودية، والسيادة الحصرية على المكان والسكان.

ويعني هذا الطرح أن المفاهيم الثلاثة معا لا غنى عنها مجتمعة، لشرح الواقع ووصفه بشموليته الزمكانية، التي تشمل التاريخي والسوسيولوجي الماضي والحاضر، وهو ما يميز الواقع الفلسطيني عن وضع استعماري استيطاني خالص، كما حدث في نيوزلندا وأستراليا، أو أبارتهايد استعماري كجنوب أفريقيا، أو وضع احتلال عسكري كالعراق في ظل الاحتلال الأميركي، ويجادل أن فلسطين هي مجموع كل هذه الظواهر وتشابكها الأداتي والأدائي في الجغرافيا والديمغرافيا معا.

يعرف الاحتلال بوصفه وضعا تكون فيه أرض دولة تحت سيطرة فعلية لجيش عدو، وتنص المادة ٤٢ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ على ما يلي: «تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو. ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها»[٥]. وبغض النظر عن مدى أخلاقية الاحتلال من عدمه، إلا أنه يظل من ناحية الشرعية الدولية- وبشكل نظري على الأقل- وضعا له قوانين دولية لتنظيم العلاقة بين المحتل ومن يخضع للاحتلال، حيث تم نظم قوانين التعامل في وقت الاحتلال من خلال اتفاقيات دولية كاتفاقية جنيف الرابعة، غير أن استمراره لمدة تقارب النصف قرن يضع تحديا حول صلاحية التعريف، والأهم أنه تحول إلى مظلة لتنفيذ مشروع استعماري، وبتثبيت وقائع على الأرض من أجل تحويل المكان جذريا، حيث يعيش اليوم في الضفة الغربية والقدس أكثر من ٦٢٠ ألف[٦] مستعمر في فضاء سيادي قانوني مستمد من الدولة الإسرائيلية الأم، التي تأسست أصلا كدولة يهودية قومية من خلال الأدوات الاستعمارية الاستيطانية.

أما الاستيطان الاستعماري فيحيل إلى عمليات توطينية مقرونة بسيادة مجموعات غربية في مناطق خارج حدود وطنها/ دولتها، حيث تقوم هذه المجموعة- سواء مدعومة من دولة أو مستقلة- بالتعامل مع الفضاء الجديد كمنطقة سيادية لها، وتقوم بتوجيه كل فعالياتها من أجل ترسيخ هذه السيادة عبر المؤسسات التي تستحدثها أولا، وإعلان نفسها الجهة الوحيدة المحتكرة للعنف وأدواته ثانيا (حسب تعريف ماكس فيبر للدولة)، ومع وجود سكان أصلانيين يشغلون الفضاء المكاني المعد لمشروع التوطين، يتم التعامل معهم كمشكلة

يجب التغلب عليها، إما بالإبادة الجسدية كما حدث في أميركا الشمالية أو الإذابة العرقية كما حدث في أميركا الجنوبية، أو الطرد كما حدث في النكبة، أو القمع المستمر ونزع السياسة عنهم وتحويلهم لكائنات لا سياسية، كما يحدث في غزة، وبشكل أقل في الضفة (انظري هـ. غانم،٢٠١٢ ). ويعتبر اليوم الاستعمار الاستيطاني فعلا غير قانوني، حيث جاء في البند ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة: لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

في المقابل فإن الأبارتهايد يحيل إلى منظومة سياسية مبنية على الفصل والتمييز العنصري والتفاضلي بين السكان. ويعود أصل كلمة الأبارتهايد إلى لغة الأفريكانا (apartheid)، وهي اللغة التي تحدثها في جنوب أفريقيا بداية البيض الذين ينحدرون من أصول هولندية، وتعني حرفيا الفصل، وتقابلها في الإنجليزية ( apart hood). وقد استخدمت في اللغة السياسية التشريعية في جنوب أفريقيا للإشارة إلى نظام الفصل بين البيض والسود الذي طبق منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٩٠. غير أن الأبارتهايد كنظام حكم تجاوز مفهومه الجنوب إفريقي الخاص وأصبح يستخدم في القراءات والتحليلات السياسية كإشارة إلى أي نظام حكم يعتمد على الفصل القسري بين مجموعات سكانية، سواء تأسس هذا الفصل على الانتماء القومي، العرقي، أم الديني، للإشارة إلى علاقة تفاضلية عنصرية مبنية على الفصل القصري ينتهجها نظام معين اتجاه المجموعات التي تقع تحت دائرة سيطرته. بمعنى آخر، أصبح يقصد بالأبارتهايد نظام حكم له ميزاته تماما مثل النظام الديمقراطي، الجمهوري، الاستبدادي، الملكي..الخ، ولم يعد يعني مجرد حالة عينية هي النظام العنصري لجنوب إفريقيا. فقد انفصل واستقل هذا النظام عن خصوصيته التاريخية وتجاوزها، ليتحول إلى جزء من القاموس السياسي العام، وأصبح يشير إلى أي نظام حكم يعتمد آلياته ورؤيته.

وقد جاء في هذا السياق في البند الثاني من الاتفاقية الدولية لمحاربة جريمة الأبارتهايد للعام ١٩٧٦:

«الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وإن الأفعال اللا إنسانية الناجمة عن سياسات

وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين، والمعرفة في المادة الثانية من الاتفاقية، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين».[٧]

ومأسست اتفاقية روما من العام ١٩٩٨ تعريف الأبارتهايد وفق الممارسات باعتبارها جريمة ضد الإنسانية لا تقتصر على تجربة جنوب أفريقيا، حيث جاء تعريف جريمة الفصل العنصري بأنها تعني:

«أي أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة ١ وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية، من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أي جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.»[٨]

ويمكن أن نرى كيف تتجلى ممارسة الأبارتهايد في نظم الحياة اليومية للفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال توجيه كل ممارسات المؤسسات لخدمة جمهور اليهود دون غيرهم، والفصل بينهم وبين الفلسطينيين في الشوارع والطرقات والمؤسسات والقوانين ومنظومة الحكم عامة في الضفة الغربية، إضافة إلى إقامة الحواجز حول مدنهم وعزلها ببنتوستونات وضبطها من خلال سياسات التصاريح، في مقابل تبني منظومة قيمية وقانونية لضبط إسرائيل كدولة يهودية، مقابل سياسات التهميش والضبط والقمع للفلسطينيين في الداخل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في المقارنة بين إسرائيل والأبارتهايد، ونشرت عشرات الكتب والأبحاث التي تناقش مدى صلاحية المفهوم- أو قصوره- للحالة الإسرائيلية وظلالها، ولم يعد استخدام المقارنة والمقاربة يقتصر على الدراسات النقدية العالمية، بل تم استدخاله إلى النقاشات الداخلية في هوامش العلوم الاجتماعية الإسرائيلية، من بينها مقاربة الجغرافي عن الأبارتهايد الزاحف (اورن يفتاحئيل، ٢٠٠٩). في المقابل، تعارض أغلب الدراسات البحثية في إسرائيل هذا الاستخدام وتسوق الأسباب التالية التي تفترض أنها تجعلها غير ملائمة للسياق الإسرائيلي، والتي تتعارض مع أهم ميزات الأبارتهايد في

جنوب أفريقيا، والتي لخصها المؤرخ ويليام بينارت (Beinart 1994, p. 142) بأنها تجمع سبعة مركبات متوازية ومتقاطعة، وهي:

١. وجود تعريف قانوني للعرق.
٢. مشاركة بيضاء حصرية في المؤسسات السياسية الأساسية والمركزية.
٣. مؤسسات ومناطق منفصلة للأفريكان وللسود.
٤. فصل مكاني في المدن والبلدات والريف.
٥. السيطرة على حركة السكان الأفارقة في المدن.
٦. فصل صارم في سوق العمل.
٧. فصل مرافق الترفيه وجميع أنواع التسهيلات.

للوهلة الأولى تبدو المعارضة منطقية، إذا ما تمت قراءتها وفق صورة إسرائيل المتخيلة في الخطاب المهيمن فيها، حيث يتم النظر إليها أولا باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية محددة بالخط الأخضر، وفق ذلك يتم تحليل منظومتها من خلال ما يحدث في حدودها بغض النظر عن ما يحدث في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ويتم حسب هذا المنطق أيضا اعتبار مكانة العرب الدونية نتاجا تمييزا محليا وليس منتوجا عنصريا مرتبطا ببنية الدولة، ثانيا، تتم مفهمة إسرائيل ضمن أسئلة الدولة القومية والعلاقة مع الأقليات (كما يفعل بشكل خاص جاكبسون وروبنشطاين (Yacobson & Rubinstein 2008) نزعها من سياقها الاستيطاني الاستعماري، وبنائها على أنقاض الشعب الأصلاني الذي يحاول ضمن منظومتها الحالية الصراع على وجوده. ثالثا يتم اعتبار التقسيمات الإسرائيلية للمواطنين باعتبارها مفهومة ضمنا (عرب ٦٧، عرب ٤٨، إلخ ).

تشترط قراءة الواقع خارج المنظومة التي تضعها القوة الاستعمارية، أولا الخروج عن تصنيفاتها، التي وضعتها وحولتها إلى «طبيعة ثانية»، وفي هذا السياق لا بد من الإيضاح أننا سنحاول قراءة فلسطين كوحدة جغرافية سياسية واحدة، تدار وفق منظومات متمايزة. بل إن الطرز وتصنيفات المواطنة للفلسطينيين تشبه إلى حد ما التصنيفات التفاضلية للأعراق في جنوب أفريقيا، حيث تم تصنيف الفلسطينيين إلى أصناف مختلفة من «عرب إسرائيل» الذين

يقسمون بدورهم إلى عرب ودروز وبدو حينا، أو دروز ومسيحيين ومسلمين حينا آخر، ويمكن مقابلتهم بسبب الحقوق التي يتمتعون فيها مع فئة الملونين تحت نظام الأبارتهايد، والفلسطينيون في الأراضي المحتلة ممن يحملون هوية خضراء ويقسمون بدورهم بين فلسطينيي الضفة من جهة، وفلسطينيي القطاع من جهة أخرى، في مكانة أقل منهم حقوقيا حيث يقابلون إلى حد بعيد مع فئة السود الذين عاشوا محصورين في بانتوستانات في جنوب أفريقيا، ويتموضع بينهم سكان القدس ممن يحملون تصنيف المقيم الدائم[٩] التي تعتبر وكأنها مكانة مقارنة بـ«الرعايا» من حملة الهوية الخضراء، وأقل من المواطنين، مع العلم أنهم يعيشون تهديدا مستمرا بسحب هذه الهوية منهم.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه مقابل هذه المقاربة، هناك من يحصر الأبارتهايد تحديدا في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، إذ كتب مثلا عدي أوفير وأرئيلا أزولاي وهما من أهم الباحثين النقديين في إسرائيل، أن نظامين واحد ديمقراطي في داخل إسرائيل وآخر عنصري في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، تطورا بين النهر والبحر، وبغض النظر عن مواقف الباحثين الذين يتحدثون عن نظامين بين البحر والنهر، فإن ما يجمعهم عادة هو الاعتقاد بأن إسرائيل هي دولة ذات نظام ديمقراطي، حتى لو كانت ديمقراطيتها إثنية (بشارة،٢٠٠٥) ولأهمية هذه النقطة وعلاقتها بأساليب إدارة حياة السكان فإننا سنعود لها لاحقا في نهاية هذه المداخلة.

وفي هذا السياق، تكمن الإجابة على النقاط أعلاه التي حاولت نفي الأبارتهايد بوصفها مؤكدة بالذات لوجوده. ويمكن أن نطبق نقاط بينارت السبع التي اتخذها من أجل الادعاء بأنه لا أبارتهايد في إسرائيل للتدليل على الأبارتهايد:

١. مقابل تعريف العرق الأبيض في نموذج جنوب أفريقيا، يوجد انشغال تفصيلي قانوني بتعريف من هو اليهودي . وكما كان هدف تعريف العرق في جنوب أفريقيا هو وضع الهرمية المواطنية لمواطن أبيض في القمة وأسود في الحضيض، فإن الهرمية المواطنية في إسرائيل مبنية على تعريف من هو اليهودي الذي يتربع على القمة، وتحته المشكوك بيهوديتهم، وصولا إلى الفلسطيني الذي يقع في أسفل الهرم.

٢. في مؤسسات القوة التي تضم الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى، يوجد حضور يهودي حصري.
٣. في فلسطين التاريخية توجد معازل للفلسطينيين في الضفة وغزة والنقب، كما يوجد فصل جغرافي بين المناطق اليهودية والعربية في الجليل والمثلث والقدس، ويتم تغليظ الفصل أو تخفيفه وفق الوضع الأمني، ففي القدس تم وضع حواجز ونقاط تفتيش بين شقي المدينة في اللحظة التي تم فيها تهديد «أمن اليهود».
٤. نظام التصاريح والحواجز في الضفة.
٥. فصل واضح في سوق العمل بين العرب واليهود.

تنتج العلاقة الجدلية بين الاحتلال العسكري والمشروع الاستيطاني الاستعماري، حالة أبارتهايد واضحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن حصر هذا التوصيف في هذه المناطق دون إسرائيل يظل مبتورا ما لم يوضع في السياق التاريخي لإقامة إسرائيل، خاصة مع ما حدث من تطهير إثني عام ١٩٤٨ من جهة، ودون وظيفته العملية لتحقيق هذا المشروع من جهة أخرى، وهو بذلك ليس مشروعا سياسيا لإدارة الساكن الأصلاني فقط، بل كأداة مرحلية لتحقيق المشروع السيادي السياسي الصهيوني، وفي حال تحققت هذه السيادة سواء من خلال أدوات القمع أو الهيمنة، لا تعود من حاجة له. هذا ما حدث خلال النكبة وبعدها، وهذا ما يحدث الآن في أراضي الضفة. وهذا لا يعني أن الأمر ليس قائما في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ولكن تمت إعادة بنائه واستدماجه وتصديره بصيغ أخرى أكثر سيولة. وباستعارة طرح والتر بنيامين (Benjamin 1986 p.276-300) عن أشكال العنف، يمكن القول إن إسرائيل استخدمت بداية العنف المؤسس لإقامة دولة قومية يهودية بأدوات استعمارية استيطانية تتحرك بين قطبي المحو والإنشاء (انظر: غانم ٢٠١٤ و Wolfe 2006)، إذ تقوم فكرة هذا المشروع على محو الأصلانيين من المكان لاستبدالهم بمجتمع المهاجرين الجدد، الذي ما كان يمكن أن ينشأ من غير الاستحواذ على الأرض التي تشكل أهم رأس مال مادي يمتلكه الأصلاني، ولا يستقيم المشروع الاستعماري من غيرها. كان الاستحواذ على الأرض أول مراحل تحقيق المشروع الاستعماري، ولا يتحقق هذا الأمر عادة من غير مقاومة، تماما

كما حدث من انتفاضات وثورات في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، وكما هو مستمر إلى اليوم، سواء من محاولات للنضال من داخل النظام وضده كما هو حال الفلسطينيين في الداخل، أو من خارجه كما هو حال الفلسطينيين في الضفة والقدس وغزة،[10] وهو ما يعني أن المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين هو مشروع محمل بالصراع والتناقضات، وأنه ما زال مفتوحا، والأهم أنه يحتمل عدة خواتم تبعا لجدلية الممارسة والفعل والمقاومة.

إن ما يكن قوله أخيرا، هو أنه لا يمكن قراءة «المجتمع الديمقراطي» الإسرائيلي، بغض النظر عن السجال حول ديمقراطيته الإثنية، بمعزل عن الامتيازات الأساسية التي حازها المستعمرون في لحظة العنف المؤسس. وبالتالي لا يمكن قراءة أو تأطير أوضاع الفلسطينيين في الداخل بدون استحقاقات فعل التهجير الشامل في النكبة.

## ما بين الأبارتهايد في جنوب أفريقيا والنظام الصهيوني... الشبه والاختلاف

رغم أوجه الشبه بين الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وإسرائيل، إلا أنه توجد أيضا نقاط اختلاف- ترتبط بطبيعة وجذور المشروع العنصري في جنوب أفريقيا- عن المشروع الاستعماري الصهيوني المركب في فلسطين، وذلك الذي طبق في أستراليا وكندا ونيوزيلندا أو شمال أميركا.

### أولا: البعد النفعي في مشروع الاستعمار الجنوب افريقي مقابل القومي الصهيوني

تأسست المستعمرات الأولى في جنوب أفريقيا لأهداف اقتصادية، وكان الاستيطان خادما لمشروع ربحي، فقد وصلت مجموعة من المستوطنين الهولنديين في منتصف القرن السابع عشر وأقامت عام ١٦٥٢ أول مستوطنة لها في منطقة الرجاء الصالح، وكانت بمثابة محطة لتأمين احتياجات السفن القادمة من هولندا وهي في طريقها من أوروبا إلى الشرق الأقصى، وقد انضم للمجموعة هذه لاحقا مستوطنون جدد من هولندا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا، وهي المجموعات التي سميت لاحقا البوير (Boere) وهي كلمة هولندية تعني فلاحين. وبسبب الحاجة للأيادي العاملة في المستعمرة الجديدة، تم

استقدام العبيد من المناطق القريبة ومن دول مجاورة أخرى، مثل مدغشقر وأندونيسيا والهند. وتطورت هذه المستوطنة لاحقا لمدينة كيب تاون وتحولت إلى عاصمة منطقة الرجاء الصالح التي تمتد على جزء واسع من شواطئ المنطقة وداخل القارة. الملفت أن هذه المناطق ظلت تابعة إداريا لشركة الهند الشرقية الهولندية، أي ذراعا لشركة ربحية وليست دولة وإن تغير الأمر لاحقا.

ويمكن القول إن الحاجة إلى الأرض مع اليد العاملة التي تشغلها وتعمل فيها، هو ما أدى إلى اعتبار أهل البلاد مصدر عمل وليس عقبة، بل يمكن الذهاب أبعد من هذا والقول إن العلاقة كانت عضوية بين الاستعمار الأبيض في جنوب أفريقيا والأصلانيين، وما كان للمستعمرة أن تكون لولا وجود اليد السوداء العاملة. يختلف الأمر تماما في فلسطين التي هدف المشروع الاستعماري الصهيوني فيها إلى تحقيق مشروع قومي في إقامة وطن يهودي، ولم تحركه أساسا أهدف اقتصادية. وقد أنتج هذا الفارق تعاملا متميزا مع السكان الأصليين في الحالتين، حيث تم التعامل مع السود في جنوب أفريقيا كمخزون حيوي وضروري للأيادي العاملة الرخيصة، فيما شكل الفلسطيني بالأساس عائقاً ملموسا يقف أمام تحقيق مشروع الكيان القومي الصهيوني، وكان يجب التغلب عليه، وهو ما حول المشروع الاستعماري في فلسطين وفقاً لباتريك وولف (Wolfe 1999, p 163) لمشروع قائم بشكل بنيوي على المحو والإزالة (elimination). وتحت مظلة ممارسات الاستعمار اندرجت إذن كل عمليات التوطين والنقل السكاني وتغليب مصلحة المهاجرين وقمع الأصلانيين والتعامل معهم كمشكلة، سواء من خلال الطرد الجماعي كما حدث في النكبة أو من خلال حشرهم في غيتوات مغلقة ومسيطر عليها من قبل إسرائيل، وتدار بشكل ذاتي كما يحدث على أرض الواقع في الضفة. إن الاستعمار إذن مشروع ضخم متعدد المستويات لخلق كيان سيادي في مكان جديد باستبدال ما هو موجود.

ثمة اختلاف كبير وحاسم بين المنطق الكولونيالي لنظام الأبارتهايد، وبين منطق المشروع الاستيطاني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فقد جرى من جهة، تكريس الأبارتهايد في كولونيالية اقتصادية، وفي منطق التفوق العرقي للبيض، من جهة أخرى . في المقابل، فإن

دافع أو محرك المشروع الاستيطاني ليس اقتصادياً وإنما أيديولوجي، فهو مؤسس على الوعد الإلهي بـ«أرض إسرائيل»، ومجسد برعاية الحماية التي يوفرها الجيش الإسرائيلي. ففي مدخل موقع «غفعات أساف» الاستيطاني إلى الشرق من رام الله، على سبيل المثال، وضعت يافطة ضخمة تقول: «عدنا إلى البيت. هنا في بيت إيل، وقبل ٣٨٠٠ عام، وعد الرب بأرض إسرائيل لشعب إسرائيل، استناداً إلى هذا الوعد نحن نقيم اليوم في حيفا وتل أبيب وشيلو وحفرون (الخليل)».

ووفقاً للمنطق الإسرائيلي المرتكز على هذه الرسالة الإلهية، فإن حق اليهود في فلسطين غير قابل للاستئناف أو الطعن فيه، وما ينطبق على حيفا (التي فرغت من غالبية سكانها العرب في العام ١٩٤٨) ينطبق على «بيت إيل» وعلى موقع «عوز تسيون» الاستيطاني. من هنا فإن الاستنتاج المنبثق عن هذه المقولة هو أن ما ينطبق على السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ينطبق على الفلسطينيين الذي طردوا من حيفا في العام ١٩٤٨. ففي كلا الحالتين، نجد أن المنطق الموجه هو نفس المنطق : « لي الحق في العيش هنا مكانك» . يختلف هذا المنطق عن المنطق الكولونيالي الاقتصادي الذي ينتظم حول استغلال السكان المحليين ومواردهم. وفي الاستعمار الاستيطاني لا يعتبر الاستيلاء على الأرض عن طريق الاستيطان فيها «خطأ فنياً وفق وجهة نظر باتريك وولف، إذ «المستوطنون الاستعماريون يأتون للبقاء: والغزو بُنية وليس مجرد حدث». (Wolf 2006, p 388) ويميز لورنتسو فيراتشيني (Venacini 2010) بين الاستعمار بشكل عام، والاستعمار الاستيطاني بشكل خاص، من ناحية الأهداف والغايات المحركة لهما، مشيراً إلى أن الاستعمار يُعرّف على أنه سيطرة خارجية تتسم بسمتين رئيسيتين، الأولى أنه انتقال إلى موقع أو مكان جديد، والثانية نشوء علاقات غير متساوية تقوم على السيطرة والهيمنة في الأماكن الجديدة. وفي هذا السياق، يمكن لعمليات التحكم والسيطرة، والغاية المحركة للمستوطن الاستعماري، أن تساعد في التمييز بين الأشكال المختلفة للاستعمار. وكما كتب فيراتشيني (المصدر السابق) فإن مقولة «إعمل من أجلي» ليست مماثلة أو مساوية لمقولة «ارحل».

فالأولى تستغل وتنهب موارد المكان، فيما تنظر الثانية إلى (الإنسان ) المحلي كمشكلة يجب التغلب عليها وكعقبة ينبغي التخلص منها (Morgense 2011) . من هنا أيضاً، يجيء الاختلاف بين الاستعمار القائم على الاستغلال ،كما حدث في جنوب افريقيا (اعمل من أجلي) وبين الاستعمار الصهيوني في فلسطين القائم على الطرد والسلب (هنا، في المكان الذي تعيش فيه، سأقيم بيتي!).

فقد رأى الأول في سكان الدولة (المحليين السود) قوة عمل رخيصة بشكل متعمد لجني أرباح ومكاسب اقتصادية، أما الثاني فقد رأى في السكان الأصلانيين عقبة في طريق تجسيد المشروع القومي الذي سعى إليه، ولذلك فقد عمل من أجل التخلص منهم. وقد فعل ذلك أحياناً عن طريق الطرد والتطهير العرقي الواسعين، كما حصل إبان العام ١٩٤٨ ( العارف ١٩٥١ – ١٩٥٦، Khaldi 1959, 1961; Pappe 2006) وأحياناً أخرى عن طريق تشجيع الهجرة وانتهاج خطط وبرامج لتغيير التركيبة الديمغرافية للمكان وتهويد الحيز، كما حصل في القدس الشرقية، وفي أحيان أخرى بواسطة زرع مستوطنات في قلب الحيز الفلسطيني، كما يحدث في الضفة الغربية، وكذلك أيضاً داخل حدود إسرائيل ١٩٤٨، عن طريق إتباع سياسة مثل «تهويد الجليل» ومصادرة الأراضي العائدة للسكان المحليين.

**ثانيا: عنصرية تشريعية وعنصرية مؤمننة**

ارتكز حكم الأبارتهايد في جنوب أفريقيا بشكل خاص بعد ١٩٤٨ على أسس قانونية وتشريعية، وتم استدماج الفصل العنصري في البنى التشريعية للدولة، على خلاف إسرائيل التي تحاول أن تتنصل من أيديولوجيات العرق وتستبدلها بأيديولوجيا قومية لها «شرعية» في الخطاب الدولي، الذي يقبل القوميات، وتغلف السياسات التي تقوم بها بخطاب أمني واحتياجات أمنية، بل إن إسرائيل تحاول الامتناع عن ممارسة سلوكيات فجة من العنصرية كما حدث في رفض وزير الدفاع يعلون الفصل في الباصات بين العمال الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، وهي تغلف كل عملية الفصل في شبكة الطرق والحكم بغلاف أمني وقومي، في عملية أمننة للتمييز العنصري، وإعادة تدوير للمصطلحات بما يبعد عنها على الأقل دوليا تهم الأبارتهايد.

وخلافا لجنوب أفريقيا في عهد نظام الفصل العنصري، لا تطبق إسرائيل سياسة أبارتهايد رسمية، ولا تشرعن الفصل في قوانينها على أساس عرقي، ولا تظهره بصورة واضحة وجلية. وفحوى الادعاء السائد في الخطاب الاسرائيلي الرسمي أن إسرائيل «تتبع سياسة فصل لأسباب أمنية» ، وأنها تضطر للقيام بذلك من أجل حماية مواطنيها.

غير أن ادعاء «متطلبات الأمن» في حد ذاته، لا يستقيم تماماً مع الواقع، وإنما يشكل غطاء لدوافع واعتبارات كولونيالية. وبغية إيضاح هذه المسألة، يمكن فحص مثال شارع رقم ٤٤٣. ففي ثمانينات القرن الماضي صودرت أراض فلسطينية، تعود للقرى القريبة من شارع ٤٤٣ القديم، بهدف تحويل مسار الشارع إلى خارج القرى الفلسطينية التي مر داخلها. وقد أمر الحاكم العسكري، لهذا الغرض، بمصادرة أراض تابعة للقرى ذاتها، مما دفع أصحاب هذه الأراضي إلى الاعتراض على القرار (أوامر المصادرة) عن طريق تقديم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا.

وجاء في الرد الذي قدمه الحاكم العسكري باسم الدولة، الادعاء بأن مصادرة الأراضي ستخدم سكان المنطقة، أي سكان القرى الفلسطينية، وقد قبلت المحكمة العليا هذا الرد ورفضت الالتماس. وجاء في قرار المحكمة:

«الحاكم العسكري مخول في مثل هذه الأحوال بتوظيف استثمارات وموارد أساسية وتنفيذ مخططات طويلة الأمد لصالح السكان المحليين ... لا يوجد أي خلل في إعداد خطة الشوارع القطرية: فقد ازدادت احتياجات السكان المحليين للمواصلات، ولا يجوز تجميد وضعية الطرق والشوارع. بناء على ذلك فقد كان الحاكم العسكري مخولاً بإعداد خطة شوارع تأخذ في الحسبان التطورات في الحاضر والمستقبل. إن حقيقة كون هذا التخطيط يتم بالتعاون مع إسرائيل، لا تنطوي على ما يوجب رفض هذه الخطة، طالما أنها أعدت لخدمة مصلحة السكان المحليين»[١١].

غير أن هذا الشارع الذي جرى شقه من أجل خدمة سكان القرى الفلسطينية أغلق في وجههم تحديداً، عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، ومنعوا من استخدامه، وفي هذه المرة أيضاً، بناء على أمر عسكري. في المقابل سمح باستخدام الشارع للإسرائيليين

فقط، وهو ما جعل سكان القرى الفلسطينية في المنطقة يقدمون مرة في عام ٢٠٠٧ التماساً خر للمحكمة الإسرائيلية العليا ضد القرار بدعوى عدم قانونيته، ذلك لأن الشارع أقيم على أراضيهم ومن أجل خدمتهم. وفي رده باسم الدولة على الالتماس، أوضح قائد المنطقة العسكرية الوسطى بأنه جرى إغلاق الشارع (في وجه سكان القرى الفلسطينية) بسبب كثرة حوادث إطلاق النار من جانب فلسطينيين على السيارات الإسرائيلية المارة في الشارع. هذا الادعاء صحيح من حيث الوقائع، فقد تحول الشارع إلى مصيدة موت للإسرائيليين المارين منه في فترة الانتفاضة الثانية، لكن الإشكالية لا تكمن في الوصف وإنما في الاستنتاج.

وفقاً للمنطق الذي وجه اتخاذ القرار الممهد لمصادرة أراضي القرى، وفي ظل ازدياد «الهجمات»التي تعرضت لها السيارات الإسرائيلية المارة في شارع ٤٤٣، ومن أجل درء التهديد لحياة الناس المارين به، كان الاستنتاج المطلوب يقتضي إغلاق الشارع أمام المسافرين الإسرائيليين ومطالبتهم بالسفر عبر شارع رقم ١ (تل أبيب–القدس) عوضاً عن إغلاقه في وجه الفلسطينيين فقط. ويمكن القول في هذا السياق إن القرار الأول الذي سمح بمصادرة الأراضي من أجل خدمة «السكان المحليين»، والقرار الثاني بإغلاق الشارع أمام هؤلاء السكان وإبقائه مفتوحاً أمام مرور الإسرائيليين فقط، يظهران بوضوح لمنفعة من وخدمة لأي مصالح تعمل مثل هذه القرارات. كما ويدل القراران بالأساس على أن استخدام ذريعة الأمن هو استخدام تحايلي هدفه تمويه وإخفاء منطق استعماري يقوم على التمييز والإجحاف، يشار الى ان محكمة العدل اتخذت في كانون اول ٢٠٠٩ قرار بفتح الشارع امام سكان القرى الفلسطينية وتمكينهم من استخدامه[١٢]، لكن الجيش قام بوضع بوابات يتحكم بالدخول والخروج فيها لسكن القرى ومؤخرا قام بأغلاقها ، بل ان هذه البوابات تحولت فعليا الى احد اهم تجليات الفصل والأبارتهايد بين العرب واليهود اذ تنتصب على مداخل كل منها لافتة تحذر الإسرائيليين من ان البوابات تخاذهم الى مناطق فلسطينية ويحظر دخوله (انظر صورة رقم ٤ و٥)




صورة رقم ٤
لافته في مداخل مناطق أ تمنع دخول الإسرائيليين



بوابة حديدية للتحكم بالدخول والخروج من القرى
الفلسطينية (المصور غير معروف)

على ذلك، يمكن أن نجمل بالقول إن جنوب إفريقيا (العنصرية البيضاء) طبقت سياسة الأبارتهايد قانونياً، بينما طبقتها إسرائيل واقعياً. وتزعم إسرائيل أن دوافعها ليست دوافع فصل عنصري، وإنما دوافع «أمنية»، ولكن الفصل يتم ويطبق فعلياً بناء على مصالح اليهود، وليس بموجب قيم عالمية. ويتطلب هذا التطبيق شبكة أمن وحماية تتيح ذلك، وهذه الشبكة تسمى في القاموس السياسي الإسرائيلي «اعتبارات أمنية».

**ثالثا: الفرق بين الاحتلال كحالة طوارئ مؤقتة والأبارتهايد كنظام دستوري:**

كرس نظام الأبارتهايد المواطنة الدونية للسود (في جنوب أفريقيا) في نص الدستور، وقدم ذلك على أنه جزء من البنية المعيارية للدولة، على الرغم من أن هذا التكريس الدستوري أُعتبر عنصرياً وظلامياً في نظر الكثيرين. هذا في حين أن الاحتلال العسكري ورغم فظاظته وقسوته، يعتبر من وجهة نظر القانون الدولي «أمراً مشروعاً» حتى وإن كان مؤقتاً وشاذاً.

فمن المألوف التفكير والاعتقاد أن الحروب والنزاعات العسكرية يمكن أن تنتهي باحتلال عسكري لبقاع ومناطق جغرافية وأن تخضع لحكم عسكري مؤقت، إلى حين التوصل إلى تسوية أو تنظيم لمكانتها. وفي ضوء فرضية المؤقت والاستثنائي، تدار المناطق المحتلة بواسطة أوامر عسكرية هدفها معالجة التطورات دون أن تكون (هذه الأوامر) مكرسة في دستور أو قوانين أساس. بمعنى أنه وفي الوقت الذي يشكل فيه الجندي أو

الشرطي في دولة «معيارية» أداة لتطبيق القانون، ووسيطاً بين القانون والسكان (ويمكن في حال تغيير القوانين العنصرية تحويل وظيفته من قمع المواطنين إلى المحافظة على سلامتهم)، فإن قائد المنطقة والجندي والبيروقراطي يصيرون في ظل الاحتلال العسكري هم بذاتهم القانون وليس فقط الأداة التي تعمل من أجل تطبيقه، ويعتمد تنظيم حياة السكان تحت الاحتلال على القوة فقط كوسيلة وغاية في آن واحد، وتكون هذه القوة ذات حضور وتواجد في كل المناطق المحتلة وتمتد إلى كل مكان، ليس من أجل تأكيد وجود القانون والنظام، وإنما من أجل ترك الانطباع بأن صاحب البندقية هو صاحب القرار، وأن مصدر صلاحية القوة هو القوة ذاتها. إن تحويل أداة القوة لتغدو هي القوة ذاتها ينتج بالضرورة فائض قوة ويحول المنطقة المحتلة إلى واجهة العرض (فيترينة) لنظام القوة والسيطرة الذي يكون فيه الجندي البسيط هو السيد الكبير تجاه السكان المحليين.

وعلى الرغم من أن أساليب وأشكال تطبيق نظام الأبارتهايد، أو تطبيق أي نظام عنصري مضاد لإرادة الشعب، تتقاطع مع أساليب وأشكال الاحتلال القسري، إلا أننا نجد أن الدولة، وفي حالة حدوث مواجهة ومعارضة للنظام غير المرغوب، كنظام الأبارتهايد، تتراجع وتخلي المكان لصالح سيطرة الجيش تحت مظلة قوانين الطوارئ، بغية إعادة النظام إلى نصابه. ففي نظام الاحتلال العسكري لا يكون للدولة أي وجود على الإطلاق، ولذلك تبقى القوة دائماً هي الطريق الوحيد لإثبات من هو صاحب السيطرة والقرار في المنطقة المحتلة. في كلا الحالتين، تكون النتيجة دموية، ذلك لأن القانون العنصري اخترع كل المبررات والدواعي العنصرية لقمع الإنسان الأسود بجعله دون الأبيض في المكانة والقيمة، أما في حالة الاحتلال العسكري، فإن المبرر الأخلاقي الذي يعطي الشرعية للضم، ليس ضرورياً، لأن القانون ذاته وفي أساسه رأى في الفلسطيني كائناً لا قانونيا أو استثنائيا، أي خارج قيم واستحقاقات القانون، ومن هنا فإن هذه القوانين لا تتناول الفلسطيني إلا فيما يتعلق بمتطلبات قمعه.

وبطبيعة الحال، فإن الواقع الناتج عن كلا الحالتين، واقع قامع يمس بأبسط حقوق الإنسان الأساسية. من الممكن رؤية الاحتلال على أنه «نظام اللحظة الراهنة» الذي ليس له

ماض أو حاضر، وفق ما وصفه (ألتوسير، ٢٠٠٦، ص٧٦-٧٧)، في حين أن الأبارتهايد يشكل نظاماً للحاضر والمستقبل. وفي كلا الحالتين يستند تطبيق الأمر العسكري والقانون العنصري على الاستبداد والاضطهاد والقمع دون تمييز بين المضطهدين.

وكما يقول ألتوسير في وصف النظام الاستبدادي، فإن هذا النظام هو «سلطة المساواة المطلقة التي تضع جميع السكان داخل ذات المجانسة» (ألتوسير ،٢٠٠٦، ص٧٦)، حيث الجميع متساوون، ليس لأنهم الكل، كما في حالة المستوطن الأبيض أو المستوطن الصهيوني، وإنما ببساطة لأنهم لا شيء. هنا أيضاً يدرك الكثيرون أنّ الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة أسوأ بكثير من نظام التفرقة العنصرية.

**رابعاً: منطق «الوضع المؤقت» لقلب الواقع على الأرض في سبيل تثبيت المستعمرة**

تعطي فرضية «الوضع المؤقت» حرية عمل تتيح أحياناً القيام بالشيء ونقيضه، والأهم من ذلك إحداث تغيير بنيوي في الواقع القائم.

فيمكن بواسطة أوامر وتعليمات عسكرية محلية تلبي «متطلبات الساعة»، فرض قيود على الدخول إلى مناطق معينة، ومصادرة أراض والإعلان عن مناطق محددة كمناطق عسكرية مغلقة، بل وتغيير الحيز الطبوغرافي والديمغرافي للمكان. ففي فترة الحكم العسكري «المؤقت» تمدد المشروع الاستيطاني وصودرت المزيد من الأراضي من الفلسطينيين الذين منعوا من الوصول إليها. وعوضاً عن وجوب توقف هذا المشروع في ظل «عملية السلام»، تحولت هذه الأخيرة إلى مظلة للمشروع الكولونيالي الاستيطاني، الذي تحول بدوره إلى مكون مواكب لـ «عملية السلام»، وراح ينمو ويتطور في ظلها دون قيود ملموسة. والحقيقة أن الجانب الفلسطيني لم يصر من جهته على وجوب تجميد هذا المشروع الاستيطاني التوسعي، وذلك انطلاقاً من فرضية أن الوضع «مؤقت» وقابل للتغيير قطعاً، وأنه طالما أن كل الأمور مطروحة للتفاوض، فليس هناك وقائع منتهية على الأرض، ما عدا «اللا وقائع» التي اتضح أنها كانت بمثابة إسفين في «عملية السلام»، التي تحولت إلى عملية عبثية: مفاوضات من أجل المفاوضات (Butlen 2011; Khalidi 2011) . وكما كتب الباحث الفلسطيني معين

رباني في «لندن ريفيو أوف بوكس» فإن: «ما يسمى بعملية السلام تعمل تماماً كما خطط لها، من أجل تغطية الكولونيالية الإسرائيلية بثوب سياسي « (Rabbani 2011). فالأوامر العسكرية توفر للمحتل حيزاً واسعاً للمناورة وتتيح له التحرك داخل هذا الحيز، لأنها لا تخضع لقوانين الدولة، ولأنها تعنى بشؤون أناس ليسوا مواطنين فيها (على الرغم من أن هذه الأوامر تخضع، ظاهريا على الأقل، لمراقبة المحكمة الإسرائيلية العليا). وفي الوقت الذي تعامل فيه المجتمع الدولي مع الاحتلال الإسرائيلي كوضع مؤقت، وأصدر قرارات تدعو إلى الانسحاب من المناطق المحتلة في حرب العام ١٩٦٧، لم تقم إسرائيل من جهتها بضم هذه المناطق باستثناء القدس الشرقية وهضبة الجولان)، لكنها لم تقم أيضاً بالانسحاب منها.

ولكن في ظل عدم الانسحاب وعدم الضم، تمدد المشروع الاستيطاني إلى داخل تلك المناطق المحتلة، ومن ناحية عملية، فقد وضعت الدولة الإسرائيلية يدها على أراضي الفلسطينيين بواسطة وكلائها. إلى ذلك فقد قامت إسرائيل فعلياً بتنظيم العلاقة تجاه المكان بصورة انتقائية. حيث تبنت فرضية «الوضع المؤقت» فيما يتعلق بالسكان، وعرفت الفلسطينيين على أنهم «رعايا مؤقتون»، وتبنت تجاه الأراضي فرضية «الوضع الدائم» وتعاطت معها فعليا باعتبارها ملكيتها.

وبذلك، فقد خلقت إسرائيل حيزاً جديداً فوق زمني (غير مؤقت)، داخل المناطق المحتلة، ولكن خارج إطار القانون العسكري (المؤقت)، والذي سعت وتسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى إخراجه من دائرة أي نقاش حول المستقبل «المؤقت»، وذلك بكونه (الحيز) الأبدي الدائم والوحيد. ولو أن الأمر ليس كذلك، فما الذي تقصده إسرائيل بقولها إن أي تسوية يجب أن تضمن استمرار وجود الكتل الاستيطانية؟

يساعد هذان التوجهان المتناقضان في الظاهر، في فهم المنطق الكامن في الاقتراحات الداعية، من جهة، إلى إجراء مفاوضات، والرافضة من جهة أخرى لمطلب تجميد البناء في المستوطنات. الداعية إلى التوصل إلى سلام دائم من جهة، والمقوضة لأسس مثل هذا السلام من جهة أخرى. ومن الواضح أن إسرائيل وبواسطة «المؤقت الدائم» وتحويله

إلى واقع سياسي تترتب عليه مطالب جديدة، تستخدم بوعي وبشكل متحول أدوات الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد من أجل تنفيذ سياساتها، وفي الوقت ذاته تناور القانون الدولي.

## النظام الإسرائيلي وإنتاج فئات من المحكومين؟

لكن السؤال الأهم هو: ماذا لو انتفى الاحتلال عن إسرائيل، أي لو انسحبت من كل الأراضي المحتلة ١٩٦٧ وقامت بتفكيك مستوطناتها؟ هل سيبقى أمامنا دولة عادية غير أبارتهايدية؟. من أجل الإجابة على هذا السؤال الأساسي، لا بد من فحص علاقة النظام السياسي الإسرائيلي مع فئة أخرى من الفلسطينيين الذين يحملون جنسيتها، ويعتبرون مواطنين داخلها، أي تفحص النظام السياسي الإسرائيلي على أساس علاقته المحسومة[١٣] مع مواطنيه (ولو كان الحسم مرحليا).

## تصنيف السكان: العرب في إسرائيل - مواطنة الملونين

«العرب في إسرائيل باتوا يشكلون خطرا على دولة إسرائيل ويجب التعامل معهم من هذا المنظار؟» [١٤]

ربما كان من الممكن ولو نظريا الادعاء بأن إسرائيل تمارس سياسة أبارتهايدية مؤقتة في الأراضي المحتلة، ستنتفي مع انتهاء الاحتلال، لو لم تكن هذه الدولة تعرف نفسها بأنها دولة اليهود أينما كانوا، في الوقت الذي يعيش فيها حوالي مليون فلسطيني هم خمس عدد سكانها، ويتم التعامل معهم من منظار كونهم إما خطرا ديمغرافيا أو أمنيا أو الاثنين معا. وربما كان من الممكن أن نكتفي بتحليل واقع الضفة وغزة بوصفه حالة أبارتهايدية عابرة، لو كانت إسرائيل هي فرنسا أو بريطانيا، أما وقد أقيمت إسرائيل على نكبة جزء من مواطنيها من أبناء الأرض الأصليين، الذين تحولوا إلى أقلية هامشية في داخلها، ناهيك عن رفضها إعادة اللاجئين وإصرارها على اعتراف العالم بيهوديتها كشرط للسلام، فإنه لا يمكن للباحث في هذا الحقل، إلا التعامل مع إسرائيل كنظام

سياسي له أسسه التي لا تنتفي حتى لو انتفى الاحتلال، ومن هنا تقترح هذه المداخلة خوض المقاربة مع الأبارتهايد من خلال قراءة علاقة هذا النظام مع العرب في إسرائيل ممن يحملون جنسيتها.

ولدت إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، بعد أن قامت بعملية تطهير عرقي أدت إلى طرد أكثر من ٨٠٠٠٠٠ منهم عام ١٩٤٨،(وهو أمر لم يصله الأبارتهايد في أسوأ أيامه القمعية) . وباشرت بعد ذلك وانطلاقا من اعتبار ذاتها دولة اليهود (سواء أكانوا مواطنين فعليين فيها أم مواطنين في دول أخرى)، على استخدام أدوات تشريعية وقانونية من أجل التأسيس لهذا المنطق التفضيلي، وكان ذلك يتم حتى ١٩٦٦ تحت غطاء النظام العسكري المفروض على العرب دون اليهود، ولاحقا من خلال استخدام القوانين التي سنتها في تلك الفترة وبقوانين أخرى سنتها لاحقا، أسست عمليا لنوعين من المواطنين، وهم يهود يتمتعون بكامل الحقوق، وعرب أنتجوا كفئات (بدو ودروز وعرب) يحملون مواطنة الدولة، ولكنهم يتمتعون بحقوق أقل من بقية اليهود، إذ كان مجرد تعريفها بأنها دولة يهودية يعني أنها أداة لخدمة فئة معينة من المواطنين أكثر من غيرهم، حتى لو لم تعبر بصورة مباشرة وواضحة عن ذلك، إذ لا قوانين تؤسس لتمييز واضح، وبالعكس توجد رغبة مستميتة للتأكيد على أن يهودية الدولة لا تتناقض وديمقراطيتها، وهو ما لا يتوافق مع المعطيات التاريخية والحديثة، ولا مع التعريفات النظرية والسياسية للديمقراطية.

وقد بدأت الدولة بعد ١٩٤٨ بتركيز بقايا الفلسطينيين الذين ظلوا في المدن (انظر صورة رقم ١) ثم تجميعهم في احياء خاصة بهم، هكذا جمعت عرب حيفا وعرب يافا وعرب اللد في أحياء خاصة بهم، وفصلت بينهم وبين بقية اليهود في البداية بواسطة أسيجة شائكة في مناطق خاصة بهم واطلق على احيائهم في بعض المدن اسم الغيتو كما في اللد ويافا[١٥] (انظر صورة رقم ٢ ورقم ٣) أزيلت لاحقا، لكن بعد أن أسست لفصل عملي بينهما، ومن اللافت أن هذه الأحياء التي تحولت إلى أحياء فقر وجريمة بامتياز، سميت بلغة المحللين اليهود والعرب باسم «الغيتو»، حيث ما زالت هذه التسمية دارجة إلى يومنا هذا بين السكان العرب.



صورة رقم ١ الرملة خلال تركيز البقية الباقية من الفلسطينيين قبل تركيزهم في غيتوات خاصة بهم من كتاب ارئيلا ازولاي From Palestine to Israel



صورة رقم ٢ الاسلاك التي تفصل بين غيتو العجمي في يافا والحارات اليهودية من كتاب ارئيلا ازولاي From Palestine to Israel ص٩٣ والمصور غير معروف



صورة رقم ٣ الغيتو في يافا ١٩٤٩ ويظهر سور الاسلاك الشائكة الذي يحدد منطقة الغيتو العربي المفصول عن الحيز اليهودي. الصورة من كتاب ارئيلا أزولاي From Palestine to Israel ص٩٣ والمصور غير معروف .

فيما أبقت على ثلاثة تجمعات للفلسطينيين في مناطق المثلث (قسم منها ضم عام ١٩٤٩ بعد اتفاقيات رودوس) والجليل والنقب، وفرض على هذه التجمعات نظام الحكم العسكري شكل غطاء شرعيا لمصادرة آلاف الدونمات ومطاردة وطرد «اللاجئين العائدين»، ناهيك عن استخدامه من أجل فرض سياسات اقتصادية على العرب من خلال منع اليهود من دخول هذه الأماكن، وبالتالي منع إقامتهم لعلاقات تجارية مباشرة مع السكان. وهذا ما أعاق اندماج العرب في المدينة الإسرائيلية، وأعاق التأسيس لمدينة فلسطينية في الداخل. (بشارة ٢٠٠٢)

سياسيا، وحتى منتصف الستينات، لم تقبل الأحزاب الصهيونية (باستثناء مبام)، عربا في صفوفها، وبدل ذلك شكلت قوائم متعاونة من رؤساء الحمولات (العائلات) والمخاتير، حيث كانت عمليا أحزابا صورية تابعة للأحزاب الصهيونية التي استخدمتها لأهدافها الخالصة، فيما اتبعت الدولة سياسة بوليسية لمحاربة الحزب الشيوعي الذي تصدى لسياساتها، ناهيك عن منع حركات وطنية مثل «حركة الأرض» من ممارسة العمل السياسي وملاحقة القيادات الوطنية العربية. أما على المستوى الاقتصادي، فقد أدت سياسة المصادرة والحصار الذي فرض بسبب الحكم العسكري إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وتحول الفلسطيني من الفلاحة إلى العمالة التي تعيش على هامش اقتصاد المدن الإسرائيلية. ورغم التحولات الاقتصادية وازدياد نسبة التعليم بين السكان العرب، فإنهم لم ينجحوا في تغيير مكانتهم المهمشة بنيويا، إذ إنهم ما زالوا يشكلون الطبقة العاملة المهمشة في الاقتصاد الإسرائيلي، في حين يسيطر اليهود على المواقع الاقتصادية العليا.

قانونيا، سنت الدولة مجموعة من القوانين الأساسية التي صاغت مكانة اليهودي كمواطن له امتيازات مقابل العربي، كان من بينها قانون العودة (١٩٥٠)، حيث يعد هذا القانون الركيزة القانونية الأهم لصياغة علاقة الدولة مع اليهود، إذ تعرف بأنها دولة كل اليهود حتى لو كان هؤلاء اليهود لا يريدون ذلك، وليست دولة مواطنيها (عزمي بشارة ٢٠٠٥). ويعطي هذا القانون لكل يهودي الحق في الحصول على حق الهجرة إليها والحصول على شهادة «عوليه»،[١٦] ما يؤهله بحسب قانون الجنسية للحصول بشكل اوتوماتيكي على جنسية إسرائيلية. وعملت إسرائيل مقابل هذا القانون على منع عودة اللاجئين العرب الذين طردتهم وقامت بالاستيلاء على أملاكهم وتحويلها لأملاك دولة. كما قامت الدولة بسن قانون أملاك الغائبين في العام نفسه، بهدف تشريع استيلائها على أراضي اللاجئين. وكان بين العرب الذين بقوا في إسرائيل حوالي ١٥٪ من اللاجئين الداخليين ممن تركوا أراضيهم وقراهم ولكنهم ظلوا في حدود ما أصبح دولة إسرائيل، حيث قامت الدولة بتصنيفهم في فئة جديدة أطلقت عليها «الحاضرون الغائبون»، وبهذا تمكنت الدولة من نقل أراضيهم وأملاكهم على اسمها عبر قانون سنته تحت اسم قانون أملاك الغائبين. ويشير بعض الباحثين أن إسرائيل استطاعت أن تصادر حوالي ٤٠٪ من أراضي العرب بواسطة هذا القانون.[١٧] إضافة إلى توطين الكثير من المهاجرين اليهود على هذه الأراضي.

لم تتوقف الدولة عن محاصرة المواطنين العرب بعد انتهاء الحكم العسكري رسميا عام ١٩٦٦، بل قللت من حدة مواجهتها معهم، وقد يكون الأمر عائدا جزئيا إلى احتلال ١٩٦٧، ونقل الجهد الاستخباراتي الأساسي لملاحقة الفلسطينيين في المناطق التي احتلت. ويمكن القول إن الدولة انتهجت في منتصف التسعينيات- خاصة في ظل أوسلو- لبرلة محدودة اتجاه المواطنين العرب، غير أن هذه اللبرلة انتهت تماما خاصة بعد انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية، وما رافقها من انتفاضة محدودة في تشرين الأول ٢٠٠٠ بين الفلسطينيين في داخل إسرائيل، حيث بدأت تتسارع مجددا عملية إقصاء العرب والتشديد على كونهم تهديدا استراتيجيا للدولة.[١٨]

في عام ٢٠٠٨ صادقت الكنيست على قانون المواطَنة (التعديل السابع)، وبموجب هذا التعديل، فإن الدولة تعطى إمكانيّةَ سلب مواطَنة أيّ مواطن يُتّهم «بخرق الولاء لدولة إسرائيل». وبناء على تعديل القانون، يحقّ «لمحكمة الشؤون الإداريّة، وبناءً على طلب وزير الداخليّة، سلبُ مواطَنة أيّ فرد قام بخرق الولاء لدولة إسرائيل، شريطة ألاّ يبقى هذا الفرد بعد سحب مواطنته دون أيّ مواطَنة.»[١٩] فيما مددت في العام نفسه سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)، وينصّ تعديل القانون من عام ٢٠٠٣ على ما يلي: «لا يُسمح لسكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالسكن الدائم (في إسرائيل)، إذا قرّر وزير الداخليّة أو القائد العسكريّ للمنطقة أنّ صاحب الطلب، أو أحد أفراد عائلته، قد يشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل، وذلك حسب المقتضَى وبناء على رأي عناصر الأمن المختصّة.»[٢٠] وبناء على تعديل قانون المواطَنة، يحرم مواطنو إسرائيل الفلسطينيّون والمتزوجون من عرب لا يحملون جنسية الدولة من ممارسة حقّهم في تأسيس عائلات في موطنهم. وفي آذار ٢٠٠٧، صادق الكنيست على تعديل القانون وتوسيع منع لَمّ الشمل ليشمل مواطني «دولة معادية» (سورية، لبنان، إيران العراق، وكلَّ مَن يعيش في منطقة تجري فيها «عمليّات تهدّد أمن إسرائيل»، وَفق ما يحدّدها «جهاز الأمن العامّ»).[٢١]

يتناغم الجانب التشريعي مع الخطط التي تنتهجها الدولة من أجل التغلب على المخاطر النابعة من تجمع العرب في تجمعات سكانية، وما يعنيه هذا ربما من خلق تواصل بينهم.

من هنا عمدت الدولة إلى وضع الخطط وتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى محاصرة المدن والقرى وتشتيت التواصل بينها. كان من أهمها:

مشروع المناطير في الجليل: هدفت إلى إقامة مستعمرات يهودية في الجليل بين عام ١٩٧٩ و١٩٨٠ وعرفت باسم خطة تهويد الجليل. حيث تمت إقامة العديد من القرى الصغيرة التي سميت مناطير. سكن كل قرية في البداية حوالي خمس عشرة عائلة، وحتى عام ١٩٨١ تم إقامة ٢٦ مطلا تحولت لاحقا إلى مستعمرات منظمة.

مشروع محور التلال: حضر عام ١٩٩١ وبطلب من وزارة البناء والإسكان، واقترح إقامة ١٢ مستعمرة جديدة وتوسيع المستعمرات الموجودة في مناطق المثلث، وهدف إلى زيادة نسبة اليهود في هذه المنطقة وإلى قلب الميزان الديمغرافي فيها. وهي من الخطط التي نسبت إلى شارون.

وبالإضافة إلى هذين المخططين الذين هدفا لقلب الواقع في المناطق التي تحوي أكثرية فلسطينية، يدور الحديث في الآونة الأخيرة عن أن المجلس الإسرائيلي الأعلى للتخطيط والبناء على وشك إنهاء العمل على مشروع جديد لتوسيع مستوطنة حريش في وادي عارة، من أجل تحويلها إلى مدينة للمتدينين اليهود، حيث من المخطط أن تضم هذه المدينة ١٥٠٠٠٠ يهودي.[٢٢] وقد أوضح وزير البناء والتخطيط أرئيل أطياس الضرورة القصوى لهذه المدينة، حيث صرح:

> «أنا أرى في حريش مهمة قومية عليا، يجب أن نذهب إلى هناك وأن نوقف انتشار سكان وادي عارة والذين هم على أقل تعبير لا يحبون دولة إسرائيل»(م، س).

وناهيك عن التداعيات الكارثية لتلك الخطط من حيث تشديد الخناق على العرب ومحاصرتهم عمليا في تجمعات مكتظة، فإن ما يهم هو التمييز الذي تؤكده هذه الخطط، وهو وجود نوعين من المواطنين في داخل حدود إسرائيل؛ نوع مرغوب حيث تحدد الدولة سياستها على أساس مصالحه، (وبالتالي يمكن أن نفهم معنى الشعار الانتخابي «نتنياهو جيد لليهود»، إذ إن كل ما هو جيد لليهود هو جيد للدولة!). ونوع آخر يتم التعامل معه من منظور كونه غير مرغوب به، وبالتالي فهو خطر ديموغرافي أو/ وأمني، يجب مواجهته.

من هنا، لا تبدو الإحصائيات التي تظهر بوضوح الحالة المتدنية الاقتصادية والصحية والتعليمية مفاجئة، إذ على سبيل المثال لا الحصر، تصل نسبة موت الأطفال بين العرب

في إسرائيل ضعفها مقارنة مع اليهود، ويعيش أكثر من نصفهم تحت خط الفقر، فيما تكاد نسبتهم في الوظائف الحكومية العليا تقترب من الصفر، أما في الوظائف الحكومية فتصل إلى ٦ , ٥٪ من مجمل المستخدمين. كما لا يزال آلاف الفلسطينيين يعيشون في تجمعات غير معترف بيها خاصة في النقب، من دون وجود أدنى الخدمات الإنسانية، وهم مهددون بهدم بيوتهم وبمصادرة أراضيهم فقط لأنهم عرب.

تشير البيانات البسيطة أعلاه إلى وجود فئتين متقابلتين من المواطنين في إسرائيل، تضم الأولى اليهود الذين يتمتعون بمواطنة بيضاء، والعرب الذين تشبه مواطنتهم مواطنة الملونين في جنوب أفريقيا، الأمر الذي يدحض المحاججة بأن إسرائيل هي ديمقراطية داخل حدود ١٩٤٨، وأبارتهايدية في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. إذ إن الأساس الموجه لسياستها في الحالتين هو اعتبار نفسها أداة لخدمة يهوديتها، أي أداة تخدم مواطنها اليهودي أينما كان، وهي بهذا شبيهة بنظام الأبارتهايد الذي سخر الدولة لخدمة مصالح المواطن الأبيض على حساب غيره. وبكلمات أخرى، فإن اليهودية حسب وصف (بشارة ٢٠٠٥) تنوب عن المواطنة كرافعة أساسية للدولة.

إن تفكيك معنى أن يشكل العرب خطرا ديمغرافيا أو أمنيا في إسرائيل، يعني تفكيك الشيفرة الموجهة للنظام الإسرائيلي، أي كشف حقيقة أنها بالفعل دولة اليهود، وأن أي مواطن آخر سيخضع لميزان الفائدة والضرر الذي سيلحقه بهذه الفئة. ولا يعني هذا وضع السياسات والأدوات المستخدمة من قبل هذه الدولة تجاه فئات الفلسطينيين، ضمن سلة واحدة على الإطلاق، إذ إن قصف المدن في الضفة لا يشبه قمع المظاهرات في داخل إسرائيل (على الأقل حاليا)، ولكنه يعني أن الأساس العنصري المبني على تفضيل فئة سكانية على أخرى هو الأساس المنظم والموجه لها، وأنها من أجل صيانة هذه العلاقة ستلجأ إلى درجات مختلفة ومتناسبة من العنف (الرمزي حينا والمباشر الفج حينا آخر)، حيث يشكل العنف وسيط العلاقة المنظمة بينها وبين فئاتها التي تهدد أي تغيير للنظام التفضيلي، ويجري استدعاؤه بحسب الحاجة التي تراها الدولة، ما يعني أن العنف قابل للتصعيد ومهيأ بشكل دائم لحسم محاولات التشكيك في النظام، ناهيك عن رغبات

تغييره أو تهديده (حتى لو ديمغرافيا)، وهو لا يستدعى للتبرير بل للتنفيذ، إذ إن النظام التفاضلي هو من يقوم بمهمة التبرير. لهذا نجد أن المنطلقات النظرية التي تكتفي بالتعامل مع إسرائيل، باعتبارها دولة حديثة، مع كل استحقاقات ذلك والنقد المترتب عليه، قاصرة في تشخيص جوانب المفاضلة التي تميز فكرتي الدولة والنظام في إسرائيل.

## بدل الخاتمة: العودة إلى مربع الصراع الأول

عاش في فلسطين عشية حرب العام ١٩٤٨ قرابة مليوني نسمة، ثلثاهما فلسطينيون وثلثهما الثالث مهاجرون يهود. وقد جرى خلال تلك الحرب طرد قرابة نصف السكان الفلسطينيين الذين عاشوا داخل فلسطين الانتدابية. في أواخر العام ١٩٤٩ قدر عدد الفلسطينيين داخل ما تحول لاحقا إلى دولة إسرائيل (التي قامت على ٧٨٪ من مجمل مساحة فلسطين الانتدابية) بحوالي ١٦٠ ألف نسمة، شكلوا ما نسبته ١٠٪ من مجموع السكان (أوستسكي لازر وآخرون ٢٠٠٦; أوستسكي- لازار ٢٠٠٢ ). وقد ارتفعت هذه النسبة بمرور السنوات لتصل إلى ١٧٪ ( لا يشمل ذلك سكان القدس الشرقية). وبعد ١٩ عاماً من تأسيسها، احتلت إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧ ما تبقى من أراضي فلسطين الانتدابية، مما حول البلد مجدداً إلى وحدة جغرافية واحدة، تحت سيطرة يهودية مطلقة. مع نهاية ٢٠١٦ كان يعيش في فلسطين حوالي ٦,٣٩٠ مليون يهودي (مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي ٢٠١٦ [٢٣]) وحوالي ٦,٤١ مليون فلسطيني (جهاز الإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦).[٢٤]

في أعقاب حرب (احتلال) العام ١٩٦٧، تمدد المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، الذي بلغ ذروته في إقامة دولة إسرائيل وطرد نصف السكان الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، ليشمل كامل مساحة فلسطين الانتدابية، والتي تحولت شيئاً فشيئاً إلى حيز ثنائي القومية واقعياً.

وقد جرى هذا التمدد في ظل احتلال عسكري كان من المفترض أن يكون مؤقتاً وليس واقعاً دائماً. وعلى الرغم من التناقض الظاهري بين الاستعمار الاستيطاني، والذي لا يشكل فيه الاستيطان، كما قال وولف (Wolfe 2001) خطأً فنياً أو حدثاً عابراً وإنما عملية بنيوية، وبين الاحتلال الذي ينشأ ويعرض على أنه مؤقت ومجرد حدث، فقد نشأ وضع يتيح قيام

هذين الأمرين جنباً إلى جنب: أي المؤقت والدائم، الاحتلال والاستعمار، الحدث والبنية. وقد أتيح هذا الوضع نتيجة حالة اللا حسم والوضع المؤقت، وشيدت إسرائيل داخل مناطق العام ١٩٦٧ عشرات المستوطنات اليهودية، التي انتقل للسكن فيها مئات آلاف «المستوطنين»، الأمر الذي حول البنية الديمغرافية للمكان من حيز يسود فيه العنصر الفلسطيني إلى حيز ثنائي القومية يخضع للسيطرة الإسرائيلية.

غير أن هذا التمدد (للمشروع الاستعماري الاستيطاني) أدى بالذات إلى سحب وإحلال الواقع ثنائي القومية، القائم أصلاً داخل إسرائيل، ليشمل كامل أراضي فلسطين الانتدابية. وقد طرأ في هذا السياق تحول مثير أعاد الوضع إلى الظروف التي سادت عشية حرب العام ١٩٤٨، حين كانت مجموعتان، مجموعة أصلانية ومجموعة مهاجرين، تعيشان في الحيز ذاته. ولكن في أعقاب (حرب) العام ١٩٦٧ لم تنجح أي من هاتين المجموعتين في حسم الصراع لصالحها، حيث إن سيطرة المجموعة اليهودية على الحيز الجيو-سياسي، لم تشكل حسماً للنزاع، وإنما إعادة تموضع داخل الحيز ذاته. خاصة أن مثل هذا الحسم ليس ممكناً، ذلك لأن التطهير العرقي الذي جرى في العام ١٩٤٨ لا يعتبر الآن خياراً متاحاً. من هنا أيضاً تنبع أهمية هذا التحول في شق الطريق أمام إعادة النقاش إلى جذور النزاع، أي إلى مسألة الاستعمار الاستيطاني وليس إلى مسألة الاحتلال العسكري.

إن فهم المشروع الكولونيالي الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ باعتباره جزءاً من المشروع الصهيوني الكولونيالي التاريخي، من شأنه أن يتيح صرف النظر عن حل الدولة ليتركز على حل نزع الصفة الاستعمارية للدولة. وفي هذا السياق يمكن القول إن قيام دولة فلسطينية في أراضي العام١٩٦٧ ربما يشكل في أحسن الأحوال حلاً مؤقتاً يؤدي إلى تهدئة النزاع لبضع سنوات، لكنه لن يلبث أن ينفجر مجدداً. فهذا الحل لا يقدم إجابة على المسائل المرتبطة بالطابع الكولونيالي للنظام الاسرائيلي، والعلاقة بين الدولة وبين السكان القاطنين داخل حدودها، وحقوق الأصلانيين سواء الذين طردوا في العام ١٩٤٨ أو الذين بقوا فيها، واستعمار الحيز ومصادرة الأراضي، والسعي المستمر إلى تكريس سيطرة المجموعة اليهودية على الحيز السياسي تحت غطاء دولة يهودية وديمقراطية.

# الهوامش

١ لأهم القوانين التي وضعت لتثبيت يهودية الدولة روحا وقومية انظر/ ي صفحة مركز عدالة : https://www.adalah.org/ar/law/index?page=3 (آخر دخول ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

٢ عن التأثير العميق للسياسات الاستعمارية على حياة السكان في القدس انظر/ يMA'AN Development Center, *Means of Displacement: Charting Israeli's Colonization of East Jerusalem*. MA'AN Development Center, February 2010. OCHA :The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of 'Illegal' Construction, April 2009 – Htt://jfjf.com/?p=2042 www.ochaopt.org/documents/osha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf

تبين منشورات جمعية «عير عميم» صورة الوضع في القدس الشرقية، ومن ضمن ذلك في مجالي التعليم والتخطيط: OCHA ,The *Humanitarian Impact fo the West Bank Barrier on Palestinian Communities*: East Jerusalem, June 2007:

htt:// www.ochaopt.org/documents/Jerusalem- 30July2007.pd (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

OCHA: East Jerusalem: key Humanitarian concerns, Marsh 2011:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_ 2011_03_23_full_english.pdf (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

وكذلك منشورات منظمة «بتسيلم» : http://www.betselem.org/English/Jerusalem/

ومنشورات هموكيد «مركز الدفاع عن الفرد» والتي تتناول بشكل رئيسي سياسة الترانسفير الصامت التي تنفذ عن طريق سحب الإقامة بذرائع مختلفة:

http://www.hamoked.org.il/TopicSearch.aspx?tid=main_main_11 (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

٣ בג»ץ 3999/65 עמותת קו לעובד נ› בית הדין הארצי לעבודה בירושלים, סב (5)492 ,פס› 43 לפסק דינו של השו› ריבלין )4661( )להלן: עניין קו לעובד انظر/ ي أيضا جمعية حقوق المواطن الإسرائيلية، نظام واحد منظومتا حكم: النظام القضائي في الضفة الغربية، تقرير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ٢٠١٤ على الرابط التالي : http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2014/11/Two-Legal-Systems.pdf (آخر دخول ٤/ ١٠/ ٢٠١٧) ملخص قرار محكمة العدل العليا على الرابط : https://www.aka.idf.il/SIP_STORAGE/FILES/0/61090.pdf (آخر مشاهدة ٤/ ١٠/ ٢٠١٧)

٤ «إيزور» تحمل مدلولا إداريا ضمن حيز السيادة وفق الخطاب الذي تم تبنيه منذ الاحتلال في الأوامر العسكرية.

5 https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/634kfc.htm

٦ للاستزادة عن الاستيطان انظر/ ي وئام بلعوم ٢٠١٧ «الهدف مليون» **ورقة معلوماتية**، مركز مدار : https://www.madarcenter.org/ تقارير/ تقارير-خاصة/ ٧٣٠٠-الهدف-مليون-المستوطنون-والمستوطنات-في-الضفة-الغربية-والقدس (آخر مشاهدة ٣/ ٣/ ٢٠١٨)

٧ الاتفاقية بالعربية على موقع مكتب حقوق الانسان التابع لجامعة منيسوتا على الرابط التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b011.html (اخر مشاهدة ١٤/ ١١/ ٢٠١٦)

٨ نص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧ تموز ١٩٩٨ متوفر على صفحة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالعربية على الرابط التالي: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm (اخر مشاهدة ٣٠/ ٧/ ٢٠٧)

٩ وفقا لتعريف «مؤسسة التأمين الوطني»، فإن المقيم في إسرائيل هو الشخص «الذي يكون مركز حياته في إسرائيل، مثل مكان سكن دائم، مكان مكوث العائلة، المكان الذي يتعلم فيه الأبناء، مكان العمل الأساسي». ويتعين على من يدعي الإقامة (في إسرائيل) أن يثبت وجوده. انظر: http://www.btl.gov.il/Insurance/living_abroad/Pages/default.aspx (آخر مشاهدة ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٧)

١٠ نستخدم ٦٧ و٤٨ كمفاهيم إجرائية وليست سياسية أو معيارية.

١١ انظر/ ي قرار المحكمة العليا ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٣ رقم ٨٢/ ٣٩٣ جمعية إسكان المعلمين ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة، متوفر على صفحة الموكيد لحقوق الفرد على الرابط التالي: http://www.hamoked.org.il/Document.aspx?dID=160 (اخر مشاهدة ٢٢/ ١/ ٢٠١٨)

١٢ للمزيد عن القرار والنقاش انظر/ ي تقرير بيتسلم ٤٤٣: **قيود على الحركة والتنقل**، نشر في ١ كانون ثاني ٢٠١١، على الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/ road_443 (اخر مشاهدة ٢٢/ ١/ ٢٠١٨)

١٣ من الضروري بالطبع أن نتذكر أن الحسم المرحلي لهذه العلاقة لا يعني أن إسرائيل قد لا تقبل على تغيير العلاقة مستقبلا، وهو ما يمكن استشفافه من الاقتراحات التي تدعو إلى التنازل عن المثلث وضمه للدولة الفلسطينية مستقبلا.

١٤ يوفال ديسكين رئيس «الشاباك- المخابرات الداخلية في لقاء سري مع رئيس الوزراء السابق ايهود اولمرت، نشرت في **معاريف** ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧

١٥ عن إقامة غيتو اللد عبر حشر بقايا الناجين من المدينة بعد النكبة انظر/ ي رواية الياس خوري، اسمي ادم: **أولاد الغيتو**، التي صدرت عام ٢٠١٦ عن دار الاداب .

١٦ الترجمة الحرفية: «صاعد» وهو الوصف الإسرائيلي لليهودي الذي يهاجر إلى إسرائيل.

١٧ انظر باروخ كيمرلينغ، ويوئيل مغدال٢٠٠١، **الفلسطينيون صيرورة شعب**، ترجمة محمد حمزة غنايم، اصدار مدار، ص ٢١٢.

١٨ للمزيد انظر امطانس شحادة، ٢٠٠٩، فصل ا«لفلسطينيون في إسرائيل»، في **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩** .

١٩ المصدر السابق.

٢٠ للاطّلاع على القانون، انظر: **امطانس شحادة: إسرائيل والأقلّـيّة الفلسطينيّة**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ٢٤.

٢١ المصدر السابق.

٢٢ شارون اوفير، ٢٠٠٦ «مدينة للمتدينين في وادي عارة؟ هذا سيشعل انتفاضة جديدة» **هآرتس**، ٦/ ٩/ ٢٠٠٩.

٢٣ مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٠١٦ **كتاب الإحصاء السنوي**، http://www.cbs.gov.il/shnaton68/st02_01.pdf

٢٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-12-2016-PE2016-ar.pd

# المراجع

- أوستسكي- لازار. سارة وآخرون، ٢٠٠٦. **إسرائيل في العقد الأخير : العرب في العقد الأول**، تل أبيب: الجامعة المفتوحة.
- أوستسكي- لازار. سارة ، ٢٠٠٢. الحكم العسكري كجهاز سيطرة على المواطنين العرب: العقد الأول ١٩٤٨ – ١٩٥٨ . **همز راح هحداش- الشرق الجديد**، عدد ٤٣، ص ١٠٣-١٣٢ .
- العارف، عارف، ١٩٥١-١٩٥٦ . **النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود**، دار الهدى.
- ألتوسير، لويس . ٢٠٠٦**مونتسكيو، سياسة وتاريخ**، بيروت: دار الفارابي.
- بشارة، عزمي. ٢٠٠٥. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، القاهرة: دار الشروق.
- بشارة، عزمي، ٢٠٠٢. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**، رام الله: المركز الفلسطيني لدراسة الديمقراطية مواطن.
- هندل، أريئيل، و غينزبرغ روني. ٢٠١٧ «هل بمقدور الإسرائيليين أن يكتبوا عن الاحتلال؟» **قضايا إسرائيلية، عدد ٦٦**، ص٩-١٧ .
- غانم ، هنيدة، ٢٠١٢ «السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين» فصلية «قضايا إسرائيلية» عدد ٤٧ . ص٩٤-١٠٨ .

## مراجع عبرية

- הורוביץ, ד. ליסק, מ. 1977, מישוב למדינה: יהודי ארץ-ישראל בתקופת המנדט הבריטי כקהיליה פוליטית, תל אביב: עם עובד
- הורוביץ, ד. וליסק, מ, 1990 מצוקות באוטופיה: ישראל ־ חברה בעומס-יתר, תל אביב: עם עובד

## مراجع إنكليزية

- Abercrombie, H. and Turner, 2006. "*The Penguin Dictionary of Sociology*". Harmondsworth :Penguin Books.
- Beinart, W. 1994. "Twentieth Century South Africa". Oxford University press, pp142.
- Benjamin, W. 1986. "Critique of Violence", Reflections: Essays, Aphorisms, Autobiographical Writings, Schocken Books , New York, pp276-300

- Butler, J. 2011. "The end of Oslo", *London Book Review*, Retrieved from http://www.Irb.co.uk/blog/2011/09/25judith-butler/the-end-of-oslo/
- Eisenstadt, S.N. 1954. *The Absorption of Immigrants*, London:Routledge and Kegan Paul and Glencoe, Il: Free Press.
- Eisenstadt, S.N. 1967. *Israeli Society*. New York: Basic Books, (Also Hebrew, German and Portuguese translations)
- Eisenstadt, S.N. 1985. *The Transformation of Israeli Society – An Essay in Interpretation*. London: Weidenfeld & Nicolson, and Boulder, Colorado: Westview.
- Yacobson, A & Rubinstein, A. 2008. *Israel and the Family of Nations: The Jewish Nation-State and Human Rights*: Routledge.
- Jung , C. 1983. *Psychology and Religion, The Terry Lectures*, New Haven: Yale University press.(contained in Psychology and Religion: West and East Collected Works, vol.11)
- Khalidi, R 2011. "The Palestinians 'Next Move", *The National Interest*, Retrieved from http://nationalinterest.org/commentary/the-palestinians -next-move-5959?page=show#.Ton11T4SMrk.facebook (آخــر مشــاهدة١٣/ ١/ ٢٠١٨)
- Khalidi, W. 1961. Plan Dalet: "The Zionist Master Plan for the Conquest of Palestine», *Middle East Forum*, 37(9),22-28.
- Khalidi, W. 1959. "Why Did the Palestinians Leave?", *Middle East Forum*, no.24, July. pp. 21-24. Reprinted as Why Did the Palestinians Leave Revisited, Journal of Palestine Studies, XXXIV(2)2005,42-54.
- Lissak, M. 1969. *Social Mobility in Israel Society*, Transaction Publishers .
- Lissak M. 1984. *Israeli Society and Its Defense Establishment: The Social and Political Impact of a Protracted Violent Conflict*, Frank Cass Publishers.
- Lissak M. 1989. *Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel,* State Univ. New York.
- Morgense, S.L. 2011. "The Biopolitics of Settler Colonialism: Right Now", *Settler Colonial studies,* 1 (30) ,No. 4,38-58.
- Pappe, I. 2006. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford :one World.
- Peled, Y. 2013. *The Challenge of Ethnic Democracy: The State and Minority Groups in Israel,* Poland and Northern Ireland: Routledge.
- Peled, Y . 1992. "The Challenge of Ethnic Democracy: The State and Minority Groups in Israel, Poland and Northern Ireland" ,*The American Political Science Review*, , Vol. 86, No. 2. pp. 432-443
- Rabbani, M. 2011. "Abba's Next Move", *London Review of Books*. Rertrived from http://www.Irb.co.uk/blog/2011/09/27/mouin-rabbani/abbas%E2%80%99%s-next-move/
- Shafir, G. Peled, Y. 2002. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship, Cambridge: Cambridge

- Smooha, S. 1980. "The Control of Minorities in Israel and Northern Ireland", Comparative Studies in Society and History 22, 2 (April): 256-280.
- Smooha, S. 1990. "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel", Ethnic and Racial Studies 13, 3 (July): 389-413.
- Smooha, S. 1997. "The Viability of Ethnic Democracy as a Mode of Conflict-Management: Comparing Israel and Northern Ireland." *In Comparing Jewish Societies*, edited by Todd Endelman,. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press. Pp. 267-312.
- Smooha, S. 2001. "The Tenability of Partition as a Mode of Conflict Regulation: Comparing Ireland with Palestine-Land of Israel". *In Northern Ireland and the Divided World: Post-Agreement Northern Ireland in Comparative Perspective,* edited by John McGarry. Oxford: Oxford University Press. 2001. Pp. 309-335.
- Smooha, S. 2002a. "Types of Democracy and Modes of Conflict-Management in Ethnically Divided Societies", Nations and Nationalism 8, 4 (October): 423-431.
- Smooha, S.(2002b). "The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State». *Nations and Nationalism*. 8, 4 (October): 475-503.
- Sultany, N. 2014. "Liberal Zionisim, Comparative Constitutionalism, and the Project of Normalizing Israel", in Ghanim, H (ed.) On Recognition of "Jewish State", The Palestinian Forum For Israeli Studies "MADAR", Ramallah. Pp91-109.
- Vercini, L. 2010. Settler colonialism: A Theoretical Overview, London: Plagrave Macmillan. University Press.
- Wolf, P. 2006. Settler Colonialism and the Elimination of the Native, Journal of Genocide Research 8(4),387-409.
- Wolf ,P. (2001). "Structure and Event: Settler Colonialism and the Question of Genocide". In A.D. Moses (ed.), "*Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation ,and Subaltern Resistance in World History*". pp. 102-132. Oxford: Berghahn Books.
- Wolf, p.1999. “Settler Colonialism And The Transformation of Anthropology”, *The Politics and Poetics of an Ethnographic event”*. Cassell London and New York.
- Yacobson, A. 2008. "Israel and the Family of Nations: The Jewish Nation-State and Human Rights", London and New York: Routledge.
- Yiftachael, O. 2009." Creeping Apartheid in Israel /Palestine", *MERIP*, 253.7-37.

# ٢

# حول التشابه والاختلاف: عن فلسطين/ إسرائيل راهنا والأبرتهايد في جنوب إفريقيا سابقاً

**رائف زريق* وعازر دكور****

## تمهيد

أصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية قبل عامين أمراً عسكرياً يخصص خطوط حافلات منفصلة، واحدها للأهالي الفلسطينيين والآخر للمستوطنين اليهود. وقام وزير الأمن آنذاك موشيه يعلون بإلغاء الأمر في اليوم التالي بناء على تعليمات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.[١]

نود البدء من هذه القصة، والتي قد تشير في ظاهرها إلى الفرق بين حالة فلسطين/ إسرائيل وحالة جنوب أفريقيا. صرح يوهانيس جرهاردوس ستريدوم (رئيس وزراء جنوب أفريقيا بين السنين ١٩٥٤ و ١٩٥٨) بأن جوهر الأبارتهايد يكمن في «عدم جلوسي بجانب الساكن الأصلي في الحافلة» (مقتبس في Welsh 2010, p.24). إذا كان هذا جوهر الأبارتهايد، فإنه يمكن للمرء أن يحاجج بأن حالة فلسطين/ إسرائيل ليست حالة أبارتهايد. لأنه في فلسطين/ إسرائيل يجوز للفلسطينيين واليهود استعمال الحافلة نفسها. عليه قد يرغب البعض في أن

---

* محاضر في فلسفة القانون في المركز الأكاديمي– اونو، ومدير أكاديمي مشارك في مركز مينيرفا للآداب جامعه تل أبيب.

**باحث. يعد حاليا لنيل الدكتوراه في الفكر السياسي والاجتماعي.

يحاجج بأن فلسطين وجنوب أفريقيا هما قصتان مختلفتان تاريخياً وأخلاقياً. قد يكون هذا صحيحا من ناحية، وليس صحيحا من ناحية أخرى، وبالتالي تهدف هذه الورقة إلى توضيح الشبه والاختلاف على المستوى المفاهيمي والسياسي.[٢]

## ١. مقدمة

تبدأ هذه الورقة من مظاهر/ حالات الاختلاف، وتمضي نحو مستويات عميقة لأوجه الشبه بين أبارتهايد جنوب أفريقيا وحالة فلسطين/ إسرائيل. إن التحرك من المختلف للمتشابه ومن ثم العودة من جديد للمختلف تتيح لنا أن نعرض مسألة الأبارتهايد كديناميكية وكسيرورة تتعدى وصفها كمجرد حالة بنيوية ثابتة.[٣] نسعى عبر وصف/ رسم هذه السيرورة التاريخية لتفسير رد الفعل الإسرائيلي الرسمي – من خلال وزير الأمن السابق موشيه يعلون – على أمر الفصل في الحافلات ومن ثم وضعه –أي الرفض– في داخل سياق. لا يجب التعامل مع رد فعل يعلون من باب اعتباره محض قضية علاقات عامة، من ناحية، ولا من باب كونه ببساطة نابعا عن موقف أخلاقي مبدئي، من ناحية أخرى. تبرز أسئلة ملحة هنا: لماذا اضطر لتغيير الأمر العسكري؟ كيف باستطاعته أن يتمكن من السيطرة على الأراضي المحتلة وأن يُبقي الفلسطينيين محاصرين ومعزولين في معازل بدون اللجوء جهراً وعلانية لقوانين وتشريعات وقواعد أبارتهايد واضحة؟[٤]

هذه الورقة في جزء منها هي تاريخية، إذ إنها تحاول وضعنا على الطريق الذي من شأنه في النهاية أن يؤهل و«يثبت» المقارنة بين فلسطين/ إسرائيل مع حالة الأبارتهايد. بكلمات أخرى، تفسر هذه المقالة الأبارتهايد على أنه حكاية صيرورة وليس مجرد كينونة. بالتالي، ولغرض الوضوح الأكاديمي، من المهم التمييز بين الأبارتهايد كظاهرة سياسية تاريخية عينية تطورت في جنوب أفريقيا في فترة زمنية معينة من ناحية، وكظاهرة محرّمة ومجرّمة حسب القانون الدولي من ناحية أخرى (كرد على الترتيب والممارسات للنظام في جنوب أفريقيا بين ١٩٤٨ و١٩٩٤). تعنى هذه الورقة بالسيرورة الأولى، ولا تعنى بسؤال القانون الدولي وإمكانية إدانة إسرائيل بجريمة الأبارتهايد. هذا مع العلم أن هناك اهتماما متزايدا بهذا الجانب القانوني (أنظر Dugard & Reynolds 2013، ESCWA 2017).

تسعى هذه الورقة ليس فقط لتفسير وتوضيح «الواقع» المُعاش في فلسطين، ولكن أيضاً للحديث عن الطريقة التي من خلالها يتم بناء وإدراك ذلك الواقع: أي المخيال السياسي. ليس الأبارتهايد واقعاً فقط ولكنه أيضاً عدسة يمكن للمرء من خلالها أن يدرك الوقائع؛ أي تلك الوقائع التي تتشكل وتتمظهر وفقا للبنية الإيديولوجية والمبادئ المعيارية–السياسية الناظمة لمدارك ووعي كل من المُستعمِر والمُستعمَر. على هذا النحو، تتناوب هذه الورقة بين وصف الواقع والطريقة التي يُدرك الواقع من خلالها.

نحاول البحث، على وجه التحديد، في سبب تعاظم توظيف المقارنة مع الأبارتهايد في كل من الخطاب الأكاديمي والفكري مؤخراً فقط، على الرغم من أنّ إسرائيل مارست على مدى عقود طويلة أنظمة الفصل والعزل. بعبارة أخرى، تحاول هذه الورقة البحث في السبب وراء تأخر توصيف الحالة الفلسطينية باعتبارها حالة أبارتهايد، وفي العوائق المفهومية التي تقف حجر عثرة في وجه المقاربة (هناك طبعا عوائق تتعلق بالمصالح وموازين القوى، لكنّ هذه الورقة لن تتطرق إليها).

تُحقِّق هذه الورقة أهدافها عبر حصر أربعة من العوامل التي صاغت ونظمت نظام حكم الأبارتهايد وديناميكياته في جنوب أفريقيا، وتقارن أداء تلك العوامل في حالة فلسطين/ إسرائيل. تلك العوامل هي: (١) علاقات الاقتصاد والعمل؛ (٢) الثيولوجيا السياسية؛ (٣) وَحْدَة وثبات الإطار الجيوسياسي الكليّ/ الإجمالي؛ (٤) دور ووظيفة اللغة. ونحاجج بأن هذه العوامل، منفصلة ومجتمعة، قد كانت حاسمة في خلقها لخلفية مشتركة لـ«الوحدة (السياسية) المحتملة» في جنوب أفريقيا القرن العشرين، بما جعل الأبارتهايد ضرورة بالنسبة للبيض في مسعاهم للسيطرة السياسية والاقتصادية في مواجهة المجموعات الاثنو–عرقية الأخرى، وجعلهم مرغمين على اتباع سياسة التفرقة قانونيا وسياسيا.

نعتقد بأن تلك العوامل المذكورة أعلاه، مجتمعة ومنفردة، كانت العوامل الفاعلة لـ«الوحدة المحتملة» في جنوب أفريقيا القرن العشرين وتحديداً، العوامل الفاعلة وراء خلق إطار موحّد جعل ما اصطلح على تسميته بـ«الأبارتهايد» واقعا ذا دلالات واضحة ومحددة ومفهومة. تطلب الواقع الذي أنتجته تلك العوامل تأسيس نظام للفصل العرقي

بسبب الإطار الموحّد، والخلفيّة المشتركة، الذيّن أخذا في النمو في جنوب أفريقيا. بكلمات أخرى، كان الأبارتهايد نظاماً للفصل وللعزل في داخل إطار واحد مُوحّد. الأبارتهايد ليس فقط نظام فصل، إنّما نظام فصل ضمن وحدة سياسية-اقتصادية. لولا هذه الوحدة، ولولا هذا الإطار الموحّد، يبقى نظام الفصل غير مرئي. مقابل هذا الطرح، نحاجج بأن تلك العوامل لعبت دوراً، حيث أضحى الأبارتهايد مرئياً وجلياً في جنوب أفريقيا، وأن تلك العوامل تلعب أدواراً مختلفة في فلسطين/ إسرائيل، بما يعيق إدراك/ فهم الواقع على أنه أبارتهايد.[٥] ما ينقص فلسطين حتى تصبح حالة أبارتهايد واضحة وجلية للعين هو ليس الفصل والعزل، إنما غياب الوحدة التي يجري في داخلها هذا الفصل. الأبارتهايد ليس مجرد عملية فصل، إنّما هو فصل داخل وحدة، أي فصل وعزل ما كان من المفروض أن لا يعزل أصلا.

ينقسم هذا المقال إلى أربعة أقسام وينتهي بملاحظات ختامية. في القسم الأول، نضع أمام القارئ صورة موجزة للظروف التاريخية والسياسية التي أدت إلى مأسسة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا (١٩٤٨-١٩٩٤). في القسم الثاني، نتحرى العوامل الأربعة التي نعتقد بأنها حسمت شكل التمييز العنصري الذي عزز أبارتهايد جنوب أفريقيا ونبين ديناميكياتها ومحدداتها. في القسم الثالث، نصرف نظرنا إلى فلسطين/ إسرائيل ونبحث في الكيفية التي من خلالها صاغت العوامل الأربعة ديناميكيات وقائع السيطرة والفصل على الأرض. في القسم الرابع، نعالج حالّة الفلسطينيين في إسرائيل والتي نعتبرها حالة حديّة ومُعَقِدّة فيما لمقارنة فلسطين/ إسرائيل بالأبارتهايد الجنوب أفريقي. ينتهي المقال بملاحظات ختامية مختصرة حول مواضع التشابه والاختلاف في تشبيه فلسطين/ إسرائيل بأبارتهايد جنوب أفريقيا على المستوى المفاهيمي والسياسي.

## ٢. الظروف التي جعلت الأبارتهايد ممكناً وضرورياً: منظور تاريخي-سياسي موجز

في البداية، تأسست السياسة الرسمية للأبارتهايد في جنوب أفريقيا كما عهدناها؛ أي كما صيغت مفاهيمياً، وأدينت دولياً، رسمياً فقط في ١٩٤٨ بعد الانتخابات التي جاءت

بالحزب القومي بقيادة د. ف. مالان (D.F. Malan) للسلطة. هذا لا يعني أنه قبل ذلك لم تكن هنالك قوانين تفصل بين البيض، والسود، والملونين. نهاية حرب الإنجليز والبوير الثانية (١٨٩٩-١٩٠٢) - التي تعرف أيضاً بالحرب الجنوب أفريقية الثانية- شكلت نقطة تحول في تأسيس نظام عرقي رسمي، وتسلطي، ومتغلغل في جنوب أفريقيا المستعمرة البريطانية آنذاك. قوننة الفوقية العرقية وفرضها كانتا مركزيتين للتوافق بين القومية الأفريكانية (ذات الأصل الهولندي، والتي طوّرتها جماعة البوير/ الأفريكان) وتلك المتحدثة بالإنجليزية وانتاجهما كأمّة عرقية؛ أمة بيضاء. وعززت السياسات الرسمية في أعقاب عام ١٩١٠ (السنة التي صُكت فيها جنوب أفريقيا على شاكلة الإقليم السياسي المستقل والموحّد والذي بقي ثابتا حتى اليوم) التصنيف السكاني المعرف عرقياً على مستوى الأمة، والذي عرف السكان الأصليين واستثناهم من الامتيازات (لكنه قفز عن مُلوّني كيب تاون) (Marx 1998, p. 86, 195).[٦]

في حقبة ما بعد ١٩١٠، أقر مستعمرو وحكام جنوب أفريقيا مقدارا وافرا من القوانين التمييزية والمراسيم ضد السكان المحليين ونزعوا منهم كثيرا من حقوقهم الأساسية، بما يشمل الحق في التصويت (مثلاً، قانون تمثيل السكان الأصليين رقم ١٢ لسنة ١٩٣٦).[٧] كما تم إقرار العديد من القوانين الأخرى التي عززت الفصل، والتي كان أهمها قانون أرض السكان الأصليين لعام ١٩١٣ الذي قيّد إمكانية اقتناء السكان الأصليين الأفارقة للأرض وبناء السكن وحصر ذلك في ٧,٣ بالمائة من مجمل الأرض جرى ترسيم حدودها حيزياً والتي سميت بالـ «محميات» (Marx 1998, p. 95).[٨]

لكن الجديد الذي أتى به نظام الأبارتهايد (١٩٤٨-١٩٩٤) كان في حقيقة أنه تبنى التمييز العنصري، وليس فقط التفرقة، كسياسة ممنهجة رسمية في البلاد ورسّخه مبدئاً توجيهياً وتنظيمياً: فصل المساكن، فصل المساحات العامة، فصل أنظمة المواصلات، فصل نظام التعليم، فصل دور السينما والمسارح، حظر العلاقات الجنسية بين الأعراق (تمازج الأجناس) وعلاقات الزواج، هذا بالإضافة إلى الفصل والتمييز بين الحقوق السياسية والمدنية (Alsheh 2017, p. 153-163). قسّمت الحياة في كليتها إلى شقين. كان هذا الفصل قانونياً، ومنظماً واستند إلى خصائص عرقية، وجرى وضعه حيز التنفيذ باستخدام وسائل عنف وحشية. لم

يكن الأبارتهايد فقط خليطاً أو تراكماً لقوانين مختلفة. لقد كان علاوة على ذلك مبدئاً أساسيا متخطيا لكل تلك القوانين، ومبرراً لها، وشكل بحد ذاته مرجعا قانونياً فريداً الذي أمكن استنباط العديد من القوانين والأنظمة منه وتنفيذها. باختصار، تضمن الأبارتهايد فلسفة شاملة للحياة والحكم والتي تم تشريعها وفرضها بالعنف.[٩] ولكن أحد الأسئلة المهمة التي تشغلنا في هذه الورقة هو: لماذا قام الأبارتهايد في حينه فقط؟ وما الذي أشعل فتيله؟ ولماذا تحول في تلك الفترة تحديدا إلى حاجة سياسية وقانونية؟

لم يكن الأبارتهايد كنظام منشود وكفلسفة للحكم حدثاً عارضاً أو سياسة مرتجلة. شارك الحزب القومي بانتخابات سنة ١٩٤٨ حاملاً لشعار وبرنامج الأبارتهايد وفاز بالانتخابات. في عام ١٩٤٧ وخلال الحملة الانتخابية، قام الحزب القومي بتأسيس «لجنة ساوير» ("Sauer Commission") لمعالجة مسألة اللون (Stultz 1974, p. 136). خلصت اللجنة أنه كان على البلاد أن تختار بين خيارين، أولهما كان «الاندماج ومن ثم الانتحار القومي» بينما كان الخيار الثاني «الأبارتهايد ... وحماية العرق الأبيض النقي» (مقتبس من المصدر السابق). ووقعت توصية اللجنة على الأبارتهايد ونقاء العرق الأبيض. أُعد هذا التقرير، بتصريحاته الجلية، من طرف الحزب القومي (الذي بغالبيته من الأفريكان) كرد على تقرير نظام الفصل المتردد بعض الشيء والذي طرحته الحكومة التي كان على رأسها الحزب الموحد، والذي كان يعرف بـ«لجنة قوانين السكان الأصليين» (أو ما عرف بـ«لجنة فاجان») (نفس المصدر، ص. ١٣٨). بينما أيّد تقرير فاجان سياسة الفصل إلا أنه ما لبث أن أعلن أن «فكرة الفصل الكلي غير عملية تماماً» (مقتبس في Welsh 2010، ص. ١٩) و أن «مجموعات السكان الأوروبية والأصلية ستتواجد بشكل دائم جنباً الى جنب في المدن، وسترتبطهم علاقات اقتصادية» (Stultz 1974, p. 138).[١٠]

لكن مع ذلك، علينا أن نتذكر أن الاستعمار لجنوب أفريقيا بدأ بقرنين ونصف قبل تأسيس الأبارتهايد كسياسة رسمية.[١١] بالنظر إليه كذلك، يبرز سؤال مشروع: لماذا انتظر المستوطنون البيض قرنين ونصف قرن لتأسيس نظام أبارتهايد رسمي ومعرّف بوضوح في جنوب أفريقيا؟ السبر في أغوار هذا السؤال يمكن أن يعطينا فكرة عن السبب في اكتساب الوعي حول الأبارتهايد في فلسطين/ إسرائيل أهمية في الآونة الأخيرة فقط.

تُعزى مأسسة الأبارتهايد عام ١٩٤٨ جزئياً إلى أزمة داخل الدولة الجنوب أفريقية (والتي تقع خصوصياتها الاقتصادية والديمغرافية خارج نطاق هذه الورقة). من الكافي في هذه المرحلة الإشارة إلى الحقيقة التي مفادها أن السنوات قبل الأبارتهايد (١٩١٠-١٩٤٧) شهدت انتقال أفواج من السود إلى المدن التي كان معظم سكانها من البيض، والتي كانت مأهولة، لرخص إيجاراتها، بغالبية القوى العاملة في تلك المدن. تسبب ذلك بنقص في القوى العاملة لدى المزارعين البيض في الريف. باختصار، تواجد عدد قليل جداً من السود في العقارات الزراعية للملاك البيض وتواجدت جماهير غفيرة منهم في المدن (Welsh 2010, p. 34). بين عامي ١٩٢١ و ١٩٣٦، زاد عدد السكان الأفارقة في المدن بنسبة ٥, ٩٤ بالمائة وبين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٦ ازداد مجدداً بنسبة ٢, ٥٧ بالمائة ليدنو عددهم من عدد الاثني مليون أفريقي في المدن (نفس المصدر).

وعليه، فمن الحتمي أن ننظر للأبارتهايد كرد فعل للخطر الحقيقي الذي فرضه واقع الاختلاط: المدينة كانت الموقع الذي شكل تهديداً للمحافظين الأفريكان لأنها كانت موقع الحياة المشتركة - الحيز الذي انخرط فيه البيض والسود سوية من خلال الحياة الاقتصادية. من الصحيح أن المدينة جمعت البيض كأرباب عمل والسود كموظفين مُستغَلِين، إلا أن ذلك الانخراط كان حيزياً واجتماعياً. شكلت المدينة تهديداً كما جاء في خلاصة تقرير الـ DRC (أكبر الكنائس الهولندية الإصلاحية الجنوب أفريقية) أنه: «في أحياء الفقراء تحيا كافة الأعراق بجانب بعضها البعض، في بعض الأحيان في نفس المبنى الكبير. ويعملون جنباً الى جنب في نفس المصنع. المشغلون الحضريون هم أقل الناس اهتماماً من الأفريكان بصيانة الخط الفاصل المستند على اللون، هم يريدون العمالة الرخيصة، بغض النظر عن اللون أو العرق» (Welsh 2010, p. 11).

بالتالي فقد كانت المدينة المختلطة والمفتوحة هي «التهديد» في جنوب أفريقيا. النقطة التي نسعى لتطويرها هنا هي أن الأبارتهايد هي سياسة، أو نظام، الذي تطور في مقابل خلفية الاختلاط والخوف من نشوء حيز موحّد مشترك. الأبارتهايد ليس عزلا وفصلا فقط. هو أيضاً فصل داخل وحدة - سواء أكانت الوحدة حقيقية/ متخيلة أو مرغوبة/ مكبوحة، فهي

الظرف الذي يحصل فيه واقع الأبارتهايد. إذا لم تكن هناك وحدة يمكن في داخلها للفصل أن يحصل، فلن يكون هناك أبارتهايد. جميع المواطنين الأميركيين مسموح لهم بالتصويت لانتخابات الكونجرس، وحقيقة أن مواطني المكسيك لا يحق لهم التصويت للكونجرس الأميركي لا يعني بحد ذاته أن هناك وضع أبارتهايد - إذ لم يفكر أحد أصلا أنه قد يحق لهم التصويت في المقام الأول. ولكن اذا ما تم استثناء المواطنين من ذوي الأصول الهسبانية أو السود من التصويت داخل الولايات المتحدة، فحينئذ سوف نلحظ ونتنبه إلى استثنائهم. نحن نلحظ ما هو مستثنى إزاء خلفية الاندماج المحتمل. بكلمات أخرى، الإطار الكلي ضروري من أجل رؤية ما يتم فصله، كما أنه لا يمكن فهم الاستثناء إلا إذا فهمنا مبدأ «القاعدة». «المستثنى» هو ما كان مرشحاً لأن يكون ضمن القاعدة، لكنه وجد نفسه خارجها. بدون هذا «الترشّح» لا معنى للحديث عن الاستثناء.

تخبرنا الحالة الجنوب أفريقية، إذن، بأنه في مرحلة معينة من تاريخها، كان هناك وحدة متزايدة، أو على الأقل إمكانية متزايدة لتلك الوحدة من ناحية، بجانب رغبة/ إلحاح على الفصل من ناحية أخرى. لقد كانت اللحظة التي واجهت فيها العقلية العرقية التي تزعم الفوقية والنقاء واقع الاختلاط والقواسم المشتركة هي لحظة تأسيس الأبارتهايد الرسمي، وجعلت الأبارتهايد، كنظام، ضرورياً ولا مفر منه بالنسبة للبيض في جنوب أفريقيا الاستعماري.[١٢]

## ٣. ماذا الذي جعل من الفصل العنصري الجنوب أفريقي، الأبارتهايد، نظاما ضروريا ونموذجيا؟ وما هي عوامل الوحدة المشتركة؟

ما هي العوامل التي جعلت ترتيبة الأبارتهايد ضرورية؟ مبدئياً، سنوضح مجموعة من العوامل التي نحسبها ضرورية لتطور الأبارتهايد. وعليه سنحاجج، أن تلك العوامل، لعبت دوراً رئيسياً في خلق الخلفية المشتركة للوحدة الممكنة في جنوب أفريقيا في القرن العشرين، وبالتالي جعلت من الأبارتهايد ضرورياً. بعد مناقشة كوكبة من هذه العوامل وشرح آثارها، سنختبر أثرها في حالة فلسطين/ إسرائيل. تلك العوامل هي: (١) علاقات

الاقتصاد- العمل؛ (٢) الثيولوجيا السياسية؛ (٣) وَحْدَة وثبات الإطار الجيوسياسي الكليّ/ الإجمالي؛ و (٤) دور ووظيفة اللغة. كل من هذه العوامل على حدة، تمت مناقشتها على نحو واسع في الأدبيات. ومع ذلك سنحاجج أن مجموعة هذه العوامل قد دفعت باتجاه خلق إطار موحد بداخله يصبح الأبارتهايد مرئياً. مكنت هذه العوامل والتي جعلت من نظام الأبارتهايد حتمياً أيضاً من تشكيل الحركة المناهضة للأبارتهايد، والتي قامت تباعاً بتوجيه الوعي حول ضرورة الإطاحة بالأبارتهايد وعجلت بنهايته – أي أن ظروف نشوء الأبارتهايد حملت بذور نشوء حركة مقاومة الأبارتهايد. سنبيّن لاحقاً كيف لعبت هذه العوامل ذاتها ذلك الدور في جنوب أفريقيا، بينما قامت وتقوم بلعب أدوار مختلفة -وفي بعض الأحيان عكسية- في فلسطين/ إسرائيل.

**١ , ٣ علاقات الاقتصاد والعمل في جنوب أفريقيا**

أول هذه العوامل هو حقيقة علاقات العمل. مبدئياً، وظّفت مجتمعات الاستيطان ثلاث قوى عاملة محتملة، أو خليطا منها. من المعروف أنّ «المستعمرات المختلطة» دمجت السكان الأصليين؛ في حين قامت «المستعمرات الزراعية» بـ«استيراد» العبيد أو العمال المرتبطين بعقود مؤقتة، بينما فضلت مجتمعات «الاستيطان النقي» توظيف المستوطنين البيض الفقراء (انظر Kimmerling 1983; Shafir 1996, p. 14). كانت للاختيار بين كيفيّة توظيف القوى العاملة المختلفة نتائج مباشرة على أشكال النظام الاجتماعي للمجتمعات الاستيطانيّة.

تاريخياً، استغل المستوطنون البيض في جنوب أفريقيا السكان الأصليين السود بقدر ما «احتاجوا»، ولكن عند نهاية القرن التاسع عشر تحوّل استغلالهم للسود إلى مشروع شمولي يهدف لمنعهم من الاشتراك في تقرير مصيرهم في شتى مناحي الحياة (Fredrickson 1981, p. 68-70, 190-191, 194). عموما، اعتمد ثراء الرأسماليين البيض بالأساس على العمالة السوداء الرخيصة (ولمدى محدود على «البيض من الطبقات الدنيا») حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي). بهذا المعنى، كان من الصعب جدا ضمان استمرار وإعادة انتاج نمط حياة وثراء البيض بدون تسخير القوى العاملة السوداء في اقتصادهم (Dubow 2014, p. 17-18). فعلى سبيل المثال، عندما واجهت مستعمرة كايب (أي رأس الرجاء الصالح) عام ١٧١٦ مشكلة نقص

القوى العاملة، اجتمع حاكم المستعمرة والمجلس السياسي التابع له لأخذ قرار بذلك الشأن وكان أمامهم خياران: إما استيراد عمالة بيضاء حرة أو «شبه حرة» من أوروبا، أو استيراد عبيد من جزر الهند الشرقية الهولندية (يقع قسم منها اليوم في إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة). اختارت الأغلبية الساحقة بالمجلس الخيار الأخير (Tiryakian 1957, p. 387). عنى ذلك القرار التاريخي أنه ليس فقط حُكم على البيض أن يبقوا أقلية، من ناحية، بل وأن يكونوا معتمدين على العمالة السوداء، من ناحية أخرى.[١٣]

من الجدير أن نلاحظ أن الطريقة التي تشكل بها الاستعمار الأوروبي (في القرن السابع عشر) في جنوب أفريقيا كان مدفوعاً بشدة بحوافز اقتصادية، وإن لم يكن بصورة حصرية كذلك. لهذا، تم–وفي وقت مبكر من تاريخ الاستعمار في جنوب أفريقيا– اتخاذ قرار في ما يتعلق بالمجتمع «المختلط» بعكس الاستعمار الاستيطاني الأسترالي أو الصهيونية. سعى الاستعمار الأسترالي لإيجاد طبقة عاملة بيضاء، بينما سعت الصهيونية إلى تأمين قوة عاملة يهودية، وذلك من أجل تعزيز التجانس الإثني للسكان المستقبليين وفقاً للأهداف القومية (الأوروبية) الاقصائية (Shafir 1996, p. 15).

لاستكمال الصورة المشروحة أعلاه، سنقوم باستحضار الآثار المختلفة للاستعمار الأبيض (الهولندي والبريطاني) في جنوب أفريقيا. تطورت القومية الأفريكانية (وقبلها البوير التي توالدت في أعقاب انتهاء حقبة الاستعمار الهولندي) كرد على الاستغلال الاستعماري البريطاني الكلاسيكي (والذي حل محل الاستعمار الهولندي الذي سبقه). في بداياتها، عبرت القومية الأفريكانية عن نفسها كنقيض في مواجهة الاستغلال الاستعماري الكلاسيكي بغض النظر عن العرق. بكلمات أخرى، كانت القومية الأفريكانية رد فعل على النمط الكولونيالي الكلاسيكي لعلاقات العمالة (Alsheh 2017, p. 156). فإن الاستعمار المختلط الذي دفع به البريطانيون في جنوب أفريقيا أدّى إلى توظيف وتشغيل كافة المجموعات الاثنو–عرقية الأخرى كعمالة مستغلة، بينما أخذت القومية الأفريكانية الحصرية التي بدأت بالتطور بعد الاستقلال وإعلان اتحاد جنوب أفريقيا في ١٩١٠. منحى فوقيا وذلك من خلال تفضيل الاستعمار النقي. كان لهذا الاعتماد على القوى العاملة المحليّة السوداء، أثر كبير في تشكيل

البنية الاقتصادية التحتيّة، إذ إنّه لم يكن من الممكن تصوّر الثراء والغنى الذي حظي به البيض دون الاعتماد على العمالة السوداء الرخيصة. لكن هذا الاعتماد خلق حبلا سُريا بين مجتمع البيض ومجتمع السود في جنوب أفريقيا.

**٢,٣ الثيولوجيا السياسية في للأبارتهايد في جنوب أفريقيا**

العامل الثاني الممكن للأبارتهايد هو دور الثيولوجيا السياسية في المجتمع الجنوب أفريقي. كان المستوطنون الأوائل الذين وطأت أقدامهم أرض جنوب أفريقيا أعضاء في الكنيسة الإصلاحية الهولندية (DRC)، وهم الذين تبعهم الهوغونوتيون البروتستانتيون الفرنسيون لاحقاً بعد نصف قرن. كانت كلا المجموعتين جزءاً من المعتقد البروتستانتي، وسرعان ما أصبحت هذه الخلفية الدينية المشتركة قوة عاضدة. ساهم الدين في صناعة جماعة البوير، ومع ذلك فقد تشكلت من مجموعة من الأفراد المنتمين لبعضهم البعض ممن تحلوا بسمة «عرقية» متميزة ومتمايزة عن السكان الأصليين المحليين. بشكل أكثر تحديداً، كون المرء أبيضاً وكونه مسيحياً كانا جانبين يعزز أحدهما الآخر. كان المستعمرون بيضا «متحضرين» و مسيحيين بينما كان المحليون سوداً، «برابرة» ووثنيين، وبالتالي كان التناقض تاماً ومحكماً (Tiryakian 1957, p. 390).

ولكن في وقت مبكر بدأت تلك المجموعات الدينية بالعمل التبشيري وتمكنت من تحويل بعض غير البيض الى المسيحية لسبب بسيط وهو أن أولئك الذين اعتنقوا المسيحية وُعدوا بأن يطلق سراحهم من العبودية نظراً لعدم إمكانية وجود عبد مسيحي (نفس المصدر، ص. ٣٨٨). وصل البريطانيون لاحقاً إلى جنوب أفريقيا مع حلول مطلع القرن التاسع عشر، وجاء معهم أعضاء في مجتمع لندن التبشيري الذين دعوا للمساواة الدينية وتزوج أحد قادتهم (جوهانس فان دير كامب) بابنة جماعة سوداء مستعبدة، ما أثار غضب الأفريكان وشكل بداية العداوة بين البوير والبريطانيين (نفس المصدر).

من المهم الإشارة هنا أن سياسة الأبارتهايد كانت قد بدأت في الحقيقة داخل الكنائس نفسها في منتصف القرن التاسع عشر. في وقت مبكر من منتصف القرن التاسع عشر واجه مجمع الكنيسة الإصلاحية الهولندية (DRC) مسألة إذا ما كان يجب أن يتلقى الشخص

الملون الذي يتم قبوله كعضو في الكنيسة المعاملة على أساس المساواة كما يتلقاها البيض. وكان جواب المجمع بالإيجاب، وكنتيجة لذلك حضر البيض وغير البيض نفس الطقوس الدينية في الكنيسة. وهذا هو بالضبط ما خلق الخلاف وأثار الخصومة ضد غير البيض. تحت ضغط تلك المشاعر الشعبية، أصدر مجمع كيب تاون مرسوماً مضاداً يتيح الفصل، مشدداً في الوقت ذاته على أنه من المستحب أن يصلي الناس سوية وليس على انفراد.[١٤] (Tiryakian 1957, p. 390).

بالتالي، لا يوجد أدنى شك بأن الاستعمار الجنوب أفريقي الأبيض قد استحضر ثيولوجيا سياسية لتأسيس –ولتبرير– نفسه. استحضر البوير بالتحديد تلكم المظاهر الكالفينية التي وافقت حاجاتهم وواقعهم. ومنحوا الصدارة على وجه الخصوص إلى مذهب القدرية (التعيين المسبق) و «جماعة المختارين». رأت تلك القراءة للكتاب المقدس السود خارج رحمة الرب وبالتالي غير أكفاء للفوز بالخلاص. وركزوا على العهد القديم وعرفوا ذواتهم على أنهم مع بني إسرائيل معتبرين غير البيض المحليين من نسل حام الملعون، ورأوا أن أفعالهم كانت مشبعة بمعان مستنبطة من الوحي الإلهي (Buis 1975, p.12-13). جعلت تلك التطورات في المذهب العملي للكنائس الجنوب أفريقية ،لاحقا، دور صيانة الحدود الأفريكانية «منطقياً»، والتقى هذا التأويل الديني مع أيديولوجيا الفصل للأفريكان.

عندما فاز الحزب القومي بالانتخابات عام ١٩٤٨، صرّحت Die Kerkobde، الدورية الرسمية للـ DRC (الكنيسة الإصلاحية الهولندية)، بأنها «ككنيسة لقد عملنا دوماً لهدف الفصل بين الأعراق. في هذا الصدد دُعِي الأبارتهايد بحق كسياسة كنسية» (مقتبس في Matheba 2001, p. 114). كانت القومية الأفريكانية متداخلة ومختلطة على نحو كبير مع الحماسة الدينية. هذا ما جعل مجمع الكنائس في الولايات المتحدة الأميركية يكتب: «ليس من المفاجئ أن نجد أن كلا من القومية، واللغة، والسياسة مختلطة بشدة في الكنيسة الأفريكانية وأن من الصعب التمييز بينها بوضوح» (Tiryakian 1957, p. 393). ولكن لم يتوقف الجدل في داخل DRC بما يخص قضية الفصل. عند المذكور أعلاه، فقد عدّت الـ DRCأي محاولة لتبرير الأبارتهايد على أنها «هرطقة»، وبحلول منتصف الثمانينات، سحب

مجمعها دعمها المستند إلى الكتاب المقدس وأي أشكال أخرى من الدعم للأبارتهايد - ليكون بذلك موقف الكنيسة قد أنهى دورة كاملة، بدأت في معارضة الفصل، ثم تحوّلت لتبريره وانتهت إلى تحريمه (Matheba 2001, p. 117).

وبرغم أنها غرست بذور الأبارتهايد في المقام الأول، فقد غرست الثيولوجيا السياسية المسيحية بذور مقاومته أيضاً. المسيحية، كدين تبشيري جعل الاستعمار التبشيري في صلب عقيدته، كان مبلغ همه نشر المعتقد، فقد مد يده للسكان السود المحليين، وبحلول منتصف القرن الماضي وصلت نسبة السود المسيحيين الى نسبة عالية من حيث أعداد المعتنقين (Elphick 1997, p. 347, 350). أدلى أحد أعضاء شعب «الكوسا» (Xhosa) بالمرثاة التالي: «في البداية كانت لنا الأرض وكان للرجل الأبيض الكتاب المقدس، اليوم نمتلك الكتاب المقدس ويمتلك الرجل الأبيض الأرض» (مقتبس في Welsh 2010, p. 30). لقد كان هناك قسم من المهمة الاستعمارية سعى إلى استعمار عقول السكان المحليين والتي تمت بطريقة- من ضمن جملة من الوسائل- عبر تأسيس المدارس المسيحية التبشيرية. في الواقع، عندما تأسس المؤتمر الوطني الجنوب أفريقي للسكان الأصليين (SANNC) سنة ١٩١٢، كان جل قادته أفارقة من ذوي التعليم المسيحي ممن تلقوا تعليمهم في المدارس التبشيرية (Elphick 1997, p. 357).

لم تكن هناك إجابة واحدة في طيات الخطاب الثيولوجي المسيحي على مسألة ما إذا كانت لدى السود أرواح أم لا. كان من اعتقدوا بأنه كانت لديهم أرواح - وعليه فقد نظر إليهم على أنهم متساوون. في حين كانت الثيولوجيا المسيحية مورداً أيديولوجيا يجري استحضاره والنهل منه للتأسيس للفصل، والعزل، والأبارتهايد، فإنها كانت تغرس في الوقت نفسه جذور المقاومة، وهذا التناقض والغموض هو ما يمكن استخلاصه من التطور التاريخي السابق الذكر.[١٥] وعليه، في محطات معينة استحضر كلا الطرفين بعض المصطلحات (الدينية) الشائعة لتعزيز وتبرير مواقفه. وعليه، فإن الثيولوجيا المسيحية، من خلال المؤسسات الكنسية، لم تساعد فقط على تأسيس وتبرير الأبارتهايد، بل ساهمت في إدانته وإسقاطه أيضاً.

وكانت أول كنيسة جنوب أفريقية مستقلة تأسست سنة ١٨٨٣ وعرفت بكنيسة ثيمبو

(Thembu Church) وأدارها أفارقة ونبذت الفوقية البيضاء (Matheba 2001, p. 111). وكما حاجج Adam و Moodley، فإن حقيقة أن كلا الجانبين اكتسبا الهامهم من المذهب اللاهوتي المسيحي نفسه أدت إلى الإبقاء على «الخصوم داخل حدود كونية معينة» وعليه فبينما ساهمت الـ DRC في تأسيس وشرعنة نظام الأبارتهايد، فقد لعبت دوراً في نزع الشرعية عنه بما أدى إلى زواله (Adam and Moodley 1986, p. 198).

### ٣,٣ الوَحْدَة الجيوسياسية لجنوب أفريقيا كدولة واحدة جامعة

تأسس اتحاد جنوب أفريقيا (Union of South Africa) سنة ١٩١٠ ككيان سياسي واحد وموحد، وذلك بعد ثماني سنوات من نهاية الحرب الجنوب أفريقية. تبعاً لذلك، فإن جميع الجنوب أفارقة –سواء أكانوا بيضاً، هنوداً، ملونين، أم سودا – فهموا وعرّفوا أنفسهم على أنهم جنوب أفارقة، بمعنى الانتماء للكيان السياسي لجنوب أفريقيا وتقاسم مصيره. في نهاية الحرب الجنوب أفريقية سنة ١٩٠٢، وقف البريطانيون الى جانب البوير/ الافريكان، وبالتالي خلقت وحدة بيضاء. كنتيجة لذلك، أدت هذه الوحدة بين البيض إلى ظهور وحدة السود كمعارضة لها (Clark & Worger 2013, p. 17-18).[١٦] امتدت الوحدة البيضاء لتشمل جميع أراضي جنوب أفريقيا، وامتدت المعارضة لتكون قطرية وشاملة أيضا.

واستمر وجدان «تقاسم المصير» هذا حتى في ذروة نظام الأبارتهايد. تشير متابعة ردود فعل السود على قانون المواطنة لأوطان البانتو الصادر عام ١٩٧٠ أنّهم نظروا لأنفسهم باعتبارهم جنوب أفارقة أولاً وقبل كل شيء. إذ أطلق قانون مواطنة البانتو لعام ١٩٧٠ العنان لعملية بموجبها حرم السود من مواطنتهم في دولة جنوب أفريقيا (أي تم حرمانهم من الرابط القانوني بين الفرد والدولة الجنوب أفريقية). عوضاً عن ذلك، مُنح السود حقوق مواطنة (أي حقوقا سياسية ومدنية على سبيل المثال) في البانتوستانات (المقتطعة من الحدود الأصلية للدولة الجنوب أفريقية) الذين تمّ شملهم ضمنها. وعليه، فقد تم استثناء السود من المشاركة في العملية السياسية المركزية التي تقرر الوضعية السياسية–القانونية الشاملة داخل الأراضي التابعة للدولة الجنوب أفريقية (Dugard 1980, p. 22-23). هذا الإجراء كان يعني أن السود تم تصنيفهم كمنتمين إلى البانتوستانات وأنهم لم يعودوا مواطنين جنوب

أفريقيين وبالتالي أضحوا «مواطنين» لـ«دول» لم يعترف بها دولياً («أوطان البانتو») – وذلك رغم ابقاء الأبارتهايد على تعريفها كجزء لا يتجزأ من أرض جمهورية جنوب أفريقيا (نفس المصدر، ص. ٢٥). كان الاعتراض على هذا المشروع الذي ينزع المواطنة هائلاً وشديدا (من طرف المؤتمر الوطني الأفريقي ANC والقوى السوداء المعارضة الأخرى) على استقلال الأوطان ونزع القومية عن السود، وقد عبر عنه ببلاغة في تصريح للأسقف ديزموند توتو بفترة وجيزة بعد إعلان استقلال بانتوستان ترانسكي:

«بين عشية وضحاها سيصبح [سود ترانسكي] أجانب في ما قد كان بالنسبة لكثير منهم أرض ميلادهم وسيجبرون على تبني مواطنة بلد لا يعرفه كثير منهم على الاطلاق ولم يلعبوا أي دور في ايجاده. لقد أسهموا بطرقهم المختلفة في رخاء محبوبتهم جنوب أفريقيا والآن يبدو أنه بجرة قلم سوف يخسرون حقاً مكتسباً عزيزاً عليهم (مقتبس في نفس المصدر، ص. ٢٣).

لقد خلقت هذه الوحدة السياسية خلفية مشتركة في مواجهة المستعمرين البيض. لقد تعامل المستعمرون البيض مع جنوب أفريقيا كوحدة واحدة واستخدموها كوحدة واحدة فجاء رد الفعل موحدا كذلك على المستوى القطري/ الوطن. ظهر ردّ الفعل الأسود الموحّد، حين نشرت مسودة القانون الجنوب أفريقي، والتي اشتملت على ثلة من البنود التمييزية بحق الأفارقة (والتي زعمت أنها سارية على كل جنوب أفريقيا عموماً)، إذ عمت موجة من المظاهرات في كافة أرجاء البلاد. تحرك السود كجماعة واحدة على مستوى القطر، وكان لذلك التحشيد عقبات ذات تأثير ونطاق واسعين على طبيعة المعارضة السياسية المنظمة للسود (Leatt et al. 1986, p. 90). وقاد المؤتمر القطري للسود المعارضين عام ١٩١٠ إلى تأسيس المؤتمر الوطني الجنوب الأفريقي للسكان الأصليين (SANNC)، والذي سبق تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي ANC (في عام ١٩٢٣). بالتالي، كان غرض النضال ضد التمييز والفصل العنصري، ولاحقا ضد الأبارتهايد، خلق جنوب أفريقيا مغايرة وجديدة، ولكن ليس بالمفهوم الإقليمي أو الاثنو-قومي الحصري. على العكس، تمحور النضال حول جنوب أفريقيا ككل – ككيان سياسي واحد وموحّد وجامع لأمّة مواطني جنوب أفريقيا. كان الصراع على طبيعة هذا الكيان ومبادئه وليس على حدوده أو تقسيمه.

### ٣,٤ دور ووظيفة اللغة(ات) في جنوب أفريقيا

نناقش في هذا القسم الفرعي الأثر الذي ترتب على دور اللغة، وبالتحديد الإنجليزية في جنوب أفريقيا الابارتهايد. في هذا الصدد، الدور الجامع والموحِّد للإنجليزية هو قصة معقدة؛ حيث كما سنرى فقد انتهى الأمر بالانكليزية للتحول إلى لغة الأمر الواقع التي لعبت دوراً مُوَحَداً، برغم أنه كان لها أثر أقل شأناً من العوامل الأخرى أعلاه.

مع قدوم المستعمرين الهولنديين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تعلم السكان الأصليون بعضاً من اللغة الهولندية من أجل الإيفاء باحتياجات مستعمريهم. مع ذلك، تم لاحقاً استبدال هيمنة اللغة الهولندية (والتي تحولت لاحقاً إلى لسان محلي يدعى أفريكانز) بهيمنة اللغة الإنجليزية بمجرد سيطرة البريطانيين على رأس الرجاء الصالح في مطلع القرن التاسع عشر. أطلق المستعمرون البريطانيون العنان لسياسة الأنجلزة بهدف التحول الثقافي، وأرسوا الإنجليزية لغة أعلى شأنا من الأفريكانية. بحلول عام ١٨٢٢ أُعلنت اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة وتمت مداولات المحاكم بالإنجليزية (Giliomee 2003, p. 197). سعى البريطانيون أولا وقبل كل شيء إلى دمج الهولنديين، ولكن سعوا أيضاً لدمج آخرين. كان السكان المحليون هدفاً للصهر أيضاً، ولكن بدرجة أقل. جرت تلك الأنشطة في المدارس التبشيرية ومع بعض النخب بالتحديد. لم يتقن أبناء النخب الأفارقة الأصليون باللغة الإنجليزية فقط، بل اكتسبوا أيضاً روح العالم الإنجليزي من أفكار، عادات، وفلسفة حياة (Orman 2008, p. 84). استمرت اللغة الإنجليزية في كونها اللغة الرسمية الوحيدة حتى نهاية الحرب الجنوب أفريقية، وبحلول عام ١٩١٠ منحت الهولندية/ أفريكانز من جديد منزلة اللغة الرسمية، وتم بالتالي تحويل جنوب أفريقيا الموحّدة إلى كيان ثنائي اللغة بشكل قانوني.[١٧]

تسببت المحاولة التعسفية للصهر والأنجلزة برد فعل سلبي من جماعة البوير التي طورت قوميتها الأفريكانية جزئياً كرد فعل مقاوم لتلك المحاولة لفرض الإنجليزية كاللغة الوحيدة والمهيمنة في البلاد. بكلمات أخرى، جعل ذلك من اللغة الهولندية العلامة الفارقة للهوية القومية والاثنية للبوير/ أفريكان. إذن في حين مَوضَع البوير/ الأفريكان أنفسهم في

مقابل الأفارقة الأصليين كبيض ومسيحيين، فقد وضعوا أنفسهم كجماعة من الناطقين بـ«الهولندية/ الأفريكانز» من ناحية اللغة في مواجهة الانجليز وانخرطوا في نضال عنيد لاستعادة الاعتراف الرسمي بلغتهم (Clark & Worger 2013, p. 28).

خلال حقبة الأبارتهايد، سعت السياسة اللغوية التي اتبعها النظام إلى صون الفصل بين كافة المجموعات – بين البيض والسود ولكن أيضا بين الهولنديين والإنجليز. لم تهدف الحكومة ابداً إلى تشكيل أي لغة مشتركة وموحدة. أقرت الحكومة قانون تعليم البانتو في عام ١٩٥٣ والذي هدف إلى فرض تعليم لغة أم إلزامي في التعليم الابتدائي، وفقط بعد ذلك التعليم الأساسي سمح للطلاب بالاختيار بين الإنجليزية والهولندية كلغة ثانية في المرحلة الثانوية. لم يكن هدف الحكومة تطوير اللغات الأصلية المحلية بقدر ما كان آلية للفصل تتيح تعزيز الهويات القبائلية والمحلية على حساب الهوية المشتركة. حتى أن نظام الأبارتهايد شن حملة ضد مدارس التبشير التي تدرس بالإنجليزية والتي كانت نشطة داخل مجتمعات السود (Orman 2008, p. 87).

من خلال النهج المذكور، أضحى الأبارتهايد مرتبطاً بسياستين: بسياسة اللغة الأم لتشجيع الهوية القبائلية على حساب الهوية القومية الجامعة من ناحية؛ وبالقومية الأفريكانية الحصرية والتي ارتبطت بالعداوة تجاه اللغة الإنجليزية من ناحية أخرى. شاب الحركة المناهضة للأبارتهايد الارتياب تجاه تلك السياسات التي هدفت لتقسيم المجموعات وبناء الحواجز بين الأعراق والقبائل والشعوب، ولم تعتبر الحركة سياسة تكريس اللغة الأم كانعكاس لاهتمام ما بالثقافة المحلية بقدر ما رأته على أنه كان ممارسة للتفريق وللسيادة وللفوقية العرقية. على أي حال، نظرت المجتمعات السوداء إلى اللغة الأفريكانية كلغة مضطهديهم (Fiske & Ladd 2004, p. 40).

تحدث ميثاق الحرية (الذي تبناه الـ ANC في عام ١٩٥٥) والذي تحدث بلغة حقوق الانسان الكونية كان في ذاته مستندا على الحقوق الفردية وليس على هويات جمعية تبعاً لتعريفات قبَليّة ضيقة. وعليه احتاج البرنامج السياسي الذي خاطب كافة الجنوب أفارقة إلى لغة مشتركة من شأنها أن تخاطب الأمة ككل. بالتدريج، أضحت اللغة الإنجليزية لغة الأمر

الواقع للمؤتمر الوطني الأفريقي ومن خلالها عبروا عن مقاومتهم لنظام الأبارتهايد وكان لها أن تصبح لغة «الطموح، وفي نهاية الأمر لغة الهوية القومية والتحرير للنخب السوداء» (Alexander 2011, p. 312).

إذن، كانت هناك بعض العوامل التي جعلت من الإنجليزية لغة الأمر الواقع المهيمنة لحركة مناهضة الأبارتهايد. أما العامل الأول فهو أن الأفريكانية- كما ذكر مسبقاً- كلغة، نظر إليها على أنها لغة المُضطهِد. ثانياً، كون اللغة الإنجليزية أخذت تصبح اللغة المشتركة للجنوب أفارقة السود واللغة العالمية للاقتصاد والدبلوماسية (راجع de Klerk 1999). ثالثاً، للسبب التاريخي المتمثل بتلقي العديد من القيادات السوداء تعليمها في المدارس التبشيرية المسيحية (Anderson 1988, p. 110-182). ورابعاً، لحقيقة أنه لم تكن هناك أية لغة محلية واسعة التداول لدى السكان الأصليين مرشحة لتوحيد كافة الأقوام والقبائل والألوان من حولها. إنها بالأحرى لمفارقة أن أضحت الإنجليزية تدريجيا الوسيط «المحايد» الذي من خلاله أمكن لكافة المجموعات أن تتواصل.

لنلخّص: برأينا، ساهمت هذه العوامل الأربعة مُشترِكَة في خلق مجتمع واحد مشترك، يحتوي على بعض العناصر التي تجمع الفئات المقموعة معا وتربطهم بالمجموعة القامعة في آن واحد، مشكّلة بذلك أساسا لوحدة المجتمع الجنوب أفريقي ككل. ضمن إطار هذه الوحدة، أصبح واقع التفرقة العرقية نشازا وعبارة عن استثناء غير مقبول.

## ٤. فلسطين/ إسرائيل في مرآة الأبارتهايد

استطاعت العوامل الأربعة المذكورة آنفاً: العلاقات الاقتصادية/ العمالية، الثيولوجيا السياسية، الوحدة الجيوسياسية للإطار السياسي الإجمالي، ودور ووظيفة اللغة(ات)، خلال مائتي عام من الاستعمار أن تخلق نوعاً من السمات المشتركة التي أعطت معنى ودلالة للجنوب أفريقي كتصنيف قومي-قطري. ومع ذلك فإن الوجود المتزامن لتلك للعوامل المُشكّلة للسمات المشتركة أنتج الحاجة للفصل لدى المجموعات الاجتماعية-العرقية الأعلى منزلة كرد على الآثار الوشيكة والضارة من وجهة نظرها والمترتبة على واقع الاختلاط. مع ذلك،

كانت تلك العوامل بالتحديد، حينما بلغت أقصى نهاياتها، قد أتاحت لجهود التعبئة المناهضة للأبارتهايد أن تكون على درجة عالية من الأهمية في الحراك لإسقاط نظام الأبارتهايد. ليس الغرض من ذلك الزعم بأن تلك العوامل مجتمعة كانت شاملة أو مصيرية. ولكن مع ذلك، نزعم أن تلك العوامل كانت حاسمة في تشكّل نظام الابارتهايد بداية، وفي سقوطه لاحقا.

في ضوء ما سبق وعند الانتقال إلى فلسطين/ إسرائيل للاهتداء بمقارنة الأبارتهايد، يجب على المرء أن يقوم بذلك مع كثير من الحذر. يرجع السبب وراء لزوم ذلك إلى الوقائع القانونية والاجتماعية-السياسية المختلفة والتقسيمات التي يعيشها الفلسطينيون، والتي يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مجموعات مختلفة (إن لم تكن خمس)، والتي أنتجت جملة مختلفة من المطالب من ناحية كل واحدة منها. يطالب اللاجئون الفلسطينيون بعودتهم في المقام الأول، ويطالب الفلسطينيون في الأراضي المحتلة بإنهاء الاحتلال وتقرير المصير القومي في شكل الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، بينما يصوغ الفلسطينيون في إسرائيل مطالبهم في شكل المساواة الكاملة و/ أو الاستقلالية الثقافية (أنظر Zreik 2003a, 2003b, 2004). ينبع السبب الثاني لتوخي الحذر من أو يرتبط بالأوجه والمراحل العديدة للصهيونية. إنه ليس من السهل، أو الحكيم، أن توضع الصهيونية تحت عنوان واحد بدءاً من حركة بريت شالوم وانتهاء بالحاخام تسفي يهودا كوك، على الرغم من تعاميهم جميعا (بدرجات متفاوتة) عن البعد الإمبريالي-الكولونيالي التأسيسي والفظ للمشروع الصهيوني (أنظر Myers 2006). أكثر من ذلك، طورت الدولة الصهيونية وسائل وسبلا عديدة خلال مراحل مختلفة تعاملت من خلالها مع المجموعات الفلسطينية المختلفة. ليست صهيونية ما قبل ١٩٤٨ هي نفس صهيونية ما بعد ١٩٤٨، ونظام التحكم في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ يختلف عن ما توظّفه إسرائيل في داخلها في تعاملها مع المواطنين الفلسطينيين (على الرغم من التشابهات الواضحة) وذلك إذا ما تم التغاضي عن مرحلة الحكم العسكري للمواطنين الفلسطينيين بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٦ (أنظر Jabareen 2014؛ وأنظر Sa’di 2013)[١٨]

على الرغم مما ذكر أعلاه، فإننا نسعى للشروع بمقارنة العوامل الأربعة التي نوقشت آنفاً، مع الأخذ بعين الاعتبار المراحل المختلفة للصهيونية وأطر وأساليب التحكّم المتجددة التي

رزح ويرزح تحتها الفلسطينيون، عبر استعراض الخيوط المشتركة بين تلك المراحل المختلفة في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وعليه نعتقد أنه يمكننا أن نعقد مقارنات صالحة وبنّاءة بين المشروعين: الأبارتهايد والصهيونية (أنظر Davis 2003؛ أنظر Jacobs & Soske 2015؛ أنظر Pappé 2015).

### ١,٤ علاقات الاقتصاد والعمل في فلسطين/ إسرائيل

من حيث العلاقات العمالية، فقد اختارت الحركة الصهيونية منذ بداياتها المتأخرة في فلسطين، العمالة اليهودية عوضا عن شمل الفلسطينيين ضمن قواها العاملة[١٩]. لقد منحت الأولوية بالفعل للعمالة اليهودية على العمالة الفلسطينية على الرغم من أن العمالة الفلسطينية كانت أقل كلفة. يمكن أن يعزى هذا إلى موجة البواعث القومية التي اكتسحت وسط أوروبا وشرقها في مطلع القرن العشرين، والتي كان لها أثر تكويني على الأيديولوجية الصهيونية الطليعية (قيادات ومستوطنين) في تلك الأوقات. بهذا المعنى، فإنّ الصهيونيّة قد اختارت نموذج الاستيطان النقي.

في فلسطين، احتاج السكان اليهود-الأوروبيون القابعون على التخوم الزراعية أعداداً كبيرة من العمالة غير الماهرة لحصاد أراضيهم المكتسبة حديثاً (Shafir 1996, p. 14). الصهيونية إذن، كحركة استعمارية، كانت في الوقت نفسه بحاجة لتأمين الأرض لمستوطنيها واحتاجت مستوطنين لأراضيها (نفس المصدر، ص. ١٥٥). أدت هذه الغاية المزدوجة إلى جدال، ومعضلة خلال فترة الهجرة الثانية («العالياه» الثانية بلغة الصهيونية) (١٩٠٤-١٩١٤) بين معسكرين ناصرا أولويات عملية متباينة للمشروع؛ وهما «الاستيلاء على الأرض» (conquest of land) مقابل «الاستحواذ على العمالة» (conquest of labor). في نهاية المطاف، اعتبر «خلاص العمالة» المبدأ التوجيهي الذي سيرشد المشروع الصهيوني إلى «خلاص الأرض». كنتيجة لذلك، واجهت مساعي الصهيونية تعقيدات بنيوية في طريق توسعها الإقليمي (أنظر نفس المصدر، ص. ٢١٤). تطور نمط الاستعمار القومي هذا ليخضع بدوره كافة أهداف الاستعمار الأخرى لمسعى تحويل التركيبة الديمغرافية للبقع الاستعمارية. بكلمات أخرى، استرشد ذلك النمط بـ«المصلحة الديمغرافية» للاستيطان النقي ولكنه قيّد نزعته التوسعيّة (نفس المصدر، ص. ١٦٠).

على أي حال، طرأت تحولات عديدة على المنطق الناظم الآنف ذكره. جرى الانحراف الأول والأقل شأناً في هذا النموذج بعد تأسيس دولة إسرائيل، وذلك عندما بدأت الدولة بإدراج وتضمين العمالة العربية الرخيصة داخل الاقتصاد الإسرائيلي (وعلى نحو متصاعد عندما فُرض حكمها العسكري عليهم) وجرى ذلك بدون كثير من الخوف من الاعتماد على هذه العمالة -أي الفلسطينية- نظراً للهجرة اليهودية الهائلة، حالة التفكك التي مرّ بها من تبقى من الفلسطينيين، وحالة الثقة بالنفس التي تشكلت لدى الدولة اليهودية الفتية ما بعد عام ١٩٤٨. كانت الفترة الثانية التي تحول فيها هذا النموذج خلال مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ حينما وظّف المشغلون اليهود العديد من الفلسطينيين بسبب الأجور الرخيصة. ولكن منذ عام ١٩٩٠ ومع مستهل سياسات التصاريح والإغلاقات التي بلغت ذروتها مع تشييد الجدار الفاصل- توارى هذا الواقع عن الوجود، وفضلت إسرائيل الاعتماد على العمالة المهاجرة بدلا عن العمالة الفلسطينية (Farsakh 2005b, p. 58, 121-122)، وبالتالي عادت إسرائيل إلى نموذج الاستعمار النقي عندما يدور الحديث عن الأراضي المحتلّة.

ومع ذلك، يجدر التنبيه في هذا المقام لأمر يتعلق ببراغماتية الصهيونية. تصاعد خلال العقدين الماضيين استبعاد القوة العاملة الفلسطينية من الأراضي المحتلة بشكل دراماتيكي. المقابل وخلافا لهذا التوجه، غدا إدماج المواطنين الفلسطينيين (في إسرائيل) في السوق الإسرائيلي آخذاً بالتوسّع والازدياد التدريجي منذ منتصف العقد الأول للقرن الحالي.

تركت هذه الديناميكيات المعقدة والمختلفة أثرها على الطريقة التي يمكن لنا من خلالها توظيف مقارنة الأبارتهايد. بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل هناك ما يكفي من خلفية الوحدة مع اليهود الإسرائيليين والضرورية لأي نظام أبارتهايد، بينما نجد العكس في وضع الأراضي المحتلة. في الأراضي المحتلة أُخرج العمال الفلسطينيون من دائرة الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي فإن هذا الاقتصاد لا يعتمد على هؤلاء العمال ولا تُشكل العمالة الفلسطينية جزءا أساسيا من القوة العاملة الإسرائيلية سهل ويسهل عملية الفصل اقتصاديا وجغرافيا، وبالتالي سياسيا أيضا. في حين كانت علاقات العمل والاقتصاد عاملا جامعا في جنوب أفريقيا، فإنّها لا تقوم بنفس الدور في فلسطين/ إسرائيل.

### ٢,٤ الثيولوجيا السياسية الصهيونية في فلسطين/ إسرائيل

إذا كان من الممكن القول إنّ الدين قد سمح في جنوب أفريقيا لبعض الحيز من التفاعل وإمكانية التعاون بين الفئة المُخضِعَة/ المستعلية/ البيض وبين المجموعة الخاضعة/ التابعة/ السود، فإن حالة الصهيونية تشير إلى سيناريو مختلف في فلسطين/ إسرائيل، إذ أنّها منعت وتمنع نشوء حيّز كهذا. التقاطع بين القومية، والاستعمار، والدين شائع جداً في المشاريع الاستعمارية، والقومية، والقومية-الاستعمارية. في هذا الصدد، ليست الصهيونية استثناء، ولكنها تبرز كحالة ذات خصوصية بالغة. فيما يلي، سنحاول أن نرى ما الفريد لدى الصهيونية كثيولوجيا سياسية.

يمكن للعلاقة بين الدين والقومية أن تأخذ أشكالاً عديدة. أحد السبل لقراءة العلاقة بينهما هو عبر المُماثلة والتناظر الوظيفي؛ أي أن الدين يلعب دوراً مشابهاً للدور الذي تلعبه القومية من ناحية التعريف الذاتي والتوجيه الذاتي (أنظر/ ي Brubaker 2012). سبيل آخر يمكن أن يكون مسألة تغيير تاريخي يبين الآثار التاريخية والمسارات الفكرية التي تفسر نشوء قومية معينة. ليمكن بهذا السبيل مثلا ان نتتبع دور البروتستانتية في صياغة القومية الإنجليزية وكيف ترجمت أفكار المساواة أمام الله لاحقاً لكي تؤثر على أفكار المساواة أمام القانون (أنظر Greenfeld 1992). السبيل الثالث والعلاقة الأكثر أهمية هو حيث يكون هناك «تشابك» بين الدين والقومية كما اقترح روجر بروبيكر (Brubaker 2012, p. 3, 9). هنا ليس الدين ظاهرة خارج القومية؛ بل على العكس، هو داخلها، وليس مجرد تفسير خارجي لها. إن هذا/ التصنيف الثالث لـ«التشابك» هي ما نسعى للاهتداء بها من أجل التوضيح باستفاضة عن حالة فلسطين/ إسرائيل. نريد أن نحاجج بأن التشابك الفريد من نوعه بين الدين والقومية هو الذي أعاق إمكانية خلق خلفية سياسية مشتركة، ناهيك عن مخيلة للقواسم المشتركة والوحدة، وعلى هذا النحو يستمر هذا التشابك بين الدين والقومية في الحالة الصهيونيّة بدفع الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين في اتجاهات معاكسة.[٢٠]

الحجة التي نريد أن نقدمها في هذا الفصل هي أنه في حالة الصهيونية/ إسرائيل فإن التأليف المحكم بين الدين والقومية، الدين والاستعمار، والدين والدولة قد خلق واقعاً حيث يساعد الدين على إعادة إنتاج الجماعة اليهودية جماعة مُستعمِرة، وكأمّة حصرية ومُستثنية للآخر، وكدولة يحركها المعتقد. عند الانخراط في هذا الأمر تتحقق عقيدة/ ثيولوجيا سياسية انفصالية لا تسمح بخلفية مُوحدة أو مشتركة بالظهور. كان لهذه الديناميكية تجليات مختلفة في فترات مختلفة وفقاً للظروف الجيوسياسية والمحلية، وهي تعمل عبر منطق مختلف نوعاً ما في الأراضي المحتلة مقارنة بإسرائيل الخط الأخضر. مع ذلك، هناك خيوط مشتركة تتعلق بوظائف الخطاب لتلك الديناميكية والتي سنسلط عليها الضوء في الفقرات التالية.

كانت الصهيونية ولا زالت، في عيون الكثيرين من اتباعها الليبراليين ثورة على الدين، وبالفعل كانت كذلك إلى حد ما (أنظر Avineri 1998). ولكن حتى منظرين مثل شلومو افنيري كانوا على وعي بأن هناك ديالكتيكا ما في الصهيونية: إنها لا تمثل فقط ثورة ضد الدين ولكنها أيضاً استمرارية وإعادة تفسير للأسطورة الدينية (Zreik 2016, p. 56؛ أنظر Raz-Krakotzkin 2002).

لا يُشكّل الدين اليهودي بالنسبة للصهيونية مجرد تفسير تاريخي.[٢١] ولا محض أمر يُستدعى لشحن القومية ببعض الأساطير والقدسية فحسب، لأنه إذا كان الأمر كذلك فقط فإن الصهيونية لا تتمتع بصفة الفرادة.[٢٢] مع ذلك، تعود فرادة الصهيونية للدور «الداخلي» الذي يلعبه الدين في تشابكها مع القومية. مرة أخرى، «التشابك» بحد ذاته ليس فريداً بالنسبة للصهيونية، ولكنه يعمل بشكل فريد في الصهيونية. يمكن توضيح ذلك من خلال ضرب الأمثلة التالية: ما كان للقومية الإيرلندية في ايرلندا الشمالية أن تتبلور كفكرة ومفهوم بدون الفروق المذهبية (الكاثوليكية في مقابل البروتستانتية) بين الايرلنديين والبريطانيين، نظراً لأن الشعبين يتحدثان الإنجليزية.[٢٣] ينطبق الشيء نفسه على الكُروات في يوغوسلافيا السابقة حين مقارنتهم بالصرب، وفي حين أن كلا الشعبين نطقا باللغة نفسها، فإن حقيقة أن الكُروات كانوا كاثوليكا في مقابل كون الصرب أرثوذكسا قد لعبت دوراً في صياغة هويتهم الوطنية ومن ثم سلوكهم السياسي (Brubaker 2012, p. 9). ولكن ما هو واضح في كلا الحالتين هو أنه في حين كان كل القوميين الايرلنديين هم كاثوليك، ليس جميع الكاثوليك

ايرلنديين، وينطبق الشيء نفسه على الكُروات. يمكننا أن نتخيّل الكاثوليكية دون أن نحتاج إلى الكرواتية أو الايرلندية. إنّ الهوية الإيرلندية عرضية للكاثوليكيّة وليست ضرورية. وعليه في هذه الحالات فإن التداخل هو جزئي فقط.

أحد الجوانب الحاسمة في الحالة الصهيونية هو في حقيقة التداخل الكلي تقريباً. جمهور الخطاب الديني هو ذاته جمهور الخطاب القومي (أي نفس المستهلكين للخطاب)، وهو موجه لهم وفقط لهم. لذلك، نزعم أنه حتى بفرض أن كافة اليهود الإسرائيليين (وهذا بعيد عن الواقع) قد أصبحوا علمانيين صهاينة، فإن تداخلات الصهيونية المتعددة والمعقدة من الناحية المفاهيمية الموضّحة هنا سوف تستمر في مشابكة، بل وتوريط، رعاياها وجمهور هدفها في خطاب لا ينفك فيه الديني عن السياسي (لاهوتي-سياسي).

هذه التداخلات هي من نوع خاص، إذ تجعل كل خطاب يغذي الخطاب المقابل له عبر نفيه، حيث أنه توجد منافسة على الجمهور والسردية بين الجوانب العلمانية والدينية، حتى وإن كانت تدفعهم أيضاً في اتجاهات مختلفة. للتوضيح نقول إنّ الصراع العلماني-الديني في حالة الصهيونيّة يقوم بإعادة تأسيس الحدود بين اليهود وغير اليهود وإعادة تأسيس التداخلات والتشابك بين الدين والقومية. إنه دين موجه لأُمّة واحدة، و-الى حد ما- قومية موجّهة لدين واحد. نقول «الى حد ما» للسبب البسيط أنه بالنسبة للعديد من اليهود العلمانيين فإن تصنيف اليهودي كجزء من الجماعة القومية لا يتطابق بشكل كلي مع التعريف الديني. يمكن للمرء أن يكون جزءاً من الأمة اليهودية في حين أنه قد ولد لأم غير يهودية (مع أنه لا يعتبر يهودياً وفق للتعاليم الدينية). إذن من الواضح أنه ليس هناك تطابق بين الاثنين، ولكن يبقى للدين دور رئيسي في تعريف حدود الأمة. لهذه الأسباب يمكن وصف الصهيونية «بالقومية الدينية» (أنظر/ ي Friedland 2002 [٢٤])

ولكن ما يجعل الأمور أكثر تعقيداً هو حقيقة أن الصهيونية كانت مستوحاة من ومفصلة حسب نموذج القومية الشرق-أوروبي حيث تشكلت الأُمّة العُضوية من خلال مفاهيم ثقافية، ولغوية، واثنية، ودينية، بعكس القومية الغربية القانونية-المدنية (Sternhell 1997, p. 10). القومية الشرق أوروبية تتصور الأمة كبانية وسابقة للدولة،

وليس العكس. إضافة إلى ذلك، يَعتبر التصور القومي الشرق أوروبي الدولة «خادمة» الأمة أولاً وقبل كل شيء. إن هذا هو التصور حول القومية الذي تبنته الصهيونية (نفس المصدر، ص. 11-10؛ Kimmerling 2001، ص. ٦٨-٦٩).

في حين أنه في العديد من الحالات الأخرى، كانت الأمم شرق الأوروبية مجتمعة داخل إقليم محدد، كان اليهود-الّذين-كانوا-من-المفترض-أن-يصبحوا-أمّة-حديثة مبعثرين وفي حاجة ماسة إلى أسطورة حديثة معلمنة ومجموعة من الرموز لإعادة تشكيل هويتهم الجمعية. كانت الرواية الدينية التي أعيد سبكها وتفسيرها أحد العوامل المركزية الذي لعب دورا في هذا السياق. يظهر هذا بطريقة مثالية في الفكر السياسي لأهرون دافيد جوردون، الذي كان على الأرجح أكثر المنظرين الصهاينة تأثيراً في أوساط مهاجري «العالياه» الثانية. فعلى الرغم من تصويره للصهيونية بأنها مشروع اشتراكي علماني، طوّر جوردون وقيادات الحركة العمالية «العلمانيون» شكلاً من القومية «شبه-العلمانية» ـ علمانية خطاباً وممارسة، لكنها تهتدي بكلمة الربّ ووعوده». (Sternhell 1997 p. 52).

بهذا المعنى، يتجذر الوعي القومي التاريخي الذي رعته الصهيونية في أسطورة لاهوتية (ثيولوجية) باعتبارها أسطورة قومية. يُعَبّر عن هذا باستخدام مصطلح «نفي المنفى» والذي يستند إلى نظرة مفادها أنّ الاستيطان الصهيوني والسيادة على «أرض إسرائيل» (والتي أُطرّت لتطابق هيئة فلسطين الانتدابية رغم تباين التأويلات الدينية المختلفة بخصوص جغرافية حدودها!) هما تجسيد لرواية عودة اليهود إلى «أرض الميعاد» (والتي اعتبرت إما خالية أو «أرضاً في المنفى» مأهولة بشعب معدوم الثقافة) (Raz-Krakotzkin 2002, p. 315). على هذا النحو، يمكن فهم المشروع الصهيوني على أنه بمثابة إنجاز أو استيفاء للتاريخ اليهودي وتحقيق للتوقعات المسيانية اليهودية. وعليه، فإن علمانية الصهيونية عُبر عنها بقومنة (أو تأميم) الدين، من ناحية، وبتقديس (إضفاء الطابع الديني) حيويّة الحقل السياسي، من ناحية أخرى. بهذا المعنى، اختزلت الأيديولوجية الصهيونية التفسيرات المتعددة للأسطورة الدينية وكتبها المقدسة بسردية رسمية وحصرية تقول: «لقد تم نفي دور الربّ في تسيير الأمور الدنيا، ولكن استمرت كلمته في توجيه الخطاب وفي الخدمة كمصدر للشرعية لعملية الاستعمار

والاقتلاع» (Raz-Krakotzkin 2013, p. 49). بالتالي، يمكن الادعاء أنّ الانتماء الديني اليهودي ضروري للقومية الصهيونية اليهودية؛ حيث يرتبط كلا المبدأين سوية ولا يمكن فصلهما (Kimmerling 2001, p. 200).[٢٥]

علاوة على السابق، يحتاج المرء لتوضيح أمر مهم من أجل تجنب ما يمكن أن يبدو على أنه إفراط في التبسيط في ما يتعلق بغياب فصل الديني عن القومي، ومن ثم فصل القومي عن الدولة بحد ذاتها. ليست إسرائيل -بالرغم من ما تم الاسهاب بشرحه أعلاه- دولة ثيوقراطية بالمفهوم الكلاسيكي للعبارة، وليس الحاخامات مصدر التشريع؛ حيث أن الكنيست هو الذي يسن القوانين ولا زال الشعب هو السيد، ويتمتع الناس بحرية لا يستهان بها لممارسة شعائرهم الدينيّة. يكمن فحوى هذا الادعاء بالمزيج الخاص للدين اليهودي كدين غير تبشيري، مع ما تجسدّه الصهيونية من قومية إثنية غير مدنية واستعمار استيطاني متدحرج خلق تضادا كاملاً تقريباً بين اليهود الإسرائيليين (كذاتية تجسد الدين، والإثنية، والاستعمار معاً) والفلسطينيين الذين يعيشون بينهم وفي وسطهم.

ففي حين أنّ الدين لعب دورا مركبا في جنوب أفريقيا في تأسيس وترسيخ الابارتهايد، وكما تبيّن لاحقا أيضا في مقاومته، فإنّ الحالة الصهيونية لم تخلق أرضية مشتركة في توظيفها الدين، بل على العكس من ذلك. عززّت الصهيونيّة حالة الانفصال عن الفلسطينيين وجذّرت تشابك الانتماء الديني والقومي والولاء لأيديولوجيا الدولة بصفتها جوهرها، وأدّت إلى انكفاء الغالبية الساحقة من اليهود الإسرائيليين على ذاتيّة أو كينونة وجوديّة ناتجة عنها.

### ٣,٤ اللغة (ات) وفلسطين/ إسرائيل

ينص البند ٨٢ من مرسوم انتداب فلسطين. أن الإنجليزية، والعبرية، والعربية هي اللغات الرسمية.[٢٦] بالنظر إلى أن الإنجليزية كانت لغة بريطانيا العظمى الاستعمارية، فإن دلالة هذا البند هي أنه قد حوّل فلسطين الانتدابية فعليا لتكون كيانا ثنائي اللغة وضمنيا ثنائي القومية إلى حد معيّن.[٢٧]

فإن واقع ثنائية اللغة في فلسطين الانتدابية كان قائما بالأساس على المستوى الرسمي للسلطات والحكومة، لكن كان من الصعب الإقرار بأن! المجتمع نفسه كان ثنائي اللغة.

قامت المدارس الفلسطينية العربية بالتعليم بالعربية فقط وفعلت مدارس «الييشوف» الشيء نفسه، أي علّمت بالعبرية فقط (ولكنها أشملت تدريس العربية لأسباب سياسيّة وأغراض أمنيّة). كان الييشوف اليهودي بمثابة الدولة داخل الدولة على عدة أصعدة، وتمتع بالتنظيم الذاتي المستقل في العديد من القطاعات: التعليم، الصحة، التأمين، ونقابات العمال.[٢٨]

عندما تأسست دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، قامت بالحفاظ على الوضع القانوني القائم الذي ساد عشية تأسيسها باستثناء ما تم تغييره على يد المشرع الإسرائيلي لاحقاً، وهكذا ورثت إسرائيل (رسمياً على الأقل) الصفة ثنائية-اللغة التي سادت فترة الانتداب.

على الرغم من حقيقة أن العربية لغة رسمية في إسرائيل في داخل حدودها لعام ١٩٤٩، إلا أن المعنى الفعلي ذلك لا زال غير واضح. وعليه سنقوم بتسجيل بعض الملاحظات بهذا الشأن. تخص الملاحظة الأولى التعليم: في حين أن العبرية لغة إلزامية في كافة المدارس العربية الفلسطينية في إسرائيل، وكنتيجة لذلك فإنّ المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ثنائيي-اللغة إلى حد كبير، فإن الوضع في المدارس اليهودية ليس صورة مطابقة معكوسة لذلك، بل أبعد ما يكون عنها. فاللغة العربية ليست لغة إلزامية في المدارس اليهودية، والمدارس التي تقوم بتدريسها تفعل ذلك بالحد الأدنى، هذا إن قامت بذلك أصلا الأول (Jabareen 2006, p. 1057) [٢٩] في واقع الحال الكثير من القوانين الصادرة لدولة إسرائيل لم تترجم للعربية ولغة المحاكم هي العبرية، ولا تترجم قرارات المحاكم إلى العربية قط. مع ذلك، على مستوى الخطاب القانوني فقد حققت اللغة العربية بعض الاعتراف في قضية مشهورة أحيلت إلى المحكمة العليا[٣٠] مع ذلك، يعتقد بعض المختصين والأكاديميين أن الوضع القانوني للغة العربية حسب البند ٨٢ من مرسوم دستور فلسطين قد أخذ بالتآكل والتراجع وقد استبدل بسلسلة من قرارات المحكمة العليا الصادرة مؤخراً، وبشكل مباشر عبر تشريعات ذات صلة.[٣١] هذه القرارات، كما يُدّعى، قد أكدت على السيادة الرمزية للعبرية وأنّ إسرائيل لم تعد دولة ثنائية اللغة.[٣٢]

أما بالنسبة للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فإن العربية هناك هي اللغة السائدة التي تدرس في المدارس، ولم تتغير هذه الحقيقة سواء قبل تأسيس السلطة الفلسطينية أو بعده. حتى

خلال سنوات السيطرة الإسرائيلية المباشرة بواسطة أجسام الإدارة المدنية –قبل تأسيس السلطة الفلسطينية – لم تشجع إسرائيل أو تفرض تعليم العبرية في المدارس الفلسطينية. إذا نحينا جانباً حالة القدس الشرقية التي ضمّت إسرائيل أراضيها قانونيا وأخذنا في الاعتبار حقيقة أن إسرائيل تجيز العمل في أراضي الـ٤٨ لعدد محدود من العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة (حوالي ١٠٠,٠٠٠ من كلا «القانونيين» و«غير القانونيين» في ٢٠١٤).[٣٣] تبقى فقط مساحات غير رسمية بإمكان الفلسطينيين «تعلّم» العبرية فيها (كالمصانع، ومواقع الانشاءات، والسجون، والمتاجر الكبرى). وتبقى هذه الأماكن محدودة جداً، ومن باب المفارقة تحصل هذه التفاعلات بشكل رئيس في مستوطنات الضفة الغربية في إطار عمالة استغلالي.[٣٤]

وعليه، يفيد الواقع اللغوي الراهن بأنّ الغالبية الساحقة من اليهود في إسرائيل لا يتحدثون العربية، وأن الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لا ينطقون العبرية. [٣٥] الجماعة ثنائية اللغة الوحيدة هي المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل.

إذا قارنا الوضع في فلسطين/ إسرائيل بذلك الذي تطوّر خلال القرن العشرين في جنوب أفريقيا، نلاحظ، من ناحية، أنّ هناك انعداما لوسيط لغوي ثالث في فلسطين/ إسرائيل (كالذي لعبته الإنجليزية في جنوب أفريقيا). في حين أنه من الناحية الأخرى، لدينا واقع لا تجيد فيه أي من المجموعات لغة المجموعة الأخرى. فالصورة التي تحضر هي صورة لشعبين متقابلين ومتعارضين في اللغة –إحداهما هي لغة القرآن والأخرى هي لغة التوراة– بأعداد متساوية تقريباً بين البحر المتوسط ونهر الأردن.

من الواضح أنّه ينقص الوضع في فلسطين/ إسرائيل الوسيط الثالث والمشترك الذي من شأنه أن يوازي دور الإنجليزية في جنوب أفريقيا. كونها لغة المُستعمِر المندحر ولغة دولية، وكونها لغة تنافس الأفريكانز، كانت الإنجليزية في مكان أفضل لكي يتم قبولها كوسيط مشترك خلال النضال ضد الأبارتهايد. وعليه، مهمة تشكيل حالة من القواسم المشتركة في فلسطين/ إسرائيل بكل ما يتعلق بموضوع اللغة والثقافة يجب أن يتم من خلال التعلّم المتبادل لكل مجموعة للغة الأخرى. عملياً، يعني هذا تحويل البلد إلى بلد ثنائي القومية. وهذا لا يعني

أنّ الأمر مستحيل. لكن العبرة في القول هي أنّ الوضع مختلف ويتطلب جهودا عاطفية، ونفسية، وسياسية، وتحوّلات تختلف عمّا جرى في جنوب أفريقيا. من هنا، قد لا يكون من المستغرب أنّ خطاب حل الدولة الواحدة يلقى دعماً كبيراً نسبيا في صفوف الفلسطينيين من مواطني إسرائيل والذين هم ثنائيو اللغة ويقيمون علاقات مع كلا المجتمعين.

**٤ ,٤ فلسطين/ إسرائيل كوحدة جيو/ سياسية واحدة**

هل يمكننا الحديث عن فلسطين/ إسرائيل من نهر الأردن إلى البحر المتوسط كوحدة جيوسياسية واحدة؟ إذا أردنا الحديث عن الأبارتهايد باعتباره حالة من الفصل فعلينا أن نسأل أولا: داخل أي وحدة يحدث ذلك الفصل؟ إذ كما أشرنا، فإنّ الأبارتهايد هو فصل داخل وحدة، واستثناء داخل قاعدة. ربما على المرء أن يميّز بدقة هنا بين الأطر الإقليمية الجيوسياسية المحتملة التي يشيع توظيفها عند توظيف نموذج الأبارتهايد.

الإطار أو الوحدة الجيوسياسية الأولى المُرشّحة هي فلسطين/ إسرائيل من النهر إلى البحر كوحدة سياسية يتم الفصل في داخلها. يكون الزعم هنا أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون تحت نظام شبيه بالأبارتهايد مقارنة بكل الآخرين ممن يعيشون بين النهر والبحر. الإطار، أو الوحدة الجيوسياسية، الثانيّة هو اعتبار الضفة الغربية فقط كوحدة سياسية واحدة يوجد في داخلها نظام أبارتهايد بين المستوطنين الإسرائيليين اليهود والسكان الفلسطينيين المحليين. أما الإطار الجيوسياسي الثالث المرشّح من أجل إجراء المقارنة مع الأبارتهايد هو «إسرائيل» فيما وراء الخط الأخضر (في حدودها لعام ١٩٤٩ – وهي خطوط الهدنة المعترف بها دولياً كأمر واقع) على أنها الوِحدة السياسية التي يتم في داخلها الفصل، ومن ثم استقصاء وضع الفلسطينيين مواطني إسرائيل على أنه وضع يشوبه الفصل والسيطرة والتمييز بما يصل إلى الأبارتهايد.

**١ ,٤ ,٤ اللاجئون الفلسطينيون**

إذن، سنعالج كل واحدة من الأطر الجيوسياسية سالفة الذكر على حدة، لكن قبل الخوض ذلك سنناقش قضية مبدئية وأولية والتي تلقي ظلالها حين نقوم بتوظيف مقارنة الأبارتهايد،

والتي نعتقد أنها فريدة لحالة فلسطين/ إسرائيل، وهي مسألة اللاجئين الفلسطينيين. السؤال «المفتوح» بخصوص منع عودة اللاجئين ومسألة السياسة المفتوحة والمطلقة للهجرة اليهودية المُحتملة إلى فلسطين، يجعلان الصراع ضبابياً في طبيعته لأنّ المجموعات السكانية المتصارعة (تلك المُحتّم عليها، أي فلسطينيي الشتات، وتلك المُخيّرة بالتعريف، أي يهود العالم) لا تقيم كلّها في فلسطين، وجزء كبير منها يقيم خارجها (أنظر Greenstein 2006).

كانت قضية اللاجئين ولا زالت في قلب القضية الفلسطينية. بالنسبة لهؤلاء اللاجئين فإنّ الأبارتهايد هو جزء من «الحل» لا المشكلة (Zreik 2004, p. 69). نعني بذلك أن الأبارتهايد كسياسة فصل يفترض ويؤكّد الوجود؛ وجود أولئك الذين يسعى نظام الأبارتهايد إلى فصلهم وتنحيتهم جانباً -أولئك الذين تسعى الدولة لإبقائهم «بعيدين/ مُبعدين»، سياسيا وجغرافيا، ولكنّها تبقيهم جزءا من منظومتها الإدارية، أي داخلها. في هذا الصدد، تنحيتهم رعايا جانباً تعني إبقائهم داخل النظام وإن كان ذلك داخل وحدة منفصلة ومعزولة داخل النظام الإجمالي. غير أنّ اللاجئين ليسوا جزءاً من النظام الإداري الإسرائيلي. إنّهم ببساطة «في الخارج». ومطلبهم الأول هو العودة. إذن، تم طرد اللاجئين الفلسطينيين من نطاق سيطرة النظام الإسرائيلي، وعليه فإذا كانوا «في الخارج»، فلا حاجة إذن للتمييز ضدهم (أنظر Zreik 2008b؛ أنظر Ophir وآخرين ٢٠٠٩). التمييز يفترض الحضور، وعندما لا يكون ثمة حضور، فلا حاجة للتمييز.

بموجب المنطق أعلاه فمن الممكن الاستنتاج أن إسرائيل قد جنّبت نفسها عناء ووصمة الأبارتهايد الواضح أو المُمأسّس عبر تهجير الغالبية المطلقة للفلسطينيين من داخل حدودها المعترف بها دولياً (خطوط الهدنة). تخيّلوا أنه لم يكن ثمة طرد، كانت إسرائيل لتجد نفسها في مواجهة خيار من اثنين: إما أن تكون دولة ديمقراطية مع حقوق سياسية كاملة للفلسطينيين بما يعني دولة ثنائية القومية بحكم الأمر الواقع، ومن ثم تحجم إسرائيل عن كونها يهودية، أو أن تسعى لأن تكون يهودية بدون منح الحقوق السياسية للمواطنين الفلسطينيين وبالتالي مأسسة نظام أبارتهايد. في الحالة الأولى إسرائيل تكون غير يهودية بدون لبس وفي الحالة الثانية إسرائيل تكون غير ديمقراطية. لهذا السبب فإن التطهير العرقي هو البنية التحتية، والشرط

الأساس، لمنطق الدولة «اليهودية والديمقراطية». دولة ديمقراطية غير يهودية ليست بحاجة للتهجير، ودولة يهودية غير ديمقراطية هي الأخرى ليست بحاجة للتهجير.

إذن تُعقّد قضية اللاجئين مقارنة الأبارتهايد، إذ إن القضية الأساسية ليست المساواة بين مجموعتين مختلفتين (كما كان الحال في جنوب أفريقيا)، إنما القضية الأساسية هي عودة اللاجئين. أي أنّ القضية الأولى والأساسية هي ديمغرافية وتتعلق بهوية السكان الذين يحق لهم الإقامة في فلسطين والمشاركة في صياغة المستقبل السياسي للبلاد ونظامها القانوني ودستورها. الصراع ضمن هذا المعنى ليس سياسياً – بمعنى شكل النظام والحقوق المكرسة، بل في الواقع المسألة أكثر جذرية وجوهرية: من هم اللاعبون السياسيون؟ وماذا يأتي أولاً؟ هل نسوي أولاً الديمغرافية السكانية ومن ثم نقرر شكل الحكم وطبيعة النظام أم هل هو العكس تماماً. في فلسطين/ إسرائيل لم تتم تسوية المسألة الديمغرافية على الإطلاق، بعكس الحالة الجنوب أفريقية. الصراع هنا يتمحور حول سؤال أساسي ورئيسي جداً: من يحمل الحق في أن يلعب اللعبة السياسية ويكون شريكا في صياغة مستقبل البلاد؟ السود في جنوب أفريقيا كانوا يقيمون داخل جنوب أفريقيا وعلى أرضها أمّا غالبية الفلسطينيين الفاعلين بالصراع فإنّهم خارج فلسطين. نضالهم الأول ومطلبهم الأول هو أن يكونوا على أراضي فلسطين، حتى لو في نظام فصل عنصري.

في جنوب أفريقيا، بعكس فلسطين/ إسرائيل لم تكن ثمة مسألة لاجئين. الشعوب التي كانت تتقاتل كانت معروفة وعاشت في فضاء وجغرافيا ذات واقع ديمغرافي واضح. في فلسطين/ إسرائيل تمثل المجموعات المتنازعة مجموعات أكبر: لفلسطينيي فلسطين/ إسرائيل ملايين من المهجّرين الغائبين، ولدى اليهود مهاجرون/ مواطنون محتملون. يفترض النضال ضد الأبارتهايد بعض الثبات في الإطار والحدود والسكان؛ ولكن في فلسطين/ إسرائيل هذا الإطار مهتز وغير ثابت، فهو بحد ذاته موضع صراع.

فلننتقل الآن إلى الوحدات/ الأطر الجيوسياسية الثلاث التي قمنا بتوضيحها أعلاه.

**٢ , ٤ , ٤ فلسطين/ إسرائيل من النهر إلى البحر**

أولاً: لا تعتبر فلسطين/ إسرائيل من نهر الأردن إلى البحر المتوسط من قبل غالبية (وليس جميع) المحللين السياسيين وحدة سياسية واحدة. الأراضي الفلسطينية المحتلة

هي في الوقت نفسه داخل إسرائيل وخارجها. لدى السلطة الفلسطينية سيطرة إدارية على معظم فلسطينيي الضفة الغربية (باستثناء القدس)، ولكن إسرائيل تسيطر في الواقع على الأرض، والمجال الجوي، وموارد المياه. يشكّل تصوّر السلطة الفلسطينية لذاتها وتصوير اللاعبين الدوليين لها، صورة وهمية لواقع دولتين على الأرض، كما لو أن الضفة الغربية ليست جزءاً من إسرائيل، بزعم أنها خارج «حدودها المعترف بها دولياً» (Dakwar 2014, p. 30-31). لدى إسرائيل مصلحة في رسم الواقع آنف الذكر إذ يمكنها ذلك من الإبقاء على الفلسطينيين خارج مسؤوليتها كما لو كانوا مواطني بلد آخر، ومطالبتهم أن يرفعوا مطالبهم لحكومة أخرى، ألا وهي السلطة الفلسطينية. تُحرّر هذه الصورة إسرائيل من أي واجبات تجاه أولئك المواطنين كونهم «خارج» الدولة. ليست إسرائيل بحاجة لأن تفصل ولا توجد حاجة إلى فرض أبارتهايد مباشر، إذ لا يعدّ الفلسطينيون جزءا من النظام السياسي الحقوقي الإسرائيلي في المقام الأول. وفي الوقت نفسه، تدأب السلطة الفلسطينية في رسم هذه الصورة عن كيان الدولة والاستقلال (Zreik 2015, p. 18-19). هذا هو الشيء الوحيد الذي باستطاعتها أن تُسوِّقه لشعبها: صورة الدولة ذات الأختام، والإذاعة، والتلفزيون والسفارات في كافة أرجاء العالم مع علم يرفرف فوق مبنى الأمم المتحدة. تعزز هذه الرغبة من طرف السلطة الفلسطينية الصورة لكيانين منفصلين وتعيق المخيلة السياسية التي تعتبر وتعد الضفة الغربية وغزة كجزء وقطعة من وحدة سياسية مُوحّدة، تحت سيطرة إسرائيل. بكلمات أخرى، الخطاب حول الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يشير إليها باعتبارها جزءا من الكينونة السياسية القانونية الإسرائيلية مما يصعب على المواطن الإسرائيلي اعتبار المواطنين الفلسطينيين على أنّهم مفصولون. وما دام الحديث عن حل الدولتين، وعن السلطة الفلسطينية مستمرا، فإنّ الفصل هو مطلب فلسطيني ووجه آخر لخطاب حق تقرير المصير. وهكذا يصبح الكلام عن حق تقرير المصير وحل الدولتين هو الغشاء الذي يوضع على العيون كي لا يظهر الأبارتهايد واضحا ومباشرا. هذا بالطبع لا يعني أنه لا يوجد ثمة فصل. في الحقيقة، ثمة فصل مفرط في الضفة الغربية إلى الدرجة التي يقف عندها المرء عاجزاً عن رؤية ما قد يكون لدى الطرفين من القواسم المشتركة

أو ما يوحدهم. بعبارة أخرى، عدسات الوحدة التي من خلالها يمكن للمرء أن يلاحظ ضراوة الفصل تغيب الى حد ما عن الضفة الغربية.

منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية الثمانينات، لم يُجيّر تصنيف الأبارتهايد لوصف الواقع القانوني والإداري في حينه. لقد اعتبر الاحتلال مؤقتاً وفي طريقه إلى الزوال. لقد كان انهيار عملية السلام، ومعها الأمل باحتمالية الفصل إلى دولتين، هو ما جعل من صورة الأبارتهايد أكثر وضوحاً (أنظر Ophir وآخرون ٢٠٠٩).[٣٦] لقد طفا تشبيه الأبارتهايد على السطح وأصبح متداولا حين غدت احتمالية الفصل ضمن حل الدولتين مستحيلة، وقد كان خيار الدولة الواحدة كحل ممكن تخيّله في المستقبل هو الذي أتاح لنا أن نتخيل ونستوعب أن الواقع الحالي أقرب إلى أبارتهايد منه إلى مجرد احتلال. بكلمات أخرى، الحل البديل المحتمل أتاح لنا إدراك وتصوّر المشكلة هنا في الحاضر.

**٣,٤,٤ فلسطين بصفتها الضفة الغربيّة**

الوحدة الجيوسياسية الثانية: الضفة الغربية ضمن هذا التوجه يسعى التحليل إلى مقارنة وضع الفلسطينيين المحليين في الضفة الغربية بوضع المستوطنين الإسرائيليين داخل الضفة الغربية كذلك. تشير المقارنة هنا وجود أوضح حالات أنظمة الفصل والعزل بشكل واضح وصارخ جدا حيث ثمة قوانين منفصلة، وأنظمة قضائية، وتعليمية، وصحية، وطرقات، وفي أي مجال ممكن آخر للحياة يسود فيه الفصل أيضاً.[٣٧][٣٨] هنا الفصل جازم وحاسم وشامل تقريباً. القضية هي لأي مدى يمكننا أن نعامل الضفة الغربية بحد ذاتها كوحدة سياسية منفصلة يحدث الفصل في داخلها. في نهاية الأمر، ليست الضفة الغربية وحدة سياسية منفصلة وينظر إليها على أنها إقليم تحت الاحتلال المؤقت. للضفة الغربية نظامها المعقد والمركب، ومنطقها، ومع ذلك فهي ليست دولة، بل هي نظام في داخل دولة. ولكنها كنظام، فهي على الأرجح الحالة الأقرب إلى نظام أبارتهايد متكامل من الفصل والعزل.

ثالثاً: عندما يتعلق الأمر بمواطني إسرائيل الفلسطينيين تصبح الصورة أكثر تعقيدا. وسنخصّص لهذه الحالة القسم التالي.

## ٥. مواطنو إسرائيل الفلسطينيون. حالة حدّيّة

في مسألة وحدة الإطار الجيوسياسي الذي يحصل بداخله الفصل، فإنّ حالة إسرائيل في حدود ١٩٤٩ تشكل وتقدم الإطار التحليلي الأفضل والأكثر ملاءمة للمقارنة مع الأبارتهايد، نظراً لوجود وحدة سياسية مُعرّفة نسبيا، وخلفية مشتركة، واللّتان تشكلان سويةً شرطا ضروريا للحديث عن الأبارتهايد.

ومع ذلك، نحن نعتقد بأن ثمة أسباباً أخرى وراء عدم اعتبار إسرائيل «الشرعية» (ضمن حدود وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩) نظام أبارتهايد تاريخياً، بالرغم من منظومات الفصل والعزل التي اعتمدتها. ونتطرّق هنا إلى الأسباب المركزية لتأخّر التعاطي مع إسرائيل باعتبارها دولة أبارتهايد، رغم وجود أخرى إضافية بالتأكيد (من بين هذه الأسباب الإضافية: حسابات المصالح، الدعم الأميركي غير المحدود، التعامل الخاص مع إسرائيل في أعقاب الكارثة).

السبب الأول، أنّ الفلسطينيين في إسرائيل تمتعوا بحقوق سياسية عديدة حُرم منها السود في أفريقيا، ناهيك عن أن السود في جنوب أفريقيا شكلوا الأغلبية، بينما الفلسطينيون في إسرائيل هم أقلية. وقد مثل حرمان الأغلبية في جنوب أفريقيا من حق الانتخاب ظاهرة بارزة وسافرة، أكثر بكثير مما مورس في أي نظام فصل ضد أي أقلية أخرى.

السبب الثاني، أنّ الييشوف اليهودي، والذي أصبح الدولة اليهودية، نشأ، تطور وتنظّم في حضن الانتداب البريطاني الدافئ ككيان مستقل ذي مؤسسات رعت وعالجت مختلف مجالات الحياة. وبهذا المعنى، فإن ما تحول إلى دولة إسرائيل كان قد «نضج» من مجتمع منغلق أمسك بزمام أموره وتنظّم كمجموعة أقلية تمتلك منظومة مستقلة تحت سقف الانتداب البريطاني. وهكذا، فإن عقلية الفصل، كما البنية والمؤسسات، قد تطورت وتبلورت بموافقة صامتة من جانب الانتداب وفي ظله.

مجازياً، يمكن القول: في البدء كان الفصل، ثم شكلت ولادة الدولة بالذات بداية الـ «معاً» فكان فعل ولادتها هو الذي خرق الفصل وانتهكه، إلى حد ما. وعليه، حالة الفصل هي الحالة الطبيعية. بهذا المعنى، كانت دولة إسرائيل السقف المدني الذي شيّد على أساسات اثنية-قوميّة حصرية. فيمكن القول إنّ الدولة ولدت في خضم واقع من الفصل، وبالتالي

فإنّ سيرورة تطوّرها هي بمعنى من المعاني محاولة لدمج كل مواطنيها في إطار ما – والتي بدورها تخلق الحاجة للفصل مجددا (كما سنرى أدناه).

السبب الثالث، الفارق التاريخي بين المجموعتين الإثنيتين ـ القوميتين. فقد كانت المجموعتان مختلفتين جدا من الناحية التاريخية، الجغرافية، الثقافية، المهنية والاقتصادية إلى درجة لم يكن من الممكن معها اعتبارهما مجموعة واحدة، أو توقع أن تكونا كذلك. كان اليهود المنتصرين في الحرب التي هُزم فيها الفلسطينيون. الأوائل حاربوا من أجل إنشاء دولة، فيما حارب الأخيرون للحيلولة دون ذلك. عاش اليهود في المدن، أساساً، بينما عاش الفلسطينيون في القرى، بشكل أساسي. كثيرون من اليهود كانوا ناجين من الكارثة، بينما لم تكن ثمة تجربة مماثلة بين الفلسطينيين. اليهود خدموا في الجيش، بينما لم يخدم الفلسطينيون. وقد مكّنت هذه الاختلافات إسرائيل من وضع منظومة من الملاءمات ـ قوانين وامتيازات ـ لكل واحدة من المجموعات؛ للناجين من النازية، للمُسرّحين من الخدمة الأمنية، للمهاجرين الجدد، للسكان في المناطق النائية وغيرها، دون أن يُعتبر ذلك تمييزاً، بل تم اعتبارها مُفاضَلات مشروعة بناء على احتياجات مختلفة لمجموعات مختلفة (Saban 2011, p. 359-365; Zreik 2015, p. 297-298).

السبب الرابع، مؤسسات اليشوف اليهودي في فترة الانتداب أديرت بواسطة هيئات يهودية عالمية (الوكالة اليهودية و«الصندوق القومي اليهودي»/ كيرن كييمت ليسرائيل). وقد واصلت تلك الهيئات، وما تزال، لعب دور مركزي جدا، حتى بعد قيام الدولة، على أساس أن «تجميع الشعب في وطنه التاريخي» لم يكتمل بعد وما تزال الحاجة قائمة لتوطين اليهود. وهكذا، تُركت شؤون الهجرة، والأرض والاستيطان بشكل خاص، في أيدي تلك الهيئات «الخاصة» (Kretzmer 1990, p. 94-98). وهو ما يعني أن قضايا أساسية وحاسمة تكمن في صلب فكرة الدولة السيادية ـ مثل الأرض ـ قد بقيت، بدرجة كبيرة، في أيدي هيئات خارج الدولة.

لن نتطرق هنا إلى جميع هذه الأسباب، واحدا واحدا على انفراد، بل سنبحث في كيفية تضافر بعضها في خلق وضع مختلف عن الأبارتهايد، مقابل تضافر بعضها الآخر في خلق وضع شبيه بالأبارتهايد.

من المهم الإشارة إلى أنه فقط بعد خمسين عاماً على ١٩٤٨، بدأ الفلسطينيون يشعرون بأنهم يعيشون في ظل نظام أبارتهايد. حدث هذا في أواسط التسعينات فقط، حينما بدأوا يطالبون «إدارة أراضي إسرائيل» بحق امتلاك بيوت في البلدات التي كان أمر «يهودية ملكيتها» مفروغاً منه.[٣٩] حتى ذلك الوقت، أنها لليهود فقط[٤٠]. وفقط بعد نصف عقد من الزمن على إنشاء دولة إسرائيل، بدأ مواطنوها الفلسطينيون يشعرون بإقصائهم عن الحيز العام وعن حقهم في السكن في أي مكان يريدونه، في مختلف أنحاء الدولة. لا يمكن فهم هذه المطالبة واليقظة المتأخرة جدا لخوض نشاط جماهيري ضد الشعور بالإقصاء إلا على خلفية تطلع الفلسطينيين وأملهم ـ لكنه خاب ـ في أن يكونوا جزءاً منتمياً من الدولة ومواردها ومؤسساتها فجأة، بدا سلب زوجين فلسطينيين حقهما في امتلاك بيت وفق رغبتهما وإرادتهما أمراً مفاجئاً وغير مقبول. لكن هذا لا يعني أنه لم يكن ثمة عزل من قبل. كان قائما كل الوقت وفي كل مكان، لكنه لم يتجلّ حتى ذلك الوقت على النحو الذي يميز العقدين الأخيرين. ولئن كانوا قد فكّروا به من قبل، فقد اعتبروه «طبيعياً» وكجزء لا يتجزأ من حالة الصراع وغياب «المواطنة المشتركة». وكلما تصاعد وتطور السجال الإسرائيلي بشأن المواطنة، نجح المواطنون الفلسطينيون في صياغة مطالبهم بلغة المساواة، وصولاً إلى النقطة في التسعينات التي طالبوا فيها الدولة بأن تكون «دولة جميع مواطنيها» (أنظر Zreik 2003b). في السنوات الأولى من عمر الدولة، لم يشعر كثيرون من العرب بأنهم «في الداخل» بدرجة كافية لإدراك حقيقة أنهم قد ظلوا «في الخارج» فعلياً. بهذا المعنى، تُشّكل إسرائيل ذاتها إطاراً على درجة كافية من التماسك يمكن أن يتحقق الأبارتهايد في داخله؛ غير أن الأبارتهايد، كما وصفناه أعلاه، يتطلب ليس فقط إطاراً يحفظ الإطار المرجعي الجيوسياسي الموحد، وإنما يتطلب أيضاً إطاراً يخلق الفصل في داخل الوحدة نفسها.

هل ثمة فصل في داخل إسرائيل نفسها، حقاً، كذلك الذي كان في نظام الأبارتهايد؟ نحن ندعي بأن ثمة في دولة إسرائيل حالة واضحة من التمييز الممأسَس، العميق جدا، البنيوي والمنهجي، والذي يُكرّس دونية مواطنيها الفلسطينيين. ولكن، رغم التمييز والإقصاء المنهجيين والممأسَسين، إلا أن وضع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ـ رغم بعض أوجه

الشبه ـ لا يبلغ الحضيض الذي كان من نصيب السود في جنوب أفريقيا، مع أن الأمور قد تتغير مستقبلاً، إذ نشهد تصعيدا وتعميقاً للفصل والتمييز ووضعية الأبارتهايد تدنو وشيكة.

تمارس إسرائيل، على نحو واضح وصريح، تمييزا مؤسساتيا وتعلن عن نفسها دولة يهودية، ليس في الجوانب الرمزية فحسب.[٤١] ثمة، أيضا تمييز واضح في الحقوق على الأراضي وتقييدات على تطوير البلدات الفلسطينية.[٤٢] الجزء الأكبر من أراضي المواطنين الفلسطينيين تمت مصادرته على مر السنوات، حتى بدون شمل أراضي المواطنين الفلسطينيين التي استولت إسرائيل عليها. وعليه، فإن كان ثمة مجال واضح يقيم الشبه الحقيقي مع الوضع في جنوب أفريقيا، فهو مجال الأراضي، الاستيطان، التخطيط والبناء، الذي يحصر المواطنين الفلسطينيين في داخل معازل خانقة ويحرمها من إمكانيات التطور.

رغم هذا كله، يبقى من الصعب الادعاء بأن في إسرائيل نظام أبارتهايد مشابهاً لذاك الذي ساد في جنوب أفريقيا. ثمة للفلسطينيين في إسرائيل حقوق سياسية معينة (رغم أن بعضها محدود وغير كاف، فعليا)، فضلا عن الحق في الترشح والانتخاب بالطبع.[٤٣] وليس هنالك فصل رسمي شبيه بالأبارتهايد في المستشفيات والجامعات (Zreik 2015, p. 295-301).[٤٤] كما يتمتع الفلسطينيون في إسرائيل، أيضا، بحرية التعبير والانتظام، وإنْ كانت محدودة بالمقارنة مع تلك التي يتمتع بها اليهود.[٤٥] وتنظم إسرائيل انتخابات حرة كل فترة زمنية، بصورة ثابتة. وبهذا المعنى، فهي تحافظ على المساواة في الحقوق السياسية، ولو على السطح على الأقل. ولكن، رغم أنه لا يجوز الاستهتار بهذه الديمقراطية الشكلية، إلا أن ثمة تمييزا بنيويا متأصلا تحت السطح، في أعماق المجتمع والدولة في إسرائيل. وإذا ما استعرنا المصطلح الماركسي، فيمكن القول إن «البناء الفوقي» السياسي ـ حتى وإن بدا متساويا حقا، وهو ليس كذلك ـ لا يزال عاجزا عن إحداث تغيير جوهري في شروط الحياة المادية والرفاه الاجتماعي لجميع المواطنين وفي النظام الأخلاقي ـ السياسي (توزيع الموارد القليلة، وفي مقدمتها مورد الأرض، حركة رأس المال، ميزانيات التخطيط والتطوير وما شابه (أنظر Khamaisi 2011؛ Adalah 2011). ولتبيان عمق التمييز، تكفي الإشارة إلى أن دولة إسرائيل أقامت، منذ نشوئها، ٧٠٠ بلدة جديدة للسكان

اليهود، بينما لم تقم أي بلدة، ولو واحدة على الأقل، للمواطنين الفلسطينيين، علاوة على عدم اعتراف الدولة الرسمي بعشرات عديدة من البلدات العربية.[٤٦] هذا الوضع يحدّ، بدرجة كبيرة، من إمكانيات الاغتناء، تبعاً للأصل الإثني، ومن منالية مواقع القوة الحقيقية في حياة المجتمع والسياسة الإسرائيلية (أنظر Khattab 2005). وقد وصف أورن يفتحئيل هذه البنية المعتمدة هنا بـ «الإثنوقراطية» وكان يقصد نوع النظام الذي يحافظ على نمط شكلي من الديمقراطية الليبرالية بينما هو يكرس، فعليا وفي العمق، بنية دولة اقتصادية- اجتماعية مصممة لخدمة مجموعة إثنية واحدة بالأساس (أنظر Yiftachel 2006).[٤٧] ويشمل هذا النظام بعض مميزات النظام الديمقراطي، لكن في المستوى السطحي جدا فقط، بينما هو ملتزم، في العمق، بخدمة المصلحة المشتركة لمجموعة واحدة فقط. في ظل هذا النظام، دونية مجموعة إثنية معينة غير مرهونة بتغيّر الظروف، ولذا فليس ثمة أفق لإجراء تغيير جوهري في قوانين اللعبة المعتمَدة. صحيح أن المواطنين الفلسطينيين ممثَّلون في الكنيست وفي مؤسسات الحكم وأن تمثيلهم هذا يتزايد، كما أن نسبتهم في سوق العمل الإسرائيلي لا تتراجع قياساً بمعدلات تكاثرهم الطبيعية،[٤٨] لكن رغم ذلك لم يظهر تغيير جوهري في قدرتهم على التأثير في المستويات العميقة من التمدد الإثنو قومي اليهودي ـ الصهيوني وفي التقسيم الإثني ـ الطبقي في «المجتمع الإسرائيلي».[٤٩]

هنا ينبغي التشديد على أن هذه الحقوق السياسية على محدوديتها تتعرض للهجوم والتضييق خلال السنوات الأخيرة، تحت سلطة الحكومات اليمينية. وينبغي التأكيد على أن هذا الرد، في السنوات الأخيرة، قد جاء في أعقاب سنوات شهدت اتساعاً في حضور وبروز المواطنين العرب في الخطابين السياسي والقضائي وفي استخدامهم الجهاز القضائي ورفع شعارات من قبيل «دولة جميع مواطنيها». يمكن الادعاء بأن هذا الحضور المتزايد شبيه بالحضور المتزايد الذي أبداه السود في المدينة البيضاء في جنوب أفريقيا إبان ثلاثينيات القرن العشرين، والذي ولّد الحاجة إلى الفصل وإلى إعادة ترسيم الحدود بين المجموعات. وعلى هذا، فليس من المستبعد أن يحمل لنا المستقبل المنظور إمكانية نشوء خطاب مستعار،

في بنيته الاستطرادية، من بلاغة الابارتهايد. لا حاجة إلى الحسم في مسألة هوية النظام كما هو اليوم، لكن ما من شك في أنه ينطوي على مركّبات تميز أنواعاً مختلفة: ديمقراطية ليبرالية، إثنوقراطية أبارتهايد. غير أن الخوض التفصيلي والمنهجي في بنية هذه المركّبات وتعقيداتها يتعدى إطار مقالتنا هذه (أنظر؛ Zreik 2004؛ Zreik 2008a؛ Zreik 2008b).[٥٠] ولكن، إذا ما أردنا التحدث عن منحى، فإنه منحى باتجاه الأبارتهايد مما يجعل المماثَلة ذات صلة ومعنى، أكثر فأكثر.

## ٦. خلاصة

في التلخيص، نود التأكيد بدايةً على عوامل ذات أهمية حاسمة في أيديولوجيا الأبارتهايد، لم تتطرق إليها المقالة. أولاً، في جنوب أفريقيا كان التصنيف ومبنى النظام يقوم على أساس العرق. وجرى تداول وتكريس لغة العرق والتمايز العرقي حيث تحول نظام الأبارتهايد إلى باراديم/ منظومة الفصل العرقي بامتياز (أنظر Dubow 2014). ثانيا، كان السود في جنوب أفريقيا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان، ممّا سهّل عرض ومفهمة الحالة الجنوب أفريقية وفق المنظور الليبرالي بكونها طغيان الأغلبية (علاوة على التفوق العرقي)، شكّل مُضاعِف قوة أساسياً في النضال المحلي والعالمي ضد الأبارتهايد. أما في فلسطين/ إسرائيل، في المقابل، فإن الوضع الديمغرافي حدّيّ وملتبس، فإذا أخذنا مجمل فلسطين فإنّ الأعداد متساوية تقريبا وإذا أخذنا إسرائيل فقط فإن اليهود أغلبية. فيما تمتاز العنصرية بتقاطعات ومؤشرات خلفية اجتماعية، دينية وسياسية ولا يوجد خطاب على أساس العرق بشكل سافر وواضح. وبكلمات أخرى، قوالب العرقنة في فلسطين/ إسرائيل قائمة في خلفية الخطاب العام (أو في ما وراء النص) لا في مقدمته: العنصرية تُصاغ بلغة غير عرقية[٥١].

يعرض التحليل في هذه المقالة سردية بشأن الطريقة التي تجاوزت بها إسرائيل، فور إنشائها، حالة الأبارتهايد، مع كل ما يترتب عنها. بداية، بواسطة طرد الفلسطينيين ودفعهم إلى الهرب ليتحولوا إلى لاجئين؛ ثم، لاحقا، بواسطة منح الفلسطينيين الذين بقوا ضمن إطارها جملة من الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية أبقتهم بشكل أو بآخر على

مستوى معيشي أعلى من ذلك الذي عاش فيه السود تحت نظام الأبرتهايد. وكان من شأن تلك الحقوق الممنوحة للفلسطينيين مواطني إسرائيل، أيضا، التغطية على منظومة التمييز المنهجي، وتصويره وكأنه نتاج مفاضلات مشروعة.

في المقابل، يبدو الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة (رغم التباين الآخذ في الاتساع بينهما من حيث الشروط الحقيقية والقضائية ـ السيادية)، بمعان وجوانب عديدة، أسوأ حتى من الوضع الذي ساد في بانتوستات الأبارتهايد. وهْم «الدولتين»، وجود حركتين قوميتين ووجود السلطة الفلسطينية بدعم دولي تكرّس الانطباع الشكلي عن غياب الوحدة الجيوسياسية التي يمكن أن ينشأ الفصل في داخلها. مع أنّه في واقع الحال فأنّ الإيديولوجية الموجِّهة هي إيديولوجية الفصل وهي تحقق ذاتها بطرق شتى؛ بالحصار (على غزة) أحيانا، بالتطبيق المباشر أحيانا أخرى (مناطق B, C) وبالاحتلال غير المباشر من خلال السلطة الفلسطينية، أحيانا ثالثة.

كان المراد من هذه المقالة، منذ البداية، محدوداً: أردنا البحث في عدد من الفوارق بين الأبارتهايد الجنوب أفريقي وبين الوضع في فلسطين/ إسرائيل وأوجه الشبه كذلك. أردنا إظهار السياق التاريخي الذي نشأ فيه الأبارتهايد وتطور، ثم الادعاء بأن الظروف التي حتّمت ولادته في جنوب أفريقيا هي ذاتها المسؤولة، إلى حد كبير، عن تشكّل وتبلور الحركة المناهضة له والتي أوصلت إلى القضاء عليه. من بين هذه المتغيرات، ذكرنا علاقات العمل، اللاهوت السياسي، اللغة ووَحْدَة الوحدة الجيوسياسية التي نتقصّاها. ومقابل الشبه الكبير بين الحالتين، من شأن الاختلاف في أوجه التبلور وفي هذه المتغيرات أن يبقي المقارنة بين الحالتين محدودة. ومع ذلك، فهي تساعد على فهم أسباب عدم نشوء حركة في فلسطين / إسرائيل تناضل ضد الفصل والعزل، حتى الآن.

# الهوامش

١ على أي حال، لا يتم التطرق إلى نظام الطرق الالتفافية المفصول في الضفة الغربية، حيث يمنع الفلسطينيون من العبور باستخدام مركباتهم الخاصة. للمزيد من المعلومات، أنظر: <http://972mag.com/segregation-in-israel-does-not-begin-or-end-on-buses/106927/>; <http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.657384>; http://www.nytimes.com/2015/05/21/world/middleeast/bus-palestinians-netanyahu-suspends-west-bank-settlements.html (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٥ تشرين الثاني، ٢٠١٥).

٢ يحاجج ران جرينستاين Ran Greenstein (٢٠٠٦) مصيباً بأن المقارنات القيمة مع نظام الأبارتهايد تتطلب اختباراً للخلفية التاريخية والظروف الاجتماعية والقانونية التي انبثق منها هذا النظام، بالإضافة إلى الدينامية التي جاءت بنهايته. بالإضافة إلى تحليل الظروف القانونية–التاريخية لنظام الأبارتهايد، نسلط الضوء في هذا المقال على ظروف الخطاب بجانب المفاهيم التي مكنت الأبارتهايد بجنوب أفريقيا وتتيح مضاهاته بحالة فلسطين/ إسرائيل.

٣ في هذا المعنى نعتقد أن توصيف أورين يفتاحيل للأبارتهايد بـ«زحف الأبارتهايد» معبر جداً. يكتب يفتاحيل: «الأبارتهايد في إسرائيل/ فلسطين هو سيرورة أكثر منه محض نظام حكم معرف بعناية» (Yiftachel 2004, p. 105)

٤ على الرغم من ذلك ينطبق بازدياد، على سبيل المثال، كما يوضح مثال نظام الطرق الالتفافية الموازية.

٥ للتفسير المتردد لوقائع الهيمنة في فلسطين/ إسرائيل على أنها أبارتهايد تبعات على تطور الوعي وحركة النضال المشترك ضده كذلك. هذا لا يعني في جوانب عدة، وفي أوضاع معينة، تشابه مستويات الفصل والاخضاع في فلسطين/ إسرائيل بنظيرتها الجنوب الأفريقية بل وتتخطاها حتى بما يخص ممارسات القمع. لمحاجة تحليلية تهتدي بالتجريب وداعمة لهذه الحجة انظر Mbembe (٢٠١٦).

٦ لقد كثفت هذه السياسات من توحيد الردود والاحتجاجات لمختلف شرائح المجتمع الجنوب إفريقي، والتي قد آتت أكلها في عام ١٩٠٩ كجبهة معارضة تستند على العرق والتي غدت لاحقاً معروفة بالمؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) (Marx 1998, p. 196)

٧ لنظرة شاملة مفصلة عن التشريع العرقي في جنوب أفريقيا ما قبل الأبارتهايد بين عامي ١٨٠٦–١٩٤٧، انظر Padraig O'Malley Online Resource: https://www.nelsonmandela.org/omalley/index.php/site/q/03lv01538/04lv01646.htm (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٤ كانون الأول، ٢٠١٥).

٨ لم يكن هذا القانون مصمماً لترسيخ قوة البيض وامتيازاتهم من ناحية الملكية في الريف فقط ولكن تخطى النية ذلك الى حل «مشكلة» المزارعين الفلاحين الأفارقة العاملين من أجل أنفسهم وانكار حقوقهم العمالية تجاه مشغليهم البيض (Plaatje 1998[1914]).

٩ هذا لا يعني الادعاء بأن الأبارتهايد قد عمل وفقاً لمخطط؛ ليست هذه هي القضية، ولا للتأكيد على أن الأبارتهايد كان في وئام كامل مع نفسه أو لم يحمل تناقضات داخلية. في كثير من النواحي، عانى الأبارتهايد من غياب الترابط المنطقي على مستويات عديدة. ولكنه كان حاملاً لروح عصره وشكل المبدأ الموجه آنذاك.

١٠ يجب على المرء أن لا يحتار في أن تقرير فاجان الحكومي قد كان ضد الفصل. كلا التقريرين أيدا الفصل ولكن لجنة فاجان كان لديها بعض التردد تجاه ماذا اذا كان بالإمكان تطبيق تلك السياسة بصرامة. لمزيد من النقاش أنظر Joyce (٢٠٠٧) ص. ٨٥-٨٦.

١١ وصل المستعمرون الأوائل مبكراً مع مطلع القرن السابع عشر، ومع ذلك كانت الهزيمة اللاحقة لمملكة الزولو والتي كانت أكثر الدول الأصلية قوة وتأثيراً، قد حدثت فقط عام ١٨٧٩. أنظر المنشور بخصوص الحرب الإنجليزية الزولوية: https://www.britannica.com/event/Anglo-Zulu-War (اطلع عليه بتاريخ: ٢٥ حزيران، ٢٠١٦).

١٢ ذلك، تأسس الأبارتهايد كنظام شامل فقد بعد مائتي عام من الاستعمار.

١٣ من الصعب القول ما إذا كان لقرار معارض أن يصنع أي فرق نظراً لحقيقة أنه قبل نهاية القرن التاسع عشر لم يكن أناس مهتمون بالهجرة إلى جنوب أفريقيا. نشكر Yehonatan Alsheh على هذه الملاحظة.

١٤ هذا الفصل بين الكنائس كان منصوص عليه في دستور جمهورية جنوب أفريقيا نفسه (أو ما يعرف بجمهورية ترانسفال) لعام ١٨٥٨ والذي نص على: «لن يجيز الشعب بالسماح بأي مساواة للناس الملونين مع الساكنين البيض، لا في الكنيسة ولا في الدولة» (مقتبس في Tiryakian 1957، ص. ٣٩١).

١٥ للمزيد عن دور ثيولوجية التحرير ودور مجالس الكنائس الجنوب أفريقية وديزمنود توتو أنظر Walshe (١٩٨٧).

١٦ بهذا الخصوص كتب David Welsh: «نظام الجباية الاستعماري المرتبط بالاحتجاج الجديد تدفق في مجرى واحد: إذا وحد الاتحاد في ١٩١٠ المجال السياسي الأبيض، فإنه أخرج للوجود تنظيماً أفريقيا على مستوى البلاد لحماية المصالح» (Welsh 2011 p. 36).

١٧ كانت جنوب أفريقيا ولا زالت بلداً متعدد الألسن. إن مكون التنوع اللغوي الداخل-أفريقي يعد تأسيسياً في تكوين الهوية الجنوب أفريقية. هناك خط واضح بين أولئك الناطقين بعائلة لغات السوذو وأولئك الناطقين بعائلة لغات النجوني. في هذا الصدد من الجدير ذكر أن دستور ما بعد الأبارتهايد يعترف بأحدى عشرة لغة رسمية: نبيدلي، بيدي، سوذو، سوازي، تسونجا، تسوانا، فيندا، كهوسا، وزولو بجانب الإنجليزية والأفريكانية (Saul & Bond 2014, p. 19-20)

١٨ أو، على سبيل المثال، الأنماط المختلفة للتحكم والسيطرة التي تجيشها إسرائيل على السكان الأصليين للأراضي المحتلة: المقدسيون، الغزيون، وأبناء الضفة الغربية.

١٩ باستثناء حلقات عرضية معينة من تاريخها حيث كانت إمكانية الربح الأداتي عالية. للمزيد عن براغماتية، ذرائعية، ولجوء إسرائيل إلى القوة انظر شابيرا (١٩٩٩).

٢٠ كان لهذا الموقف الأيديولوجي تجليات عدة داخل إسرائيل نفسها إزاء مواطنيها الإسرائيليين أنفسهم، مقارنة بالوضع في الأراضي المحتلة.

٢١ بطرق عدة، التفسير التاريخي علاقي للطريقة التي حصلت بها الظاهرة، ولكن في حالات عدة، كانت ظروف ولادة الظاهرة بمثابة ظروف إعادة انتاجها، ويمكن لها أن تتطور من تلقاء نفسها، بغض النظر عن الظروف الأصلية التي أتاحت لها الظهور في المقام الأول. لشرح مسهب للتفسيرات وطبيعة ووظيفة التفسيرات التاريخية، أنظر Mahoney وآخرين (٢٠٠٩).

٢٢ مزيد من الشرح المسهب للفرضية التشابكية أنظر Smith (٢٠٠٠).

٢٣ على الرغم من أن المرء هنا يجب أن يلحظ أنه بالرغم من الحقيقة أن الايرلنديين تحدثوا الإنجليزية، لدى الشعب الايرلندي لغته القديمة التي لا زالوا يستطيعون تمييز أنفسهم من خلالها.

٢٤ عن مفهوم القومية الدينية أنظر Friedland (٢٠٠٢) و Juergensmeyer (١٩٩٣).

٢٥ اختصر ارون ديفيد جوردون التعقيد الثيولوجي-السياسي للفكر الصهيوني كما يلي:«مع هذا [أي واقع التوراة ووعودها]، اكتسبنا حقنا بالأرض، وهو حق لن يبطل أبداً طالما أن التوراة وكل ما ينبع منها ليس باطلاً» (مقتبس في Sternhell ١٩٩٧، ص. ٥٧).

٢٦ يرقى مرسوم دستور فلسطين (١٠ من آب،١٩٢٢) بشكل فعال الى مرتبة دستور البلاد – إذ إنه كان المستند القانوني المؤسس الذي أقام الانتداب البريطاني في فلسطين. متوفر في: https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/C7AAE196F41AA055052565F50054E656 (اطلع عليه بتاريخ: (١٠ أيار، ٢٠١٦).

٢٧ لخلفية مختصرة بخصوص الوضع خلال فترة الانتداب انظر Mala Tabory (١٩٨١).

٢٨ لشرح مفصل عن الييشوف اليهودي أنظر Lissak و Horowitz (١٩٧٨).

٢٩ للمزيد عن حالة تعليم اللغة العربية في المدارس الإسرائيلية اليهودية انظر Abraham Frank (٢٠١٣، ٢٤ أيلول). «تعليم العربية في المدارس –إضاعة ١٠٠ مليون شيكل سنوياً». TheMarker. تم الوصول إليه من خلال: http://www.themarker.com/opinion/1.2125528 [بالعبرية] (تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠ أيلول، ٢٠١٦). لنظرة عامة حول الموقف في المجتمع اليهودي والدولة الإسرائيلية تجاه العربية وتصويرها على أنها لغة العدو أنظر Yonatan Mendel (٢٠١٤).

٣٠ أنظر التماس لعدالة رفعته إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية (H.C. 4112/99, Adalah et al. v. The Municipalities of Tel Aviv-Jaffa et al.). المتوفر على: http://www.adalah.org/en/content/view/6099; http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/features/landlangrep/4112decision-eng.pdf. . لنظرة عامة حول حالة اللغة العربية أنظر Ilan Saban و Muhammad Amara (٢٠٠٢). «حالة العربية كلغة في إسرائيل: أفكار حول قوة القانون في انتاج التغيير الاجتماعي».

٣١ أنظر على سبيل المثال، تقرير لـ Aviad Bakshi من عام ٢٠١١ «هل من الصحيح أن اللغة العربية لغة رسمية في إسرائيل؟» الذي نشرته مؤسسة الاستراتيجية الصهيونية. المتوفر على: http://izs.org.il/papers/arabic.pdf . يزعم Bakshi أن العقود الثلاثة الأخيرة من التشريع وأحكام المحكمة العليا قد أفرغت بالأمر الواقع البند ٨٢ من قواه وأهميته. وعليه، ونظراً إلى المسألة من ناحية قانونية فإن العربية تحتل موقعاً أدنى من موقع «اللغة الرسمية». لموقع مناقض انظر Ilan Saban (٢٠٠٣) « Lonely (Bi-lingual) Voice in the Darkness? Following the HCJ 4112/99, Adalah v. The Municipalities of Tel Aviv-Jaffa»

٣٢ في نفس الوقت، كانت ثمة مشاريع قانون جيء بها إلى الكنيست والتي استهدفت التقليل من شأن وضع اللغة العربية كلغة رسمية. أنظر Jonathan Lis (٢٥ آب، ٢٠١٤) « Arabic Out' Right-wing MKs Aim to Make Hebrew Israel's Only Official Language ». Haaretz. متوفر على: http://www.

haaretz.com/israel-news/.premium-1.612357 (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٧ تموز ٢٠١٦)؛ و Jonathan Lis (August ٤أ٢٠١١) « Lawmakers Seek to Drop Arabic as One of Israel›s Official Languages». Haaretz. متوفر على: -http://www.haaretz.com/lawmakers-seek-to-drop-arabic as-one-of-israel-s-official-languages-1.376829 (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٧ تموز، ٢٠١٦).

٣٣ هذا الرقم مقتبس من Moti Bassok (٤ آذار، ٢٠١٥) « Number of Palestinians Working in Israel Doubled Over Four Years, Central Bank Says». Haaretz. متوفر على: /http://www.haaretz.com israel-news/business/.premium-1.645266 (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠ أيلول، ٢٠١٦).

٣٤ أنظر التقرير الصحافي التالي: Ali Sawafta (2016) « For many Palestinians, Israel settlement work the only option». Reuters. متوفر على: -http://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians workers-idUSKCN0VV1J6. (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ٢٠ أيلول، ٢٠١٦).

٣٥ لا توجد إحصائيات واضحة بخصوص الفترة ما قبل الانتفاضة الأولى، حيث اعتاد عشرات الالاف من العمال الفلسطينيين العمل في إسرائيل. اتقن هؤلاء بوضوح درجة ما من العبرية المنطوقة، ولكن لا تتوفر إحصاءات حول هذا الأمر.

٣٦ للشرح عن قوة إسرائيل للمحافظة على الأراضي «خارج» «إسرائيل» بينما تقوم بشملها «داخل» إسرائيل، أنظر، Ophir و آخرون (٢٠٠٩).

٣٧ لنظرة عامة امبريقية مفصلة عن الفصل القانوني للأنظمة القانونية انظر ACRI (2014). One Rule, Two Legal Systems: Israel's Regime of Laws in the West Bank. Jerusalem: The Association for Civil Rights in Israel. متوفر على: /http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2015/02 Two-Systems-of-Law-English-FINAL.pdf (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٠ تموز، ٢٠١٦). لإيضاح عن أنظمة الطرق الالتفافية في الضفة الغربية أنظر B'TSELEM (٢٠٠٤) Forbidden Roads: Israel's Discriminatory Road Regime in the West Bank. متوفر على: .http://www.btselem org/download/200408_forbidden_roads_eng.pdf (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٠ تموز، ٢٠١٦)؛ وأنظر أيضاً المخطط البياني « Segregated Road System» على موقع الويب Visualizing Palestine. متوفر على: http://visualizingpalestine.org/visuals/segregated-roads-west-bank. (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٠ تموز، ٢٠١٦)

٣٨ لعرض مفصل عن نظام التصاريح المفروض من قبل الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، أنظر Hamoked (2013) The Permit Regime: Human Rights Violations in West Bank Areas Known as the "Seam Zone".. Jerusalem: Hamoked – Center for the Defence of the Individual. http://www.hamoked.org/files/2013/1157660_eng.pdf (تم الاطلاع عليه بتاريخ: ١٠ تموز، ٢٠١٦).

٣٩ الملكية العربية الفلسطينية المسجلة للأرض الخاصة عشية حرب ١٩٤٨ كانت بنسبة ٤ ,٢٠٪ من ٢ ,٢٨٪ تقريباً. في المقابل، الملكية اليهودية الخاصة والمؤسساتية للأرض وصلت الى نسبة ٥ ,٨٪ مما أصبح إسرائيل. خلال عقد من تأسيس الدولة، أضحت نسبة ٩٣٪ من الأرض مملوكة ومدارة من قبل الدولة ومنظمات

شبه رسمية التي تتخطى السيادة السياسية والإدارية للدولة مثل الصندوق القومي اليهودي. جعل هذا ممكنا من خلال البنية التحتية القانونية–الإدارية–السياسية التي كان مبدأها التنظيمي والتبريري هو تهويد الحيز. ان هذا لواقع فريد لا نظير له تقريباً في أي مكان آخر من العالم. للمزيد من النقاش حول هذه القضية أنظر Yiftachel (٢٠٠٦)، ص. ١٣٦–١٤٢.

٤٠ التماس إلى محكمة العدل العليا رقم ٩٥/ ٦٦٩٨، قعدان ضد إدارة أراضي إسرائيل، قرارات الحكم القضائية ٥٤ (١) ٢٥٨ (٢٠٠٠). على الرغم من قرار الحكم غير المسبوق لصالح الملتمِس، والذي أقرت فيه «محكمة العدل العليا» في العام ٢٠٠٠ أن سياسة الوكالة اليهودية في إقصاء العرب عن «الأراضي القومية» هي سياسة تمييز على أساس قومي (Adalah, The Inequality Report: The Palestinian Arab Minority in Israel 32 (٢٠١١))، إلا أن «إدارة أراضي إسرائيل» شكّلت لجان قبول التفت على القرار القضائي وتجاوزته، فعليا.

٤١ كونها دولة يهودية لا ينحصر في النشيد الوطني والعَلَم، فقط، وإنما يشمل أيضا امتيازات سياسية واجتماعية عديدة. فيما يلي قائمة مراجع تبحث في الجوانب المختلفة من التمييز والمشتقة من تعريفها:
Zreik (2003b) Saban (2004); Kretzmer (2004) ; and Adalah's Report to the UN CERD in Response to the List of Issues Presented to Israel (Feb. 1, 2007), http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/eng/intl07/adalah-cerd-feb07.pdf(آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨).

٤٢ أنظروا قرار المحكمة العليا ٣٠٩٤ א«עו/ ١١ أبو القيعان ضد دولة إسرائيل (نشر في «نيفو»، ٥/ ٥/ ٢٠١٥) وقرارها א«נד ٣٩٥٩/ ١٥ أبو القيعان ضد دولة إسرائيل ـ إدارة أراضي إسرائيل (نشر في موقع السلطة القضائية، ١٧/ ١/ ٢٠١٦) في مسألة إخلاء واقتلاع ابناء عشيرة ابو القيعان من بلدة أم الحيران/ أم عتير (والذين وطّنتهم الحكومة على أراضيها في خمسينيات القرن الماضي) وإقامة بلدة يهودية على أراضيها («حيران» / غابة «عتير»). للمزيد، أنظروا: «في أعقاب قرار المحكمة العليا ٣٩٥٩ א«נד/ ١٥ أبو القيعان ضد دولة إسرائيل ـ إدارة أراضي إسرائيل»، القضاء على الشبكة ـ حقوق الإنسان ـ برقيات إضاءة على قرارات الحكم القضائية ٥٥، ٢٠١٦٣ ٠؛ يوئيل هرتسبرغ، «هيا انقلعوا هنا، انتهى النقاش»، المكان الأكثر حراً في جهنم، ١٨/ ١/ ٢٠١٦ www.ha-makom.co.il/post/veod-yoel-umm-al-hieran. (آخر مشاهدة ٢/ ٦/ ٢٠١٧).

٤٣ مع ذلك، هنالك قيود على حق الترشح للكنيست، إذ تعرَّف إسرائيل في قوانين الأساس بأنها دولة «يهودية وديمقراطية»، قانون الأحزاب الذي لا يسمح بوجود حزب يرفض هذا التعريف الذاتي لإسرائيل، قوانين أخرى مثل قانون العودة، مكانة «الصندوق القومي اليهودي» (كيرن كييمت ليسرائيل) الخاصة وغيرهما. بل إن القوانين التي تميّز بصورة غير مباشرة هي أكثر أهمية وتأثيرا. للمزيد، أنظروا: Discriminatory Laws in Israel Adalah, http://www.adalah.org/he/law/index . ومؤخرا جرى تشديد القيود على حق التمثيل السياسي في قانون أساس: الكنيست، إذ سُمح للكنيست نفسها، بشروط معينة، بعزل عضو كنيست بأغلبية ٩٠ من بين أعضاء الكنيست الـ ١٢٠: قانون أساس: الكنيست (تعديل رقم ٤٤)، كتاب القوانين ٢٠١٦ (١٠٨٦)، قانون الكنيست (تعديل رقم ٤٣)، ٢٠١٦ (١٠٨٧).

٤٤ رغم أن هذه هي الوجهة القائمة الآن ربما، في داخل إسرائيل نفسها أيضا. فالتشريعات الحالية تسعى إلى فرض المزيد من القيود على الفلسطينيين مواطني إسرائيل. أنظروا، مثلاً: Adalah, Israel: New Discriminatory and Anti

Democratic Legislation (Mar. 1, 2016), http://www.adalah.org/uploads/New-Israeli-Discriminatory-Laws-March-2016.pdf.

٤٥ ليست ثمة مساواة حقيقية في حرية التعبير بين اليهود والفلسطينيين. فما يُعتبر «تحريضاً» من فم العربي قد لا يعتبر كذلك من فم اليهودي، بالطبع. أنظروا، مثلا، رأي الأقلية الذي نصّه القاضي سليم جبران في قرار المحكمة العليا פ«עד ٧٦٦٩/ ١٥ محاجنة ضد دولة إسرائيل (نُشر في «نيفو»، ١٨/ ٤/ ٢٠١٦).

٤٦ عناية بنا وآخرون، «التخطيط الهيكلي في البلدات العربية في إسرائيل ـ صورة وضع» ٩- ١٠ (المركز العربي للتخطيط البديل و«بمكوم»ـ مخططون من أجل حقوق التخطيط، ٢٠١٢).

٤٧ أنظر أيضا: أورن يفتحئيل وألكسندر (ساندي) كيدار، «حول القوة والأرض: نظام الأراضي الإسرائيلي»، تيئوريا وبيكورت ١٦، ٦٧ (٢٠٠٠)، حدّدا المجتمعات الإثنوقراطية بثلاثة مميزات إثنية طبقية، ثابتة نسبيا: (١) مجموعة «مؤسسين» مؤسِّسة؛ (٢) طبقة «مهاجرين»؛ أقليات من«الأصلانيين» أو «الغرباء». مثل هذا المجتمع يتبلور في سيرورات متزامنة من التوسع الإثنو- قومي والتدرج الإثني ـ الطبقي الداخلي.

٤٨ أنظروا: عيران يشيف، العرب في سوق العمل الإسرائيلي (معهد فان لير في القدس، ٢٠١٢).

٤٩ للاطلاع على تحليل يعتمد المنظور الجدليّ، الذي نقترحه نحن، لكنه ـ خلافا لتحليلنا نحن ـ متفائل (ولو بحذر) فيما يتعلق بقدرة المواطنين الفلسطينيين على التأثير في المستويات العميقة من السياسة الإسرائيلية، أنظروا: رون غرليتس، «أثمة أمل في المساواة؟»، بارلمنت ٧٦ (٢٠١٣).

٥٠ للاطلاع على موقف وتحليل بشأن كون النظام في داخل دولة إسرائيل نفسها ديمقراطيا ليبراليا (رغم تعريفها الذاتي بأنها «يهودية»، زيادة على كونها «ديمقراطية»)، أنظروا ألكسندر يعقوبسون وأمنون روبنشطاين، إسرائيل وعائلة الشعوب ـ دولة قومية يهودية وحقوق الإنسان (٢٠٠٣)، روت غابيزون، «الدولة اليهودية: تسويغ مبدئي وصورتها المرغوبة»، تْخِيلت ١٣، ٥٠ (٢٠٠٢). ولتوصيف يدمج بين الديمقراطية الإثنية والليبرالية، أنظروا: Sammy Smooha, Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel. 13 Ethnic & Racial Stud. 389 (1990).

٥١. للاستزادة، راجعوا: يهودا شنهاف «ما هي العنصرية؟»، درس للحياة ـ تربية ضد العنصرية من الروضة حتى الثانوية، ١٩ (نوعا ريفلين محررة، ٢٠١٥).

# المراجع


- Adalah. 2011. *The Inequality Report: The Palestinian Arab Minority in Israel*. Haifa: Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel
- Adam, H., Moodley, K. 1986. *South Africa Without Apartheid: Dismantling Racial Domination*. Berkeley: University of California Press
- Alexander, N. 2011. After Apartheid: The Language Question, In: Shapiro I. and Tebeau K. (eds.), "*After Apartheid: Reinventing South Africa*"*?* Charlottesville and London: University of Virginia Press, 311-331
- Alsheh, Y. 2017. "The Apartheid Paradigm: History, Politics and Strategy", In: Zreik R. and Saban I. (eds.), *Law, Minority and National Conflict*. Tel Aviv: The Buchmann Faculty of Law, Tel Aviv University, 151-183 [Hebrew]
- Anderson, AD. 1988. *The Education of Blacks in the South, 1860-1935*. Chapel Hill and London: The University of North Carolina Press
- Avineri, S. 1998. "Zionism and Jewish Religious Tradition: The Dialectics of Redemption and Secularization", In: Almog S., Reinharz J., Shapira A. (eds.), *Zionism and Religion*. Hanover and London: Brandeis University Press, P.1-9
- Brubaker, R. 2012. "Religion and Nationalism: Four Approaches", *Nations and Nationalism,* 18(1), 2-20
- Buis, R. 1975. *Religious Beliefs and White Prejudice,* Johannesburg: Ravan Press
- Clark, NL., Worger, W.H. 2013. *South Africa: The Rise and Fall of Apartheid*. 2nd Edition. London and New York: Routledge
- Dakwar, A. 2014. "Engaging with Sovereignty in Israel/Palestine", In: Bashir B. and Dakwar A. (eds.), *Rethinking the Politics of Israel/Palestine*. Brussels and Vienna: Group of the Progressive Alliance of Socialists and Democrats at the European Parliament and Bruno Kreisky Forum for International Dialogue, 29-33
- Davis, U. 2003 [1988]. *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within,* Updated edition. London and New York: Zed Books
- de Klerk, V. 1999. "Black South African English: Where to from Here"?, *World Englishes,* 18(3), 311-324
- Dubow, S. 2014. *Apartheid, 1948-1994*. Oxford: Oxford University Press
- Dugard J. 1980. "South Africa's "Independent" Homelands: An Exercise in Denationalization", *Denver Journal of International Law and Policy,* 10(1), 11-36
- Dugard, J., Reynolds, J. 2013. "Apartheid, International Law, and the Occupied Territory", *The European Journal of International Law,* 24(3), 867-913

- ESCWA. 2017. *Israeli Practices towards -the Palestinian People- and the Question of Apartheid,* Beirut: United Nations
- Farsakh, L. 2005b. *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation,* London and New York: Routledge
- Fiske, EB., Ladd, HF. (eds.). 2004. *Elusive Equity: Education Reform in Post-Apartheid South Africa,* Washington, D.C.: Brookings Institute Press
- Fredrickson, GM. 1981. *White Supremacy: A Comparative Study in American and South African History,* New York and Oxford: Oxford University Press
- Friedland, R. 2002. "Money, Sex and God: The Erotic Logic of Religious Nationalism", *Sociological Theory,* 20(3), 381-425
- Giliomee, H. 2003. *The Afrikaners: Biography of A People,* London: Hurst & Company
- Greenfeld, L. 1992. *Nationalism: Five Roads to Modernity,* Cambridge and London: Harvard University Press
- Greesnstein, R. 2006. "On Citizenship and Political Integration: Can We Learn Lessons from the Rise and Fall of the Apartheid Regime?", *Law and Government (Mishpat Umimshal),* 10, 117-150 [Hebrew]
- Jabareen, H. 2014. "Hobbesian Citizenship: How the Palestinians Became a Minority in Israel", In: Kymlicka W. and Pföstl E. (eds.), *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*. Oxford: Oxford University Press, 189-218
- Jabareen, YT. 2006. "Critical Perspectives on Arab Palestinian Education in Israel", *American Behavioral Scientist,* 49(8), 1052-1074
- Jabareen, YT. 2013. "The Politics of Equality: The Limits of Collective Rights Litigation and the Case of the Palestinian-Arab Minority in Israel", *Columbia Journal or Race and Law,* 4(1), 23-54
- Joyce, P. 2007. *The Making of A Nation: South Africa›s Road to Freedom*. Cape Town: Zebra Press
- Juergensmeyer, M. 1993. *The New Cold War? Religious Nationalism Confronts the Secular State,* Berkeley and Los Angeles: University of California Press
- Khattab, N. 2005. "Ethnicity, Class and the Earning Inequality in Israel, 1983-1995", *Sociological Research Online,* 10(3), <http://www.socresonline.org.uk/10/3/khattab.html>
- Kimmerling, B. 1983. *Zionism and Territory,* Berkeley: Institute of International Studies
- Kretzmer, D. 1990. *The Legal Status of the Arabs in Israel,* Boulder: Westview Press
- Leatt J., Kneifel T., Nürnberger, K. (eds.) (1986) *Contending Ideologies in South Africa*. Cape Town & Johannesburg: David Philip

- Lissak, M., Horowitz, D. 1978. *The Origins of the Israeli Polity: Palestine Under the Mandate,* Trans. Charles Hoffman. Chicago: University of Chicago Press
- Mahoney, J., Kimball, E., Koivu, K.L. 2009. "The logic of Historical in the Social Sciences", *Comparative Political Studies*, 42(1), 114-146
- Matheba, G. 2001. "Religion and Political Violence in South Africa", *Journal of Cultural Studies*, 3(1), 108-123
- Marx, AW. 1998. *Making Race and Nation: A Comparison of the United States, South Africa and Brazil*, Cambridge: Cambridge University Press
- Mbembe, A. 2016. "The Society of Enmity", *Radical Philosophy*, 200(6), 23-35
- Mendel, Y. 2014. *The Creation of Israeli Arabic: Political and Security Considerations in the Making of Arabic Language Studies in Israel,* New York: Palgrave Macmillan
- Myers, DN. 2006. "Can There be a Principled Anti-Zionism? On the Nexus between Anti-Historicism and Anti-Zionism in Modern Jewish Thought", *The Journal of Israeli History*, 25(1), 33-50
- Orman, J. 2008. *Language Policy and Nation-Building in Post Apartheid South Africa*. Springer
- Ophir, A., Givoni, M., Hanafi, S. (eds.) 2009. *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Territories*. New York: Zone Books
- Pappé, I. (Ed.) 2015. *Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid*, Zed Books.
- Plaatje, ST. 1998 [1914]. *Native Life in South Africa, Before and Since the European War and the Boer Rebellion,* Project Gutenberg. *Online*. Retrieved from: http://www.gutenberg.org/ebooks/1452 (last accessed: August 20, 2016)
- Raz-Krakotzkin, A. 2002. "A National Colonial Theology - Religion, Orientalism and the Construction of the Secular in Zionist Discourse", *Tel Aviver Jahrbuch fuer deutsche Geschichte,* 30, 312-326
- Raz-Krakotzkin, A. 2013. "Exile, History, and the Nationalization of Jewish Memory: Some Reflections on the Zionist Notion of History and Return, *Journal of Levantine Studies,* 3(2), 37-70
- Sa'di, AH. 2013. *Thorough Surveillance: The genesis of Israeli policies of population management, surveillance and political control towards the Palestinian minority.* Manchester and New York: Manchester University Press.
- Saban, I. 2003. "Lonely (bi-lingual) Voice in the Darkness? Following the H.C. 4112/99, Adalah v. The Municipalities of Tel Aviv-Jaffa.*TAU*", *Law Review (Iyunei Mishpat),* 27(1), 109-138 [Hebrew]

- Saban, I. 2004. "Minority Rights in Deeply Divided Societies: A Framework for Analysis and the Case of the Arab-Palestinian Minority in Israel", *New York University Journal of International Law & Politics,* 36, 885-1003
- Saban, I. 2011. "Theorizing and Tracing the Legal Dimensions of A Control Framework: Law and the Arab-Palestinian Minority in Israel's First Three Decades (1948-1978)", *Emory International Law Review*, 25(1), 299-378
- Saban, I., Amara, M. 2002. "The Status of Arabic Language in Israel: Reflections on the Power of Law to Produce Social Change", *Israel Law Review*, 36(2), 5-39
- Saul, JS., Bond, P. 2014. *South Africa – The Present as History: From Mrs Ples to Mandela & Marikana,* Johannesburg: James Currey
- Shafir, G. 1996. *Land, Labour and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict 1883-1914,* Updated Edition, Berkeley and Los Angeles: University of California Press
- Shapira, A. 1999 [1992], *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948*. Trans. William Templer. Stanford: Stanford University Press
- Shenhav, Y. 2015. "What is Racism?" In: Rivlin N. (ed.), *A Lesson for Life – Education Against Racism from Kindergarten to High School*. Tel Aviv: Association for Civil Rights in Israel, 19-22.
- Smith, AD. 2000. "The Scared Dimensions of Nationalism", *Millennium - Journal of International Studies,* 29(3), 791-814
- Soske, J., Jacobs, S. (Eds.) 2015. *Apartheid Israel: The politics of an Analogy.* Forwarded by Achille Mbembe, Chicago: Haymarket Books
- Sternhell, Z. 1997. *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and the Making of the Jewish State,* Trans. David Maisel. Princeton, NJ: Princeton University Press
- Stultz, NM. 1974. *Afrikaner Politics in South Africa 1934-1948*. Berkeley/Los Angeles/London: University of California Press
- Tabory, M. 1981. "Language Rights in Israel", In: *Israel Yearbook on Human Rights,* 11, 272-306
- Tiryakian, EA. 1957. "Apartheid and Religion", *Theology Today,* 14(3), 385-400
- Walshe, P. 1987. "The Evolution of Liberation Theology in South Africa", *Journal of Law and Religion,* 5(2), 299-311
- Welsh, D. 2010. *The Rise and Fall of Apartheid: Reconsiderations in the Southern African History.* University of Virginia Press
- Yiftachel, O. 2006. *Ethnocracy*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press

- Yiftachel, O. 2012. "Between colonialism and ethnocracy: ‹Creeping apartheid›", in Israel/Palestine. In: Na'eem, Jeena (ed.), *Pretending Democracy: Israel, an Ethnocratic State,* Pretoria: Afro-Middle East Center AMEC, 95- 115
- Zreik, R. 2003a. "The Palestinian Question: Themes of Justice and Power: Part I: the Palestinians of the Occupied Territories", *Journal of Palestine Studies,* 32(4), 39-49
- Zreik, R. 2003b. "The Palestinian Question: Themes of Justice and Power. Part II: The Palestinians in Israel", *Journal of Palestine Studies,* 33(1), 42-54
- Zreik, R. 2004. "Palestine, Apartheid and the Rights Discourse", *Journal of Palestine Studies",* 34 (1), 68-80
- Zreik, R. 2008a. "Notes on the Value of Theory: Readings in the *Law of Return-A Polemic", Law & Ethics of Human Rights,* 2(1), 1-44
- Zreik, R. 2008b. "The Persistence of the Exception: Reflection on the Story of Israeli Constitutionalism", In: Ronit Lentin ed., *Thinking Palestine,* London: Zed Books, 2008, 131-147
- Zreik, R. 2014a. "Two States as Apology", In: Bashir B. and Dakwar A. (eds.), *Rethinking the Politics of Israel/Palestine,* Brussels and Vienna: Group of the Progressive Alliance of Socialists and Democrats at the European Parliament and Bruno Kreisky Forum for International Dialogue, 17-20
- Zreik, R. 2014b. Civic Service and the Concept of Israeli Citizenship. *TAU Law Review (Iyunei Mishpat),* 37(2), 289-340 [Hebrew]
- Zreik, R. 2016. "Theodor Herzl (1860-1904): Sovereignty and the Two Palestines", In: Picard J., Revel J., Steinberg M.P., Zertal I. (eds.), *Makers of Jewish Modernity: Thinkers, Artists, Leaders, and the World They Made*. Princeton, NJ and Woodstock, OX: Princeton University Press, 46-60

# الفصل الثاني

## إنتاج الهيمنة وتجليات الأبارتهايد
## في الممارسة-التعليم القانون والدين

# ١
# التعليم في نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا:

**أيمن اغبارية***

## مقدمة

تتميز «لقومية الإثنية» عن القومية العادية بعدم تعاطيها مع مفهوم «الأمة» من منظور المواطنة، بل من خلال منظور الإثنية التي تستند إلى نسب الشخص إلى أسلاف مشتركين. وبهذا المعنى، يُشترط للانتساب إلى عضوية الأمة تحقق الانتماء لمجموعة إثنية محددة يُنظر إليها كصاحبة السبق والأفضلية في بناء الدولة والحصول على الامتيازات والحقوق، مقارنة مع بقية المجموعات الإثنية والثقافية في الدولة (للاستزادة حول هذا المفهوم، انظر Travis 2013). هذا، وتمثل القومية الإثنية الدينية شكلًا أكثر تحديدًا من القومية الإثنية، حيث تتميز بأنها تستند إلى مجموعة من المُثل والقواعد الدينية التي تضفي هالة من القداسة والحتمية على الهوية الإثنية. وهي ترتكز على أيديولوجيا ما ورائية جامعة تضفي الحماسة الدينية والإطلاق اللاهوتي والتسويغات الغيبية على الهويات وسياساتها. وعليه، يتم تخيِّل الجماعة الوطنية على أنها جماعة متفوقة ومقدسة ونقية وتحمل رسالة تاريخية أصيلة. في الحالة الإسرائيلية، أصبح السعي لتديين الدولة والمجال العمومي برسم هوية إثنية دينية يهودية تعتمد على مبادئ الخلاص في الديانة اليهودية أحد الخصائص البارزة التي تَسِم تزايد قوة

* أستاذ السياسات والقيادة التربوية ، كلية التربية، جامعة حيفا (aagbaria@edu.haifa.ac.il)

اليمين المتطرف وتعاظُم تأثيره (Mustafa & Ghanem 2010) على تعميق تهويد فلسطين التاريخية وتكريس الطابع اليهودي لدولة إسرائيل وتعزيز الاستيطان الصهيوني، خصوصاً في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

في هذا السياق، يشير أوري رام (Ram, 2000) إلى أن غالبية الأحزاب اليمينية المتطرفة، بمن فيها شرائح واسعة في حزب الليكود، تتشارك في الاعتقاد بأن السيادة على «أرض إسرائيل التوراتية» هي غاية دينية سامية، تتفوق في أهميتها على المبادئ الديمقراطية. كما تسعى إلى تحقيق وحدة سياسية وثيولوجية في آن معا بين «الشعب اليهودي» و «توراة إسرائيل» و «أرض إسرائيل». هذا، ويُنظر إلى مشروع الاستيطان كخطوة مهمة لتحقيق وحدة هذا الثالوث، في حين يتم إضفاء القداسة على دولة إسرائيل التي يتم التعاطي معها بوصفها مرحلة ضرورية قبل «مجيء المسيح» وخطوة على الدرب الذي خطه الرب نحو الخلاص. تتجلى هذه الثيولوجيا السياسية بكامل غيبياتها في معتقدات الحركة الصهيونية المُتدينة التي تم التأصيل لها في مؤلفات الحاخام أبراهام يتسحاك هاكوهين كوك، وهو أول حاخام أكبر أشكنازي عُيّن في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين ومؤسس مدرسة «مركاز هراف كوك» الدينية اليهودية في القدس، وابنه الحاخام تسفي يهودا كوك. ويؤمن أتباع هذه الثيولوجيا المسيانية الخلاصية بأن الخلاص التام لن يتحقق إلا بعد أن يأتي جميع أبناء شعب إسرائيل للعيش في أرض إسرائيل في ظل السيادة اليهودية الحصرية، ويؤمن الكثير منهم بحرفية التعاليم الشرعية التقليدية التي تنص على غزو الأرض والسكن فيها (للاستزادة حول التيار القومي-الديني في إسرائيل والثيولوجيا السياسية التي يعتنقها، انظر Gross 2011; Herman et al., 2014; Hotam 2013; Ohana 2009).

مع هذه الثيولوجيا السياسية، باتت قوى اليمين المتطرف في إسرائيل، والتي كانت على الهامش قبل عشرين عامًا فقط، تشكل جزءًا أصيلًا ومركزياً ومؤثراً من إجماع إسرائيلي جديد يتمحور حول مشروع ومصالح حركة الاستيطان الاستعماري في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ . وقد عززت هذه القوى جهودها ونفوذها بهدف تعظيم روح الجماعة اليهودية بوصفها جماعة تتفوق حضاريا على الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين وتتميز عنهم بعمق

انتمائها التاريخي للبلاد. امتدت هذه المساعي لتهويد المكان الفلسطيني وتطورت لتشمل كل حيز عام وكل مجال عمومي تتم فيه ممارسة حقوق المواطنة والتعبير عن هوية الدولة. يجد هذا التديين للمجال العمومي بروح معتقدات التيار القومي-الديني في إسرائيل والثيولوجيا السياسية التي يعتنقها، مداه في الكثير من المؤسسات الحكومية والسلطات الرسمية، بما فيها الجيش وجهاز التعليم (للاستزادة حول نشر القيم الدينية في أوساط الجيش والمجتمع في إسرائيل، انظر Gal 2013).

يتضمن الباقي من هذه الورقة فصلين وخاتمة. يستعرض القسم الأول منها الملامح العامة لنظام التعليم في إسرائيل، مركزا على نزعة الفصل فيه والتوجه لتعزيز الهوية الإثنية الدينية اليهودية. فيما يبسط القسم الثاني أفكارًا يستلهمها الكاتب من واقع تجربة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، حيث يركز فيه على الأدوار التي اضطلع بها الفصل العنصري والدين في إقامة نظام تسويغي يشرعن التفوق العرقي باسم ما زُعم أنه رسالة نشر التقدم والمدنية. تتضمن خاتمة المقالة بعض الأفكار الختامية نعرج فيها على الطريقة التي يشكل فيها الفصل العنصري والقومية الإثنية-الدينية واقعًا يشبه واقع الأبارتهايد في إسرائيل/ فلسطين.

## نظام التعليم في إسرائيل: لمحة عامة

شَهد العقد المنصرم عدة شواهد على التوجه القومي-الإثني المتطرف الذي بات يترسخ ويفرض نفسه في منظومة التعليم الإسرائيلية. في هذا الخصوص، يشير أور كاشتي (Kashti 2015b) إلى استثمار ما مجموعه ٥٦ مليون شيكل في النشاطات المرتبطة بالتعليم اليهودي، في حين جرى استثمار ما يتراوح من ٥ إلى ٦ مليون شيكل فقط في التعليم الذي يعنى بإرساء دعائم الديمقراطية في العام ٢٠١٤. أما فيما يتعلق بالمضامين، فمثلاً أشرفت الإدارة العامة لجهاز التعليم الرسمي الديني على تطوير منهاج إلزامي للدراسات الاجتماعية في المدارس الابتدائية الحكومية الدينية يشمل فصلًا عنوانه «محبة الأرض والهيكل». ويتجاهل هذا الفصل تجاهلًا تامًا المعاني الدينية للّحرم الشريف لدى المسلمين (جبل الهيكل عند اليهود (ولا يشير إلى وجود المسجد الأقصى فيه. جدير بالذكر أن نظام التعليم الديني الرسمي

مصمَّم لتعزيز الأيديولوجيا الصهيونية الدينية، التي تملي مواقف يمينية متشددة في نطاق واسع من القضايا. فبموجب أحكام قانون التعليم الحكومي لسنة١٩٥٣، يتمتع هذا النظام باستقلال إداري وتربوي، لا سيما في الحالات التي تتعلق بمحتوى المناهج التعليمية اليهودية التي يشملها. ومع ذلك، عُدِّل القانون في العام ١٩٩٨ للتأكيد على أن الغاية المتوخاة من هذا النظام هي تعليم روح الصهيونية الدينية (Barak 2014). وفي العام ٢٠٠٨، بيّنت وزارة التربية والتعليم ما الذي تعنيه هذه «الروح»على وجه التحديد، حيث صرحت بأن وجهة النظر الصهيونية الدينية «ترى في انبعاث الشعب اليهودي في أرضه وإقامة دولة إسرائيل بداية الخلاص» (Barak 2014, p. 5).

يجدر ذكره أن نظام التعليم في إسرائيل ينقسم إلى أربعة أنظمة فرعية: (١) نظام التعليم الحكومي العام الذي يخدم السكان العلمانيين اليهود بصورة رئيسية، (٢) ونظام التعليم الحكومي الديني الذي يلبي احتياجات السكان المتدينين، خصوصا أتباع تيار التيار القومي-الديني )الصهيونية الدينية (٣) (والنظام التعليمي المخصص للعرب، والذي ينقسم بدوره إلى أنظمة تعليمية فرعية مخصصة للعرب والدروز والبدو( ويستهدف الأقلية الفلسطينية ضمن حدود ١٩٤٨ (٤) والنظام التعليمي الديني المستقل الذي يخدم الفئات المختلفة ضمن المتدينين المتشددين (Svirsky & Dagan- Bozaglo 2009). وبناءً على ذلك، وبالرغم من أن غالبية تلامذة المدارس يلتحقون بنظام التعليم الحكومي، فإن هذا النظام يخضع للفصل والتفرقة على أسس الجنسية والديانة ودرجة التدين، حيث يلتحق تلامذة المدارس من اليهود والعرب واليهود العلمانيين والمتدينين بإدارات ومدارس وأنظمة تعليمية منفصلة، إلا في القليل والنادر من المدارس المختلطة.

هذا وقد يُنظر إلى فصل نظام التعليم العربي عن نظيره اليهودي باعتباره استجابة للمطالب التي تسوقها الأقلية العربية من أجل التمكين والاستقلالية الثقافية. لكن، كما يؤكد سامي مرعي (Mari 1978)، يظل هذا الفصل بين النظامين التعليميين المخصصين للعرب واليهود فصلاً لغايات التمييز والتهميش ومأسسة الإهمال الدائم. وفي هذا السياق، يشير إيليا زريق (Zureik 1979) إلى دور نظام التعليم في «تشكيل أيديولوجيا تسويغية تقوم على أساس نزع

الصفة الإنسانية عن ثقافة السكان الأصلانيين وأسلوب حياتهم»، بما يشمله ذلك من التحكم في الرموز الثقافية والوطنية التي تسم العرب وتاريخهم (Zureik 1979, p. 29). وفي هذا الخصوص، يدعي سامي مرعي بأن الدولة صممت نظام التعليم الذي خصصته للعرب من أجل «غرس الشعور باحتقار الذات والدونية في نفوس الشباب العرب، وسلخهم عن انتمائهم الوطني، والأهم من ذلك نزع ارتباطهم بفلسطين وتعليمهم تمجيد تاريخ الأغلبية اليهودية وثقافتها وإنجازاتها (Mari 1978, p. 37).

يعرّف قانون التعليم الحكومي الرسمي (١٩٥٣) أهداف ومبنى جهاز التعليم الحكومي في إسرائيل، ويحدد ضمن ذلك وجود أنظمة تعليمية منفصلة ومستقلة للمدارس الحكومية العلمانية والدينية. هذا، ولا يرد في هذا القانون أي اعتراف حقوقي أو إداري بنظام التعليم العربي، الذي يعمل على أرض الواقع كجهاز منفصل ومهمش ضمن منظومة التعليم الحكومي. وقد جرى تعديل هذا القانون في العام ٢٠٠٠ بعد تجاهُله وجود العرب على مدى عقود. وتنص المادة ٢(١١) من القانون المعدل على أن التعليم، يرمي في جملة أهدافه وغاياته، إلى تعلم «لغة السكان العرب والجماعات السكانية الأخرى في إسرائيل وثقافتها وتاريخها وتراثها وتقاليدها الفريدة، والاعتراف بالحقوق المتساوية الواجبة لجميع مواطني إسرائيل». ومع ذلك، لم يمنح التعديل المذكور أي درجة من الاستقلالية لنظام التعليم العربي، ولم ينص على أن الهدف المتوخى منه يكمن في إنفاذه على مضامين المنهاج التعليمي. ومن الجدير بالذكر أن الأهداف التي يوردها قانون التعليم الحكومي المعدل لسنة ٢٠٠٠ تشمل «تدريس توراة إسرائيل، وتاريخ الشعب اليهودي، وتراث إسرائيل والتقاليد اليهودية». وفضلًا عن ذلك، تنص المادة الثانية من القانون المعدل على أن الهدف الرئيسي المنشود من التعليم يتمحور حول المحافظة على الطابع اليهودي للدولة من خلال تدريس تاريخها وثقافتها ولغتها وغير ذلك للاستزادة حول الوضع القانوني لنظام التعليم العربي في إسرائيل، انظر (Jabareen & Agbaria 2014).

وقد تمخض الفصل البنيوي بين العرب واليهود في إسرائيل عن نفي وجود العرب بصورة تامة تقريبًا من المدارس اليهودية. فعلى سبيل المثال، أخفقت خطة أُطلقت

مؤخرًا وعُممت على نطاق واسع لتوظيف ٥٠٠ مدرس عربي في المدارس على مدى خمس سنوات في تحقيق هذه الغاية إلى حد كبير. فقد أشار تقرير صدر مؤخرًا إلى أن وزارة التربية والتعليم لم توظف سوى ٥٠ مدرسًا عربيًا على مدى سنتين، وأنها ما تزال تعمل على توظيف ٢٥ مدرسًا آخر (Skop 2014a). وتعكس الصعوبات التي تقف في طريق توظيف المدرسين العرب في المدارس اليهودية طبيعة الفصل العنصري الذي يسم نظام التعليم الحكومي في إسرائيل، فالعرب ليسوا غير موجودين في المدارس اليهودية فحسب بل لا وجود لهم في المناهج والكتب المدرسية كذلك (Peled-Elhanan 2012). وفي هذا المقام، صرحت البروفسورة نوريت بيليد-إلحنان لجريدة «هآرتس» بأن «العرب باتوا يختفون شيئًا فشيئًا من الكتب المدرسية» (Kasthi 2014c). وتضيف بيليد-إلحنان إن الكتب المدرسية «تستوفي معايير التعليم العنصري حيث تعلم نزعة الاعتداد بالأصل الإثني، وتعامل الفلسطينيين كما لو كانوا جماعة مجهولة أو باعتبارهم أنواعًا تعكس المشكلات التي ينبغي إيجاد حل لها. وليس هناك ما يشير إليهم على أنهم بشر أسوياء، مثلنا. وتشرعن هذا التصاوير إقصاء السكان العرب وتهميشهم. لقد أحرز هذا المشروع قدرًا كبيرًا من النجاح، ولولاه لم يكن ليُكتب الوجود للعنصرية التي نشهدها في الشارع» (Kashti 2014c).

ويدعي يوسي يونه ويهودا شينهاف (Yonah & Shenhav 2005) أن التعليم الحكومي في إسرائيل تطور مع الحفاظ على وظيفته المركزية كجهاز لإنتاج ونشر الأيديولوجيا الصهيونية. وتنفي هذه الأيديولوجيا الاستيطانية-الاستعمارية وجود الجماعة الوطنية الفلسطينية الأصلانية وتنظر إليها باعتبارها جماعة أجنبية وطارئة تهدد وجود اليهود وهويتهم (Veracini 2006). لذلك، فقد لا يثير دهشة المرء أن وزارة التربية والتعليم منعت في العام ٢٠١٥ رواية «الحياة على الحدود» (Borderlife) لمؤلفتها دوريت رابينيان، وهي قصة حب تؤرخ العلاقة التي نشأت بين امرأة يهودية ورجل فلسطيني، واستبعدتها من قائمة مواد القراءة المقررة للطلبة الذين يحضرون لامتحانات الثانوية العامة (Kashti 2015a). ومن بين الأسباب التي أبداها مسؤولو وزارة المعارف حول إقصاء هذا الكتاب

ضرورة المحافظة على «هوية الطلبة وتراثهم» والاعتقاد بأن «العلاقات الحميمية بين اليهود وغير اليهود تهدد الهوية المنفصلة».

وعليه، يشكل نظام التعليم الإسرائيلي موقعًا رئيسيًا تعمل فيه آليات إنتاج وتعميم واستهلاك المعرفة التي تنظر إلى الفلسطينيين على نحو يزدريهم ويحتقرهم (Agbaria 2016; Al-Haj 1995; Mari 1978; Zureik 1979). وقد اعتمد التعليم الإسرائيلي، باعتباره نظامًا يسوغ استعمار فلسطين، اعتمادًا كبيرًا على نفي وجود الفلسطينيين بوصفهم سكانًا في وطنهم، مثلما هو الحال في سياقات استيطانية-استعمارية مماثلة. وفي هذا المضمار، يشير لويد وبوليدو (Lloyd & Pulido 2010) إلى أن الاستمرار في ترسيخ دونية القابعين تحت نير الاستعمار يسهم، من ناحية أيديولوجية، في تسويغ الواقع العنصري أخلاقياً ويمنح ممارسات التفوق والفصل وضعاً طبيعياً من الشرعية والقبول.

ومما يلفت النظر أن الدراسات التي تتناول نظام التعليم العربي أولت انتباهًا خاصًا لإقصاء المحتوى الفلسطيني من المناهج والكتب المدرسية التي تتناول مواضيع تُعرف على أنها تشكل مصادر لإدراك وتطوير الهوية القومية على مستوى المدارس، وذلك من قبيل دراسة اللغات والتاريخ والمواطنة. فعلى سبيل المثال، جرى تطوير موضوع التربية المدنية الذي يدرَّس في المدارس، أو المدنيات حسب تسميتها الشائعة في المدارس العربية -وهي تسمية تبرِز التأكيد على صقل الآداب واكتساب الفضائل المدنية الضرورية لإنتاج مواطنٍ وفيٍّ ومتعاونٍ -باعتباره وعاءً رئيسيًا يحمل الرواية الصهيونية، ويولي قدرًا كبيرًا من التركيز على روح الجماعة الصهيونية والهوية اليهودية للدولة (Pedatzur & Perliger 2004).

ومن الأمثلة الأخرى الواردة في هذا الصدد، دراسة التعليم الديني الإسلامي في المدارس العربية. فبينما تدرَّس النصوص اليهودية الدينية بكثافة في غالبية المدارس اليهودية، بصرف النظر عن توجهها الديني (Maoz 2007)، يحظى الطلبة في المدارس العربية باهتمام ضئيل على صعيد تدريس التاريخ والأدب والثقافة الفلسطينية، بل إنهم يضطرون إلى قضاء وقت في تعلم العهد القديم والنصوص اليهودية الأخرى، أطول مما يقضونه في دراسة القرآن أو النصوص الإسلامية أو العهد الجديد. وعلى وجه التحديد، لا تندرج دراسة الديانة الإسلامية

أو الديانة المسيحية باعتبارها مقررًا إجباريًا في امتحانات الشهادة الثانوية (البجروت) التي يقدمها الطلبة بعد إنهاء مرحلة دراستهم في المرحلة التوجيهية. وعلى النقيض من ذلك، يُشترط على الطلبة الفلسطينيين العرب أن يدرسوا في حصة اللغة العبرية النصوص الدينية اليهودية، بما فيها مؤلفات المفكرين اليهود المختصين في دراسة التوراة والتلمود. وعلاوةً على ذلك، تُعتبر دارسة التوراة اليهودية إجبارية على الطلبة العرب، ولا يمكن قبولهم في الجامعات دون اختبارهم فيها (Agbaria 2012). وعلى وجه الخصوص، ترد التربية الإسلامية في الكتب المدرسية المقررة في المدارس الثانوية العربية باعتبارها نوعاً من التربية على لفضائل الشخصية التي تحث على الطاعة والتعاون. ولهذه الغاية، يُعرض الإسلام كما لو كان دينًا فردانياً بلا طابع جمعي، هذا إلى جانب إنكار أي صلة محددة تجمع تاريخ وعقيدة الإسلام بتاريخ الفلسطينيين وأماكنهم المقدسة. وللتمثيل على ذلك، لا يملك المرء إلا أن يلاحظ أنه وإلى وقت قريب كانت المناهج والكتب المدرسية لا تشمل أي آية قرآنية أو حديث نبوي يتصل بالقدس الشريف (Agbaria 2012).

إجمالاً، يرتكز نظام التعليم في إسرائيل على ثلاثة أسس أيديولوجية تُسوغ العنصرية والتمييز في هذا النظام، لا سيما فيما يتعلق بتعليم الفلسطينيين العرب في إسرائيل (مناطق١٩٤٨). وهذه الأسس الأيديولوجية الثلاث هي: (أ) الفصل بين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل وعزلهم عن أي تواصل حقيقي ومؤثر فيما بينهم، (ب( وترسيخ تفوق الهوية اليهودية من خلال تكريس روح الجماعة ونشر الرواية الصهيونية والسرديات التوراتية، (ج( والعمل الدؤوب على تفريغ نظام التعليم المخصص للفلسطينيين من أي مضامين جمعية ووطنية وتكريسه تعليما تقنيًا ونفعيًا.

هذا وقد تناولنا في مؤلفات أخرى (;Agbaria 2016; Pinson & Agbaria 2015 Agbaria & Mahajnah 2009) تحويل السياسات والممارسات النيوليبرالية-من قبيل تشجيع المنافسة بين المدارس، والتأكيد على حرية الاختيار لدى الأهل، وتصنيف وتقسيم التلاميذ إلى مجموعات حسب قدراتهم، واعتماد مقاييس معيارية صارمة للتدريس، ووضع ثقل متزايد على الامتحانات والاختبارات-إلى تدابير للسيطرة والضبط. فتحْت شعارات

الكفاءة والعملانية، تعمل السياسات والممارسات النيوليبرالية على إنتاج خطاب جديد يهدف إلى إنتاج ذات فلسطينية تبحث عن خلاصها الشخصي عبر فردانية شرسة تقدس قيم النفعية والتفوق والمنافسة ومنطق السوق. في ظل هذا الخطاب، صار إحكام السيطرة على نظام التعليم العربي من داخله، أسهل من ذي قبل، حيث أنه يتيح لائتلافات جديدة من الأطراف الفلسطينية المحلية والقوى التابعة للسلطات الرسمية الإسرائيلية أن تعمل معًا للإمساك بزمام نظام التعليم الذي يستهدف العرب تحت شعار «المهنية» و«التقدم».

## نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا: الدين والتعليم

تتمحور جميع أنظمة العنصرية حول أفكار ورؤى تُسوغ لها وتسبغ عليها الشرعية والمصداقية. تتسق هذه الأفكار والرؤى وتنتظم ضمن أيديولوجيات تسويغية يتم إنتاجها ونشرها عبر قنوات الثقافة والتعليم وغيرها. هذا وفي المجمل، يضخم التسويغ العنصري الاختلافات الإثنية والثقافية، التي تنبع من اختلاف اللغات والعادات بين الجماعات، باعتبارها اختلافات فطرية ودائمة. كما تعتمد منظومة التسويغ على نشر رواية جماعية تصور هيمنة جماعة على أخرى كما لو كانت حتمية وبديهية، بل ومستحقة من الناحية الأخلاقية. وفي هذا تُستحضر جماعة متخيَّلة على أساس اللون أو الأصل باعتبارها جماعة متفوقة ومقدسة، كما هو الحال في تفوق العرق الأبيض والجنس الآري. ويصبح نقاء الجماعة «المتفوقة» وبقاؤها، ورسالتها التاريخية في بعض الأحيان، أسباباً تسوغ المواقف والأعمال العدوانية التي تتبناها هذه المجموعة تجاه الجماعات الإثنية والثقافية المختلفة عنها (Fredrickson 2009). فقد استحضرت ألمانيا النازية النظريات العنصرية من أجل تسويغ أعمال الإبادة الجماعية التي استهدفت يهود أوروبا، مثلما فعلت ذلك الجماعات التي تعتقد بتفوق العرق الأبيض في الجنوب الأميركي، حيث سوغت اعتماد قوانين جيم كرو (Jim Crow Laws) وإنفاذها من أجل الإبقاء على الفصل بين البيض والسود ومنع المساواة بينهم (المصدر السابق).

تحديداً، في حالة الجنوب الأميركي، كان النظام الذي اعتمد تسويغ استعباد الأفارقة يستند إلى نظرة تراتبية هرمية للبشر، حيث كان البيض بموجب هذه النظرة يتفوقون على

هؤلاء الأفارقة. وفي هذا الخصوص، كان مؤيدو العبودية يجدون في توظيف الكتاب المقدس، من جملة أمور، ما يُسوغ لهم وجهة نظرهم، وخصوصاً الفقرات الشهيرة المستقاة من سفر التكوين (الإصحاح التاسع، الآيات ١٨-٢٧)، حيث ألقى نوح لعنته على حام (الذي يُعتقد بأنه كان أسود البشرة) وحكم عليه بأن يكون عبدًا ليافث الذي يُعتقد بأنه كان ذا بشرة بيضاء (Illouz, 2014). وتضفي رواية الكتاب المقدس هذه هالة من القداسة والحتمية على العبودية (المصدر السابق).

ويشكل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا أحد الشواهد الجلية على الأنظمة العنصرية، حيث قام هذا النظام في العام ١٩٤٨ بعدما جرى سنه وتقنينه بصورة رسمية. وقد اعتمد نظام الأبارتهايد على قوانين عنصرية وتمييزية مختلفة، بما فيها قانون تسجيل السكان الذي سجل جميع أفراد السكان حسب الجماعات العرقية التي ينحدرون منها، وقانون المرافق الذي قنن الفصل العنصري في المرافق العامة، وقانون الإخلال بالآداب العامة الذي حرم الزواج بين البيض والسود. وتضمن تقنين ومأسسة الفصل العنصري إنشاء ما عُرف بالبانتوستانات أو مَواطن السكان الأصلانيين، التي جرى فيها حصر السكان السود وعزلهم. ومع ذلك، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قد سبق قيام نظام الأبارتهايد سن قوانين الأراضي في العامين ١٩١٣ و١٩٣٦، حيث حصرت هذه القوانين مساحات الأراضي التي كانت متاحة للمزارعين السود وقلصتها إلى حد كبير (للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر Ashcroft, Griffiths & Tiffin 2013, p. 14-15).

وقد عمل نظام الأبارتهاد، وهي كلمة تعنى «الفصل» في اللغة الأفريقانية (Afrikaans)، على تشكيل تراتبية هرمية عنصرية كان يحق للبيض بموجبها التمتع بمواطنة من الدرجة الأولى. وفي المقابل، شكل «الملونون» و«لهنود» مواطنين من الدرجة الثانية والأفارقة الأصلانيون مواطنين من الدرجة الثالثة. وبناءً على هذا التصنيف، نصت قوانين الأبارتهايد على منع جميع حالات الزواج والعلاقات الجنسية بين «الجماعات السكانية» المختلفة، وإقامة مناطق سكنية ومرافق عامة منفصلة للجماعات العرقية المختلفة في جميع مؤسسات المجتمع، بما فيها المدارس (Price & Rosberg, 1980).

وبالنظر إلى أن الرأي العام العالمي في أعقاب المحرقة (الهولوكوست) بات يرفض الأيديولوجيات التي تنادي بـ «النقاء العرقي»، سعى النظام السياسي للأبارتهايد إلى تفادي الدعوة المباشرة إلى العنصرية البيولوجية. وعوضًا عن ذلك، أقام هذا النظام حجته بشأن «الفصل في تنمية الجماعات السكانية» المختلفة على أساس الاختلافات الثقافية والحضارية بين المجموعات العرقية في جنوب افريقيا (Fredrickson 2009). كما حاول هذا النظام أن يُكيف نفسه مع عصر تفكيك الاستعمار من خلال منح استقلال صُوري للسكان الأصلانيين السّود ضمن محميات ومناطق جغرافية مخصصة لهم تسمى «الأوطان»، والتي خرج منها الأفارقة الأصلانيون بصفتهم مهاجرين لكي يعملوا لفترات محدودة في المناجم والمصانع ضمن المناطق التي كانت تمتد على تسعة أعشار مساحة البلاد، وتملكها أقلية بيضاء شكلت ما يقل عن سدس إجمالي السكان (المصدر السابق).

وفي حقل التعليم، كان التعليم العام الذي يقوم على أساس التفرقة العنصرية قد تمأسس قبل ظهور نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. ويعود التعليم العام في تاريخه إلى العام ١٩٠٥، حيث جرى تقديمه للبيض أولاً وبصورة تدريجية (Chisholm 2012). ويركز فوييسيل مسيلا (Msila 2007)، في سياق تعليقه على التعليم التبشيري-الديني في جنوب أفريقيا، على الطابع الاستعماري للتعليم فيها، حيث يذكّرنا بأن البريطانيين أسسوا في هذا البلد نظامًا تعليميًا شبيهاً بالأنظمة التي كانت قائمة في المستعمرات البريطانية في بقاع أخرى من أفريقيا، كوسيلة تتيح لهم فرض الهيمنة الاجتماعية على السكان السود الأصلانيين، ونشر لغتهم وتقاليدهم. وفي هذا الخصوص، كان التعليم التبشيري «موجهًا لتأمين خضوع الأفريقيين وإذعانهم وترويضهم عن طريق توظيف العقيدة المسيحية» (Msila 2007 p.148). وتظهر أهداف هذا النوع من أنواع التعليم بجلاء في تصريح صدر على لسان السير جورج غراي (Sir George Grey)، حاكم مقاطعة الكاب، في العام١٨٥٥:

لو تركنا السكان الأصلانيين الموجودين خارج حدودنا على ما هم عليه من البربرية والجهل، فسوف يظلون عرقًا من اللصوص الذين يثيرون المشاكل. ينبغي لنا أن نحاول أن نجعلهم جزءًا من أنفسنا، بحيث يتقاسمون معنا ديننا ومصالحنا، ويشكلون خدمًا

يعودون علينا بالفائدة، ويستهلكون بضائعنا ويسهمون في رفد إيراداتنا. ولذلك، فأنا أقترح أن نبذل جهودًا حثيثة ترمي إلى تربية السكان الأصلانيين في كنف المسيحية والحضارة، من خلال إنشاء بعثات بين ظهرانيهم وربطها بمدارس صناعية. فلن تُقْدم الأعراق الأصلانية التي تقطن خارج حدودنا، والتي يتأثر أبناؤها بفعل بعثاتنا التبشيرية ويتعلمون في مدارسنا ويستفيدون من تجارتنا، على شن الحروب على تخومنا (ورد في المصدر السابق، ص ١٤٨).

وقد كان للتعليم التبشيري أثره على السكان الأصلانيين الذين اكتسبت نُخبهم الطابع الإنجليزي في لغتها وثقافتها، في حين شرع أبناء الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا في صياغة نظام تعليمي يقتصر عليهم وحدهم عبر تشييد مدارسهم المنفصلة خصوصا في الولايات التي أقامها المستوطنون الهولنديون الأوائل، مثل ولاية أورانج فري وترانسفال (للاستزادة حول هذا الموضوع، انظر تاريخ نظام التعليم القائم على الأبارتهايد في Christie 1985; Kallaway 2002). وبعد العام ١٩٤٨، وإبان حقبة نظام الأبارتهايد، «نص قانون تعليم البانتو لسنة ١٩٥٣ على الفصل العنصري في نظام التعليم، وهيأ الظروف المواتية التي يسرت للدولة ممارسة سيطرتها الكاملة ورقابتها التامة على المدارس التبشيرية شبه الخاصة التي كانت قائمة في ذلك الحين» (Chisholm 2012, p. 85). وتعني كلمة «بانتو» «الشعب» في عدة لغات أصلانية بما فيها لغة الزولو، وهي لغة تتحدث بها أغلبية السود.

أرسى قانون تعليم البانتو لسنة ١٩٥٣ القاعدة لقيام نظام تعليمي دونيّ، وأتاح الظروف التي يسرت للدولة إنفاذ السيطرة التامة على المدارس، حيث كان يُنظر إلى السود باعتبارهم على قدر هائل من التخلف بما لا يمكنهم من تحديد المناهج التي يتعلمونها ومن إدارة مؤسساتهم التعليمية بشكل مستقل. وجرى الإبقاء على نظام التعليم القائم على الفصل العنصري على الصعيد المؤسسي من خلال اعتماد إدارة مختلفة ومنفصلة للتعليم في كل جماعة من الجماعات العرقية والإثنية الأربع (وهي السود، والهنود، والملونون والبيض) (Nel & Binns, 1999). ومن بين هذه الجماعات، كانت الأغلبية التي تتألف من السود،

الذين جرى تصنيفهم إلى فصائل وقبائل إثنية كذلك، يحتلون أدنى منزلة في هذا النظام التراتبي الهرمي. ويصف تسواليدي دانييل ثوبيجاني (Thobejane 2013) طريقة عمل نظام الفصل العنصري على النحو التالي:

كانت الحكومة القومية تجمع الأفارقة السود معًا تحت مسمى «البانتو»، ثم تعزلهم وتفصلهم على أسس إثنية، من قبيل إثنيات الزولو والبيديس والتسواناس والسوثوس والشانغان والفيندا والنديبيلي. وفي المقابل، كانت هذه الحكومة القومية تسبغ تسمية «الهنود» على الأشخاص الذين ينحدرون من أصول هندية وآسيوية، كما كانت تصنف الأفراد الذين ينحدرون من أصول مختلطة، كالأفارقة والأوروبيين والملاويين، تحت مسمى «الملونين». وفضلًا عن ذلك، كان الأفراد الذين ينتمون إلى أعراق هندية وآسيوية وأعراق مختلطة (الملونين) يتلقون تعليمًا رديئًا نوعًا ما بالمقارنة مع تعليم البيض، غير أن هذا التعليم كان أفضل بشوط بعيد من نظام تعليم البانتو الذي كان مخصصًا للسود (ص٢)

وترى ليندا شيشولم (Chisholm 2012, p. 85)، في سياق تعليقها على هذا النظام، أن «أهداف التعليم كانت تسعى وبصورة صريحة لا مواربة فيها إلى الإبقاء على تفوق البيض وهيمنتهم على الاقتصاد والدولة». وعلى وجه التحديد، يوصّف إيتيين نيل وتوني بينز (Nel & Binns 1999, p. 120) السياسة التي طُبقت في نظام التعليم باعتبارها «نظامًا مركزيًا وتسلطيًا يقوم على الولاء الأعمى للأيديولوجيات القومية والكالفينية الدينية، التي تؤمن بها حكومة الحزب الوطني التي ينحدر أعضاؤها من الأقلية البيضاء». وكانت هذه السياسة تستند إلى سياسة «التعليم القومي المسيحي»، التي طرحها الحزب الوطني الذي وصل إلى سدة الحكم في العام ١٩٤٨. وتبين المادة (١٥) من سياسة التعليم القومي المسيحي لسنة ١٩٤٨ الأساس الذي يقوم عليه التعليم المرتكز على الأبارتهايد:

نحن نؤمن بأن الدعوة التي تحتضنها جنوب أفريقيا البيضاء ومهمتها فيما يتصل بالأصلاني تكمن في تنصيره ومساعدته على الصعيد الثقافي، [وتعتمد هذه الدعوه على] مبادئ الوصاية،

وعدم المساواة والفصل العنصري» وبما يتوافق مع هذه المبادئ، فنحن نؤمن بأن تدريس الأصلاني وتعليمه يجب أن يقوم في أساسه على حياة البيض ونظرتهم إلى العالم، ولا سيما تلك التي يعتنقها شعب البوير باعتبارهم الأوصياء البيض الذين يتسامون على السكان الأصلانيين ... (ورد في Msila, 2007 p. 149).

وحسب التوصيف الذي يوجزه لي غرانج (Le Grange 2008) لسياسة التعليم القومي المسيحي، يجب أن يتولى البيض تنظيم إجراءات تعليم السود وإدارته، ولا يجوز تمويل تعليمهم على حساب تعليم البيض، ولا يجوز أن يهيئ هذا التعليم السود للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع البيض. ومع ذلك، ينبغي أن يكون التعليم باللغة الأم التي ينطق بها السود وأن يحافظ على «الهوية الثقافية» التي تميز مجتمعهم. وتبيّن بيني إينسلين (Enslin 1984, p. 140; citied in Le Grange 2008, p. 401-402) أنه حسب هذه السياسة كما نص عليها القانون:

«تتولى ' جنوب أفريقيا البيضاء ' -أو على وجه أخص ' شعب البوير باعتباره الوصي الأبيض السامي على السكان الأصلانيين 'والذين ما تزال ' ثقافتهم في مهدها ' -المسؤولية عن تعليم السود. ويكمن ' جزء عضوي من وظيفة ومهمة أفراد الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا 'في 'تنصير الأعراق غير البيضاء في أرض آبائنا '. ويتمحور ' الواجب المقدس 'الملقى على عاتق هؤلاء الأفراد حول إقامة تعليم السود على أساس المبادئ القومية المسيحية. ولذلك، فمما لا يدع مجالًا للشك ' أننا نؤمن بأن الإنسان الملون لن يملك القدرة على أن يحظى بالأمان من وثنيته ومن جميع أنواع الأيديولوجيات الأجنبية التي تعده بسعادة زائفة، والتي تجعل منه إنسانًا ساخطًا وتعيسًا على المدى البعيد، إلا عندما يتحول إلى المسيحية. »

ولم يزل الادعاء القائل بأن التعليم يسعى إلى نقل السود إلى «مصاف الحضارة» وتحسين وضعهم يشكل جانبًا مركزياً من التسويغات التي ساقها نظام الأبارتهايد على مدى عقود طويلة. وقد افترض التقرير الصادر عن مفوضية التعليم، التي ترأسها د.إيسيلين (W. W. M. Eisselen)، في العام ١٩٥٣ بأن نظام التعليم لم يكن عنصريًا،

بل كان عبارة عن وسيلة يمكن من خلالها تمدين غالبية السود في جنوب أفريقيا ونقلهم إلى «مصاف الحضارة». وفضلًا عن ذلك، شدد قانون التعليم الوطني لسنة ١٩٦٧ على ادعاء «نشر الحضارة»، حيث أعاد التأكيد على وجوب تعليم البانتو في مناطقهم الأصلانية لأن «لتواصل بين البيض والسود ومنح السود امتياز الحقوق المتساوية يعرض وجود الحضارة والثقافة الغربية للخطر» (Thobejane 2013, p. 4).

ومن الملامح الأخرى التي وسمت السياسة التعليمية التي قامت على الأبارتهايد في ظل الحزب الحاكم أنها كانت تتبنى نظريات أصولية في التدريس (Fundamental Pedagogics) على نحو صارم، حسبها «المنهجية العلمية» هي المنهجية الوحيدة التي تصلح لفهم التعليم وممارسته (Le Grange 2008). وعلى هذا الأساس، يجب اعتبار التعليم عملًا علميًا موضوعيًا وشموليًا ومنهجيًا، وأن يخلو من أي تعاط واشتباك مع أي أيديولوجيا أو منظومات قيمية. وعلى وجه الإجمال، يعني النظر إلى التعليم باعتباره نهجًا علميًا، وعملية تقنية، ووجوب استبعاد المعتقدات والسياسة وإقصائهما منه. وفي هذا المضمار، تدعي إينسلين (Enslin 1990) أن التركيز على أصول التدريس العلمية ومهننة التدريس أدت إلى تقديم «النزر اليسير من المعلومات حول المنظومة الاجتماعية والتعليمية الحالية أو البدائل الممكنة لتلك المنظومة أو الطريقة التي يمكن أن يسهم فيها المدرسون في إفراز التحول» (ص. ٧٨). ومن خلال إقصاء البعد السياسي باعتباره بعدًا مشروعًا في الخطاب التربوي، لا يقدم التوجه المتمركز بأصول التدريس كعملية علمية وتقنية محضة لغة للنقد والتفكر بامكانيات الخلاص من نظام الفصل العنصري.

وعلى وجه الإجمال، شكّل نظام التعليم القائم على الأبارتهايد أداة مهمة من أدوات السيطرة وحماية تفوق البيض والامتيازات التي يحظون بها في الاقتصاد والدولة. وعلى وجه الخصوص، شدّد نظام الأبارتهايد على فصل التعليم وسلخه عن سياقه السياسي المحلي وتضمينه محتوى دينيًا يشجع الجوهرانية الثقافية التي أسهمت في المحافظة على علاقة القوة بين الأفارقة والبيض.

## أفكار ختامية

لا تتناول هذه الورقة الطريقة التي اتبعتها إسرائيل في إنشاء نموذج قد يفوق نموذج الأبارتهايد في دقته ودرجة تعقيده. نموذج يعمل فيه التيار الساعي الى تديين المجال العمومي وتعزيز يهودية الدولة على تسويغ العنصرية تجاه الفلسطينيين وتطبيع الأجندة الاستيطانية-الاستعمارية والتساوق مع تجلياتها في المجالات المختلفة، وبضمن ذلك التربية والتعليم (للاستزادة، انظر Lentin 2008). ولذلك، فقد أبدينا قدرًا أقل من الاهتمام في تعريف إسرائيل على أنها تمثل حالة خالصة وصرفة من دولة الأبارتهايد (Marshall 1995). وعوضًا عن ذلك، فقد أولينا تركيزًا أكبر على تتبُّع الطرق التي يتشابك فيها التفوق الإثني مع المهمة المزعومة بشأن نقل فلسطينيي البلاد إلى مصاف الحداثة والحضارة من خلال نظام التعليم في إسرائيل. ولهذه الغاية، فقد استعرضنا تجربة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وألقينا الضوء عليها من أجل الخروج بأفكار تبين لنا كيف يعمل الفصل العنصري والقومية الإثنية الدينية على ترسيخ نظام تسويغي يسمح بموضعة الفلسطينيين في إسرائيل في وضع تبعيةٍ مستمرة وثابتة، كمرشحين دائمين للانتقال لطور الحداثة، وكمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة في انتظار وعود التمدين والتقدم.

في نظام الأبارتهايد الذي كان سائدًا في جنوب أفريقيا، كان التعليم مصمماً من أجل نقل الأغلبية السوداء إلى «مصاف الحضارة»، حيث عمل هذا النظام على تكريس وتسويغ التراتبية الهرمية للمجتمع وتعزيز الوعي الأيديولوجي الجمعي الذي يعطي الشرعية للبنى المجتمعية وسياسات الهوية التي تفصل بين الأسمى والأدنى، وبين السيد والعبد، وبين الحاكم والمحكوم في نظام حياة الجماعات كافة في جنوب أفريقيا (Thobejane 2013, p. 2). وفي الحالة الإسرائيلية، يدعي غولدبيرغ (Goldberg 2007) في معالجته النقدية أن «الرؤية الصهيونية لإسرائيل» تقوم على تبني واجب دفع عجلة الحداثة في منطقة تتسم بتخلف سكانها العرب. ووفقًا لهذا المنظور الاستعماري، كما يبينه غولدبيرغ (Goldberg 2007):

تمثل إسرائيل الحداثة والتقدم والصناعة والاجتهاد، وهي تتطلع إلى المستقبل المشرق وتحمل الرسالة الحضارية «وتمثل فلسطين الزمن الغابر، والمساعي التي كُتب لها الفشل»،

والأرض العتيقة التي ما تزال تُفلح باليد، والقصور المستفحل في الحكم، ومكانًا ما يزال واقعًا في قبضة زمنه الغابر ... (ص. ٢٧).

يفترض فريدريكسون (Fredrickson 2009) أن العنصرية تقوم في أساسها على مبدأين: إثبات الاختلاف وممارسة القوة. ويجري تشكيل الاختلاف باعتباره هُوةً دائمة لا يمكن جسرها بين ما يُنظر إليه على أنه «نحن» و«هم»، بينما يتم تفعيل القوة، ماديا ورمزيا، من أجل المحافظة على ثنائية تراتبية هرمية بين هذين القطبين. في الحالة الإسرائيلية، تُرسخ الثنائية بين الفلسطينيين واليهود، الذين يُعتبرون معًا من مواطني إسرائيل، من خلال البرامج التعليمية التي تركز تركيزًا هائلًا على الهوية اليهودية. وبفعل هذه البرامج، لا يحظى الفلسطينيون واليهود في إسرائيل بالمساواة في الحصول على الموارد التعليمية التي تيسر تطوير الهوية الجماعية وتعزز الجانب الوطني فيها، وذلك لأن السلطات الإسرائيلية توفر هذه الموارد للتلامذة اليهود بصورة حصرية تقريبًا، بينما ترفض حق التلامذة الفلسطينيين في بناء هويتهم الجماعية باعتبارهم فلسطينيين.

تتكرس الثنائية التراتبية الهرمية بين «نحن» اليهود و«هم» الفلسطينيين عن طريق الإبقاء على المحرمات الثلاث التي يمليها نظام التعليم الإسرائيلي ويبقيها خارج أي سجال مجتمعي أو تعاط نقدي، وهي: الدين، والمحرقة والجيش. وقد ذُكرت هذه المحرمات بصورة صريحة في بيان صدر عن وزير التربية والتعليم، شاي بيرون، في العام ٢٠١٤، في سياق تعليقه على السجال الجماهيري حول حرية التعبير عن الرأي ودور المدرسين في تعليم المواطنة على إثر القضية التي واجه فيها أحد مدرسي مادة التربية المدنية، وهو آدم فيريتي، الفصل من عمله لأنه وصف الجيش الإسرائيلي كجيش غير أخلاقي. وقد دعا البيان الذي أصدره بيرون المدارس إلى التطرق الحذّر إلى الدين، المحرقة والجيش واصفا هذه المحرمات بـ«الألغام الثقافية». فحسب البيان المذكور، قد يتسبب الخوض غير الحذر في هذه المحرمات في إهانة الدين والتعدي على معتقدات الأفراد والمجتمعات، وإنكار المحرقة، وإثارة الشكوك حول شرعية الجيش الإسرائيلي وأخلاقياته. وفي الواقع، فقد رسّم هذا البيان حدود النقاش في الحصص الدراسية، حيث بين المحرمات الثلاث التي لا يجوز تناولها في نظام التعليم الإسرائيلي (Misgav 2014).

وقد تبوأت هذه المحرمات الثلاث موقعًا مركزيًا في منظومة التعليم الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل. ومع ذلك، فما يبدو جديدًا في هذا الخصوص يكمن في «نقطة التحول الدينية»، حيث بات التعليم يتسم وبقدر متزايد بسمة راديكالية ويكتسي «طابعًا دينيًا» بتأثير أيديولوجيات الخلاص والغيب في تيار الصهيونية الدينية. في هذا، يوضع التعليم في إسرائيل في خدمة الأيديولوجيا والثيولوجيا السياسية التي يؤمن بها المستوطنون الإسرائيليون المتشددون الذين، حسبما تراه إيفا إيلوز (Illouz 2014)، يشبهون في العديد من الجوانب المُلّاك المناصرين للعبودية في الجنوب الأميركي في القرن التاسع عشر. وفي رأي إيلوز، يظهر هذا الأمر على نحو خاص في الطريقة التي يعتمدها هؤلاء المستوطنون في إيجاد الأسباب التي تسوغ تفوقهم بإضفاء هالة القداسة على الأرض وعلى أنفسهم من خلال الروايات التوراتية، والتي ينظرون فيها إلى أنفسهم، مثلهم في ذلك مثل الملاك المناصرين للعبودية، كما لو كانوا ينفذون إرادة الرب. وفي نهاية المطاف، يعكس تعزيز الوشائج الدينية في نظام التعليم اليهودي القومي إيمانًا ثيوقراطيًا يرى أن إسرائيل دولة يهودية أولاً وأخيراً. وهذا الإيمان، أو الرؤية إن شئت، يتعارض نوعاً ما مع الرؤية القومية الإثنية التي تنظر إلى إسرائيل باعتبارها دولة «يهودية وديمقراطية»، حتى أنه يلغيها ويحل محلها. فبفعل عملية الديننة هذه للمجال العمومي وللتعليم خاصة، يكتسي النظام التربوي في إسرائيل بثيولوجيا سياسية خلاصية (Hotam 2013) تتيح لمعتنقيها تفعيل النزعات الدوغماتية والعدوانية والعنصرية الكامنة في الحركة الصهيونية الاستيطانية-الاستعمارية.

يُبقي الطابع الاستيطاني-الاستعماري للحركة الصهيونية على إسرائيل «مشروعًا غير مكتمل» على الدوام، في حين يسوغ التديين الخلاصي والغيبي بتأثير تيار الصهيونية الدينية التوسع المستمر لهذا المشروع ويهبه مشروعية غير محدودة. في حالة الابرتهايد، اعتمدت أيديولوجيا نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على إنتاج ونشر معتقدات ومعرفة ترسخ تفوق البيض وتكرس الفصل بوصفه تعبيرا دينياً لرسالة متواصلة ومقدسة من أجل «نشر الحضارة» و«التحديث» وتنفيذ إرادة الله في «تنصير» السود. هذا ويجري الإبقاء على الفصل بين «نحن» اليهود المتفوقين و«هم» الفلسطينيين الدونيين من خلال ترويّج رؤية دينية كبرى

تتكفل حركة المستوطنين اليهود بنشرها والترويج لها. وتشرعن هذه الرؤية التفوق الإثني والديني لليهود على غيرهم، وتسوغ مصادرة الأراضي على أساس الافتراض القاضي بأن الرب قطع الوعد بإعطائها للشعب اليهودي (Illouz 2014).

في النهاية، لا بد من التأكيد على ما ذهب إليه نديم روحانا في توصيفه للحالة الإسرائيلية كمشروع استعماري استيطاني مازال مفتوحا ومتواصلاً وغير مكتمل في نتائجه ومحصلاته (Rouhana 2015). هذه النهاية المفتوحة فرضها عاملان، أحسبهما متضافران ويستحقان المزيد من الدراسة والتمحيص: بقاء وصمود الفلسطينيين الذين لم يمنحوا الشرعية للدولة اليهودية وواصلوا مقاومتها، والعنصر المسياني والخلاصي الذي يدخل في تركيبة أيديولوجيا الحركة الصهيونية ويدفعها إلى الالتصاق بجوهرها الحركي وطابعها التوسعي. ما زال هذا الجوهر وهذا الطابع يقعان في موقع القلب من النظام التعليمي في إسرائيل، وما زالا يمدان خريجي هذا النظام بالتسويغات للتفوق والغلبة وللتنكر لوجود الفلسطينيين وأحلامهم.

# مصادر


- Abu-Asba, K. 2007. *Arab Education in Israel: Dilemmas of a National Minority,* Jerusalem: Florscheim Institute. (Hebrew)
- Agbaria, A. 2016. "The new face of control: Arab education under neoliberal policy", In N. Rouhana &S. Huneidi (eds.), *Israel and its Palestinian citizens: Ethnic Privileges in The Jewish state* (pp.299-335). Cambridge: Cambridge University Press.
- Agbaria, A. 2012. 'Teaching Islam in Israel: On the absence of unifying goals and a collective community', In H. Alexander, & A. Agbaria (Eds.), *Character and Citizenship: Religious Schooling in Liberal Democracies* (pp. 181-98). New York: Routledge Press.
- Agbaria, A. K. 2016. "The 'right' education in Israel: Segregation, religious ethnonationalism, and depoliticized professionalism", *Critical Studies in Education,* 1–17.
- Agbaria, A. & Mahajana, A. 2009. "Arab education in Israel between achievement and recognition", *Alpaim*, 34, pp.111–129. (Hebrew)
- Agbaria, A. K., Mustafa, M. & Jabareen, Y. T. 2014. "'In your face' democracy: Education for belonging and its challenges in Israel", *British Educational Research Journal,* 41(1), pp.143-175.
- Al-Haj, M. 1995. *Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany: State University of New York Press.
- Ashcroft, B., Griffiths, G., & Tiffin, H. 2013. *Post-colonial studies: The key concepts*. London: Routledge.
- Barak, M. 2014. *Political education in Israel*. Jerusalem: Molad: The Center for the Renewal of Israeli Democracy.(in Hebrew).
- Bauman, Z. 2000. *Modernity and the Holocaust*. Cornell University Press.
- Ben-Simhon, C. 2014." The holy war being waged within the Israeli army", *Haaretz* (8 November 2014). Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.625020 (Accessed 25 March 2015) (Hebrew).
- Chisholm, L. 2012. "Apartheid in post-apartheid South Africa", *Storia Delle Donne,* 8(1), pp.81-103.
- Christie, P. 1985. *The right to learn: The struggle for education in South Africa*. Johannesburg: Ravan Pr of South Africa.
- Dror, Y. 2008. *National Education through Mutually Supportive Devices: The Zionist Story.* Jerusalem: Magnes. (Hebrew).
- Enslin, P. 1990. Science and doctrine: Theoretical discourse in African teacher

education. In M. Nkomo (ed.), *Pedagogy of Domination* pp. 77–92, Trenton, NJ: Africa World Press, Inc.

- Ettinger, Y. 2013. Ex-IDF chief rabbi takes over Israel's new Jewish Identity Administration. *Harretz* 25 March 2015). Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/ex-idf-chief-rabbi-takes-over-israel-s-new-jewish-identity-administration.premium-1.525055 (Accessed on 21 May 2013) (Hebrew).
- Fredrickson, G. M. 2009. *Racism: A Short History*. Princeton University Press.
- Gaiger, Y. 2010. *Position Paper Concerning Civics Education. Jerusalem: The Center for Zionist Strategy,* Retrieved from: http://www.izsvideo.org/videos/full/CivicPaper.pdf (Accessed on 25 March 2015) (Hebrew).
- Gal, R. (Editor) 2013. *Beyn Hakippa Lekumta: Dat, Politika Vetzava Beyisrael* ("Between the Yarmulke and the Beret"). Tel-Aviv: Modan Publishing House. (Hebrew).
- Goldberg, D.T. 2008. Racial Palestinization. In R. Lentin (Ed.), *Thinking Palestine* pp. 25-45. London: Zed Books.
- Gordon, N. 2012. "The geography and political context of human rights education: Israel as a case study", *Journal of Human Rights,* 11(3), pp.384-404.
- Gross, Z. 2011. "Israel: State Religious Education in Israel," in: Helena Miller, Lisa D. Grant, and Alex Pomson (eds.), *International Handbook of Jewish Education,* pp. 1219-1233, Dordrecht: Springer.
- Haklai, O. 2011. *Palestinian Ethnonationalism in Israel*. University of Pennsylvania Press.
- Herman, T., Heller, E., Atmor, N. & Lebel, Y. 2013. *The Israeli Democracy Index*. Jerusalem, The Israel Democracy Institute. (Hebrew).
- Hermann, T., Be›ery, B., Heller, E., Cohen, C., Lebel, Y., Mozes, H. & Neuman, K. 2014). *The National-Religious Sector in Israel 2014*. Jerusalem: The Israel Democracy Institute. Retrieved from: http://www.idi.org.il/media/3829442/the_national_religious_sector_book.pdf (Accessed on 25 March 2015) (Hebrew).
- Hotam, Y. 2013. *Modern Gnosis and Zionism: The Crisis of Culture, Life Philosophy and Jewish National Thought*. London: Routledge.
- Ichilov, O., Salomon, G. & Inbar, D. 2005." Citizenship Education in Israel –A Jewish-Democratic State", In R. Cohen-Almagor (Ed.), *Israeli Institutions at the Crossroads* p,p. 29-50, London & New York: Routledge.
- Idan, Y. 2013. Scenes from School Life. *Hed Hachinuch*, 77,7, pp.46-104 (Hebrew).
- Illouz, E. 2014. 47 years a slave: A new perspective on the occupation. *Haaretz*,

7 February 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/features/.premium-1.572880 (Accessed on 28 March 2014) (Hebrew).

- Jabareen, Y. & Agbaria, A. 2014. “The Autonomy of the Arab Education System: Challenges and Possibilities”, *Gilui Daat*, 5, pp.13-40. (Hebrew).
- Jamal, A. 2007. “Strategies of minority struggle for equality in ethnic states: Arab politics in Israel”, *Citizenship Studies,* 11(3), pp.263–282.
- Jamal, A. 2008. “The counter-hegemonic role of civil society: Palestinian–Arab NGOs in Israel”, *Citizenship Studies*, 12(3), pp. 283-306.
- Kallaway, P. (Ed.). 2002. *The History of Education under Apartheid, 1948-1994: The Doors of Learning and Culture shall be Opened*. New York: Peter Lang.
- Kashti, O. 2010. “Education Ministry Revising Textbook for Being Too Critical of Israel”, *Haaretz* ,29 August 2010, Retrieved from: http://www.haaretz.com/print-edition/news/education-ministry-revising-textbook-for-being-too-critical-of-israel-1.310751 (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Kashti, O. 2013a. “Rewriting history (again): What stance on Arabs will Israel›s new education minister take?”, *Haaretz* 25 March 2013, Retrieved from: http://www.haaretz.com/weekend/rewriting-history-again-what-stance-on-arabs-will-israel-s-new-education-minister-take.premium-1.525812 (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Kashti, O. 2013b). Israel›s new Jewish identity initiative based on fascist values, consultant warns. *Haaretz* 10 July 2013). Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.534791 (Accessed on 31 March 2015) (Hebrew).
- Kashti, O. 2014a.” Blame Israel›s schools for the racism”, *Haaretz* 20 August 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.611395 (Accessed on 31 March 2015) (Hebrew).
- Kashti, O. 2014b.” Israeli teenagers: Racist and proud of it”, *Haaretz*, 23 August 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/features/.premium-1.611822 (Accessed on 31 March 2015) (Hebrew).
- Kashti, O. 2014c. “Education Ministry plans teaching children to be ‹Jewish fighters’”, *Haaretz*, 22 August 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/1.611919 (Accessed on 31 March 2015) (Hebrew).
- Kashti, O. 2014d. “Bringing secular Israelis closer to the Bible”, *Haaretz*, 13 August 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.610226 (Accessed on 31 March 2015) (Hebrew).
- Kashti, O. 2014e. “Israel›s Education Ministry working overtime to stress ‹Jewish

identity›", *Haaretz* 25 October 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.622614 (Accessed on 31 March 2015) (Hebrew).

- Kashti, O. 2015a. Israel bans novel on Arab-Jewish romance from schools for "threatening Jewish identity." *Hararetz* ,31 December, 2015, Retrieved from: www.haaretz.com/isra- el-news/.premium-1.694620 (Accessed on 31 March 2015).
- Kashti, O. 2015b." Jewish and Democratic – Yet ten times more the funding for the Jewish", *Harretz* ,17 January 2015, Retrieved from: http://www.haaretz.co.il/news/education/.premium-1.2540775 (Accessed on 31 March 2015).
- Kashti, O. 2015c." Religious public schools teach children to "long for the third temple", *Hararetz* ,1 November, 2015, Retrieved from: www.haaretz.com/israel-news/.premi- um-1.683333. (Accessed on 31 March 2015).
- Kashti, O. & Skop, Y. 2014. 'There›s a new subject on the curriculum: Pluralistic Jewish-Israeli culture", *Haaretz*, 13 November 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.625962# (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Karayanni, M. M. 2012. "Two concepts of group rights for the Palestinian-Arab minority under Israel›s constitutional definition as a "Jewish and democratic" state", *International journal of constitutional law,* 10(2), pp.304-339.
- Lebel, U. 2007. *The Road to the Pantheon: Etzel, Lehi, and the Borders of Israeli National Memory,* Jerusalem: Magnes Press. (Hebrew).
- Lentin, R. (Ed.). 2008).*Thinking Palestine*, Zed Books.
- Lloyd, D., & Pulido, L. 2010. "In the long shadow of the settler: on Israeli and US colonialisms", *American Quarterly,* 62(4), pp.795-809.
- Le Grange, L. 2008. "The didactics tradition in South Africa: A reply to Richard Krüger", *Journal of Curriculum Studies,* 40(3), pp.399-407.
- Maoz, A. 2007." Religious Education in Israel", *University of Detroit Mercy Law Review,* 83(5), pp.679-728.
- Manzer, R. 2003. *Educational regimes and Anglo-American democracy.* Toronto: University of Toronto Press.
- Mari, S. 1978. *Arab Education in Israel*. Syracuse, NY: Syracuse University Press.
- Marshall, M. 1995. "Rethinking the Palestine question: the apartheid paradigm", *Journal of Palestine studies, 25* (1), pp.15-22.
- Mamdani, M. 2015. "Settler colonialism: Then and now", *Critical Inquiry, 41*(3), pp. 596-614.

- Ministry of Education 2000. *To be Citizens in Israel: A Jewish and Democratic State*. Jerusalem: Ministry of Education. (Hebrew).
- Ministry of Education. 2003. *100 Concepts of Heritage, Zionism, and Democracy,* Jerusalem, Ministry of Education, Retrieved from: http://www.education.gov.il/moe/klali/mea_musagim.htm (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Ministry of Education ,2009. *The Government of Israel Believes in Education*. Jerusalem: Ministry of Education, Retrieved from: http://meyda.education.gov.il/files/Owl/Hebrew/SarHachinuch/Education_presentation_final_opt.pdf. (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Misgav, U. 2014. "Israeli education minister›s creed: God, the Holocaust, and the military", *Haaretz,* 6 February 2014, Retrieved from http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.572715 (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Msila, V. 2007." From Apartheid education to the Revised National Curriculum Statement: Pedagogy for identity formation and nation building in South Africa", *Nordic Journal of African Studies,* 16(2), pp.146-160.
- Mustafa, M. & Ghanem, A. A. 2010. 'The Empowering of the Israeli Extreme Right in the 18th Knesset Elections", *Mediterranean Politics,* 15(1), pp.25-44.
- Nel, E. & Binns, T. 1999. 'Changing the geography of apartheid education in South Africa", *Geography,* 48(2), pp.119-128.
- Nesher, T. 2012. "Israel Education Ministry fires civics studies coordinator attacked by right", *Haaretz,* 6 August 2012, Retrieved from: http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-education-ministry-fires-civics-studies-coordinator-attacked-by-right-1.456182 (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Ohana, D. 2009. *Political Theologies in the Holy Land: Israeli Messianism and its Critics,* London: Routledge.
- Orlev, Z. 2010. *Protocol 105 of the Knesset Education, Culture and Sport Committee* ,25 November 2009, Retrieved from: http://www.knesset.gov.il/protocols/data/html/chinuch/2009-11-25.html; http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3810520,00.html (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Pedatzur, A. & Perliger, A. 2004. "The Inherent Paradox of Civic Education in Israel", *Migamot,* 43(1), pp.64-83. (Hebrew).
- Peled-Elhanan, N. 2012. *Palestine in Israeli School Books: Ideology and Propaganda in Education,* London, Tauris Academic Studies.
- Pinson, H. 2007a. "At the boundaries of citizenship: Palestinian Israeli citizens and the civic education curriculum", *Oxford Review of Education,* 33(3), pp.331-348.

- Pinson, H. 2007b. "Inclusive curriculum? Challenges to the role of civic education in a Jewish and democratic state", *Curriculum Inquiry,* 37(4), pp.351-382.
- Pinson, H. 2014. *From a Jewish and Democratic State to a Jewish State Period.* Nazareth, Dirassat, the Arab Center for Law and Policy, Retrieved from: http://www.dirasat-aclp.org/arabic/files/Pinson_Report_Dirasat_ACRI_Oct2013.pdf (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Pinson, H. & Agbaria, A. K. 2015. "Neo-Liberalism and Practices of Selection in Arab Education in Israel: Between Control and Empowerment", *Diaspora, Indigenous, and Minority Education,* 9(1), pp.54-80.
- Price, R. & Rosberg, C. G. 1980. *The Apartheid Regime*. Berkeley: University of California Press.
- Ram, U. 2000. "National, ethnic or civic? Contesting paradigms of memory, identity and culture in Israel", *Studies in Philosophy and Education,* 19(5-6), pp.405-422.
- Rouhana, N. 2015. "Homeland Nationalism and Guarding Dignity in a Settler Colonial Context: The Palestinian Citizens of Israel Reclaim Their Homeland", *Borderlands,* 14(1), pp.1-37.
- Rouhana, N. N. & Sultany, N. 2003. "Redrawing the boundaries of citizenship: Israel›s new hegemony", *Journal of Palestine Studies,* 33(1), pp. 5-22.
- Saragossi, S. 2013. "Between opposing pulling forces: The state religious education between Halachik law and democracy", In D. Avnon (Ed.), *Civic Education in Israel,* pp. 202–235. Tel Aviv: Am Oved. (Hebrew).
- Shafir, G. & Peled, Y. 2002. *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship,* Vol. 16. Cambridge University Press.
- Shtull-Trauring, A. 2013. "Professor Asher Cohen to head civics panel at Education Ministry", *Harretz,* 13 June 2013, Retrieved from: http://www.haaretz.com/print-edition/news/professor-asher-cohen-to-head-civics-panel-at-education-ministry-1.367342. (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Skop, Y. 2014a."Plan to hire more Arab teachers falls far short", *Haaretz* ,11 September 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.615219 (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Skop, Y. 2014b. "Israel keeps Arab teachers out of Orthodox religious schools", *Haaretz,* 28 January 2014, Retrieved from: http://www.haaretz.com/news/national/.premium-1.570953 (Accessed on 30 March 2015) (Hebrew).
- Shohat, E. 2003. "Rupture and return: Zionist discourse and the study of Arab Jews", *Social Text,* 21(2), pp.49-74.

- Svirsky, S. & Dagan-Bozaglo, N. 2009. *Separation, Inequality and Faltering Leadership,* Tel-Aviv: Adva Center, Retrieved from: http://www.adva.org/uploaded/education%20English%202009.pdf (Accessed on 26 March 2015).
- TALI. 2015. Retrieved from http://www.tali.org.il (Accessed on 26 March 2015) (Hebrew).
- Tessler, R. 2005. "Civic education in a non-civic society: National trend or sectarian game?", *Politika* (Politics), 14, 25-50. (Hebrew).
- Thobejane,T. D. 2013." History of Apartheid Education and the Problems of Reconstruction in South Africa", *Sociology Study,* 3(1), pp. 1-12.
- Travis, H. 2013. *Ethnonationalism, Genocide, and the United Nations: Exploring the Causes of Mass Killing Since* 1945, Routledge.
- Turner, B. S. 2011. *Religion and Modern Society: Citizenship, Secularisation and the State,* Cambridge University Press.
- Van Dijk, T. A. 1993. "Principals of Critical Discourse Analysis. *Discourse and Society",* 6 (2), pp.243-289.
- Veracini, L. 2006. *Israel and Settler Society.* London: Pluto Press.
- Yaron, I. & Harpaz, Y. 2015. *Snapshots from the Life of a Secondary School* Poalim Library and Mofet Institute (Hebrew).
- Yiftachel, O. 2006. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine,* Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Yonah, Y. & Shenhav, Y. 2005. *What is Multiculturalism? On the Politics of Identity in Israel,* Tel-Aviv: Babel. (Hebrew).
- Zureik, E. 1979. *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism,* London: Routledge and Kegan Paul

# ٢

# الدين والأبارتهايد في السياق الإسرائيلي

**مهند مصطفى***

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور التأويلات الدينية المُهيمنة على التيار الدينيّ القوميّ والأرثوذكسيّ في إسرائيل، في تأسيس وعي وواقع من التفوق العرقي–الديني لليهود على العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. يرى المقال أن النظام الإسرائيلي يستند بشكل متزايد على معتقدات وقيم دينية تعمل على إنتاج وشرعنة سياسات التفوق والفصل العنصري المبنية على أسس دينية وعلى الانتماء الديني. بالمقارنة مع دور الدين في جنوب أفريقيا، فقد لعب الدين أيضا دورا مهما في شرعنة نظام الأبارتهايد، وكانت تأويلاته الثيولوجية التي تؤسس للفصل من جهة، وتراتبية الحقوق والتفوق العرقي–الديني، من جهة أخرى، مركبا أساسيا في تدعيم البعد القيمي لنظام الأبارتهايد وفي تأصيلاته النظرية التي تعطيه المصداقية الأخلاقية الدينية في نظر الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، ولقد لعبت المؤسسة الدينية المتمثلة بالكنيسة البروتستانتية الهولندية (DRC) دورا أساسيا في تزويد هذا التأويلات للنظام السياسي الحاكم (Bymes 1996; Shore 2009; Moodie 1975).

* مدير عام مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية ومتخصص في العلوم السياسية، ومحاضر في قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة بيرزيت.

وكما الحال في جنوب أفريقيا البيضاء، تم تأصيل تراتبية الحقوق والتفوق العرقي-الديني في النظام الإسرائيلي في خطاب ديني يحدد من هم أصحاب البلاد، ويشكل ناظما لتراتبية في الحقوق، أي: فصلا في مستوى الحقوق مبنيا على التفوق والانتماء الدينيين، بعد أن قامت الحركة الصهيونية بعلمنة الكثير من منظومات الدين وليس مفرداته فحسب، بحيث بات الكثير من مفردات وجوهر خطابها في الفصل العنصري والتراتبية الحقوقية يقف على أرضية دينية، علما أن القومية الإثنية اليهودية مبنية بشكل كامل على المفهوم الديني، من حيث ترسيم حدود المجموعة القومية اليهودية.

سأعود ضمن هذا البحث إلى الأرضية الدينية الثيولوجية للفصل ولمفهوم التفوق العرقي-الديني، وتعود أهمية العودة إلى الأرضية الثيولوجية لبحث فكرة الأبارتهايد الإسرائيلي، إلى أسباب عديدة، أهمها أن هذه الأرضية كانت الأساس الذي تطورت من خلاله فكرة القومية اليهودية، وبصورة غير مسبوقة في تاريخ الحركات القومية من حيث مقاربتها وكثافتها الاصطلاحية للدين والثيولوجيا الدينية (Raz-Krakotzkin 2002)، والسبب الثاني صعود الخطاب الديني القومي كخطاب يطمح إلى الهيمنة على الوعي القومي العام للمجموعة اليهودية، واستبدال الخطاب القومي الصهيوني العلماني التقليدي (Pedahzur 2012). لا يؤسس هذا الخطاب على الفصل العنصري وتراتبية الحقوق على أساس قومي يعتمد على أرضية دينية ، بل يؤسس لفصل عنصري وتراتبية حقوقية بواسطة الجهر بالتفوق والانتماء الديني وما يترتب على ذلك من تباين في الحقوق على الأرض وفيها. وهنا نجد مفارقة تاريخية مهمة، فإذا كان الخطاب القومي الصهيوني العلماني التقليدي قام بعلمنة مكثفة وشاملة للدين لتشييد مشروعه الكولونيالي في فلسطين بالذات، فإن الخطاب الديني القومي يقوم بعملية حثيثة لتديين القومية في تبرير الأبارتهايد والتفوق العرقي-الديني في البلاد.

يقسم البحث الحالي إلى ثلاثة أقسام، يعرض القسم الأول بنقاش مقتضب العلاقة بين الدين والأبارتهايد في حالة جنوب أفريقيا، وذلك بهدف استبيان الدور الذي لعبه الدين في هذا السياق، مع التأكيد أن هنالك صعودا للأدبيات التي ركزت على دراسة هذا المجال البحثي في اتجاهين: اتجاه يركز على دور الدين في تأصيل الأبارتهايد دينيا، واتجاه

يركز على دوره في انهيار نظام الأبارتهايد، ما يؤكد على الدور المزدوج الذي يمكن أن يلعبه الدين سياسيا في نفس السياقات التاريخية، ويتعلق الأمر بأهداف المؤسسة الدينية وتوجهاتها السياسية. وفي القسم الثاني يستعرض البحث ظاهرة صعود التيار الديني القومي في إسرائيل، بعد الاحتلال عام ١٩٦٧، مؤسسا لخطاب يحاول الهيمنة على الفكر الصهيوني الكولونيالي التقليدي، ويهدف في النهاية إلى تديين القومية دون التخلي عنها، وهو الفكر الذي يشكل اليوم الأرضية الثيولوجية للفصل العنصري اتجاه الفلسطينيين. بينما نستعرض في القسم الثالث، خطاب التفوق العرقي-الديني وتراتبية الحقوق المبنية على الثيولوجيا الدينية اليهودية، كما ظهرت في تأويلات حاخامات يهود مؤثرين في المشهد الإسرائيلي، بما يمثلون بشخوصهم ومؤسساتهم.

## الدين والأبارتهايد في حالة جنوب أفريقيا:

شكل الدين أحد الأدوات المركزية التي ساهمت في ترسيخ فكرة التفوق العرقي للمجموعة البيضاء في جنوب أفريقيا (Mahlauli, Salani and Mokotedi 2015, p. 214). ويعود ذلك من جملة أسباب إلى كون دولة جنوب أفريقيا كانت دولة متدينة، ويلعب فيها الدين دورا كبيرا من خلال منظومة الدين الرسمي (Chipkin and Leatt 2011, p. 40). يرجع ميلز العلاقة بين استحضار فكرة التفوق الأبيض وبين الدين إلى القرون الوسطى، في هذا السياق، يشير ميلز إلى دور الدين في صياغة التفوق بقوله: «في البداية كان التأطير ينحصر في المقاربة الثيولوجية، مع [الوقت حدثت عمليات] احتواء وإقصاء معيارية أظهرت نفسها على أنها حدود بين المسيحيين والوثنيين» (Mills 1992, p. 23).

ويعني ذلك أن مثل هذه التأويلات قسمت الناس إلى نوعين، من هم بتعريف إنسان ومن هم بتعريف شبه إنسان. بحيث تشكل الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا «الانسان» بينما يشكل السود «اشباه الانسان».

كما استعمل الدين كأداة أو منظومة لتحديد من يتم إقصائه عن المشهد الاقتصادي، السياسي والثقافي، وذلك بعد أن يقوم الدين بتقسيم الناس إلى بيض وسود. قام نظام

الأبارتهايد بتسييس المسيحية بطرق مختلفة: العلاقة القريبة بين الحزب الوطني وبين الكنيسة الإصلاحية الهولندية، وبواسطة التأويلات الدينية لمفهوم العرق التي قام بها نظام الأبارتهايد، ووصف كل معارضة للأبارتهايد كمعارضة للمسيحية وليس للنظام السياسي فحسب (Chipkin and Leatt 2011, p. 41).

وصل المستعمرون الهولنديون إلى ما يسمى اليوم جنوب أفريقيا في عام ١٦٥٢، والذين أصبح يطلق عليهم اسم Afrikaners، خاض المستعمرون عام ١٨٣٨ معركة ضد قبائل الزولو، وانتصروا عليهم في معركة blood river، وقد فسّر المستعمرون هذا الانتصار بالدعم الإلهي لهم، شكلت هذه المعركة مفرقا مهما في بداية التنظير الديني للفصل والتفوق العنصري. بعد تشكيل جنوب أفريقيا الاتحادية عام ١٩١٤، بدأ الحزب الوطني العمل تنفيذ الفصل العنصري في العمل والمشاركة السياسية، فحسب Afrikaner theologians فإن الرب قام بالفصل بين الأعراق ولم يسمح باختلاطهم، وبعد الحرب العالمية الثانية حظي الافريكانيز بالقوة السياسية التي مكنتهم من الفصل العنصري على أرض الواقع معتمدين على حوالي ١٠٠ قانون عنصري، وتم تأسيسه الفصل على أسس دينية، وقد كتب أحد الثيولوجيين ويدعى، J.H. Kritzinger، كتب: «الكتاب المقدس يعلم أن الرب رغب في الفصل العنصري، ونحن كمسيحيين لا يمكن أن نفعل عكس ذلك» (Ojibwa 2010).

شكلت الكالفانية (Calvinism) (نسبة إلى John Calvin-1509-1564)، التي انبثقت عن البروتستانتية، المرجعية التأويلية الدينية التي وظفها المستعمرون لإضفاء الصفة الدينية على الفصل العنصري، كما أنها شكلت المرجعية التي تم من خلالها بناء القومية الأفريقية للبيض (Dobosova 2009; Hexham 1980). جاء المستوطنون الهولنديون إلى جنوب أفريقيا مدججين بالكالفانية، لم يكن المستعمرون متدينين على المستوى الشخصي، لكنهم جاءوا بدعم ديني من الكنيسة الإصلاحية الهولندية التي كانت الكنيسة الفاعلة الوحيدة في جنوب أفريقيا حتى عام ١٧٧٨ . شيّد المستوطنون الهولنديون الكالفانيون استعمارهم على الكثير من التأويلات الدينية التي اختلطت بالكثير من الأساطير المؤسسة حول تاريخهم، فكان للأسطورة والدين والمزج بينهما دور في تأسيس منظومة الفصل العنصري لاحقا،

مثل اعتبار الحروب مع بريطانيا في القرن التاسع عشر حروب تحرر وطني وانعتاق من الاستعمار، واعتبار الهجرة الكبرى من منطقة كامب إلى مناطق ما سمي جنوب أفريقيا عودة (Hexham. 1981). ومنذ القرن الثامن عشر كانت المسيحية الكالفانية تؤسس لمقولات دينية قومية في صفوف الأفريكانيز باعتبارهم شعب الله المختار (Du Toit. 1985).

في احدى المجلات الطلابية، كتب أحد الطلاب عن الدمج بين هويته الدينية والقومية، بتأثير الكالفانية على النحو التالي:

«تستند [هوية] الطلاب الأفريكان [البيض] على المسيحية-القومية التي تمثل الأساس العريض للتراث البروتستانتي المسيحي للحضارة الأفريكانية، في فكرة «المسيحية والقومية»، المسيحية لا تشير إلى مجرد الدين المسيحي للافريكانيين، وإنما إلى كل جانب من جوانب حياته المسيحية اليومية... بهذا المعنى الواسع فإن المسيحية تشكل القوة الدافعة المركزية وراء القومية الافريكانية» (Hexman 1980, p. 196).

شكلت الكنيسة البروتستانتية الهولندية رأس الحربة في بناء الأرضية الثيولوجية لنظام الأبارتهايد، لم تدعم الكنيسة الهولندية منظومة الأبارتهايد للحكومة في جنوب أفريقيا فحسب، وإنما زودتها بتأويلات دينية لسياسات الفصل العنصري، وقد تحولت إلى الدين الرسمي للحزب الوطني (Tiryakian 1957, p. 385, Shore 2009, p. 35). ويعتقد شور أن المسيحية كانت أهم اللاعبين في صياغة نظرية الأبارتهايد. كما ويؤكد ذلك نيلسون منديلا في مذكراته Long Walk to Freedom، بقوله أن الأبارتهايد:

«كان سياسة مدعومة من الكنيسة الإصلاحية الهولندية، والتي أثثت الفصل العنصري بدعامات دينية بواسطة الاقتراح أن الافريكانين كانوا شعب الله المختار، وأن السود كانوا نوعا ذليلا. في نظر الافريكانيين، الفصل العنصري والكنيسة يسيران جنبا لجنب» (Mandela 1995, p. 111).

لعب التيار الديني القومي، ضمن نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، دورا في تعزيز الفوقية العرقية للبيض، لم يكن التيار الديني القومي في جنوب أفريقيا شبيها من حيث التنظيم السياسي بالتيار الديني القومي في إسرائيل، إلا أنه دمج في خطابه بين الانتماء القومي

أو القومية وبين الانتماء الديني، المسيحية البيضاء. فعلى سبيل المثال لعبت المؤسسة للتربية المسيحية القومية- (CNE) Institute for Christian National Education، دورا في الدمج بين القيم القومية والقيم الدينية في مناهج التربية في المدارس، وحول ذلك يقول زونغو:

«الحياة تستند على الكتاب المقدس وتتشكل من آيات من العقيدة أن «المسيحية كانت تُعرف من خلال ثلاث كنائس للافريكانيين، القومية تعني حب كل شيء يملكونه، وخاصة دولتهم، لغتهم، تاريخهم وكنيستهم، باختصار كانت المدارس بؤرة الأيديولوجية والقومية الافريكانية» (Zungu 1977, quoted in: Mahlauli, Salani and Mokotedi 2015, p. 209).

قبل الخوض في الحالة الإسرائيلية، لا بد من الإشارة إلى أن الدين والمؤسسات الدينية لم تكن فقط أداة لتعزيز الفوقية العنصرية للبيض في جنوب أفريقيا، بل أيضا لعبت مؤسسات دينية أخرى دورا في تفكيك الأبارتهايد من خلال طرح خطاب ديني مغاير يجرم الأبارتهايد دينيا (UNESCO, 1991). وهذا يدل على الدور المزدوج للدين ونصوصه بحسب التوجهات الأيديولوجية للمؤسسات الدينية التي تتعامل مع هذا النص.

## صعود الخطاب القومي الديني في إسرائيل:

لم تكن الرموز والمفردات الدينية غائبة أبدا عن الخطاب السياسي أو العسكري الإسرائيلي، فالصهيونية وظفت المفردات الدينية في مشروعها القومي الاستعماري وإقامة دولة إسرائيل، فكانت الرموز الدينية تقف جنبا إلى جنب مع الخطاب القومي الذي يرى في حل مشكلة اليهود مشكلة سياسية، وحلّها يكون سياسيا قوميا من خلال إقامة دولة قومية. ولكن سرعان ما انقلب توظيف الدين إلى جزء مهم من ماهية الخطاب الصهيونية، عندما نجح الخطاب الديني في توظيف الصهيونية الاستعمارية في استعمار واستيطان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. بسبب العلاقة الوطيدة بين الدين والقومية في الحالة اليهودية، يشير شلمون أنه لم يكن هنالك تيار مؤثر في القومية اليهودية طالب بفصل الدين عن القومية أو آمن بذلك (Shalmon 1996, p. 367).

يشير إيان لوستك (١٩٩٤) في كتابه حول الأصولية اليهودية في إسرائيل، إلى تبادل الأدوار بين الدولة والدين في المشروع الصهيوني، ويستحضر العلاقة الديناميكية التي نشأت بين الحاخام

كوك، وبين المؤسسات الصهيونية العلمانية، فقد كان الحاخام كوك يرى إرادة الرب في أعمال أبناء الكيبوتسات والاشتراكيين اليهود العلمانيين الذي كانوا يخالفون تعاليم الدين، ولكنهم كانوا ينفذون إرادة الرب ويعتبرون أنفسهم، رغم كل ذلك، يهودا. وقد استغل من طرف القائد الصهيوني الإسرائيلي الاشتراكي العلماني الأول دافيد بن غوريون من أجل بناء دولة يهودية علمانية وتسويغها دينيا. وفي السبعينات، أسس تلامذة الحاخام كوك حركة غوش ايمونيم، التي اعتبرت الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من الحفاظ على «أرض إسرائيل»، وقد اقتبسوا من التوراة الحدود الجغرافية لأرض إسرائيل، ومنها استلهموا أفعالهم وسياستهم العسكرية، وكان حزب العمل الاشتراكي هو الأول الذي دعم الجهد الاستيطاني الديني، وهكذا تحول من مستغل للدين، إلى مُستغل من طرف المتدينين (Lustick 1994).

يمثل هذا التحول التاريخي الذي ذكره لوستيك جوهر صعود التيار الديني القومي في إسرائيل، فقد نشأت حركة فكرية جديدة في الصهيونية بعد عام ١٩٦٧ تسعى إلى تديين القومية، بعد فترة من علمنة للدين قامت بها الحركة الصهيونية العلمانية التقليدية، وتديين القومية هي حالة طبيعية لكل علمنة مكثفة للدين بهدف بناء مشروع قومي، فمع تحقيق المشروع القومي، يبقى الدين المركب الحي الوحيد في كل زمان ومكان، بينما يفقد المشروع القومي بريقه بعد تحقيق أهدافه أو جُلّ أهدافه، فيسيطر الدين على القومية ومشروعها، كمرجعية أخلاقية وقيمية ويقوم بدوره بتديين القومية وليس التخلي عنها. وهذا هو ملخص صعود التيار القومي الديني في إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ وهيمنته الفكرية على قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، وتغلغله إلى مؤسسات الدولة السياسية بما فيها المؤسسة العسكرية والجيش (Gall 2012).

**أولا: الفصل الوظيفي والحقوقي المعتمد على الدين:**

تشير النصوص الدينية اليهودية (وخاصة المكراه) إلى أربع مجموعات للساكنين في البلاد، المواطن، الأجنبي (غار)، المقيم (طوشاف) والمُشرك (نوخري). تشير هذه المسميات الى تراتبية في الحقوق بينهم. فحسب النصوص الدينية فإن المواطن هو تسمية للفرد الذي ينتمي إلى أحد قبائل بني إسرائيل، حيث أن أوامر التوراة موجهة له ويتمتع بالحقوق الكاملة على الأرض. أما المجموعات الثلاث الأخرى فإنها تعريفات مختلفة للأفراد الذين لا ينتمون لبني إسرائيل،

ووجودهم في البلاد تم لظروف مختلفة (Hadad 2010, p. 15). في مقابل المواطن الذي يتمتع بكافة الحقوق، فإن مكانة الـ «نوخري» هي المكانة المضادة من الجهة الأخرى لمكانة المواطن، فهو فرد جاء من بلاد بعيدة، ويسكن البلاد بشكل مؤقت ولذلك فإنه لا يحظى باي حقوق ولا تناقش التوراة حقوقه وواجباته لصفته الطارئة. في مقابل الحالة المؤقتة للـ «نوخري»، فإن الـ «غار» و «الطوشاف»، جاؤوا من مكان بعيد إلى البلاد بهدف الإقامة الدائمة، فكان لزاما على التوراة أن تحدد حقوقهم وواجباتهم. تشير هذه التقسيمات إلى نقطة التفوق العرقي والتراتبية في الحقوق بين اليهود وغيرهم، بداية بالحق على البلاد وانتهاء بالحقوق فيها. لذلك فليس صدفة أن تحدد النصوص الدينية اليهودية أن الأغيار المقيمين (وهي جمع بين غار وطوشاف) ليس لهم حقوق ملكية على الأرض (Zar-Kavod 1964). كما أنها تفترض مسبقا أن كل من هو ليس يهوديا لا يتمتع بحق الملكية على الأرض، وأن وصف كل من ليس يهوديا في فلسطين بأنه يعيش كمقيم، وهو ليس أصليا، حتى لو عاش بها آلاف السنين، فالانتماء الديني يحدد ملكية الأرض المستوحاة من وعد الرب.

في المجمل، منحت النصوص الدينية اليهودية سبعة حقوق للأغيار المقيمين، وفرضت عليهم سبعة واجبات، إلا إنهم يبقون مختلفين عن الأفراد المواطنين في ثلاثة أمور، حيث يمكن بيعهم كعبيد للأبد، بينما يمكن بيع المواطن من بني إسرائيل لفترة زمنية محددة، كما أنهم لا يتمتعون بحق الملكية على الأرض، ولا يتم تعيينهم لوظائف تتعلق بالنظام السياسي (Hadad 2010, 16).

أصّل الحاخام هرتسوغ لمعنى الدولة اليهودية حسب المفهوم الديني اليهودي، ففي كتابه «دسترة إسرائيل حسب التوراة» أشار أن إسرائيل يجب أن تكون: «مَلَكية دينية، يقف على رأس الدولة ملك، وهو يخضع لسلطة التوراة، وذلك كما يخضع الملك في الدولة الديمقراطية لسلطة الدستور والقانون، إلى جانب الملك، وهو الأول في الدولة، هنالك سلطة التوراة– المحكمة العليا» (هرتسوغ ١٩٨٨، المجلد الأول، ٤).

إلا أن الحاخام يستدرك إن إقامة مثل هذه الدولة في السياق التاريخي والسياسي الحالي غير ممكن في إسرائيل، لأن العالم لن يقبل مثل هذه الدولة كونها سوف تميز ضد غير

اليهود، مما ينعكس سلبا على الأقليات اليهودية في العالم ويهدد مكانتهم، كما أن حقيقة أن المجتمع اليهودي في هذا السياق غير متدين سيعيق إقامة مثل هذا النمط من الدولة، ولكنه يطالب أن تقوم إسرائيل بمقاربة قصوى لقوانينها وتشريعاتها وسياساتها لسلطة التوراة (هرتسوغ، ١٩٨٨). وبناء على ذلك يعتقد هرتسوغ أنه لولا موقف العالم كان على إسرائيل أن تكون توراتية وتميز ضد الأقليات والمجموعات الأخرى كما تنص على ذلك النصوص الدينية التوراتية.

تؤسس الصهيونية الدينية والارثوذكسية الدينية اليهودية إلى تراتبية حقوقية وظيفية بين اليهود وبين الأغيار، ومصطلح الأغيار في الشريعة اليهودية يحمل مفردات عديدة ومنها «غوي»، «نوخري» و«غير». تعتمد هذه التراتبية الوظيفية والحقوقية على النصوص الدينية اليهودية وتأويلاتها في الماضي والراهن. فمثلا، يشير الحاخام دافيد بن زازون أن هنالك الكثير من المواقف السلبية الصادرة عن الفقه اليهودي اتجاه الأغيار، (بالإضافة إلى مواقف إيجابية، ويشير لها بن زازون أيضا)، حيث كانت نصوص الحاخام شمعون بار يحيى مؤثرة جدا على المواقف السلبية اتجاه الأغيار، رغم أن الحاخام زازون يحاول قراءتها من جديد وإعطاء تأويلات أكثر اعتدالا لها.

يعتبر الرامبام (ابن ميمون) أكثر الفقهاء اليهود الذي أثروا على مواقف اليهود من الأغيار، فعلى المستوى القانوني-الفقهي، تميز نصوصه بين ثلاثة أنواع من الأغيار، أغيار مشركون بالله، أغيار مقيمون، ومجرد أغيار. ويشير الرمبام أنه لا يوجد أمر ديني ينص على مساعدة أو إنقاذ المشركين في حالات الخطر، ولكن لا يجوز أيضا قتله إذا لم يقاتل اليهود، أما بالنسبة للأغيار المقيمين، فهم من تم قبول إقامتهم في أرض إسرائيل بعد أن قبلوا على أنفسهم الوصايا السبع لنوح، بينما ليس لباقي الأغيار حق الإقامة في أرض إسرائيل إذا لم يقبلوا هذه الوصايا (بن زازون ٢٠١٢، ص. ١٧).

استندت الكثير من السلوكيات العنصرية التي تعتبر من مركبات نظام الأبارتهايد على تأويلات دينية معاصرة للنصوص الدينية القديمة في اليهودية، مثل الفتوى التي أصدرها حاخامات يهود ضد تأجير أو بيع بيوت للعرب في إسرائيل، أو إصدار كتاب ديني بعنوان

«توراة الملك»، والذي اعتمد على تأويلات نصوص دينية وأهمها الأمر الديني باسم «לא תחנם» (لا تشفق) المذكور في التوراة والذي يتحدث عن طريقة التعامل مع سبعة شعوب كنعان، وتشمل: ضربهم خلال الحرب، مقاطعتهم، عدم التحالف معهم أو العفو عنهم، وتهدف في النهاية إلى تضييق الحياة عليهم.

وعلى سبيل المثال تعامل الحاخامات مع هذه النصوص في التضييق على حقوق العرب الفلسطينيين، فقد نشر حاخامات يهود في إسرائيل (وصل عددهم إلى أكثر من ٤٠، ومنهم حاخامات المدن الإسرائيلية الكبرى الذين يشغلون مناصب رسمية في جهاز الدولة) منشورا ضد بيع أو تأجير البيوت للعرب، اعتمادا على هذه النصوص، ففي منشورهم الذي أطلق عليه اسم: «هل مسموح البيع أو التأجير للأغيار؟».

«في ردنا على تساؤل الكثير، فإننا نرد بحرمة، كما تنص التوراة، بيع بيت أو حقل في أرض إسرائيل للأغيار، وكما جاء في كلام الرامبام «لا تشفق»، لا تعطيهم مكانا على الأرض... ومن يبيع أو يؤجر لهم بيتا في منطقة فيها يهود فإنه يسبب ضررا كبيرا لجيرانه.... وفي أعقاب بيع أو تأجير شقة واحدة فإن ثمن باقي شقق الجيران يهبط، حتى لو كان الشارون أو المستأجرون جيدون في البداية.... وكل من يبيع لهم يستحق الحرمان حتى يزيل الضرر الذي سببه... وعلى جيرانه وأقربائه الابتعاد عنه، وعدم التجارة معه...».

في كتاب «توراة الملك»[1]، وهو كتاب يناقش أحكام الأغيار في الشريعة اليهودية، كما فسرها الحاخامات الذين كتبوا هذا الكتاب، وهم رجال دين مركزيون في إسرائيل، مثل الحاخام دوف ليئور، فيمكن الإشارة إلى بعض الاقتباسات من الكتاب التي تبين التفوق العرقي-الديني اليهودي في الحق في الحياة، وهو أحد أهم الحقوق الطبيعية للإنسان:

الاقتباس الأول: «كل مواطن في مملكتنا يقف ضدنا ويدعم المقاتلين أو يعبر عن رضاه من أعمالهم، فدمه مهدور ويجوز قتله»، وهذا يعني -كما يتضح من هذا النص-أنه حتى لو لم يقم المواطن بأي فعل فيجوز قتله.

الاقتباس الثاني: «اليهودي الذي يقتل واحدا من الأغيار لا يستحق الموت، ومن يعرف أحدا من الأغيار الذي انتهك وصية من الوصايا السبع، يستطيع مقاضاته وقتله، حتى أولئك

الأغيار الذين لا يشجعون على القتل يمكن قتلهم حتى لا يتضرر اليهود... وجدنا في الشريعة أن الأغيار متهمون دائما بسفك دماء إسرائيل... حتى الرضع الذين لا يخالفون الوصايا السبع هنالك احتمال بإمكانية قتلهم بسبب الخطر المستقبلي الذي يمكن أن يسببوه إذا كبروا وأصبحوا أشرارا مثل آبائهم». اعتمد الحاخامات الذين ألفوا الكتاب على نصوص دينية تعبر عن تفوق عرقي وديني في تأويلاتهم للنصوص الدينية اليهودية، فكما جاء في الكتاب في صفحة קלا «بعد إعطاء التوراة، «يأس» الرب من التعامل مع الأغيار كأشخاص يمكن الحوار معهم، أو كأشخاص يمكن إعطاءهم أوامر أو يوجد لحياتهم معنى.... وهم مثل الحيوانات الذين يعيشون في هذا العالم بدون وعي ومعنى للحياة».

وفي رده على أسئلة تتعلق بمكانة غير اليهودي في «أرض إسرائيل»، حاول الحاخام ناحوم اليعازر ريفانوفيتش، إعطاء موقفه من الموضوع، وهو يعود على المواقف السابقة التي ذكرناها في تراتبية الحقوق والملكية على الأرض بين اليهود وغير اليهود، ولكن يظهر في تأويلاته أيضا موضوع «العودة» إلى البلاد، وهو يحصرها باليهود فقط، مستندا إلى تأويلات دينية، وهذا ما يؤكد أن قانون العودة الإسرائيلي مشبع بالمعاني الدينية الذي يعطي الحق لليهود حصرا في العالم «بالعودة» إلى «ارض إسرائيل»، في هذا السياق يقول الحاخام ريفانوفيتش:

«لا يمكن قبول الأغيار المقيم في فترة يوفيل (יובל) [وهي سنة مقدسة واحدة تحدد كل خمسين سنة]، وذلك لسبب بسيط، لأننا ملزمون بإعطائه مكانا للإقامة، وإذا كانت إسرائيل [إشارة إلى بني إسرائيل] غير ثابتين في أرضهم، فكيف يمكن تسكين آخرين».[٢]

أما الحاخام اليشع افينار، فقد كتب بحثا حول «مكانة أبناء إسماعيل في دولة إسرائيل حسب الشريعة»، ويشير أن الإسماعيليين لا يدخلون في إطار الأغيار المقيمين، فالمجموعة الأخيرة عليها قبول الوصايا السبع لنوح وهم لا يفعلون ذلك، وذلك رغم تأكيده، بالاعتماد على الرامبام أن أبناء اسماعيل موحدون، وليسوا مشركين بالله. إلا أن الحاخام افينار يعتقد بأنه لا يمكن إدخال أبناء الإسلام إلى اليهودية كما الحال مع المسيحيين. ويصل الحاخام بعد تأكيد موقفه بنصوص طويلة من التراث الديني اليهودي إلى نتيجة مفادها:

«العرب أبناء الدين الإسلامي، على الرغم أنهم غير مشركين، إلا أنهم ليسوا أغيارا

مقيمين، ولذلك فإن الأوامر تنص على مساعدة الأغيار المقيمين، أي مد يد العون لهم، وتقديم خدمات اجتماعية وطبية لهم، غير ملزمة لنا اتجاه عرب أرض إسرائيل». (Avenar, 2010).

رافق تأويل تراتبية الحقوق دينيا، عملية شيطنة للعرب الفلسطينيين من خلال العودة إلى النصوص الدينية، فمثلا قام الحاخام دوف ليئور، وهو من رجال المؤثرين والمهمين في المستوطنات، بوصف العرب «أبناء إسماعيل حسب الاصطلاح الديني»، بأن طبيعتهم كارهين للسلام. «مع أبناء اسماعيل حولنا لا يمكن أن يكون سلام، ليس لأننا لا نريد السلام، بل لأنهم كارهون للسلام... حتى الرمبام ذكر طبيعة أبناء إسماعيل [عندما قال] كل الوقت الذي نسعى فيه للسلام معهم، فإنهم سيقابلوننا بالحرب... كل عطاء منا لهم سيفسرونه ضعفا... الاعتقاد أننا إذا أقمنا لهم دولة سيكون سلام هو وهم...» (ليئور ٢٠١٤، ص. ١٣٤)

يشير الحاخام ليئور، الذي اشرنا اليه سابقا، حول مكانة العرب في البلاد، «الحل لهذه المشكلة [العرب الفلسطينيين في فلسطين] يجب ان يكون باتجاه تشجيعهم على الخروج والهجرة من البلاد، فبدل بناء الجدار الفاصل كان علينا اعطاء كل واحد منهم عشرة آلاف دولار وتنظيم خروجهم من البلاد الى أي مكان يريد في العالم... يجب ان نفهم انه لن يكون هنالك سلام اذا ابقيناهم في البلاد، لذلك يجب تشجيع خروجهم» (ليئور ٢٠١٤، ص. ١٣٧).

بدأ خطاب شيطنة الفلسطينيين من خلال تأويلات دينية يتغلغل إلى الجيش الإسرائيلي بعد صعود تأثير أبناء التيار الديني القومي في إسرائيل داخل المؤسسة العسكرية، ففي الحرب الأخيرة على غزة، أصدر قائد لواء غفعاتي، «عوفر فينتر» بيانا حربيا إلى أفراد اللواء كما هو متبع قبل كل حرب أو عملية عسكرية، وهو يحتوي على هدف الحرب، ويوجه مباشرة للجنود لتحفيزهم على القتال، ويؤكد أن هدف الحرب هو القضاء على الغزيين الذين يسبون إله بني إسرائيل. جاء في الوثيقة:

«الضباط والمقاتلين الأعزاء: شرف كبير حظينا به لأننا نقود ونخدم في لواء غفعاتي في هذه الأثناء. لقد اختارنا التاريخ لنكون رأس الحربة (التشديد من المصدر م.م) في قتال العدو الإرهابي «الغزاوي» الذي يسّب، يشتم ويلعن إله إسرائيل. لقد استعددنا وتحضرنا لهذا اليوم ونأخذ على عاتقنا المهمة كرسالة وبتواضع كبير، ولأننا قادرون أن نخاطر والتضحية بأنفسنا

لكي ندافع عن عائلاتنا، شعبنا وعن وطننا. سوف نعمل معا بقوة ومثابرة، من خلال المبادرة والمناورة ونسعى للالتحام بالعدو. سنفعل أي شيء لكي ننفذ مهمتنا وذلك في ضرب العدو وإزالة التهديد عن شعب إسرائيل (مصطلح ديني م.م).... ارفع عيني للسماء، وأدعو معكم «اسمع إله إسرائيل الواحد» سدد طريقنا، فنحن ذاهبون لنقاتل من أجل شعبك إسرائيل ضد عدو يسب اسمك. أدعوك باسم مقاتلي جيش الدفاع الإسرائيلي وخاصة مقاتلي اللواء وضباطه، أقم فينا قول «وقل إلهكم الذي يقاتل معكم أعداءكم لينقذكم»، ونقول آمين. «معا وفقط معا سننتصر» (عوفر فينتر- بيان القائد للمعركة٢٠١٤ ).

مع قيام دولة إسرائيل، كتب حاخام الييشوف الاستيطاني اليهودي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨، إسحق هليفي هرتسوغ، كتابا حول موقف التوراة من صياغة دستور في إسرائيل، ليوضح موقف التوراة من القضايا المطروحة في صياغة الدستور، وأهمها مكانة الأقليات الدينية والقومية في الدولة اليهودية، تنبع أهمية هذا الموقف كونه جاء من شخصية اعتبارية من الصهيونية الدينية وذات مكانة رسمية في الوقت نفسه عشية قيام الدولية، وحول مكانة غير اليهود في الدولة اليهودية كتب الحاخام هرتسوغ في كتابه، أن الجنسية في إسرائيل لغير اليهود هي تراتبية وخاضعة لقوانين التوراة، فكل من يريد الحصول على الجنسية الكاملة عليه أن يمر بعملية تهويد (غيور) بالمفهوم الديني، ومن لم يفعل ذلك فعليه الاكتفاء بمكانة «الغريب المقيم» (غور طوشف)، وهي جنسية مجتزأة، وهي المكانة الأعلى التي يستطيع غير اليهودي الحصول عليها إذا لم يرغب بعملية تهويد (هرتسوغ ١٩٨٨، المجلد الاول، ١ ).

**ثانيا: مبدأ الملكية المعتمدة على الحق الديني:**

في كتابه الذي حرره حول «أرض إسرائيل في الفكر اليهودي الحديث»، يشير ابيعزر ربيتسكي أن أرض إسرائيل أدخلت في وعي اليهودي في المنفى حالة من الخوف، وذلك لأن قداستها ازدادت مع الابتعاد عنها، واعتبر أن الخوف من العودة إليها كان نابعا بالذات مع الخوف من علمنتها، ويعتبر ربيتسكي أن ازدواجية العودة والخوف منها أثرت كثيرا على الوعي اليهودي الجمعي في التاريخ المعاصر (ربيتسكي ١٩٩٨). وهو ما يؤكد أن فكرة العودة مثلت في الفكر اليهودي الأرثوذكسي جزءا من علمنة المقدس. ويمكن الادعاء أن

الصهيونية الدينية في هذا السياق قامت كوكيل بعملنة المقدس ومن ثم تديينه من جديد، وخاصة بعد الاحتلال عام ١٩٦٧.

تباينت آراء مواقف الصهيونية الدينية في مسألة مكانة «أرض إسرائيل»، ويمكن الإشارة إلى توجهين مركزيين، في هذا الشأن:[٣]

- أولا: ينطلق هذا التصور من الادعاء أن الأرض (وفي هذه حالة «أرض إسرائيل») هي شرط ضروري لتحقيق كامل للشريعة، الأرض هي الوحيدة التي تؤدي إلى رفاهية شعب إسرائيل وتطوره الديني والثقافي، بالنسبة لهذا التصور فإن البلاد هي خادمة القومية الدينية، ويعتقد هذا التصور أن الرابطة القومية بين الشعب اليهودي والأرض هي رابطة دينية، تتبنى هذه النظرة فكرة العلاقة الرومانسية بين الشعب والأرض. يشير شفارتس أن هذا التصور يتعامل مع الأرض من منطلقات أداتية، هدفها تطور الشعب. ويعتقد شفارتس أن غالبية أعضاء الصهيونية الدينية انجذبوا إلى التصور الرومانسي لعلاقة الشعب بالأرض، ولم يكتفوا بالإطار العقلاني القومي لهذه العلاقة بل أعطوها أبعادا دينية، وإلا لتحولوا إلى مركب من مركبات الصهيونية السياسية التي نظّر لها هرتسل.
- ثانيا: أما أصحاب التصور الثاني لأرض إسرائيل، فيعتقدون أن للأرض مميزات روحانية مستقلة، وأن اللقاء بين هذه الخصوصية، وبين الخصوصية القومية تؤدي إلى نتائج أكبر من الجوهر القومي العادي لأي حركة قومية سياسية تقليدية. تم تطوير هذا التوجه في ذروة التوجه الأول. وبموجب هذا التوجه، فإن اللقاء بين الشعب والأرض، هو لقاء وحتى مزج بين عاملين مهمين، ستكون له نتائج مسيانية متطرفة واضحة. لا ينطلق هذا التصور، كما هو حال التصور الأول، من نظرة أداتية للأرض في اعتبارها عاملا في تطور الشعب، بل إن استيطان الأرض وتوسيع حدودها هو جزء من تدخل الرب لتصحيح الوضع القائم، وحسب هذا التوجه فإن الأرض هي كيان مستقل بذاته وله إرادة وقدسية لذاتها، وليس مجرد أداة كما يقول التصور الأول.

اختلف الحاخام كوك الابن، عن أبيه الحاخام كوك الأب (١٨٦٥-١٩٣٥) في درجة قدسية الأرض ومفهوم الخلاص. يوضح الحاخام يوفال أن التجديد الذي فعله كوك الأب كان في إعطاء معنى شامل للمقدس الديني، ففي حين شمل هذا المعنى عند اليهودية الأرثوذكسية تعليم التوراة وإقامة الشعائر الدينية، فإنه يشمل عند كوك الأب مجالات غير محدودة، فقد اعتبر أن كل فعل إنساني (تعليمي، اقتصادي، رياضي، سياسي وغيرها) يدخل في المجال المقدس، كما أنه اعتبر الصهيونية جزءا من المقدس، ليس لذاتها بل لأنها تحقق إرادة الرب بدون وعي قيادتها، واعتبر أن العمل الذي يقوم به الصهيونيون العلمانيون فيه شيء من المقدس لأنهم ينفذون إرادة الرب.[٤] لهذا السبب فإن الحاخام كوك عارض فكرة إقامة دولة لليهود في أوغندا، وعارض تلاميذه فكرة تقسيم فلسطين. شكلت فكره «أرض إسرائيل» موضوعا مركزيا في فكره، ليس بسبب كونها وطنا، بل لأنها أرض الخلاص.

ما قام به كوك الابن أنه على خلاف أبيه لم يحافظ على التوازن في مركبات المقدس، بل إنه أعطى الأولوية لمركب «أرض إسرائيل»، فقد اعتبر القومية اليهودية أداة مقدسة لتحقيق العودة إلى «أرض إسرائيل». تحول مصطلح الخلاص إلى الكلمة السياسية المهيمنة في فكر كوك الابن، فدولة إسرائيل ليست فقط كيانا سياسيا، بل أساس لتحقيق الخلاص.[٥] فقد كتب الحاخام كوك لتلاميذه العبارة التالية، «هذه الأرض لنا، لا يوجد هنا مناطق عربية وأراض عربية، بل أرض إسرائيل، أرض آبائنا الخالدة، وهي في كل حدودها التوراتية تابعة لحكم إسرائيل».[٦] وفي تصريح آخر له قال: «أقول لكم بوضوح أن هنالك تحريما في التوراة، ضد التنازل عن بوصة واحدة من الأرض المحررة، لا يوجد غزوات هنا، ونحن لا نحتل أرضا أجنبية، إننا نعود إلى وطننا، أرض الأجداد، لا توجد أرض عربية هنا بل ميراث ربنا، وكلما اعتاد العالم على هذا الفكر يكون أفضل لنا جميعا».[٧] حرّم الحاخام كوك تقسيم البلاد، واعتبر «خطيئة وأثم كل نقل لأرضنا للأغيار»، كما أنه صبغ العمليات العسكرية بصبغة دينية، قائلا «هذا قرار السياسية الألوهية، حيث لا تقدر عليها أي سياسية أرضية».[٨]

في أعقاب الحرب على غزة، وخلال محاضرة للحاخام حاييم دروكمان، أحد رجال الدين المؤثرين في إسرائيل، أكد أن ملكية اليهود على فلسطين مُؤسسة على حق ديني ينفي ملكية

الآخرين: «كيف يمكن أن نعلن لكل العالم أننا على استعداد أن نتنازل عن أجزاء واسعة من أرضنا المقدسة؟ من أين الحق للتنازل عن الخليل، حيث يرقد آباؤنا الثلاثة، وبفضل مرقدهم أعطيت لنا هذه الأرض.... وأنا أسأل هل يمكن تجاهل العلاقة الدائمة بين وجودنا هنا وبين رغبة إلهنا بذلك؟ هل يمكن على سبيل المثال تجاهل المعجزات التي صنعها من أجلنا في الحملة الأخيرة (الحرب على غزة) ونغض الطرف عنها».[٩]

**خاتمة:**

تزامنت إقامة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا مع إقامة إسرائيل. ورغم اختلاف السياق التاريخي لنشوء النظامين، إلا أن هناك تشابها في الكثير من الممارسات الثيولوجية في تأسيس نظام الفصل، والتراتبية الحقوقية في فلسطين وجنوب أفريقيا، في هذا السياق، لا بد من التذكير بالعلاقات السياسية والعسكرية العلنية والسرية الخاصة التي جمعت نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وإسرائيل، والتي سماها المؤرخ ساشا سورانسكي «التحالف غير المنطوق» (the Unspoken Alliance) (Polakow-Suransky 2011)، وهي علاقات غير بريئة من التقارب القيمي فضلا عن المصالح السياسية، وليس صدفة انفصام عرى هذه العلاقات الخاصة بعد انهيار نظام الأبارتهايد.

لم تهدف الدراسة الحالية، في بداية الأمر، إلى البحث عن محاكاة كاملة للنموذج في جنوب أفريقيا فيما يتعلق بعلاقة الدين ونظام الأبارتهايد في فلسطين، ولكننا وجدنا الكثير من المقاربات الدينية التي حدثت في جنوب أفريقيا لتأسيس مرجعية أخلاقية دينية لنظام الفصل العنصري، مع مقاربات شبيهة حدثت في اليهودية. فتم الادعاء في الحالتين أن الكولونياليين هم شعب الله المختار، وأن أبناء الشعب الواقعين تحت الاستعمار أقل شأنا منهم في التراتبية الدينية، بمعنى الأحقية الدينية وجوهر الإيمان، ومنها يمكن استنباط تراتبية في الحقوق، وضرورة الفصل بين المجموعتين على أساس التفوق الديني والعنصري، كما تم الادعاء في الحالتين أن الحق السياسي في حكم البلاد والسيطرة عليها ينبع من حق إلهي وليس أرضيا أو طبيعيا مثل حق تقرير المصير. وتشابه فكرة الخلاص

الديني التي امتزجت مع المشروع القومي بداية عام ١٩٤٨ ووصل ذروته في عام ١٩٦٧ (Raz-Krakotzian, 2002)، بفكرة التاريخ المقدس للمسيحيين الكولونياليين في جنوب أفريقيا الذي يعطى للتاريخ معنى فيما يتعلق بالماضي وصيرورة مستقبلية تتم تحت أعين ومراقبة الله نحو الخلاص (Moodie 1975, p. 11-12). ونشوء- في الحالتين- منظومة قيمية وهُوياتية تنتمي إلى القومية-الدينية، وليس إلى كل منهما على حدة.

بنت الثيولوجيا اليهودية منظومة كاملة من المفاهيم التي تؤسس على تفوق عرقي-قومي لليهود مبني على التفوق الديني وفكرة شعب الله المختار. وتترتب على هذا المزج بين التفوق الديني والقومي تراتبية في الحقوق على مستويين، الملكية على الأرض التي تكون حكرا على اليهود، بسبب انتمائه الديني بغض النظر عن مكان سكناه وإقامته في العالم. أما المستوى الثاني فيتعلق بتراتبية الحقوق بين اليهود وغير اليهود في فلسطين والتي تعتمد على التفوق الديني لليهودية على باقي الأديان. تأخذ هذه التأويلات طابعا سياسيا في فلسطين بسبب العلاقة الخاصة بين القومية والدين في السياق اليهودي، واعتماد الحركة القومية اليهودية على علمنة الدين ومرجعياته الثيولوجية في تفسير حق تقرير المصير للشعب اليهودي، ومن المتوقع أن تساهم المرجعية الدينية في التأثير أكثر وأكثر على الخطاب السياسي الإسرائيلي، وعلى سبيل المثال صرحت نائبة وزير الخارجية الإسرائيلية تسيفي حوطوبيلي، وهي عضوة في حزب الليكود، أن الخطاب الإسرائيلي الدبلوماسي عليه أن يركز أن حق اليهود على «أرض إسرائيل» هو حق إلهي وليس نابعا من حقوق سياسية قومية فقط.

# الهوامش

١ هو كتاب ديني فقهي أصدرته مجموعة من رجال الدين اليهود ويحمل فتاوي حول السلوك اليهودي خلال الحرب، وقد حمل الكتاب نصوص تشرعن قتل الفلسطيني، حتى لو كان طفلا، وقد اثار الكتاب نقاشا حادا في إسرائيل، وبعد ان وصل الكتاب الى المحكمة العليا بالتماس ضده كونه يحرض على القتل والعنصرية، ردت المحكمة الدعوى باعتبار ان الكتاب هو ديني محض ويدخل في إطار حرية التعبير لرجال الدين.

٢ ناحوم رافينوفيتش، الأغيار المقيمون في الوقت الحالي، أنظر الرابط:

٣ دوف شفارتس، «الصهيونية الدينية على مفترق طرق: من توسيع الآفاق إلى إخلاء المستوطنات»، في: دفورا هكوهن وموشيه ليسك (محرران). مفترقات حاسمة وقضايا مفتاحية في إسرائيل. (بئر السبع: جامعة بن غوريون، ٢٠١٠)، ص: ١٩٩ (١٧٧-٢١٢).

٤ يوآف بيلد وغابي شفير، من هو الإسرائيلي؟: ديناميكية المواطنة المركبة (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٠٥)، ص: ١٧٣.

٥ يوفال شرلو، «النخب الدينية-القومية الجديدة»، في: اليعازر بن رفائل وإسحق شترانبرغ، النخب الجديدة في إسرائيل، (القدس: مؤسسة بيالك، ٢٠٠٧)، ص: ٣٣٧-٣٤٠ (٣٣٤-٣٥٤).

٦ شاؤول اريبلي، حدود بيننا وبينكم: الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والطرق لتسويته، (تل أبيب: يديعوت أحرونوت، ٢٠١٣) ص: ٢٣٧.

٧ مقتبس عند: نور مصالحة، «الاستيطان التبشيري-اليهودي والفلسطينيون: السياسة الجغرافية، المستوطنات، المؤسسات والثقافة لدى غوش ايمونيم»، في: أسعد غانم (محرر). الهويات والسياسة في إسرائيل، (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٣)، ص: ١٣٠.

٨ توم سيغف، مصدر سبق ذكره، ص:٥٧٧. وأيضا أنظر: غدعون شمعوني، الأيديولوجية الصهيونية، (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠٣)، ص:٣١٧.

٩ الحاخام حاييم دروكمان، «هل هنالك من يستطيع تجاهل المعجزات في الجرف الصامد؟»، ٢٨/ ٩/ ٢٠١٤. أنظر الرابط: http://www.srugim.co.il (أخر مشاهدة ١٣/ ١١/ ٢٠١٤).

# المراجع


- Avenar, Y. 2010. *The Status of Yeshmaelim in Israel*. See link: http://www.ybm.org.il/Hebrew/LessonArticle.aspx?item=3060 (Last View, 10/7/2015).
- Ben Zazon, D. 2012. *You Have chosen Us: Halacha and Inclusion in Relation to a Non-Jews*, Tel Aviv: Neamne Tarah and Avoda. (Hebrew).
- Bymes, R.M. 1996. (ed). *South Africa: A country Study*. Washington: GPO for the Library of Congress.
- Chipkin, I. and Leatt,D. A. (2011). Religion and Revival in Post-Apartheid South Africa, Focus. 39-46.
- Dobovosa, J. 2009. "Calvinism in the Context of the Afrikaner Nationalist Ideology", *Asian and African Studies*, 18 (2), pp. 305-323.
- Du Toit, A. 1985. "Puritans in Africa? Afrikaner "Calvinism" and Kuyperian Neo-Calvinism in Late Nineteenth-Century South Africa", *Comparative Studies in Society and History,* 27 (2), pp. 209-240.
- Gal, R. (ed.) 2012. *Between The Yarmulke and the Beret: Religion, Politics and the Military in Israel*, Ben-Shemen: Modan Publishing House. (Hebrew).
- Hadad, E. 2010. *The Status of Minorities in the Jewish State: Halakhic Aspects*, Jerusalem: The Israel Democracy Institute. (in Hebrew).
- Hexham, I. 1981. *The Irony of Apartheid: The Struggle for National Independence of Afrikaner Calvinism against British Imperialism*, Toronto and New York: Edwin Mellen Press.
- Hexham, I. 1980. "Dutch Calvinism and the Development of Afrikaner Nationalism", *African Affairs*, 315 (79), pp. 195-208.
- Lustick, I. 1994. *For the Land and Lord: Jewish Fundamentalism in Israel,* New York: Council on Foreign Relations.
- Mahlauli, M, Salani, E and Mokotedi, R. 2005. "Understanding Apartheid in South Africa Through the Racial Contract", *International Journal of Asian Social Science,* 5 (4), pp. 203-219.
- Mandela, N. 1995. *Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela,* New York: Little, Brown and Company.
- Mills, C.W. 1992. *The Racial Contact,* London: Cornell University Press.
- Moodie, T.D. 1975. *The Rise of Afrikanerdom: Power, Apartheid and the Afrikaner Civil Religion*, Los Angeles: University of California Press.

- Pedahzur, A. 2012. *The Triumph of Israel›s Radical Right*. Oxford: Oxford University Press.
- Polakow-Suransky, S. 2011. *The Unspoken Alliance: Israel`s Secret Relationship with Apartheid South Africa*, New York: Vintage Books.
- Ojibwa Daily. 2010. Religious Racism: South African Apartheid, 19/6/2010. See Link:
- http://www.dailykos.com/story/2010/06/20/877658/-Religious-Racism-South-African-Apartheid (Last View, 23/8/2015).
- Raz- Karkotskinm, 2002. *A national Colonial Theology- Religion, Orientalism and the Construction of the Secular in Zionist discours,* Tel Aviver Jaharbuch Fur Deutshe Geschichte 30, pp. 312-326.
- Shalmon, Y. 1996. "Religion and Nationalism in Jewish National Movement", in: Benhas Genosar and Avi Brali (eds.), *Zionism: Current Debate*, (pp. 366-376). Tel-Aviv: University of Tel Aviv.
- Shore, M. 2009. *Religion and Conflict Resolution: Christianity and South African`s Truth and Reconciliation Commission,* Farnham: Ashgite Publishing Limits.
- Tiryakian, E.A. 1957. "Apartheid and Religion", *Theology Today*, 14 (3), pp. 385-400.
- UNESCO. 1991. Religion and Religious Institutions in the Dismantling of Apartheid. Geneva: Switzerland.
- Zar-Kavod, M. 1963. "The Foreigner (Nochri) and the Resident" (Ger) in Mekrah, in: Ez Ladod (ed.), *Studies in Torah*, Jerusalem: the Association of Mekrah Studies in Israel (pp. 550-567). (Hebrew).
- Zungu, Y. 2007. "The Education for Africans in South Africa", The Journal of *Negro Education*, 46 (3), pp. 202-218.
- هرتسوغ، إسحق هليفي، ١٩٨٨. **دسترة إسرائيل حسب التوراة**، القدس: المجلد الأول. (بالعبرية).
- ربيتسكي، أليعازر، ١٩٩٨. (محرر)، **أرض إسرائيل في الفكر اليهودي المعاصر**، القدس: منشورات يد إسحق بن تسفي (بالعبرية).
- دوف ليئور، ٢٠١٤. في **اعقاب الحرب على غزة**. ص: ١٣١-١٤٠. متوفر على الرابط التالي: https://www.yeshiva.org.il/midrash/10566

# ٣

# مسارات الفصل بين اليهود والعرب في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

المحامية سوسن زهر*

النقاش حول وجود الأبارتهايد أو «الفصل العنصري»، أو الفصل، داخل حدود دولة إسرائيل، بمختلف جوانبه القانونية أو السياسية، ليس جديداً. «قانون العودة» من العام ١٩٥٠، والذي يمنح الأغلبية اليهودية تفوّقاً إثنيّاً في كل ما يتعلق بحق أي يهودي في العالم في الحصول على المواطنة الإسرائيلية، وفّر في الماضي، كما يوفر اليوم أيضاً، قاعدة قانونية متينة تعزز وجود «الأبارتهايد القضائي» بين مجموعتي الأغلبية والأقلية على أساس قومي. لقد أفرز «قانون العودة»، منذ إنشاء دولة إسرائيل، مسارات مواطنة منفصلة تستند إلى مفتاح الهويّة الإثنية لتحديد استحقاقات وحقوق كل منها، وبهذا فقد منح قانون العودة شرعية للفصل على أساس الانتماء القومي-الإثنيّ في حزمة من القوانين المدنية والسياسية والاجتماعية.

كان التفوّق الإثني الذي وفّره القانون الإسرائيلي لليهود، بما في ذلك قانون العودة، الأساس لمقارنة النظام القانوني في إسرائيل بنظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. هناك أيضاً تأسس الفصل على قاعدة التفوق الإثني المنصوص عليه في التشريع. فبعد فوز الحزب الوطني

---

* مديرة وحدة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في «عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، حيفا.

وصعوده إلى الحكم عام ١٩٤٨، أقرّ في عام ١٩٤٩ قانون حظر الزواج المختلط، والذي منع التزاوج بين الأوروبيين وغير الأوروبيين، وذلك لغرض منع الزواج بين البيض والسود. بعد سنة من ذلك، حظر القانون قيام علاقات جنسية بين الأوروبيين وغير الأوروبيين انطلاقًا من المقصد ذاته؛ وهو الفصل العنصري. في وقت لاحق، واصلت حكومة الحزب الوطني الأبارتهاديّة سنّ قوانين تحتّم على كل فرد أن يسجل حسب المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها في بطاقة هويّته، وأن يحملها معه أيضًا، فضلًا عن قوانين إضافية كانت تهدف إلى الفصل العنصري في السكن، وملكية الأراضي، والفصل في أماكن العمل وما شابهها. أدّت تلك القوانين إلى وضع سياسة نُفذت على أرض الواقع، وهدفت إلى الفصل العنصري في مجالات أخرى؛ مثل الفصل في استخدام وسائل النقل العام، وداخل المطاعم، واستعمال الخدمات العامة، وما إلى ذلك.

الفصل في مسار المواطنة في إسرائيل بموجب قانون العودة هو الأساس المتين الذي وفّر شرعية لخلق مسارات منفصلة، في مجالات قانونية مختلفة، بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في إسرائيل. تساهم التشريعات الآخذة بالتزايد في السنوات الأخيرة حول القوانين التمييزية والعنصرية ضد المواطنين العرب، بطبيعة الحال، في استخدام خطاب «الأبارتهايد» في المجال القانوني بشكل أوسع نطاقاً. بلغ النقاش بشأن مسألة الفصل ذروته عندما أقرّت محكمة العدل العليا مرّتين، في ٢٠٠٦ وفي ٢٠١٢، دستورية قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل الذي يمنع دخول الفلسطينيين والمقيمين في الدول العربية المصنّفة بالقانون دولًا معادية لغرض لم الشمل.[١] في المحصلة، تمخّض عن قراري محكمة العدل العليا تثبيت قانوني وإداري لمسار إثني منفصل في إجراءات لم شمل العائلات، وذلك على اعتبار أنه سمح لليهود بالزواج من يهود آخرين من كل بلدان العالم والعيش في إسرائيل بينما منع الفلسطينيين مواطني إسرائيل من العيش مع أزواجهم أو أفراد أسرهم إذا كان هؤلاء فلسطينيين من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أو من المقيمين في البلدان العربية المحيطة والمدرجة في القانون الإسرائيلي على أنّها دول عدو (إيران، العراق، سورية، لبنان).

أقرّت محكمة العدل العليا المسارات المنفصلة سابقة الذكر بادعاء حظي بتأييد غالبية القضاة الذين بتوا في القضية بأن الغالبية اليهودية هي التي تمسك في مفتاح الدخول «إلى البيت»، وأنّه من المسموح لها معارضة دخول «أعداء البيت». لم يشكّل الحظر الشامل على دخول الفلسطينيين والعرب من الدول العربية على أساس انتمائهم الإثني القومي فقط أي فرق بالنسبة لمعظم قضاة المحكمة العليا. لقد استخدمت المحكمة العليا الخطاب القانوني القائم على التفوق الإثني للشعب اليهودي، والذي يعبّر عنه، بشكل واضح، قانون العودة. وبالتالي شرعن قرار المحكمة العليا في ملف دستورية قانون منع لم الشمل التعسّف القانوني والسياسي بحق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بموجب انتمائهم القومي/ الإثني.

وفي الوقت ذاته، ازداد اليمين السياسي المتطرّف في إسرائيل قوّة، ومع صعود حزب «إسرائيل بيتنا»، بزعامة افيغدور ليبرمان، إلى الحكم، تم استدخال المفهوم السياسي لـ«الولاء» بشكل أكبر، وطبقاً له باتت المواطنة المتساوية تقاس وفقاً لولاء المواطن للدولة. ووفقًا لتلك الرؤية أيضاً، تمّت الموافقة على عدد غير قليل من القوانين والتعديلات التشريعية الموجّهة ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وثمة ما لا يقلّ عن ٥٠ قانونًا تمييزيًّا ضد المواطنين العرب، في مختلف المجالات، تمّ توثيقها ضمن قاعدة بيانات التشريعات التمييزية في مركز عدالة.[٢]

يرتكز معارضو استخدام مصطلح الأبارتهايد القانوني لتوصيف وتحليل إسرائيل أساسًا على الحجّة القائلة بأنّ ديمقراطيّة دولة إسرائيل تضمن وجود وإعمال مبدأ المساواة للمواطنين العرب. ووفقاً لتلك المقاربة، فإنه حتّى لو كان المواطنون العرب يواجهون التمييز في هذا المجال أو ذاك؛ لا تصل تلك الحالة إلى درجة الأبارتهايد القانوني، ما دامت لدى المواطنين العرب الفرصة لممارسة أحد أهم الحقوق الأساسيّة والمُعرّفة للمواطنة الديمقراطيّة؛ وهو الحقّ في التصويت والترشح -والذي يمارسه المواطنون العرب في إسرائيل بشكل فعّال جداً. لذا، تبعاً لتلك المقاربة، فإن استخدام مصطلح «أبارتهايد»، بالمقارنة مع الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، هو غير ذي صلة، ومغلوط حتّى، لأنه بخلاف إسرائيل، فإن السكان السود في جنوب أفريقيا، أو بالأحرى السكان غير البيض، الذين يشكّلون مجموعة الأغلبية، لم يكونوا يملكون الحق في

التصويت والترشح. وعلى هذا النحو، فمن غير الممكن المقارنة بين النظامين ما دام هناك حق للمجموعة «المضطهدة» بالمشاركة في الانتخاب، فضلاً عن أنها تمارس حقها بشكل عملي، وتنتخب ممثليها. وعلى أي حال، يضيف هذا المنظور، أنه حتّى لو كانت ثمة سياسة ممأسسة للتمييز الذي يصل إلى حد الفصل، فهذا الأمر مبرّر، إذ إنه في دولة إسرائيل يحقق الشعب اليهودي حقه بتقرير المصير، وهذا ليس الحال ذاته بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين.

وفي عام ١٩٧٦، أقرّت دول الأمم المتّحدة معاهدة قمع جريمة الأبارتهايد والمعاقبة عليها، والتي عرّفت الأبارتهايد بوصفه جريمة جنائية (المادة ١ من المعاهدة)، وفصّلت عناصر تلك الجريمة في المادة الثانية من المعاهدة، والتي تعرّف الأبارتهايد على أنه سياسية منهجية لقمع فرد أو مجموعة تنتمي إلى مجموعة عرقية أخرى. كذلك شَمِل نص المادة الثانية (ج) من المعاهدة تعريف الأبارتهايد بالقوانين أو السياسات الهادفة مع سبق الاصرار إلى منع مجموعة أو مجموعات من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة، والتي بدورها تفضي إلى الإنتاج المتعمّد للظروف التي تحول دون التنمية المتكاملة لتلك المجموعات، ولا سيما عن طريق منع أفراد جماعات إثنية من حريات أساسية، من ضمنها الحق في العمل، والحق في مغادرة البلاد والعودة إليها، والحق في الجنسية والإقامة وحريّة التنقل، والحق في حرية التعبير وإبداء الموقف، والحق في التجمع السلمي.

على الرغم من أن محور النقاش حول الأبارتهايد، وتحليله وتوصيفه، يدور عادة حول مسائل وقضايا سياسية ومدنية في جوهرها؛ فإن تعريف الأبارتهايد، وفق ما ورد في المعاهدة الدولية الواردة أعلاه، يتطرّق أيضاً إلى سياسات منهجية للفصل في إطار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما يشمل مخصصات الميزانية، لكونها مرتبطة عموماً بمجالات حياتيّة جوهريّة غير متناولة على نحو كاف في خطاب الأبارتهايد. وذلك لأنّه، في معظم الحالات، تكون معايير تخصيص الميزانيات الحكومية خالية، في الظاهر، من أي مسوغات أمنية ديمغرافية، أو من مسوغات تتعلق بتجسيد حق الأغلبية اليهودية في تقرير المصير بشكل حصري.

سأتطرق إلى ثلاث مسائل في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المتصلة برصد الميزانيات الحكومية وتوزيعها بين اليهود والعرب. وسأبيّن أنه بالرغم من الادعاء بإدراج

معايير حيادية لتحديد درجة الاستحقاق للتمويل الحكومي؛ فإن هذه المعايير قد تمت هندستها وتخطيطها من أجل إعطاء الأولوية للأغلبية اليهودية. المسائل الثلاث التي سأتطرق إليها هي: أوّلاً مسألة تصنيف البلدات (المدن والقرى) كمناطق أفضلية قومية؛ ثانياً مسألة «هبات الموازنة» التي تمنحها وزارة الداخلية للسلطات المحلية؛ وثالثاً اعتماد معيار الخدمة العسكرية وسيلة للفصل والتفريق في ممارسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بين اليهود والعرب.

## المسألة الأولى: مناطق الأفضلية القومية

في العام ١٩٩٨، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً يتم بموجبه تصنيف البلدات في إسرائيل كمناطق أفضلية قومية، بحيث يمنح التصنيف البلدة المعنية امتيازاً وأفضلية في الحصول على ميزانيات كبيرة، وخاصة في مجال التعليم، تشمل مساهمة في رسوم التعليم؛ مساهمة في تكاليف سفر المعلمين للدراسة؛ مساهمة في أجرة السكن للمعلمين؛ دفع حصة المشغِّل في صندوق الاستكمال للمعلمين؛ مساهمة في تكاليف سفر المعلمين؛ إعفاء من رسوم التعليم في الحضانات الإلزامية؛ مساهمة في رسوم امتحانات «البجروت» (الثانوية)؛ دفع «هبات موازنة» مزيدة؛ زيادة الساعات (الحصص) التعليمية؛ تمويل الحوسبة؛ وتفضيل طلاب التعليم العالي في استحقاق المنح وغيرها.

وكان الهدف من وراء هذا القرار تقديم معونات اقتصادية للبلدات في الضواحي، والتي تعاني من أوضاع اقتصادية ـ اجتماعية تستوجب الدعم. وكان من المفترض أن يشكل وضع البلدة الاقتصادي والاجتماعي المركّب المركزي والأساسي في قرار منح البلدة المعنية (المُصَنَّفَة) استحقاق الحصول على الدعم الحكومي الضروري لتمكينها من ضمان مستوى معيشي لائق ونوعي يتساوى، قدر الإمكان، مع مستوى المعيشة في البلدات المتمكنة اقتصادياً. ٩٠٪ من البلدات الإسرائيلية المصنفة في أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادي هي بلدات عربية، بحيث كان يمكن الافتراض أن غالبية البلدات التي سيتم تصنيفها كمناطق أفضلية قومية وستحصل على الدعم الحكومي هي بلدات عربية. لكن الواقع يفيد أنه من بين البلدات الـ ٥٥٣ التي تم تصنيفها مناطق أفضلية قومية كانت هناك ٤ بلدات عربية فقط. وإذا ما تمعنّا في خارطة مناطق

الأفضلية القومية، نجد أن تحديد المناطق التي تقع فيها البلدات ذات الأفضلية القومية قد تم بصورة عشوائية واعتباطية، إذ «قفز» خط التصنيف عن البلدات العربية، اعتباطياً، مما أقصاها خارج خارطة التصنيف هذه، على الرغم من قربها الجغرافي إلى بلدات يهودية مجاورة. فعلى سبيل المثال، تم تصنيف نتسيرت عيليت اليهودية («الناصرة العليا») (والتي أقيمت على أراض تمت مصادرتها من أصحابها الشرعيين، مواطنين عرب من مدينة الناصرة والقرى المجاورة: الرينة عين ماهل والمشهد) كمنطقة «أفضلية قومية» فحصلت، بفضل ذلك، على امتيازات حكومية في مجال التعليم، بينما تم إخراج الناصرة، الملاصقة لها، من خارطة التصنيف هذه، رغم أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها أسوأ بكثير مما هو عليه في نتسيرت عيليت. وأكثر من هذا، تم استثناء بلدات عربية عديدة في منطقة المثلث، مثل مدينة أم الفحم والقرى الأخرى المحيطة بها، من خارطة التصنيف هذه، رغم أن وضعها الاقتصادي الاجتماعي يستلزم الدعم الحكومي، بينما شملت الخارطة مدينة الخضيرة التي تتمتع بمستوى اقتصادي واجتماعي أفضل بكثير، فحصلت على الامتيازات الحكومية. وعلى هذا المنوال، تم عملياً تحديد مسارات منفصلة للبلدات اليهودية والعربية، بحيث أصبح تصنيف البلدة كمنطقة أفضلية قومية يستخدم كدال رمزي على تحويل ميزانيات حكومية إضافية إلى بلدات يهودية وتفضيلها من ناحية اقتصادية، بصورة حصرية تقريباً.

في العام ٢٠٠٦، وبعد ثماني سنوات من المداولات في محكمة العدل العليا، قررت المحكمة بهيئة موسعة مكونة من سبعة قضاة، أن القرار بشأن تصنيف مناطق الأفضلية القومية هو قرار ينطوي على تمييز على خلفية قومية، نظراً لاعتماده معايير غير متساوية أفضت إلى تجاهل البلدات العربية، بدلاً من تصنيف البلدات على أساس متساوٍ استناداً إلى الوضع الاقتصادي ــ الاجتماعي في كل بلدة.[٣] وأضافت المحكمة، أيضاً، أن قرار الحكومة إياه كان يفتقر إلى تخويل قانوني، لأن قراراً كهذا، منوط برصد ميزانيات هائلة للبلدات من ضمن الميزانية العامة للدولة، ينبغي أن يكون، بالضرورة، مثبّتاً في نص تشريعي رئيسي (قانون) وليس ترك الأمر للسلطة التقديريّة للأذرع التنفيذية للحكومة وتحكّمها الشامل. ونتيجة لذلك، فقد ألغت محكمة العدل العليا قرار الحكومة، وأمهلت المحكمةُ الحكومةَ سنة واحدة لإقرار

تسوية أساسية تصنّف البلدات وفقًا لمعايير متساوية وانتقصت من تخويل الحكومة المطلق في تخصيص ميزانيات للسلطات المحلية كما كان قائمًا حتّى ذلك الوقت.

وبدلاً من سنة واحدة، استغرقت الكنيست ثلاث سنوات للبت في مسألة تصنيف مناطق الأفضلية القومية في إطار قانون «التسويات» (رزمة قوانين متعلقة بميزانية الدولة السنوية). وعلى الرغم من التحديدات الواردة في نصّ الحكم، فإن هذا القانون كان غامضاً وعمومياً، ما منح الحكومة سلطة تقديرية واسعة وجارفة في تصنيف البلدات كمناطق أفضلية قومية. الحكومة بدورها وافقت في كانون الأول ٢٠٠٩ على القرار رقم ١٠٦٠، والذي حدد خارطة شاملة لمناطق الأفضلية القومية ضمّت أيضًا الجليل والنقب، بما فيهما من بلدات عربية. لكن وعند تطبيق القرار وما أفرزته الخريطة لم يتم منح البلدات العربية التي صُنفت مناطق أفضلية قومية امتيازات فعلية، وذلك نظراً لأن القانون الذي تمّ إقراره اعتمد تمييزاً بين مجرد التصنيف كمنطقة أفضلية قومية وبين الحصول على الامتيازات أو الفترة الزمنية التي تُمنح فيها الامتيازات. ولهذا، أُنتجت وضعيّة صنّفت البلدات العربية فيها ضمن خارطة مناطق الأفضلية القومية، وعلى الرغم من ذلك، لا تحصل جميعها على الامتيازات في نهاية المطاف، أو على الأقل لا تحصل جميعها على المبالغ المالية ذاتها وعلى فترات زمنية مماثلة؛ فالبلدة العربية والبلدة اليهودية اللتان تقعان في المنطقة الجغرافية نفسها، واللتان تم شمل كلتيهما في خارطة مناطق الأفضلية القومية، لا تحصلان على الامتيازات ذاتها، أو على الأقل، لا تحصلان عليها للفترة الزمنية نفسها.

زد على ذلك، أن شمل البلدات العربية في النقب والجليل في الخارطة الجديدة أبقى البلدات العربية الـ ١٣ في منطقة المثلث خارج خارطة تصنيف التجمعات السكانيّة كمناطق ذات أفضلية، رغم أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية تستوجب تفضيلها من الناحية المرتبطة بالميزانية. أمّا مسوّغ إزالتها من تلك الخارطة، فهو اعتبار أن تلك التجمعات السكانية ليست «بلدات ضواح/ أطراف»، إذ إنّ مؤشر الضواحي يقاس وفقًا لبعد التجمع السكاني عن مركز المدن الكبيرة. ونظرًا لقرب البلدات العربية في المثلث إلى مدينة الخضيرة، فإنها لم تعتبر بلدات ضواحٍ، وتبعاً لذلك لم يتمّ إدراجها في خارطة مناطق الأولوية الوطنية. وفوق هذا، فقد تم حرمان البلدات العربية من الامتيازات

فعلياً باستخدام معيار «مستوى التهديد الأمني». والذي بموجبه تم شمل جميع البلدات اليهودية الحدودية، كما تم شمل المستوطنات غير القانونية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية في الضفة الغربية، رغم احتلال غالبية هذه المستوطنات مرتبة مرتفعة في سلم التدريج الاقتصادي والاجتماعي ورغم أنها تحظى أيضًا بمعونات حكومية كبيرة بموجب بنود أخرى عديدة مرتبطة بالميزانية.

وعلاوة على هذا، فإذا كانت أي بلدة قد تم تصنيفها كمنطقة أفضلية قومية، قبل قرار المحكمة العليا، تستحق امتيازات فورية، بصورة أوتوماتيكية، فقد وُضعت في أعقاب القانون الجديد معايير داخلية تشكل شرطا أولياً لاستحقاق الحصول على تلك الامتيازات نفسها. فعلى سبيل المثال، شملت أحد أهم الامتيازات الأساسية في مجال التعليم شرطاً أولياً يتعلق بعدد الطلاب في المدرسة؛ وهو أنه كلما كان عدد الطلاب في المدرسة (في البلدة التي تم تصنيفها منطقة أفضلية قومية) أكبر، كان الدعم المالي المستحق أقل. ولكن، بالنظر إلى حقيقة أن المدارس في غالبية البلدات العربية معروفة بدرجة الاكتظاظ المرتفعة وبأنها تضم أعداداً من الطلاب أكبر من المعدلات العامة في الدولة، فمعنى ذلك أنها تحصل على دعم أقل من المدارس في البلدات اليهودية.

ومن هنا، فعلى الرغم من قرار المحكمة العليا المذكور، إلا أن رصد الميزانيات للبلدات المختلفة لا يزال يجري وفق معايير تؤدي، في النتيجة الفعلية النهائية، إلى الفصل والتمييز بين البلدات اليهودية والعربية، رغم كونها (المعايير) لا تنص على ذلك بصورة مباشرة وصريحة.

### المسألة الثانية: هبات الموازنة

إحدى أبرز وأهم الميزانيات المخصصة من وزارة الداخلية لدعم السلطات المحلية هي «هبات الموازنة». تهدف هبات الموازنة إلى تقليص عجز ميزانية السلطة المحليّة الناتج عن ازدياد مصروفاتها مقارنة بمدخولاتها. تكتسب هبات الموازنة أهميّة كبيرة لأن هدفها هو تمكين السلطات المحلية الضعيفة من الاستمرار في تقديم خدمة نوعية ولائقة لسكانها، إذ تخصّص تلك الهبات لها حتى تقلّص العجز. تمكّن تلك المساعدة السلطات المحلية من البقاء

وتوفير الخدمة للسكان، وتقلّص الفجوات بينها وبين السلطات المحلية القوية. يُشكّل الوضع الاقتصادي-الاجتماعي للسلطات المحلية، إذن، لب معايير توزيع هبات الموازنة للسلطات. تم التعبير عن أهمّية هذا المركّب وجوهريّته في توصيات لجنة حكومية شكّلت لفحص وتحديد معايير توزيع الهبات (لجنة «غديش»). كان الافتراض أن السلطات المحلية العربية، التي يقع معظمها في قاع السلم الاجتماعي-الاقتصادي، ستحصل على حصة كبيرة من هذه الهبات من وزارة الداخلية. لكن الأمر لم يكن كذلك؛ فهنا أيضاً، كانت المعايير التي يتمّ بموجبها تخصيص تلك الهبات محايدة ظاهرياً، لكنها في الواقع تفضي إلى أحقية أقلّ في تحصيل تلك الهبات بالنسبة للسلطات المحلية العربية. يتّضح هنا أيضاً أن ثمّة مسارات توزيع منفصلة لكلّ من البلدات اليهودية والبلدات العربية، وقد تمّ إبرازها حتّى في التماس قدّم إلى محكمة العدل العليا باسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية.[٤] استندت تلك المسارات المنفصلة في البداية على نسب تحصيل مختلفة للبلديات، والتي بموجبها تقرّر أنه سيتم خصم نسبة معيّنة من الهبة النهائية المستحقّة للسلطة المحلية، وهي النسبة التي تمثّل الفرق بين الميزانيّة المصادق عليها من قبل الحكومة والميزانية المحددة والمخصّصة بالفعل من قبل وزارة الداخلية. وبالنسبة للسلطات المحلية اليهودية، فقد تم تحديد نسبة تحصيل بمقدار ٩٠٪، في حين وقفت نسبة التحصيل لدى السلطات المحلية العربية عند حد ٨٠٪. وبذلك كسبت السلطات المحلية اليهودية ١٠٪ مقارنة بالسلطات المحلية العربية؛ وذلك معناه ميزانيات أقل بالنسبة لهذه الأخيرة.

وإضافة إلى ذلك، فقد حصلت السلطات المحلية اليهودية على هبات أخرى أعلى بنسبة ٦٪، بموجب بند يضمن استحقاقاً خاصاً للسلطات المحلية التي توجد في نطاقها مجالس دينية تابعة لوزارة الأديان، وتلك تنشط داخل السلطات المحلية اليهودية فقط. ذلك البند تم تكليله بعنوان «مصروفات خاصة»، وقد جرى تحديد تلك النسبة بشكل اعتباطي دون الاستناد إلى ميزة واضحة ومحددة، وقد أدّى تفعيله إلى فجوة أخرى وسّعت الفجوات في حجم الهبات بين السلطات المحلية العربية واليهودية.

وحتى صدور الحكم المتعلق بمناطق الأولوية الوطنية المذكورة أعلاه، فقد استندت معايير تخصيص هبات الموازنة إلى عنصر تصنيف المحليات كمناطق أولوية وطنية. وبذا،

فإن البلديات التي تمّ تصنيفها على ذلك النحو، والغالبية العظمى منها يهودية كما ذكر آنفاً، تمتّعت بهبات موازنة أعلى من سواها. ألغي هذا المعيار بعد صدور حكم بشأن مناطق الأفضلية القوميّة، غير أن المسارات المنفصلة الأخرى ظلّت على حالها.

برّرت الدولة في معرض ردّها الذي قدّمته أثناء الإجراءات القانونية في محكمة العدل العليا المسارات المنفصلة بدعوى أن المقارنة لا ينبغي أن تكون بين السلطات المحلية العربية واليهودية، بل بين السلطات العربية نفسها، وبذا برّرت الفصل الإثني بين المجتمعات السكانية. تلك المقاربة ترى في الفصل الإثني أداة مبرَّرة لغرض المقارنة، من أجل فحص ادعاء المساواة والتمييز فيما بين السلطات المحلية. لقد بررت الدولة الفصل في تحقيق التكافؤ بين السلطات المحلية بحجة عبثية ترى أن الغاية من أسلوب الفصل هي في الواقع لصالح البلدات العربية. وعلاوة على ذلك، وفقاً لنهج الدولة ذلك، يؤدّي الفصل إلى تفضيل إيجابي لصالح البلدات العربية، إذ إن تفحّص الوضع الاقتصادي لكل سلطة ضمن الإطار المقارن للمجموعة التي تنتمي إليها على أساس إثني يبيّن أن وضع المجتمعات العربية قد تمّ تطويره بالقياس مع المجموعة المقارنة هذه. ومن هنا، مثلاً، لا يمكن، وفق نهج الدولة، المقارنة بين «نتسيرت عيليت» اليهودية والناصرة العربية، إنما يجب أن تكون المقارنة بين الناصرة وأم الفحم في المثلث. وتظهر المقارنة بين هاتين السلطتين المحليتين تحسّناً نسبياً بسد الفجوات الاقتصادية بينهما. لقد تجاهلت الدولة حقيقة أن مدينة الناصرة ليست معنية بمقارنة نفسها مع أم الفحم، وإنما في الواقع هي معنيّة بأن تقارن مع مدينة «نتسيرت عيليت» القريبة، والتي تحظى بمسار تحديد للمخصصات منفصل على أساس إثني.

وفي أثناء مداولات القضية في المحكمة العليا، أقرت وزارة الداخلية معايير جديدة لتخصيص هبات الموازنة المحسوبة وفقاً لعنصري الإنفاق والإيرادات للسلطة المحلية، لكن التمعن في هذه المعايير يبيّن أن مسارات التخصيص بقيت منفصلة على أساس إثني وقومي بالنسبة للمجتمعات السكانية. هكذا على سبيل المثال، معيار «استيعاب الهجرة» كان من بين المعايير المعتمد عليها توزيع الهبات، والذي بموجبه تحصل البلدة التي تستوعب مهاجرين جدداً، أي المهاجرين وفقًا لقانون العودة، على هبات أعلى. وبطبيعة الحال، لا تستوعب

السلطات المحلية العربية أي مهاجرين جدد، والغالبية العظمى من سكانها هي من العرب. والمحصّلة هي أن البلدات اليهودية أو المدن المختلطة (التي يشكل السكان اليهود الأغلبية فيها) ستحصل على تلك الزيادة في الهبات بسبب ذلك المعيار. لا شكّ في أن طرح «استيعاب الهجرة» في صلب معايير توزيع هبات الموازنة التي تستحقها السلطة المحلية يمثّل استخداماً واعياً للتمييز بين إثنية مجموعات السكان في إسرائيل، وتفضيلاً واضحاً وموجّهاً للمهاجرين اليهود. استخدام معيار الهجرة بموجب قانون العودة، الذي يمثّل أساس الفصل الإثني بين اليهود والعرب في إسرائيل، يعني وجود سياسة تهدف إلى إعطاء الأولوية للسكان اليهود.

علاوة على السابق، تمّ توظيف معيار «التنوع الاجتماعي- الاقتصادي» أيضا لتعزيز المسارات المنفصلة في تخصيص هبات الموازنة؛. طبقاً لهذا المعيار، فكلما ارتفع مستوى التباين بين السكان وازداد تنوّعاً؛ فستحصل السلطة المحلية على هبات أكبر. والواقع أن هذا الدافع صمّم أصلاً بهدف استبعاد البلدات العربية. وقد اعترفت الدولة بذلك خلال سير الإجراءات القانونية حين ادّعت أن «مستوى التباين يتم تحديده من قبل سلطة الاحصائيات المركزية، فقط في ما يخص المجتمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن ٨٠٠٠ نسمة. على ضوء حقيقة أن العدد الأقصى للسكان في السلطات المحلية العربية لا يتجاوز ٨٠٠٠ نسمة، فضلًا عن أنه لا توجد سلطة محلية عربية تزيد نسبة التباين داخلها عن ٠,٢٥». وقد كان واضحاً منذ البداية أن معيار التباين لا يمكنه أن ينطبق على البلديات العربية. ونظراً لكونها بلدات صغيرة وقروية، فإن مستوى التنوع الاجتماعي والاقتصادي للسكان ضئيل ولا يلبّي المعيار المطلوب.

وثمّة معيار آخر هو «بلدات خط المواجهة» أو «بلدات تحت تهديد أمني»، اللذين منحا بلدات يهودية استحقاق الحصول على زيادات في تلك الهبات، وخلال مداولات الإجراءات القانونية، أشارت الدولة إلى أن ثلاث بلدات عربية فقط استوفت هذا المعيار. ومن بين البلدات التي طابقت هذا المعيار، المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى أي حال، فقد اتّضح أن كل التجمعات السكانية التي طابقت ذلك المعيار صنّفت في الوقت ذاته مناطق أولوية وطنية، وحظيت تبعاً لذلك بنقاط مزدوجة وبالتالي بميزانيات أكبر.

إذن، بدلاً من إدراج معايير موحَّدة ومتساوية مستندة إلى الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للسلطة المحلية، والتي تعطي ثقلا ملائما لحالة السلطة المحلية الاقتصادية، تمّ تحديد المعايير لتتلاءم مع تفضّيل التجمّعات السكانية على أساس قومي-إثني، وتنشئ مسارات إثنية منفصلة في ما بينها.

## المسألة الثالثة: معيار الخدمة العسكرية

أدى إعمال معيار الخدمة العسكرية، على مدار سنوات عديدة، إلى إقصاء المواطنين العرب عن ممارسة حقوق اجتماعية واقتصادية مختلفة. كان استخدام معيار الخدمة العسكرية أحد الأدوات الرئيسية لتفضيل السكان اليهود عبر تخصيص «امتيازات» عديدة على حساب العرب، وتعميق التمييز ضد هؤلاء. وقد تحدد منح الامتيازات لمؤدّي الخدمة في الجيش في إسرائيل، في قانون استيعاب الجنود المسرّحين من الخدمة لعام ١٩٩٤ (المعدّل لقانون الجنود المسرّحين من الخدمة لعام ١٩٨٤)، والذي وضع قائمة الامتيازات التي يستحقها كل من أدى الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وهي خدمة إلزامية للمواطنين اليهود. الالتزام بالخدمة العسكرية كان منصوصاً عليه في قانون خدمة الأمن من العام ١٩٨٦. وبالرغم من الهدف المعلن في القانون المتعلق بمنح الامتيازات لمن خدموا في الجيش كتعويض عن الخدمة أيضاً، فإن استخدام هذا المعيار كشرط لاستحقاق الحقوق يقع في صلب الخطاب المتعلق باشتراط الحقوق بالواجبات، بل الأسوأ من ذلك، أن استخدام هذا المعيار تحول إلى دال رمزي لفحص وتحديد مدى ولاء المواطنين؛ فمن لا يخدم في قوى الأمن الإسرائيلية اعتبر، طبقاً لذلك الخطاب، كمن لا يقدّم مساهمة للدولة، وبذا فقد تمّ نزع أساس ولائه للدولة، وباتت طبيعة مواطنته، بالتالي، موضع شك كبير.

ورغم أن قانون استيعاب الجنود المسرّحين من الخدمة يحدد قائمة بالامتيازات التي ستُمنح لأولئك الذين خدموا في الجيش، فإن الخدمة العسكرية تحوّلت إلى معيار يوظّف لإقصاء السكان العرب المعفيين من واجب الخدمة العسكرية، ومن ثمّ من أحقّية الحصول على الحقوق والهبات ذاتها. يشير روبنشتاين ومدينا أن «أحد التعبيرات المهمة للاعتراف بالمميزات الجمعية الخاصة

للأقلية العربية ـ على أساس قومي خالص، هذه المرة ـ يظهر في مجال عدم التجنيد للخدمة العسكرية [...] فالإعفاء من الخدمة يحمل أثرا مهما جدا التماسك الداخلي للأقلية العربية في إسرائيل، وهو يُفهم ـ في الظروف الراهنة ـ بأنه ضروري لحفظ المكانة الخاصة التي تحتلها الأقلية العربية في منظومة العلاقات المركبة السائدة بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني. ومع ذلك، لا يمكن تبرير أي تمييز جماعي، سواء في المستوى المبدئي (عدم الثقة بالجمهور العربي) أو في مستوى الحقوق المدنية والاقتصادية المستحقة لمواطني إسرائيل العرب» (روبنشتاين ومدينا، ٢٠٠٥). وعلى مرّ السنوات، رفعت عدّة دعاوى والتماسات ضد التمييز على خلفية قومية، جراء استخدام هذا المعيار. وتُبيّن قراءة القرارات القضائية التي صدرت في هذه الدعاوى والالتماسات أن إقصاء السكان العرب من الحقّ في تحصيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لم يحظ بتبرير قانوني فحسب، بل أخلاقي أيضاً، حينما تمّ توظيف معيار الخدمة العسكرية كشرط لاستحقاق الحقوق، حتّى وإن لم يكن الامتياز الممنوح مدرجاً في القانون.

ويظهر من قرارات الحكم التي سأستعرضها هنا أنه توجد بعض الحالات التي رفضت فيها المحكمة استخدام الخدمة العسكرية معياراً لمنح الامتيازات، وذلك لأن استخدام هذا المعيار يعني استبعاد السكان العرب من تحصيل الحقوق والامتيازات، ومن ثمّ، في نتيجة المداولات، هو يميّز على خلفيّة قومية. هكذا على سبيل المثال، بعد أن أقر الكنيست، عام ٢٠٠٢، تعديلاً لقانون التأمين الوطني، اشترط استحقاق مخصصات الأولاد بتأدية أحد أولياء الأمور الخدمة العسكرية؛ قُدّم التماس إلى محكمة العدل العليا، وألغي إثره هذا التعديل، بعد أن أصدرت محكمة العدل العليا أمراً احترازيّاً للدولة يطلب منها الشرح للمحكمة كيف أن ذلك التعديل للقانون لن يميز ضد السكان العرب على خلفية قومية.[٥] وفي العام ٢٠٠٦، وفي أعقاب التوجه إلى المحكمة المركزية في حيفا ضد استخدام جامعة حيفا معيار الخدمة العسكرية لمنح الجنود المسرحين نقاطاً إضافية كبيرة في كل مل يتعلق باستحقاق الإقامة في سكنات الطلبة في الحرم الجامعي؛ أصدرت المحكمة المركزية أمراً يقضي بإلغاء معيار الخدمة العسكرية. المحكمة نصّت، بصريح العبارة، على أن استخدام الخدمة العسكرية معياراً لمنح الطلاب امتيازات، يشكل تمييزاً سالبا ضد الطلاب العرب على خلفية قومية وأن ليست ثمة أي علاقة عقلانية بين الخدمة العسكرية والحصول على

مسكن في مساكن الطلبة، خاصة وأن الهدف المركزي المنشود من وراء تخصيص هذه السكنات هو اقتصادي-اجتماعي. وفوق هذا، أكدت المحكمة أن جامعة حيفا قد منحت جميع الجنود المسرحين هذا الامتياز، بدون أي تحديد للفترة التي تلت إنهاء الخدمة العسكرية، وبذا تحوّل الضرر اللاحق بحقّ الطلاب العرب في المساواة إلى ضرر غير متكافئ.)[٦] وبعد صدور الحكم، استأنفت جامعة حيفا إلى المحكمة العليا، لكن قبل أن تصدر هذه الأخيرة قرارها النهائي في هذا الاستئناف، عدل الكنيست قانون استيعاب الجنود المسرحين بطريقة تمنح جميع مؤسسات التعليم العالي صلاحية منح الطلاب الذين أدوا الخدمة العسكرية امتيازات مختلفة، وبذا فقد تمّ تجاوز قرار المحكمة الجزئية بالفعل. وقد نص التعديلان رقم ٧ و ١٢ في قانون استيعاب الجنود المسرحين واللذين يقضيان بأنه ابتداء من العام الدراسي الأكاديمي ٢٠١٠ـ ٢٠١١، يحظى كل من أدى الخدمة العسكرية و/ أو الخدمة الوطنية بجملة من الامتيازات التفضيلية في مجال التعليم الأكاديمي تشمل تمويل تكاليف رسم التعليم للقب الأول في معاهد التعليم العالي في مناطق الأفضلية القومية في النقب والجليل والمستوطنات.

ورغم القرارات المذكورة أعلاه، فإن الوضع القانوني الملزم راهنا بموجب ما أقرته المحكمة العليا في حالات أخرى شبيهة، هو أنّه من الممكن استخدام معيار الخدمة العسكرية لتفضيل من يخدمون في الجيش على النحو الذي لا يتمّ فيه اعتبار هذا التفضيل تمييزًا غير مقبول. ففي سنة ٢٠٠٦، أصدرت المحكمة العليا حكمًا في قضية «بشارة ضد وزير البناء والإسكان»، نوقشت فيه قضية اشتراط الخدمة في الجيش لتقديم مساعدات عبر القروض في مجال الإسكان العام. وقد رفضت المحكمة العليا الالتماس في هذه القضية، وقررت أن استخدام معيار الخدمة العسكرية لا ينطوي دائما على تمييز على خلفية قومية، ولذا لا ينبغي في كل الحالات إلغاء استخدام هذا المعيار لمنح امتيازات تتجاوز ما ورد في القائمة التي أقرها قانون استيعاب الجنود المسرّحين.[٧] وأضافت المحكمة العليا بأن القانون قد حدد قائمة حد أدنى بالامتيازات المستحقة للجنود المسرحين وليس فيه ما يمنع الحكومة من منح امتيازات إضافية أخرى لكل الذين أدوا الخدمة العسكرية، والذين يستحقون الدعم أكثر من أي فئة سكانية أخرى.[٨] ومن ثمّ تقرّر في الحكم أن «التمييز المستند إلى معيار الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية ليس بالضرورة تمييزاً مسموحاً

أو محظوراً. كل شيء منوط بسياقه. مجموعة الذين يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش أو الخدمة الوطنية الأخرى تختلف، في مزايا مهمة، عن أولئك الذين لم يؤدوا الخدمة. فعلى سبيل المثال، الذين يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش أو في الخدمة الوطنية يخصصون من وقتهم وجهدهم للمصلحة العامة. هكذا على سبيل المثال، هم لا يستطيعون العمل والحصول على أجر لمعيشتهم خلال فترة خدمتهم. ومن هنا، فلا يمكن قبول الموقف الجارف القائل بأن السياسة التي ترمي إلى تفضيل الذين يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش أو الخدمة الوطنية هي سياسة تمييزية دائماً. وليس مقبولاً، أيضاً، الموقف الجارف القائل بأن سياسة كهذه هي غير قانونية دائماً. فالحسم بشأن هذه المسألة يتم وفقاً لأحكام وأهداف التسوية المعيّنة التي يدور الحديث عنها. وفوق هذا، فحتى عندما يكون معيار الخدمة العسكرية معياراً ذا صلة، ينبغي اعتماده وتفعيله بصورة معقولة وتناسبية. ينبغي إعطاء هذا المعيار وزنه اللائق والمناسب مع الأخذ في الاعتبار، أيضاً، الأهداف الأخرى للتسوية قيد البحث».[٩]

ورغم قرار المحكمة في قضية بشارة وتأكيدها على ضرورة أن يتم النظر في كل حالة على حدة وبصورة عينية، فإن المحكمة رفضت جميع القضايا المماثلة التي قُدمت إليها لاحقاً؛ ففي قضية «أورهان شمسي»،[١٠] على سبيل المثال، نظرت المحكمة في التماس لتعديل وتغيير شروط مناقصة لتخصيص وتوزيع ١١ قسيمة للبناء الذاتي في قرية كفر كما، بحيث يتم إلغاء الشرط الذي تتضمنه تلك المناقصات بشأن منح الأفضلية للذين لا يمتلكون مسكناً وأدوا الخدمة في الجيش الإسرائيلي. وقد جاء في قرار المحكمة أن قائمة الامتيازات التي يشملها القانون ليست كاملة، وأن الشرط المذكور هنا لا ينطوي على تمييز مرفوض. وأكدت المحكمة أن للمجموعة التي تؤدي الخدمة العسكرية في الجيش مميزات خاصة تشمل «تخصيصهم من وقتهم وجهدهم للمصلحة العامة ومصلحة الجمهور. وهم لا يستطيعون العمل والحصول على أجر لمعيشتهم خلال فترة تأديتهم الخدمة العسكرية». وفي قضية أخرى، نظرت المحكمة المركزية في الناصرة في التماس تقدمت به بلدية الناصرة ومقيم في المدينة عديم مسكن ويعاني من عجز جسماني بنسبة ٤٠٪. وقد اعترض الملتمسان على الشرط الذي يمنح الذين خدموا في قوى الأمن، وليس غيرهم، حق المشاركة في مناقصة من قبل وزارة البناء والإسكان لتخصيص وتوزيع ٥

قسائم للبناء السكني في مدينة الناصرة.[11] وهنا أيضاً، رفضت المحكمة هذا الالتماس، بعد أن أكدت أن مبدأ المساواة لم يتعرض لأي مسّ أو خرق.[12] وفي قضية أخرى، هي قضية «المجلس الإسلامي في يافا»،[13] نظرت المحكمة العليا في التماس طالب بإلغاء قرار مجلس إدارة أراضي إسرائيل في جميع أنحاء البلاد عامة، وفي يافا خاصة، والذي منح جنوداً في الاحتياط امتيازات تفضيلية في مناقصات علنية طرحتها إدارة أراضي إسرائيل، في البلاد عامة وفي يافا خاصة. وهنا أيضاً، قضت المحكمة أن هذا القرار منح الامتياز لمجموعة محددة من جنود الاحتياط الفاعلين لقاء ما قدموه للدولة وأنّ ذلك لا يُشكّل تمييزا على أساس قومي.

## الخلاصة

عطفا على ما سبق، يمكن القول إنّ تخصيص الميزانيات الحكومية يستند إلى مبدأ الفصل بين مجموعة الأغلبية ومجموعة الأقلية، إذ في قاعدة هذا الفصل يكمن مبدأ التفوق الإثني والقومي. استخدام المعايير التي من الواضح أنّها معدّة للتطبيق على السكان اليهود؛ مثل استيعاب المهاجرين، والتنوع السكاني، والخدمة العسكرية، والمجالس الدينية وما إلى ذلك، هي جانب آخر من سياسة الفصل الإثني الأوسع، وهي المكمّلة لها.

تُظهر مسارات الفصل في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عمق الفصل بين المواطنين من مجموعة الأغلبية اليهودية ومجموعة الأقلية العربية، وتبيّن أن هذا الفصل لا ينحصر في مجالات سياسية خالصة فقط، وإنما يطال حقوقاً ومصالح أساسية وإنسانية ومركزية جداً، للسكان العرب. ليست المسارات المنفصلة في تخصيص الموارد الحكومية إلا جزءاً من منظومة متكاملة تتعمد الإقصاء المنهجي بحق المواطنين العرب، بعضها مثبت في تشريعات الكنيست. فعلى سبيل المثال، أحد القوانين التي تم سنها في السنوات الأخيرة ضمن حملة التشريع العنصرية والتمييزية المكثفة ضد المواطنين العرب، هو قانون لتعديل مرسوم الجمعيات التعاونية (تعديل رقم ٨)، من العام ٢٠١١، محكمة العدل العليا ٢٣١١/ ١١، أوري سبح ضد الكنيست (الحكم من يوم ١٧/ ٩/ ٢٠١٤)، المعروف باسم «قانون لجان القبول»، الذي يتيح إقصاء المواطنين العرب وحرمانهم من حق القبول والسكن في البلدات المصنفة بـ«البلدات الجماهيرية»، بادعاء

«عدم الملاءمة الاجتماعية أو الثقافية»، والذي أقرت المحكمة العليا أنه ادعاء دستوري شرعي. كذلك قانون أساسيات الموازنة (التعديل رقم ٤٠)، ٢٠١١، محكمة العدل العليا ٣٤٢٩/ ١١ المدرسة الثانوية الأرثوذكسية في حيفا ضد وزير المالية (الحكم من تاريخ ٣/ ١/ ٢٠١٢)، المسمى «قانون النكبة»، الذي يتيح خصم نسبة تصل حتى ثلاثة أضعاف الميزانية الحكومية المستحقة لجسم ما إذا ما أقام فعالية يتم من خلالها إحياء ذكرى «أحداث النكبة»، وهو القانون الذي رفضت المحكمة العليا التدخل فيه أو توجيه أي نقد قضائي له بذريعة أن القانون «ليس ناضجاً بعد لإخضاعه للرقابة القضائية». والأمر ذاته، أيضاً، يقال عن قانون منع الضرر بدولة إسرائيل من خلال المقاطعة، ٢٠١١، محكمة العدل العليا ٥٢٣٩/ ١١، أوري أفنيري ضد الكنيست (الحكم من يوم ١٥/ ٤/ ٢٠١٥) المسمى «قانون المقاطعة»، الذي يحجب التمويل، هو الآخر، عن أي مؤسسة تدعو إلى مقاطعة إسرائيل كجزء من المقاومة غير العنيفة ضد الاحتلال وسياسة التمييز الرسمية الممأسسة بحق المواطنين العرب في دولة إسرائيل. وهذا القانون، أيضاً، أقرّته المحكمة العليا واعتبرته دستورياً وشرعياً. وهو الحال نفسه، أيضاً، بالنسبة لقانون انتخابات الكنيست (التعديل رقم ٦٩)، ٢٠١٤، محكمة العدل العليا ٣١٦٦/ ١٤ جوتمان ضد المستشار القضائي للحكومة (الحكم الصادر من يوم ١٢/ ٣/ ٢٠١٥)، المسمى بـ«قانون نسبة الحسم» الذي أقر رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست من ٢٪ الى ٣,٢٥٪ بهدف خفيّ هو إقصاء القوائم العربية المشكوك في قدرة كل منها على عبور هذه النسبة. وقد حظي هذا القانون، أيضاً، بمصادقة المحكمة العليا. وتضاف إلى هذه القوانين كلها، كما أسلفنا، خطط وبرامج حكومية مختلفة وترتيبات عديدة في الميزانية تؤدي كلها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى إقصاء المواطنين العرب وحرمانهم من الحقوق المتساوية.

المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمناهضة الأبارتهايد تحدّد تعريف عناصر الأبارتهايد على أساس مفهوم الهيمنة، وتنصّ على أن مفهوم «جريمة الأبارتهايد» يشمل، لغرض الاتفاقية، سياسات مماثلة لتلك التي كانت قائمة في جنوب أفريقيا، وسياسات الفصل العنصري والتمييز، كما أديرت هناك وطبّقت لغرض إنتاج وإبقاء سيطرة (Domination) مجموعة إثنية معيّنة على مجموعة إثنية أخرى وقمعها بشكل منهجي.

ليس عبثًا يتمّ الربط هنا بين الأبارتهايد والهيمنة؛ فهي الهدف من وراء الفصل الإثني. تقوم مسارات الفصل العنصري المذكورة أعلاه، الموجّهة ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، على الهيمنة في جميع جوانبها. يرى جيريمي وولدرن أن المسّ بالكرامة الجماعية لمجموعة ما على خلفية انتمائها القومي أو الإثني يشكل مركّبا بارزا في نهج التحكّم (Domination) بالمجموعة، اضطهادها وإبقاءها في مرتبة متدنية، وهو ما يتجسد في قوانين كولونيالية (Waldron 2008). ويصف فيليب بيتيت حالة الهيمنة على أنّها الحالة التي تُمارس فيها سيطرة تعسفية من قبل مجموعة الأغلبية بالخيارات المتاحة لها (Pettit 2001). ويضيف إيان شابيرو أنه لا ينبغي الاكتفاء بمجرد القدرة على التحكم بالخيارات، بل ينبغي تقصي تلك الخيارات التي تتحكم بها الأغلبية ولا تتيح للمجموعة المُخضَعة إمكانية الاختيار. ويضيف إنه حينما تكون مجموعة واحدة مسيطِرة ومتحكّمة بالمصالح الحيوية لمجموعة أخرى، ينشأ وضع من الهيمنة والتحكم يغيب تجسيد مبدأ العدالة، والذي بغيابه تزول القاعدة التي يقوم عليها النظام الديمقراطي. والمصالح الأساسية، بحسب شابيرو، هي تلك المجالات الأساسية والضرورية للتطور ولتوفير مقومات حياة بالغة الأهمية وطبيعية، مثل التعليم، الصحة والأمن، بما فيه الأمن الشخصي (Shapiro 2012).

ومن هنا، فإن المسّ بالمصالح الأساسية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل قد يفضي، في نهاية المطاف، إلى المسّ في الكرامة، ليس فقط على المستوى الفردي، وإنما أيضاً على المستوى الجماعي بالمعنى الذي وصفه والدرن. وعندما يكون ثمّة مسّ منهجي في الكرامة الجماعية؛ فإن المسّ في مجموعة الأقلية يكون حادًّا ويصل إلى حد القمع، وليس التمييز فحسب. الوضع القانوني الذي عرضناه أعلاه يستدعي الانتقال من خطاب القضاء على التمييز إلى خطاب القضاء على الهيمنة والقمع القائمين على التفوق الإثني لمجموعة الأغلبية اليهودية على الأقلية العربية، مواطني الدولة. لذلك لا يمكن الاكتفاء بتوصيف الوضع القانوني فيما يتعلّق بالمواطنين العرب على أنّه حالة تمييز تقوم فقط على الفجوات، بل ينبغي أن يتوسّع التوصيف إلى خطاب حول الوسائل اللازمة للقضاء على الهيمنة والقمع ضدّهم على أساس التفوق العرقي.

## الهوامش

١ كانت المرّة الأولى عام ٢٠٠٦ (محكمة العدل العليا ٧٠٥٢/ ٠٣ عدالة ضد وزير الداخلية، الحكم الصادر في يوم ١٤/ ٥/ ٢٠٠٦) والثانيّة عام ٢٠١٢ (محكمة العدل العليا ٤٦٦/ ٠٧ عضو الكنيست زهافا جالؤون ضد المستشار القضائي للحكومة، الحكم في يوم ١١/ ٢/ ٢٠١٢).

٢ متوفرة في الرابط التالي: https://www.adalah.org/ar/law/index

٣ أنظر/ ي قرار محكمة العدل العليا ١١١٦٣/ ٠٣ لجنة المتابعة العليا لقضايا المواطنين العرب ضد رئيس الحكومة (تمّ استصداره في تاريخ ١٤/ ٢/ ٢٠٠٦)

٤ محكمة العدل العليا ٦٢٢٣/ ٠١ اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ضد وزير الداخلية.

٥ قرار المحكمة العليا في التماس ٠٢/ ٤٨٢٢ لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية وآخرون ضد مؤسسة التأمين الوطني. الحكم الصادر بتاريخ ٣١/ ٧/ ٢٠٠٣

٦ ملف (حيفا) ٠٥/ ٢١٧ نعامنة ضد جامعة حيفا (قرار الحكم من يوم ١٧/ ٨/ ٢٠٠٦)

٧ التماس إلى محكمة العدل العليا رقم ٠٥/ ١١٩٥٦ سهاد بشارة ضد وزير البناء والإسكان (قرار الحكم من يوم ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٦، الفقرة رقم ٩ من رأي الرئيس المتقاعد أهرون باراك، والذي لم ينشر).

٨ أنظر/ ي الفقرة رقم ٦ في المرجع السابق.

٩ أنظر/ ي الفقرة رقم ٩ في المرجع السابق.

١٠ التماس إداري (الناصرة) ٢٠١/ ٠٩ شمسي ضد إدارة أراضي إسرائيل (حكم المحكمة من يوم ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩)

١١ التماس إداري (الناصرة) ١٢/ ١١/ ٢١٠٣٠ بلدية الناصرة وآخرون ضد إدارة أراضي إسرائيل ـ الناصرة وآخرون (لم ينشر بعد، ٢٤/ ١/ ٢٠١٣)

١٢ الفقرة رقم ٤ من قرار الحكم المشار إليه في المرجع السابق.

١٣ التماس إلى محكمة العدل العليا ١٠/ ٧٨٧٢ المجلس الإسلامي في يافا ضد رئيس حكومة إسرائيل (قرار الحكم من يوم ٧/ ٦/ ٢٠١٢)، رأي الأغلبية (القاضيان يتسحاق عميت واليعيزر ريفلين) ضد رأي الأقلية (القاضي تسفي زيلبرطال).

## المراجع


- روبنشتاين ومدينا، ٢٠٠٥. **القانون الدستوري في دولة إسرائيل: مبادئ أساسية** (القدس: منشورات شوكن، الطبعة السادسة، ص. ٤٥٢– ٤٥٤.
- Pettit, P. 2001, *A Theory of Freedom*, London: Oxford University Press.
- Shapiro, I. 2012. *On Non-Domination*, 62 U. Toronto L.J. 293.
- Waldron, J. 2008. "The Dignity of Groups", Acta Juridica, NYU School of Law, *Public Law Research Paper* No. 08-53.

# الفصل الثالث

## التخطيط المكاني
## وسياسات التهميش وإنتاج المعازل

# ١

# فنتازيا الدولة: تخطيط الهيمنة والتهميش والاضطهاد ما بين إسرائيل والأبارتهايد

**يوسف جبارين***

## مقدمة

كثيرا ما ينظر إلى التخطيط على أنه التزام عام يهدف إلى خلق مجتمع أفضل ومدن أفضل. تم تصوير التخطيط منذ وقت طويل على أنه مسؤولية دولة تتسم بتعدد الرؤى والمثالية والتقدمية والإصلاحية في طبيعتها، وعلى أنه يهدف إلى أن يكون بمثابة عملية عادلة ومشروعة من أجل إنتاج مساحات مادية واجتماعية أفضل (Bridge & Watson 2000; Hillier 2010). بالفعل، في كل من النظرية والممارسة، كان من البديهي أن «يكون التخطيط، أو يجب أن يكون، شيئاً جيداً» (Huxley 2010: p136). لكن على الرغم من هذه المزاعم، في كثير من الأحيان لا يكون التخطيط ما وعدنا به، وقد يكون له تأثير كارثي على مختلف السكان. استخدم بعض العلماء استعارة «الجانب المظلم» من التخطيط للفت الانتباه إلى النتائج السلبية للعملية (Flyvbjerg 2002; Huxley, 2010; Sandercock 1998; Yiftachel 1994).

* باحث ومحاضر متخصص في التخطيط المدني، محاضر في معهد التخنيون، وناشط في جمعيات تخطيط فلسطينية.

يتابع هذا الفصل دور التخطيط المكاني للدولة بشكل عام في تهميش واضطهاد الفئات الدينية والعرقية والقومية والإثنية وغيرها بهدف استكشاف النظريات القائمة والمساهمة في تنظير الموضوع. من المثير للاهتمام، أن مراجعة الأدبيات تكشف أنه على الرغم من أنه قد سبق وكتب الكثير عن هذه المسألة، إلا أن القليل من التنظير حتى الآن أخذ بعين الاعتبار دور التخطيط كأداة للتهميش والسيطرة. للبدء في سد هذه الفجوة، يستخدم هذا الفصل نظرية تخطيط تتفاعل مع المجتمع الأوسع، ولكنها أيضاً تسلط الضوء على تطبيق الدولة للتخطيط المكاني على المستوى العملي.

استناداً إلى مفاهيم لاكانية جيجيكة ولاكلاوية (Lacanian, Zizekian, Laclauian) حول الخيال والافتقار والرغبة، أقترح وأطرح الإطار النظري «تخطيط الهيمنة»، الذي يساعد، في اعتقادي، على فهم تحقيق فنتازيا أجهزة الدولة، أو على وجه التحديد الجماعات المهيمنة سياسياً، فيما يتعلق بإنتاج هيمنتها العرقية-قومية أو الأيديولوجية. ترتبط هذه الفنتازيا بـ«انسجام» و«كلية» هذه المجموعة المهيمنة، مقابل استبعاد المجموعات التي تصنّف كـ «آخرين»، من هذا الخيال الكلي، وإنتاجهم كغرباء داخل وطنهم وكـ «آخرين» يجب التعامل معهم عبر أدوات التهميش والقمع والاستبعاد ونزع الملكية. في هذا الفصل، أشير إلى أن تخطيط الهيمنة يلعب دوراً مهماً في تعزيز وتحقيق تفوق الدولة على أرض الواقع عبر استخدام ممارسات تخطيط الحيز المهنية الشائعة، وتدابير تخطيط متطورة ومتلاعبة، وغالباً خفية تهدف إلى تهجير الناس وتهميشهم.

يستعرض الجزء التالي الأدبيات المتعلقة بالجانب المظلم من التخطيط، ويتبعه تحليل مفصل لنماذج ممارسات الدولة لتخطيط الحيز في إسرائيل وجنوب أفريقيا فترة الأبارتهايد. ويناقش آخر جزئين من الفصل ندرة نظريات التخطيط حول تهميش واضطهاد الناس، ويقترحان مخططاً لاتجاه جديد في صياغة مفاهيم تخطيط الهيمنة.

## نظريات حول تخطيط الاضطهاد والتهميش

شهد النصف الثاني من القرن الماضي زيادة مطردة في الأدبيات التي تعترف بالجانب المظلم للتخطيط، وأثره السلبي على الأقليات والمهاجرين. بدأ منظرو التخطيط في ستينيات

وسبعينيات القرن الماضي، مثل Davidoff (1965), Friedmann (1973), Grabow & Heskin (1973), and Goodman (1971 بلفت الانتباه إلى أثر التخطيط الضار على المجموعات الإثنية والاجتماعية. خلال الستينيات، في عقد العصيان المدني، بدأ بعض الممارسين بالتشكيك في مسلمات الاستخدام التقليدي للأراضي وتخطيط إعادة التنمية، بالإضافة إلى التحيز العنصري الذي كان متأصلاً في المهنة (Manning & Ritzdorf 1997,) وبحلول السبعينيات، بدأت بعض الجاليات الأفريقية الأميركية بإدراك العلاقة بين المشاكل البيئية في مجتمعاتهم وتعرضهم العنصري للمواد السامة والاستخدامات غير المرغوب فيها للأراضي (Manning and Ritzdorf 1997).

يرى روبرت غودمان كتابة "After The Plannera" (١٩٧١)، أنه كان للتخطيط الحيزي تأثيرات كارثية مسبقاً على حياة الفقراء والمهمشين في الولايات المتحدة – ورغم ادعائهم أن تخطيطهم كان «علميا» و«عقلانيا» – أسهم في تعميق الظلم الاجتماعي والتهميش. اعتبر غودمان أن المخططين «ليسوا رموزاً واضحة وظاهرة للقمع مثل الجيش والشرطة»، بل «أكثر تطوراً وأكثر تعليماً وأكثر وعياً اجتماعياً» (Goodman 1971: p13). تحت قناع العقلانية والكفاءة والعلم، أصبح التخطيط سلاحاً مركباً للحفاظ على الضوابط المطبقة على السكان. وساعد «تخطيط المناصرة» و «تخطيط المشاركة» في الحفاظ على هذه القشرة عبر السماح للفقراء بإدارة تبعيتهم الخاصة (١٧٢).

توصل عدد من الباحثين في الآونة الأخيرة إلى استنتاجات حول الجوانب العرقية المتعلقة بالتقسيم المناطقي المبكر في الولايات المتحدة (Manning & Ritzdorf 1997; Shertzer & Walsh 2015; Fischel 2001). في دراستهم لمرسوم تقسيم المناطق الشامل الأول الذي اعتمدته شيكاغو في عام ١٩٢٣، والذي كان أحد أول وأهم السياسات وأكثرها تأثيرا، وجد شيرتزر ووالش Shertzer & Walsh 2015، أن التقسيم المناطقي والتركيب الإثني والعرقي أمران مترابطان؛ ما يعني أن التقسيم المناطقي في المدن لم يكن متأثراً بالتركيب العرقي والإثني للأحياء فحسب، بل إنه ساعد أيضاً على إعادة تشكيل المشهد الحضري الذي يواجه سكان المدن السود والمهاجرين. على سبيل المثال، كانت الأحياء السكنية التي احتوت على

نسبة أعلى من السكان السود أكثر عرضة لأن تكون مخصصة للمباني ذات الكثافة السكانية العالية، وكانت الأحياء التي تحتوي على عدد كبير من السكان السود والمهاجرين الجدد مخصصة بشكل غير متناسب للتصنيع (Shertzer & Walsh 2015). وبحسب لروثويل وماسي (٢٠٠٩) Rothwell & Massey ، تؤدي الكثافة السكانية العالية في أحياء الأقليات مقارنة مع أحياء البيض إلى تركيز الفقر وخلق حاجز مغادرة إضافيا أمام الأقليات العرقية والإثنية التي تحاول الانتقال إلى أماكن أخرى. كما أظهر آخرون كيف تم استخدام تقسيم المناطق لمنع دخول المهاجرين والأسر الفقيرة إلى أحياء البيض الأكثر ثراءً، مثلاً، عن طريق تحديد الحد الأدنى لمتطلبات المساحة المخصصة للسكن والتي تساهم في الفصل حسب العرق ومستوى الدخل (;Sclay & Rossi, 1981; Rothwell & Massey, 2009 Sharkey 2013). تم في بعض الحالات، توزيع المناطق ذات الاستخدام المختلط بشكل غير متناسب على ذوي الدخل المنخفض والأقليات، ما أدى إلى تفاوت في نوعية المحيط في الأحياء وتدني قيمة الأراضي (Wilson, Hutson & Mujahid 2008). كما قال ويلسون وآخرون Wilson et al. (٢٠٠٨: ٢١) فإن سياسات تقسيم المناطق واستخدام الأراضي غالباً ما تكون تمييزية واقصائية، ما يؤدي إلى «توزيع غير عادل للموارد المثرية صحياً للفقراء ومجتمعات الأقليات.» وفيما يتعلق بالنتائج الكارثية لتخطيط الدولة، يرصد جيمس سكوت James Scott (١٩٩٩) الحالات الفاشلة لخطط الدولة الواسعة النطاق، ويجادل ضد تخطيط الدولة الذي يتجاهل قيم ورغبات واعتراضات رعاياها.

انتقادات إضافية لنتائج التخطيط السلبي من وجهات نظر مختلفة، طرحتها أيضا التوجهات النسوية (أنظر Fainstein &Servon, 2005; Sanderock & Forsyth 1992) وما بعد الاستعمارية (Legg 2007; Rabinow 1989)، ودراسات السكان الأصليين (Howitt & Lunkapis 2010).

منذ أواخر التسعينيات، أنتج مجال التخطيط أيضاً مجموعة غنية من الدراسات حول الصراع في المدن، والتي تستند بشكل كبير إلى دراسات لمدن بعينها تواجه حالة صراع إثني وديني واجتماعي عميق، ومستقطبة وفقاً لخطوط أيديولوجية وإثنية. تتم الإشارة في الأدبيات، إلى

هذه المدن باستخدام مجموعة كبيرة من الخطاطات المفاهيمية المختلفة، مثل «مدن تحت الصراع» و «مدن مقسمة»، و«مدن مقسمة جداً»، و«مدن مقسمة إثنيا ووطنياً» و«مدن مستقطبة» و«مدن متصارع عليها» و«مدن حدودية». هدفت هذه الدراسات استكشاف دور التخطيط في سياقات مشابهة، مع التركيز على التخفيف من حدة الصراعات وحلها.

يتمحور الصراع في مثل هذه المدن حول العديد من القضايا كالسيادة والشرعية والمنطقة والهوية الجمعية والرواية والرقابة الاجتماعية والتقسيم المكاني للعمل والاقتصاد والتحكم في الموارد والثقافة والإدارة (Kotek1999; Passi 1999; Anderson, 2008›; 2010;‹ Kliot & Mansfield 1999; Gaffikin & Morrissey 2011). تضم المدن المدروسة في هذا السياق بروكسل وجوهانسبيرغ وبيلفاست وبيروت وساراييفو والقدس ونيقوسيا.

أشار بعض الباحثين إلى أن التخطيط، وحسب الطريقة التي يتم استخدامه بها، يمكن أن يؤدي إما إلى الإضعاف والتهميش أو إلى التمكين وتحقيق السلام والتسوية السياسية في المدن التي تعيش الصراع والنزاع. يؤكد كل من غافكين وموريسي Gaffikin and Morrissey (٢٠١١) اللذان يدرسان تخطيط الحيز في سياق مدن النزاع، أن جميع المدن مقسمة، لأن أصحاب المصلحة فيها يتميزون بالوصول التفاضلي والمصالح المكتسبة التي تتميز بتصنيفات الطبقة الاقتصادية والعرق والجنس. يميز تحليل غافكين وموريسي بين شكلين رئيسيين من الفضاء الحضري المتنازع عليه: يرتبط النزاع والعداء في أحدهما بقضايا التعددية، ويتعلق الآخر إلى حد كبير بالسيادة، النابع من نزاع عرقي وطني حول شرعية الدولة نفسها. يشتمل الشكل الأخير من الحيز الحضري المتنازع عليه على العديد من السمات الإشكالية، حيث يقلل مفهوم الأراضي غير القابلة للتجزئة من نطاق التسوية السياسية. يميل المخططون في هذا السياق، كما يدّعون، إلى تقديم أنفسهم كـ «مهنيين فنيين غير سياسيين،» على الرغم من كون «حيادهم» المعلن في وسط الصراع الحضري مجرد وهم. كما يؤكدون أن الأشكال الجديدة للعدالة والتدخلات الشاملة والتشاركية في تخطيط الحيز التي تتجاوز الطموحات الضيقة للتخطيط الفعلي لاستخدام الأراضي، لها القدرة على حل هذه الصراعات، وأن التخطيط الذي لا يزال ضمن حدودها التقليدية سيواصل تعزيز التفاوتات والمناطق المحصورة والعنف

وسيمنع السياسات الديمقراطية. ومع ذلك، في نهاية المطاف، يخلص غافيكين وموريسي (٢٠١١) إلى أنه حتى التخطيط التعاوني له حدود، لا سيما في الأماكن المتنازع عليها بشدة.

وصف بويلنز (Bollens 2013) التخطيط كقوة ذات قدرة على الحل وذات تأثير قوي على المدن المتنازع عليها. وفقاً لتحليله، يعكس التخطيط نية الحكومة ودورها في المناطق المتنازع عليها (Bollens 2007). كما يبين كيف يلعب التخطيط دوراً داعماً ومحفزاً في عملية بناء السلام على الصعيد الوطني والاقليمي، ويساعد على خلق مساحات جسدية ونفسية يمكن أن تسهم في –وتحقق– الاستقرار السياسي والتعايش في مدن كهذه، كما يمكن أن يساعد في تمكين الناس المهمشين (Bollens 2007). بينت في مكان آخر، كيف يمتلك التخطيط، تحت ظروف الصراع الإثني، القدرة على إعادة تشكيل وتعزيز وتوليد النزاعات بين الهويات الحضرية في خدمة الجماعات الإثنية المهيمنة عن طريق خلق «مساحات للخطر» في المدن (Jabareen 2006)، بالإضافة إلى القدرة على خلق «مساحات ثقة» (Jabareen 2010).

يسلط يفتحئيل (Yiftachel 1994; 2006) الضوء على الجانب المظلم من سياسات الدولة المطبقة في سياق الصراع الإثني، ويؤكد على دورهم في التأثير على الأثننة المناطقية territorial ethnicization. يقترح يفتحئيل –بغرض فهم هذه الديناميكيات بشكل أفضل– المفهوم الجغرافي سياسي للـ «إثنوقراطية»، وهي نمط نظام حكم «يظهر في المناطق المتنازع عليها، حيث تستطيع مجموعة قومية–إثنية واحدة أن تستأثر بجهاز الدولة وأن تقوم بتجنيد مواردها القانونية والاقتصادية والعسكرية وتجييرها لتعزيز مصالحها الإقليمية والاقتصادية والثقافية والسياسية» وتلك التي «تسهل وتعزز عملية التصنيف العرقي (ethnicization Yiftachel 2006: 295p). ومع ذلك، لا يوفر هذا المفهوم تنظيرا مناسبا عن نمط التخطيط الذي يستخدمه هذا النوع من الأنظمة عادةً.

بشكل عام، تصف أدبيات التخطيط بدقة الأثر الكارثي غير العادل، والمضر، لممارسات تخطيط الدولة على المجموعات الإثنية والاجتماعية، ولكنها تسلط الضوء أيضاً على القوة المزدوجة للتخطيط في تمكين / إضعاف وتحرير / حرمان أشخاص وجماعات من حقوقهم.

## حالتان من الاضطهاد والتهميش

يحلل هذا الفصل تخطيط الدولة ونتائجه في حالتين تتسمان بالتوترات والصراعات الاثنية-العرقية الحادة. استخدمت العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، من أكثر البلدان تقدماً إلى أقلها في الشمال والجنوب، التخطيط بهدف تهميش وقمع الجماعات الاجتماعية والإثنية. يتناول هذا الفصل حالتين بناءً على معيارين: ١) نوع الهيمنة الإثنية المطبقة، و٢) وجود أيديولوجية إثنية قومية حكومية محلية، حيث أن هذه الإيديولوجيات عادة ما تنعكس بوضوح في تخطيط الدولة. استناداً إلى هذه المعايير، سوف يتناول هذا الفصل الحالتين التاليتين: ١) إسرائيل، التي تحكمها أغلبية مهيمنة ذات إيديولوجية قومية واضحة؛ و٢) نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي كان يحكمه خلال سنوات وجوده أقلية مهيمنة ذات إيديولوجية واضحة ترتكز على العرق.

## إسرائيل

انعكست فنتازيا السيطرة الكاملة وتملك «أرض إسرائيل الموعودة»/ فلسطين التاريخية قبل عام ١٩٤٨، باعتبارها «دولة يهودية» حصراً، أو ما تطور سياسياً في السنوات الأخيرة إلى «دولة ديمقراطية يهودية»، على الرغم من وجود ملايين الفلسطينيين من السكان الأصليين، انعكست في انتهاج إسرائيل سياسات تخطيطية ديمغرافية معينة، على الأقل منذ تأسيسها. تم اعتبار الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل على أنها خطر ديمغرافي وخطر على المكان يهدد تحقيق الحلم القومي الذي يجب معالجته ومواجهته من خلال التخطيط المكاني وغيره من السياسات الأمنية والوطنية.

تم خلال حرب ١٩٤٨ التي أدت إلى إقامة إسرائيل، تهجير ٧٨٠،٠٠٠ فلسطيني وتدمير ٤٠٠ مدينة وبلدة وقرية فلسطينية تماماً (Abu-Lughod 1971). بهذه الطريقة، تحولت الأغلبية الفلسطينية الساحقة التي كانت موجودة قبل عام ١٩٤٨ إلى أقلية فلسطينية في إسرائيل بين عشية وضحاها، وأصبح معظم السكان الفلسطينيين من أراضي الدولة التي أقيمت لاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة. أما داخل حدود

إسرائيل، فلم يبق سوى ١٥٦،٠٠٠ عربي، أصبحوا لاحقاً مواطنين إسرائيليين يشكلون أقلية إثنية تقارب ٢٠٪ من سكان الدولة.

تعود جذور أيديولوجية التخطيط الإسرائيلي إلى الحركة الصهيونية التي تأسست عام ١٨٩٧ كمنظمة يهودية قومية تهدف إلى بناء وطن لليهود في فلسطين من خلال الاستيلاء على الأراضي واستعمارها. اعتبرت الحركة الصهيونية أرض فلسطين كأرض «غير مزروعة» و»نقية» و»فارغة» وخالية من السكان الفلسطينيين الأصليين (Shafir, 2008; Kimmerling & Migdal 2008; Ram2003) وصورتها على أنها أرض فارغة «terra nullius» تنتظر التحرير اليهودي بعد قرون من الإهمال. انعكس هذا النهج في تأكيد حاييم وايزمان، أول رئيس لدولة إسرائيل أن «اليهود وحدهم هم القادرون على إعادة بناء فلسطين وإعطائها مكاناً في أسرة الأمم الحديثة « (Said 1979: p13). على هذا الأساس، يخلص سعيد (١٩٧٩)، إلى أن الطاقات التأسيسية للصهيونية كانت قائمة على استبعاد وجود «السكان الأصليين» في فلسطين. لا يزال هذا الشكل التقليدي للصهيونية يوفر الأساس السياسي والأيديولوجي لممارسات تخطيط الحكومة الإسرائيلية حتى اليوم.

اعترفت إسرائيل منذ تأسيسها في عام ١٩٤٨، بقوة تخطيط الحيز القومي. وصفت الخطة الإسرائيلية القومية الأولى، المعروفة باسم خطة شارون (١٩٥١) البلاد بأنها «ضائعة» و»غير مزروعة» و«يساء استخدامها» و «مهملة» من قبل الفلسطينيين الأصليين، والأهم من ذلك، غير مأهولة بشكل كاف من اليهود، على هذا الأساس منذ الخطة القومية الإسرائيلية، كان الشاغل الرئيسي للدولة وللتخطيط الحيزي هو معالجة «نقص» الوجود اليهودي الكافي في أجزاء مختلفة من البلاد، بالإضافة إلى معالجة «الفجوة» في التنمية. سعياً لسد هذا النقص، شرعت سلطات الدولة الإسرائيلية فوراً في تنفيذ مشروع حيزي- ديمغرافي كبير للاستيطان اليهودي والاستعمار الداخلي الذي يستمر حتى الآن.

دعم تخطيط الحيز مساعي إسرائيل لتحقيق الهيمنة على الأراضي الديمغرافيا، ليس فقط داخل «حدودها»، بل وخارج حدودها في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية. على الرغم من استخدام إسرائيل لاستراتيجيات مختلفة لتحقيق مفهومها الحيزي، إلا أنها

عكست جميعها نهجاً موحداً «للتهويد»، الذي شكل عمليا المؤشر الدال- السيد الذي حدد عمليات التخطيط بأكملها. هذا النهج الذي استخدم من قبل سلطات الدولة في البداية للإشارة إلى السياسة القومية-العرقية الإقصائية، التي استخدم من خلالها التخطيط والتنمية الاقتصادية لتعزيز مصالح «الشعب اليهودي» بدلاً من مصالح جميع سكان الدولة. لقد مكنت عملية «التهويد»، وأدوات التخطيط لـ «توزيع السكان» الدولة من استخدام اليهود المهاجرين الجدد كوسيلة للاستعمار الواسع ولملء الفراغ في الحيز. في هذا السياق، اعتبر القادة والمخططون الإسرائيليون السكان الأصليين الفلسطينيين في الدولة «كيانا ديمغرافيا خطيرا» ( Jabareen2015). وقد تجلى هذا النهج بشكل واضح في الخطط القومية وخطط المقاطعات التي تتعلق بالفلسطينيين بطريقة معادية وعدائية، حيث تقوم بتصويرهم على أنهم «بناة غير شرعيين» و»غزاة غير شرعيين» لأراضي الدولة، و»كمجموعة سكانية تنتشر وتتزايد» وكـ «خطر ديمغرافي». مكنت القوانين التي تسهل «تهويد الأراضي» الدولة من القيام بمصادرة الكثير من الأراضي الفلسطينية، ما أدى إلى امتلاك الحكومة لـ ٩٣٪ من جميع الأراضي في البلاد. مع ما يقارب ٥ ,٢٪ فقط من الأراضي التي تمتلكها الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل (رغم أنهم يشكلون حوالي ٢١٪ من مجموع السكان). كما لعب الجهاز العسكري الذي يسيطر عليه اليهود دوراً مهماً في التخطيط الحيز في الدولة، حيث يتمتع بالسيطرة الكاملة دون وجود أي مشاركة مدنية تقريباً على مساحات شاسعة من الأراضي التي تمثل مجتمعة ما يقارب ٥٠٪ من مساحة الأراضي الإجمالية في إسرائيل (Oren & Regev 2008).

## جنوب أفريقيا

على الرغم من وضعهم كأقلية، وإن كانت أقلية مهيمنة ومسيطرة، تمثلت فنتازيا الأقلية البيضاء أثناء نظام الفصل العنصري بالسيطرة الكاملة على جنوب أفريقيا؛ واستخدام مواردها البشرية والمادية، مقابل إهمال المصالح الأساسية للأغلبية العظمى. قامت رغبة الأقلية المسيطرة المتمثلة في إنشاء «أوطان» منفصلة للجماعات العرقية الأصلية في الدولة

نفسها بغرس وتوجيه وتنظيم رغبات الفصل العنصري وما يتبعه من ممارسات اجتماعية واقتصادية ومكانية.

تم إنشاء ومنهجة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية المستوحاة من العنصرية التي ميزت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (١٩٤٨- ١٩٩٤) في الحيز، من خلال التشريعات الوطنية والتخطيط المحلي (Maylam 1995; Hart 1990; Watson 2002). استند القمع والاستغلال والفصل المكاني بقوة إلى سيطرة الأقليات، وكذلك إلى أيديولوجية «عرقية علمية» رأت أن الأعراق المختلفة يجب أن تظل منفصلة عن بعضها البعض لتحقيق مصلحتها المشتركة. كان التبرير الثقافي-الأنثروبولوجي للفصل العنصري، على الأقل في البداية، هو أنه لا يمكن الاستغناء عن الثقافات المختلفة، وأنه ينبغي احترام نزاهة كل ثقافة والحفاظ على بقائها؛ وأن الطريقة الوحيدة للقيام بذلك، في مجتمع متعدد الثقافات كانت من خلال الفصل السياسي والجغرافي، أي عن طريق إنشاء «أوطان» منفصلة لكل جماعة ثقافية محددة إثنياً(Van Der Merwe 1996).سبب برنامج الهندسة الاجتماعية الناتج عن المأسسة العنيفة والساحقة للفصل، والطريقة التي عزل فيها هذا البرنامج المجتمعات عن بعضها البعض، سوء الفهم والتعصب والعداء (Van Der Merwe 1996: p85). حيث رأى الأفريكان أنه كان من المستحيل ومن غير العملي ومن العدواني لمختلف الأعراق والثقافات العيش معاً. كان نظام الأبارتهايد نفسه نظاماً شمولياً يعزز بشكل خاص التنوع الإثني المُسيَّس، ويستوعب عمداً قيم ومعايير ومصالح الطبقة الحاكمة البيضاء الأوروبية النزعة على حساب الآخرين (Van der Merwe 1996). بناءً على هذه الرؤية، تم بناء نظام الفصل العنصري، وقامت حكومات الدولة البيضاء المتعاقبة باتباع سياسة التنمية المنفصلة (Brits 2007).

استجابة لطلب الحكومة الوطنية الأفريكانية في عام ١٩٤٨ لإجراء البحوث حول تنفيذ السياسة الرسمية للفصل العنصري، أشار بروفسور فريدريك توملينسون Frederick Tomlinson أن الفصل بين الأعراق قد يكون فعالاً إذا قامت الحكومة بإعداد سياسة فصل عنصري مالية. وأوصى تقرير توملينسون أيضاً بإنشاء محميات في سبع مناطق كأوطان للبانتو (السكان الأصليين) أو كبانتوستانات (Roberts 2001)، ستبقى منفصلة عن المجتمع

وستصبح مستقلة في نهاية المطاف. كما أوصى التقرير ببناء مصانع على أطراف هذه المناطق ونقل جميع السود في جنوب أفريقيا مع مرور الوقت إلى بانتوستانات محددة، ستمكنهم من دخول المناطق البيضاء بغرض العمل فقط، مع توثيق ذلك بشكل مناسب (في دفاتر تسجيل). كانت الوظيفة الرئيسية لهذا النظام هي إبقاء السود والبيض منفصلين تماماً، وبالتالي الحفاظ على نقاء العرق الأبيض (Brits 2007).

وجهت أيديولوجية الأبارتهايد والمراقبة والسيطرة الحيزية والنمو الاقتصادي الإثني- المنحى سياسات التخطيط الحيزي لعقود عديدة طوال سنوات نظام الفصل العنصري وخلال العقود التي سبقته. مع ذلك، كان النظام القانوني الأكثر إسهاما في الفصل وتخطيطه الحيزي. وكان قانون أراضي السكان الأصليين لعام ١٩١٣ هو التشريع الأساسي الذي يسر الفصل العرقي والمكاني في جنوب أفريقيا، والذي نص على تحديد ملكية السكان الأصليين بمناطق معينة من الدولة. بلغت هذه المناطق في البداية ١٣,٧٪ (٩,٧٠٩,٥٨٦ فداناً) من كامل مساحة أراضي الاتحاد، لكن تم توسيعها لاحقاً بموجب قانون أراضي السكان الأصليين والائتمان (١٩٣٦) لتشمل ما يقارب ١٣,٦٪ من إجمالي مساحة جنوب أفريقيا (Collins et al., 2007; Harrison et al. 2008)، على الرغم من أنه يبدو أن هذا الهدف لم يتم الوصول إليه قط.

أصبح الفصل العنصري في المناطق الحضرية سياسة واضحة تطبقها حكومة جنوب أفريقيا، وكان ينظر إلى تخطيط البلدات كأداة أساسية لتشكيل المشهد الحضري الجديد (Mabin & Smit 1997). بشكل عام، تم استخدام تخطيط الدولة المكاني منذ فترة طويلة في جنوب أفريقيا للقيام بدور إداري فيما يتعلق بالفصل المكاني للمجموعات العرقية، ودور معني بالرفاه فيما يتعلق بتخطيط المساكن والمرافق للسكان الأفارقة والملونين الضروريين للاقتصاد الحضري. ولكن، في السنوات التي أعقبت عام ١٩٤٨- أصبح الفصل العنصري في المناطق الحضرية سياسة صريحة للحكومة، وتم اعتبار تخطيط المدن الأداة الرئيسية التي ينبغي من خلالها تصميم المشهد الحضري الجديد. برر المخططون خططهم بأنها تعكس نهجاً علمياً في تخصيص الأراضي، وكما اتضح من

واتسون Watson، اكتسب التخطيط كـ «أداة للفصل العرقي» شرعية من خطابه حول «تحسين الرفاه والتجديد» (Watson 2002: 25-26p).

أدرجت سياسات الحيز للأبارتهايد تنمية منفصلة للسكان السود، في محمياتهم الخاصة وفقاً لطابعهم الوطني الخاص، مع حرمان من الحقوق السياسية للسود في المناطق «البيضاء»، وفصل العمالة السوداء في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة، والرقابة على التنقل الجماعي والفصل العنصري في الصناعة (Brits 2007). تم استخدام تخطيط الدولة لفترة طويلة للقيام بدور إداري فيما يتعلق بالفصل الحيزي للمجموعات العرقية، ودور معني بالرفاه فيما يتعلق بتخطيط المساكن والمرافق للسكان السود الأفارقة الضروريين للاقتصاد الحضري (Harrison et al. 2008). في هذا السياق، شارك المخططون في تصميم بلدات جديدة منفصلة عرقياً كأحياء سكنية منفصلة محاطة بأحزمة خضراء وطرق وصول قليلة. أتاح هذا، بدوره، المزيد من الفاعلية في المراقبة والسيطرة (Collins et al. 2007) وفرض هياكل قسرية تم من خلالها تصميم المدينة العنصرية الإقصائية (Harrison et al. 2008).

شارك المخططون في تصميم «نظام الفصل العنصري الكبير» وفي بناء المساكن العامة الكبيرة الجديدة اللازمة لإيواء القوة العاملة ولتحقيق فصل أكثر شمولاً. كما شاركوا أيضاً في تخطيط «البلدات» (township)، وهو مصطلح يستخدم في معجم التخطيط في جنوب أفريقيا للإشارة إلى العقارات السكنية الكبيرة المفصولة والتي تقع عادةً على المحيط الحضري أو ما وراءه (Mabin& Smit 1997).

أدى تخطيط الدولة في ظل نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، إلى وجود مساحات اجتماعية-مكانية شديدة العزل في جميع أنحاء الدولة، بالإضافة إلى مساحات اجتماعية-اقتصادية مميزة مبنية على العرق بشكل أساسي. كما أدى إلى وجود مدن وبلدات ذات أشكال مكانية مميزة (Harrison et al. 2008). كانت البلدات الجديدة التي أنشئت خصيصا لـ « ذوي البشرة الملونة» فقيرة للغاية من ناحية استخدام الأراضي والمرافق، -ولكن أجبر الناس على الانتقال إليها وبالتالي تم تحطيم المجتمعات المحلية والشبكات الاجتماعية - . أعاقت هذه النماذج المنفصلة مكانياً حركة غير البيض وحاصرتهم جسدياً في مناطق فقيرة

(Harrison et al. 2008). تحت نظام الفصل العنصري، لم يقتصر التخطيط على إنشاء بلدات جديدة مفصولة عرقياً فحسب، بل استخدم أيضاً تدابير مختلفة متعلقة باستخدام الأراضي لتعزيز الأمن والمراقبة، بما في ذلك تصميم «أحياء سكنية» منفصلة؛ وتطويق هذه الأحياء بأحزمة خضراء أو مناطق عازلة؛ وتحديد عدد قليل من طرق الوصول، وبالتالي التمهيد لمراقبة وسيطرة أكثر فعالية (Watson 2002).

## تنظير تخطيط الهيمنة: تحديد الاتجاه النظري المستقبلي

أحد اتجاهات التخطيط، الذي ألخصه مبدئياً هنا، هو «التخطيط المهيمن» الذي تمارسه الدول التي تقوم أجهزتها بقمع وتهميش مجموعات مختلفة. أقترح بناء على منظور لاكاني Lacanian، أن التخطيط، بشكل عام، وتخطيط الهيمنة للدولة، بشكل خاص، تم بنائها حول «نموذج فنتازي» وحول مفهوم الفنتازيا. يشير لاكان إلى قيام الطفل خلال «مرحلة المرآة» في أشهره الأولى «بالتماهي الأولي مع الشكل البصري لجسده. مقارنة مع الضعف الشديد في التنسيق بين وظائفه الحركية، فإن الجستالت Gestalt هو وحدة مثالية، صورة مشخصة صحية» (Lacan 2006: p113). يحول هذا النموذج الفنتازي «الأوهام التي تنطلق من صورة مجزأة عن الجسم» إلى «شكل من كليته» (Lacan, 2006, p97). يشكل الفرق بين المجموع والكامل والصورة المثالية وتجربة الطفل المجزأة نقصاً (Lacan 2006; 186)، لا يجب فهمه على أنه «عدم وجود هذا أو ذاك» بل على أنه «نقص في الكينونة» بالمعنى الدقيق للكلمة (Lacan 2006; 223p). علاوة على ذلك، يرتبط «النقص» دائماً بالرغبة، والنقص هو ما يسبب ظهور الرغبة (Lacan 1988). وبالتالي، الرغبة هي علاقة الوجود بالنقص (Lacan 1988)، كناية عن عدم الوجود. الرغبة في الوجود هي الرغبة في «ملء النقص» لتحقيق «الكمال» و»الكلية». لذلك، الرغبة هي كناية عن «أريد أن أكون» (Lacan 2006 623p). أما الفنتازيا، كمفهوم مركزي آخر من وجهة نظر لاكان، في استخدامه الأساسي هو «الوسيلة التي تحتفظ بها الذات بنفسها على مستوى رغبتها المتلاشية، متلاشية على اعتبار أن الاكتفاء بالطلب نفسه يحرمها من غرضها» (Lacan 2006: p637). وهكذا، الخيال هو ما يحافظ على الذات كراغبة. والهدف

من ذلك هو ليس التصديق على تحقيق الرغبة، بل الحفاظ على رغبة الذات من خلال إخبارها عن كيفية الرغبة (Glynos 2001). وفقاً لجيجيك Žižek، لا تقدم الرغبة سلفاً، بل هي شيء يجب أن يتم بناؤه والتعبير عنه من خلال الفنتازيا (Žižek 1989: p9). الفنتازيا هي «سيناريو يحقق رغبة الذات» (Žižek 1989: 6p)، كما «يعلمنا كيفية الرغبة» (Žižek 2009: p40). ويحافظ على الذات كراغبة من خلال تزويدها بوسيلة متعة.

استخدم هنا تجريد لاكان لتفسير تخطيط الهيمنة. ومع ذلك، إن هذا التحول المنهجي، من نهج التحليل النفسي إلى التحليل الاجتماعي والسياسي غير مريح، وقد يثير بعض الشك (Butler, 2000; Glynos 2001). هنا أتابع لاكلاو Laclau (2000) الذي يفترض أنه إذا حدث نقص على مستوى الموضوع الفردي، فإنه يحدث بطرق مختلفة على المستوى الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، أولي اهتماماً خاصاً بغندر وهيلر Gunder & Hiller (2009)، الذين سلطوا الضوء على «الوعي النقدي والبصيرة» التي قدمها لاكان في «دور التعريف والفنتازيا والاعتقاد في التخطيط الحيزي»، وأناقش كيف يكون هذا في كثير من الأحيان مرادفاً لتطور السلطة التي تشكل مجتمعاتنا (Gunder & Hillier 2009; p181).

أفترض أن تخطيط الهيمنة يرتبط ارتباطاً وثيقا برغبات ونواقص وفنتازيات جماعة الدولة المهيمنة وأجهزتها تجاه هيمنتها الإثنية القومية أو هيمنتها الأيديولوجية. وتحافظ الفنتازيا القومية على «الكمال» الذي يغذي خواء الدال- السيد Master-Signifier لـ «نحن»، و«أمتنا»، و«أرضنا»، و«أمننا»، و«خطر داخلي» وما إلى ذلك. ومع ذلك، يكمن دور الفنتازيا في «ملء» خواء الدال- المؤشر (Master-Signifier Zizek 2009; p373). تعمل فنتازيا الهيمنة على سد النقص الملحوظ وتهدف إلى تحقيق «كمال» و«وئام» إثني-عرقي بينما يتم استبعاد وتهميش واضطهاد وسلب وتشريد الجماعات الأخرى من المواطنين أو المقيمين، «الآخرين»، أولئك الذين يتم النظر إليهم كأجانب في أوطانهم ومن يمنعونا «نحن» من أن نكون «كاملين».

للتخطيط وظيفة مركزية في خدمة فنتازيا الهيمنة ورغبة المجموعة المهيمنة وأجهزة دولتها. بشكل أكثر تحديداً، يلعب تخطيط الهيمنة دوراً فعالاً في ملء «نقص» عدم الاكتمال على أرض الواقع. ومن المفارقة أن هذا النقص مرتبط بوجود المجموعات العرقية أو الاجتماعية الأخرى

وتوزيعاتها الديمغرافية والمكانية فضلاً عن حيازتها لأراض داخل الدولة. ترى الجماعات المهيمنة هذا الوجود والتوزيع الإقليمي كـ«ثقوب» و«فراغات» تضر بخيال «الكمال» و«الكلية» و«الأمة» و«الإثنية» و«المنطقة» وما إلى ذلك. في هذا السياق، تصل قوة التخطيط إلى أقصى درجاتها، إذ إنها تملك القدرة على التلاعب بإعدادات ومستقبل الجغرافيا والديمغرافيا، أي الأرض والشعب. على هذا النحو، يخاطب تخطيط الهيمنة ما «تريد أن تكون» الجماعة المهيمنة من حيث الإقليمية من خلال استخدام ممارسات التخطيط المهني الدارجة والتدابير المتطورة المتلاعبة وغالباً تدابير تخطيط خفية تهدف إلى تشريد وتهميش الناس.

ينطوي التوجه الرئيسي لفنتازيا المجموعات المهيمنة في الحالتين على ملء «النقص»، الذي يرتبط بوجود مجموعات «أخرى»: الفلسطينيون في إسرائيل، وغالبية الأفارقة في جنوب أفريقيا. في هذه الدول، تقوم المصطلحات المختلفة للدال- السيد مثل «الأمن» و«الحقوق التاريخية» و«المصير» و«الوعد الإلهي» بتصوير «الآخرين» على أنهم جماعات «أدنى» و«أخطر» و«غير مرغوب فيها» و«تخريبية». في حالاتنا، حددنا الأوهام المتعلقة بالنقاء الإثني الوطني الموحد والتوحيد والتفرد والاستثنائية والتماسك والتجانس والتطهير، والتي عادة ما تكون مصحوبة بالإيمان بمجموعة إثنية وطنية فريدة من نوعها، وبتفوقها على الآخرين.

في الحالتين، يظهر تخطيط الهيمنة كأداة قوية لها القدرة على التلاعب بالأراضي والمساحات عن طريق استخدام العديد من ممارسات التخطيط الشائعة، مثل: تغيير استخدامات الأراضي وتخصيص الموارد بطرق تؤدي إلى نقل وإزالة واستبدال وتشريد وتشتيت وتركيز الناس؛ وبناء المستوطنات والأحياء وإتلافها وإعادة بنائها؛ وتخصيص ومصادرة الأراضي والموارد؛ وإعادة تسمية الأماكن. تميل هذه الممارسات إلى العمل لصالح الفئات المهيمنة والمتميزة على حساب الآخرين. وتتوافق هذه الملاحظات مع تقييم الأدبيات التي سبق ذكرها، على أنه على الرغم من عمل التخطيط عادةً وراء قشرة «الموضوعية» و«العلم» و«العقلانية» و«المصلحة العامة»، إلا أنه يملك القدرة على القمع والتهميش، وأنه على الرغم من أن المخططين ليسوا «رموزاً واضحة للظلم»، إلا أنهم غالباً ما يملكون الحنكة والتعليم والوعي الاجتماعي الذي تفتقر إليه الشرطة والجيش (Goodman1971: p13). في نهاية المطاف، تخطيط الهيمنة هو عملية

قسرية تنطوي على التلاعب بالموارد المكانية والديمغرافية وغيرها من الموارد المادية والرمزية؛ وترجمة الأجندات الأيديولوجية إلى تخطيط؛ واستخدام الممارسات والاستراتيجيات المكانية الديناميكية (على أساس الاحتراف الحديث وما بعد الحديث في التخطيط) التي قد تكون عنيفة وعنصرية وقمعية، وغالباً ما تثير أسئلة أخلاقية عميقة. وأخيراً، يخبرنا تاريخ إسرائيل وجنوب أفريقيا أن فنتازيا الهيمنة يقوم على المستحيل: أي، على اختفاء الآخرين المزعجين، الذين يكونون في معظم الحالات مجرد مواطنين عاديين ذنبهم الوحيد أنهم ينتمون إلى العرق «الآخر» أو إلى أمة «أخرى»، أو إلى مجرد فئة اجتماعية مختلفة.

وأخيرا، فإن الإطار الذي يشير إلى الفنتازيا الكبرى عن «الكمال» و«الكلية» و«الاكتمال»؛ والعجز، وثغرات النقص، التي يفرضها وجود الآخرين؛ ورغبة المجموعة المهيمنة أو أجهزة الدولة في سد النقص، شكلت مرجعية لهذا الفصل الذي فحص كيف ولماذا استخدم التخطيط للتهميش في الأبرتهايد وإسرائيل، وما هي مبررات هذا التهميش، وما هو الأساس الأنطولوجي لهذا النهج في التخطيط الذي يحفز الدول على توجيه موارد هائلة لقمع مواطنيها؟ على هذا النحو، التخطيط هو أمر محوري في فنتازيا الهيمنة.

# المراجع


- Bollens, S.A. 1998. "Urban planning amidst ethnic conflict: Jerusalem and Johannesburg", *Urban Studies*, 35, 729–750.
- Bollens, S. A. 2013. "Urban Planning and Policy". In R. MacGinty (Ed.), *Routledge Handbook of Peacebuilding*. (pp. 375-386). Oxford and New York: Routledge.
- Bridge G. and Watson. S. (eds.) 2000. *A Companion to the City*. Oxford: Blackwell.
- Bollens, S. A. 2007. *Cities, Nationalism and Democratization*. Oxford and New York: Routledge.
- Brits, P. 2007. *Modern South Africa:* Afrikaner power, the politics of race, and resistance, 1902 to the 1970's. Pretoria: University of South Africa Press.
- Butler, J. 2000. "Restaging the universal: hegemony and the limits of the universal", in J. Butler, E. Laclau, and S. Zizek (eds.), *Contingency, Hegemony, Universality,* London: Verso, pp. 11–43.
- Collins, R. O. and J. M. Burns 2007. *A History of Sub-Saharan Africa,* page 346. Cambridge University Press.
- Fainstein S., L J. Servon. 2005. *Gender and Planning:* A Reader.
- Fischel, W. A, 2001. *The Homevoter Hypothesis: How Home Values Influence Local Government Taxation, School Finance,* and Land-Use Policies. Cambridge: Harvard University Press.
- Frank Gaffikin, F. and Morrissey, M. 2011. *Planning in Divided Cities*. Wiley-Blackwell
- Glynos, J. 2001." The grip of ideology: a Lacanian approach to the theory of ideology", *Journal of Political Ideologies* 6(2), 191–214.
- Gunder, M. and Hillier J. 2009. *Planning in Ten Words or Less: A Lacanian Entanglement with Spatial Planning*. Ashgate.
- Hart, D. 1990. "Master Plans: The South African Government's Razing of Sophiatown, Cato Manor and District Six", unpublished Ph.D thesis, Syracuse University.
- Harrison P. Todes, A. Watson. V. 2008. *Planning and Transformation: Learning from the Post-Apartheid Experience*. Routlege.
- Hillier, J. (ed) 2010 ."Introduction. In J. Hillier and P. Healey", *The Ashgate Research Companion to Planning Theory: Conceptual Challenges for Spatial Planning*. Ashgate, 1-37.
- Howitt R. and J. Lunkapis, 2010. "Coexistence: Planning and the Challenge of Indigenous Rights", In In J. Hillierand P. Healey (eds.) *The Ashgate Research Companion to Planning Theory: Conceptual Challenges for Spatial Planning*. Ashgate.

- Huxley M. 2010. "Problematizing planning: Critical and effective genealogies", In J. Hillierand P. Healey (eds.) *The Ashgate Research Companion to Planning Theory: Conceptual Challenges for Spatial Planning*. Ashgate.
- Kliot, N. & Mansfield, Y. 1999. "Divided cities—Case studies of conflict and territorial organization", *Progress in Planning*, 52, 167–226.
- Kotek, J. 1999. "Divided cities—In the European cultural context", *Progress in Planning,* 52, P.227–237.
- Lacan J. 2006. *Ecrits*. Trans. Fink Bruce., W. W. Norton.
- Lacan, J. 1988. *The Seminar. Book II. The Ego in Freud's Theory and in the Technique of Psychoanalysis, 1954-55*. Trans. Sylvana Tomaselli. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- Lacan, J. Le Séminaire. Livre VIII. Le transfert, 1960-61. Ed. Jacques-Alain Miller. Paris: Seuil, 1991. p. 139.
- Lang A. 1999. "*Separate Development and the Department of Bantu Administration in South Africa*", *Work from the Institute of African Studies No*. 103 Hamburg (composite Foundation German Overseas Institute), p. 88
- Legg, S. 2007. *Spaces of Colonialism: Delhi's Urban Governmentalities*. Wiley-Blackwell.
- Mabin A. and D. Smit. 1997. "Reconstructing South Africa's cities? The making of urban planning 1900–2000", *Planning Perspectives,* 12 (1997) PP. 193–223
- Manning J. and Ritzdorf M. 1997. *Urban Planning and the African American Community: In the Shadows*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications
- Maylam P. 1995. "Explaining the Apartheid City: 20 Years of South African Urban Historiography", *Journal of Southern African Studies,* Vol. 21(1), pp. 19-38.
- McDowall D. 1996. A Modern History of the Kurds, London: I. B. Taurus op. cit., p. 339.
- Morland, P. 2014. *Demographic Engineering: Population Strategies in Ethnic Conflict*. International Population Studies. Ashgate.
- Rabinow, P. 1989. *French Modern: Norms and Forms of the Social Environment*. MIT Press,
- Roberts M. 2001. *South Africa 1948-2000: The Rise and fall of Apartheid*. England, Pearson Educational Limited, pp 29-30.
- Sandercock L. 1998. *Making the Invisible Visible: A Multicultural Planning History.* University of California Press.

- Sandercock, L. and Forsyth, A. 1992 ‘Feminist Theory and Planning Theory: The Epistemological Linkages’, Planning Theory Newsletter 7–8, pp. 45–48.
- Sandercock, L. 1995 ‘Voices from the Borderlands: A Mediation on a Metaphor’, Journal of Planning Education and Research 14(2), pp. 77–88
- Scott J. 1999. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed ,* Stansfield Gareth. 2003.
- Talabany N. 2000. *Arabization of the Kirkuk Region*. Third Edition. file:///C:/Users/use/Desktop/Article%20In%20Work/Planning%20Theory%20Book%20Chapter/arabization.PDF
- Van der Merwe W.L. 1996. "Philosophy and the Multi-Cultural Context of (Post) Apartheid South Africa", *Ethical Perspectives* 3(1), p. 76-90.
- Watson V. 2002. *Change and continuity in spatial planning: metropolitan planning in Cape Town under political transition*. London and New York: Routledge.
- Wilson, Hutson, M. and Mujahid, M. 2008. "How Planning and Zoning Contribute to Inequitable Development, Neighborhood Health, and Environmental Injustic", *Environmental Justice,* 1(4), pp. 211-216.
- Yiftachel, O. 1994 “The dark side of modernism: planning as control of an ethnic minority”, in Watson, S. and Gibson, C. (eds) *Postmodern Cities and Spaces,* Oxford: Blackwell, pp. 216-234.
- Yiftachel, O. 2006. *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia, University of Pennsylvania Press.
- Žižek, S. 2009. *The Parallax View.* MA, Cambridge: The MIT Press.
- Žižek, S. 1989. *Looking Awry: An Introduction to Jacques Lacan through Popular Culture,* October Books.
- Online: http://www.strongwindpress.com/pdfs/tuijian/zizeklakan1991.pdf (آخر دخول: ٨/ ٣/ ٢٠١٨)

# ٢

# 'أبارتهايد' بلا قيود: ممارسات تخطيط الحيز في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل في الضفة الغربية

أحمد الأطرش* وسهيل خليلية**

يغلب طابع الفصل العنصري على ممارسات التخطيط المكاني في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل من الضفة الغربية، والتي تشمل القدس الشرقية ومناطق «ج» تجعل من المجتمعات الفلسطينية تعيش في كانتونات.[١] عبر تحر دقيق للعقبات المحسوسة في الضفة الغربية، بما يشمل المستوطنات الإسرائيلية، والجدران، والحواجز، الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش، من ضمن أشياء أخرى، فإنها تشكل في مجملها حالة مميزة للأبارتهايد والفصل العنصري، التي تحرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير. يتجلى هذا وسط أزمة تخطيط حيزي، حيث تجد معظم المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية ومنطقة «ج» نفسها تحت تهديد الهدم التعسفي والتهجير. يوفر هذا الفصل تحليلاً واقعياً ونقاشاً للآثار المترتبة على نظام الأبارتهايد ذي الأمد الطويل على المجتمعات الفلسطينية في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل من الضفة الغربية.

يتجلى الأبارتهايد في سياق الضفة الغربية في ممارسة الاستعمار الجديد (النيوكولونيالية)،

* دكتوراه – أستاذ مساعد في الدراسات الحضرية، جامعة القدس وكلية بارد.

** رئيس قسم مراقبة المستوطنات، معهد البحوث التطبيقية – القدس.

والذي يتصف بكونه عملية ثنائية لكل من الاستعمار الاستيطاني وسياسات اقتصادية نيوليبرالية يدفع بها الممولين، بما يقوض بشكل كبير قابلية قيام دولة فلسطينية يُعتد بها. أوجه الشبه والصلات بين الأبارتهايد الجنوب-أفريقي والنظام الإسرائيلي القائم واضحة من حيث الآثار، على سبيل المثال لا الحصر: عملية التقسيم إلى كانتونات (Cantonization)، والمعيقات أمام إمكانية الوصول والحركة. ينسج الفصل الذي بين أيدينا على منوال مجموعة مشكلة من أساليب ومناهج البحث المستقاة من مجالات الجغرافيا الإنسانية والسياسية والتخطيط الحيزي، والتي تعالج في كليتها المسائل موضع الاهتمام بطريقة متعددة التخصصات.

يدعو هذا الفصل إلى منهجية ما بعد أبارتهايد قائمة على أساس الحقوق للتنمية الحيزية والتخطيط في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يشمل الحق في الحركة، والمياه الآمنة، والتعليم، إلخ.

> 'أبارتهايد' بلا قيود: ممارسات التخطيط المكاني في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل في الضفة الغربية

> إذا أمكن لجنوننا أن ينتهي كما حصل، فيمكن أن يتم نفس الشيء في كل مكان آخر من العالم. إذا استطاع السلام أن يصل إلى جنوب أفريقيا، فبدون شك يمكنه أن يصل إلى الأرض المقدسة؟»
> (Tutu 2009)

## مقدمة

يكمن جوهر مفهوم الأبارتهايد (الكلمة الأفريقانية لـ «الفصل») في التحكم بتعداد وحركة قطاع معين من السكان الذين يُعتبرون أقل إنسانية من حاكميهم؛[٢] أي يعتبرون «مشكلة ديمغرافية» في عيون أولئك الحاكمين. الأبارتهايد هو إطار يمكن من خلاله تحليل الصراع المستمر في فلسطين/ إسرائيل بشكل أفضل، أو بشكل أكثر تحديداً، يزيل الغموض عن المشروع النيو-كولونيالي الذي تقوم عليه إسرائيل في فلسطين التاريخية.

سيكون التركيز الحيزي لهذا الفصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة: قطاع غزة،

والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. سيكرس هذا الفصل استقصاء دقيقاً للمدى الحيزي للضفة الغربية، مع أطر تحليل تركز على المناطق المتحكم بها إسرائيلياً في مناطق ج والقدس الشرقية. [٣]

في جنوب أفريقيا، قام الحكام الاستعماريون البيض بالاستيلاء على ٨٧٪ من أفضل الأراضي، واستخدموا الأكثرية الأصلية من السكان السود كعمالة رخيصة. في الضفة الغربية، قامت السلطات الإسرائيلية بالاستيلاء على آلاف الدونمات لضمان احتياطي وفير من الأرض للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. كما أعلنت السلطات الإسرائيلية ١٦٪ من أراضي الضفة الغربية «أرضا حكومية»، و التي عُيِنَت كملكية وحيدة لدولة إسرائيل، لا يمكن أن تباع قط، وبالتالي تكريس الملكية الإسرائيلية على هذه الأراضي (Kedar & Yiftachel 2006. p. 139). تؤكد أبو لغد (Abu-Lughod p. 44  1982) على أن التشديدات على «أرض الدولة» كانت أكثر من كونها تعريفاً قانونياً؛ حيث أن الحافز الجلي كان في إزالة تلكم الأراضي من النطاق القضائي لأي إدارة ذاتية فلسطينية محتملة تحت أي خطة حكم ذاتي مستقبلية، تماماً كما حدث لاحقاً مع اتفاقيات أوسلو.

بالنسبة لسعيد (Said 1998)، «أ-وس-ل-و» هي تهجئة لـ«أبارتهايد». ويرى سعيد (Said 1998) أن الفصل وفق ذلك هو مرادف الأبارتهايد، و ليس التحرير، بل إنه تعبير مخفف له. في هذا السياق، حذر سعيد من أن إعلان الدولة الفلسطينية تحت هذه الظروف سيعزز فكرة الفصل كأبارتهايد بدلاً من إنجاز تقرير-المصير في نهاية الأمر، وحسب سعيد (١٩٩٨)، فان الحكم الذاتي لن يقود لتقرير المصير في السياق الفلسطيني-الإسرائيلي.

سيبين هذا الفصل كيف تم توظيف اتفاقيات أوسلو من قبل السلطات الإسرائيلية لإدامة نظام أبارتهايد صامت في الضفة الغربية. وسيتطرق الفصل إلى الأدوات الاستعمارية التي استخدمت لذلك كما سيبين أوجه التشابه والصلات مع النظام الجنوب-أفريقي. ولكن قبل ذلك، سيتم استعراض أساس نظري يقرأ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية كممارسة نيو-كولونيالية.

**الأبارتهايد في واقع فلسطين/ إسرائيل اليوم: ممارسة النيوكولونيالية**

أسفرت التسوية المؤقتة التي صاغتها اتفاقات أوسلو الموقعة في سنة ١٩٩٣، عن تشكل ما اسماه الباحث الفلسطيني خليل نخلة (٢٠١٤) بكونه «نيوكولونيالية اقتصادية»، فيي إشارة الى السيرورة المزدوجة للاستعمار الاستيطاني ولسياسات النيوليبرالية المدفوعة من طرف المانحين والتي تشكلت وتم تبنيها في فترة ما بعد أوسلو. انتجت هذه السيرورة نمط من «التنمية» الحيزية التي لا تخدم السكان الفلسطينيين، بل أنها تفضل رأس المال الأجنبي عوضاً عن رأس المال المحلي (Samara 2000 ).[٤] وقد درس برينن ( Brynen 2005 ) بعناية الحالة الفلسطينية منذ بداية مفاوضات السلام في ١٩٩٣ حتى اللحظة، و حاجج بأن مفهوم «التنمية» قد تم طلاؤه وتغليفه بمعان عديدة خلال تلك الفترة.

كانت أكثر النتائج بروزاً خلال تلك الفترة هي أعتماد «التنمية» الفلسطينية الكبير على مجتمع المانحين، الى جانب الاعتماد طويل الأمد على الاقتصاد الإسرائيلي. ويظهر في الوقت الحالي، أن الاقتصاد الفلسطيني أكثر اعتماداً على الدعم الدولي و الاقتصاد الإسرائيلي حيث تجد ٩٠٪ من التجارة الفلسطينية طريقها عبر السوق التجاري الإسرائيلي، يضاف الى ذلك أن أكثر من ٧٠٪ من الاستهلاك الفلسطيني هو مستورد، و أن ٣٠٪ فقط يتم إنتاجه محلياً ( Abdul Karim, et al., 2010, ص. ٤٠ و ٤٥). تحاجج سارة روي (Roy 2001) بأن اقتصاديات أوسلو سببت حالة استياء جماعي لدى الفلسطينيين بلغت ذروتها مع اندلاع شرارة الانتفاضة الثانية بعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، والتي استخدمت كحجة من قبل السلطات الإسرائيلية لتشييد جدار الفصل (الأبارتهايد)، مع الأخذ في الاعتبار أن فكرة بناء «جدار حديدي» يفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين تعود جذورها إلى فكر جابوتنسكي قائد الصهيونية التنقيحية المعروفة (Shlaim 2000).

وضعت ليلي فرسخ (Farsakh 2000) قدماً الحجة التي مفادها أن هناك علاقة متلازمة بين الصلات الاقتصادية والمناطقية التي سعت أوسلو جاهدة لإنشائها بين الإسرائيليين

والفلسطينيين. تصف فرسخ الجوانب الاقتصادية والمناطقية للتنمية الحيزية التي قدمتها أوسلو تباعاً على أنها «عملية عزل» (Bantustanization) و عملية «كنتنة» أو «عملية التقسيم إلى كانتونات» (Cantonization). أما «عملية العزل العنصري» فهي «تحويل المناطق الفلسطينية من خلال فرض الوقائع على الأرض إلى احتياطات عمالة يصعب على الفلسطينيين مغادرتها بدون تصاريح تصدرها السلطات الإسرائيلية»( Farsakh 2002 ص. ١٤). ليست هذه المناطق جزءاً من إسرائيل، وهي تفتقر في الوقت ذاته إلى السيادة الفلسطينية الكلية. لا بد من قراءة هذا الواقع جنباً إلى جنب مع السياسة الإسرائيلية لتقسيم الأراضي إلى «كانتونات»، حيث تحيى المجتمعات الفلسطينية في حالة ضياع بسبب شبكة من المعيقات الملموسة، ويشكل الجدار مثالاً على تلك المعوقات شديدة الوطأة على السكان.

فيى الأجزاء التالية سنسلط الضوء على أوجه الشبه والصلات بين سياق الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وفلسطين/ إسرائيل، ومن ثم سنحلل الأدوات المختلفة المُوَظفة من طرف السلطات الإسرائيلية لتعزيز هذا النظام.

## أوجه شبه وصلات بين جنوب أفريقيا وفلسطين/إسرائيل اليوم

تنطلق المقارنة بين إسرائيل والأبارتهايد الجنوب أفريقي من مفهومين مشكلين في المنظومتين هما مفهوم «الهفرداه» العبري (הדרפה–ومعناها الفصل) الإسرائيلي ومفهوم الأبارتهايد الجنوب أفريقي، حيث يشكل الاحتلال الإسرائيلي في هذا السياق وجها واحدا من وجوه كثيرة للأبارتهايد. يتكون جهاز الاحتلال من العديد من التشكيلات الجيوسياسية بما يشمل: المستوطنات الإسرائيلية (المستعمرات)، الطرق الالتفافية، المعيقات المادية كالحواجز والجدار. علاوة على ذلك، يُصان جهاز الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية) عبر سياسات مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والاعتقال الإداري، والتحكم بالموارد الطبيعية والحيز الحيوي للموانئ المائية، والمجال الجوي، والحدود (الأطرش، ٢٠١٤، ص. ٣١-٣٢).

لقد سلطت نورا عريقات (Erakat 2012) الضوء على أوجه شبه عدة بين نظام

الفصل العنصري في جنوب أفريقيا و الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية، من حيث مجموعة من التكتيكات التي يمكن تقديمها على أنها تقوض حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، وخاصة الحق في تقرير المصير الحضري. ويحاجج أحمد الأطرش (El-Atrash، ٢٠١٤، ص. ١١٦-١٢٠) بأن حقوق التخطيط الحيزي (SPR) للفلسطينيين، أو بصيغة أكثر ابتذالاً «حقوق الإنسان في المدينة»، في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتم انتهاكها بشكل منهجي من طرف السلطات الإسرائيلية. يترتب على حقوق التخطيط الحيزي إنتاج وإعادة إنتاج كافة جوانب الحياة الحضرية بعيداً عن حصرها في تخطيط الأماكن المادية في المدينة فقط. القراءات النقدية التي تُعنى بالسياق الجيوسياسي المتقلب لفلسطين الحاضرة يبين أن الانتهاكات ضد حقوق التخطيط الحيزي من الممكن تحليلها بالاستقراء في الحقوق الحضرية التالية (أنظر Adalah 2010 و United Nations (General Assembly (UNGA), 1948

- الحق في المشاركة: الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخولين بلعب دور مركزي في صناعة القرار المتعلق بإنتاج الحيز في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[٥] كما قام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بفظاظة بمنع غير البيض من التصويت عبر «قانون التمثيل المنفصل للمصوتين لسنة ١٩٦٥»، فإن نظام «الهفرداه» الذي تحافظ عليه إسرائيل يفعل نفس الشيء في القدس الشرقية المحتلة. بل وهدد المقادسة الفلسطينيين بالمشاركة في أي أعمال سياسية ذات علاقة. لهذا، قامت إسرائيل باعتقال وحبس الممثلين المنتخبين عن حركة حماس. على كل حال، لم تُتَبع ممارسات من هذا القبيل في منطقة «ج» التي تخضع بشكل لحكم الإدارة المدنية الإسرائيلية، وحيث لا يوجد للفلسطينيين أي تحكم يذكر من ناحية الإدارة أو الأمن. ومع ذلك، فإن ممارسة الفلسطينيين إرادتهم السياسية هناك لم تكن مقيدة. علاوة على ذلك، في أعقاب انتخاب حماس سنة ٢٠٠٦، قامت إسرائيل بتعليق تحويلات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. في الواقع، تم ذلك بدعم من المجتمع الدولي الذي علق دعمه للسلطة الفلسطينية كذلك.

- الحق في الاستيلاء على الحيز: الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخولين باستخدام الحيز الحضري في ممارسات حياتهم اليومية في الحاضر والمستقبل كذلك. في المقابل، قامت السلطات الإسرائيلية بالاستحواذ على مساحات كبيرة من الحيز الحضري الفلسطيني مع موارده الطبيعية.

يحافظ نظام «الهفرداه» الإسرائيلي على سياسة الفصل والتفتيت في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتحكم بحركة الناس والبضائع عبر نظام معقد من العوائق المادية ونظام قانوني مزعوم يحاول شرعنة سياسات التمييز كأعمال هدم البيوت.[٦] في المقابل، تشيد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بدعم مباشر من الحكومة الإسرائيلية على أراض فلسطينية مسروقة. يعد هذا وجه شبه مع أعمال الأبارتهايد الجنوب أفريقية لإعادة التوطين الإجباري لغير البيض في «مناطق المجموعة» و«المواطِن»، كما يحدث للفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يحشرون داخل مناطق حضرية صغيرة ومكتظة.

- الحق في المواطنة الحضرية: ليس كل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخولين بممارسة حقهم في المشاركة، وخصوصاً في مناطق «ج» المتحكم بها إسرائيلياً من الضفة الغربية و في القدس الشرقية.

فيما مضى، أقر نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا قانون مواطنة البانتو سنة ١٩٧٠، والذي عبره جاء مصطلح البانتوستان، وبموجبه أضحى الجنوب أفارقة السود مقيمين في مرابع قبائلهم ولم يعودوا مواطني جنوب أفريقيا. بطريقة مماثلة، يفتقر الفلسطينيون في مناطق «ج» التي تتحكم بها إسرائيل والقدس الشرقية للحق في المواطنة الحضرية.[٧] يعد الحظر الإسرائيلي على لم الشمل العائلي للفلسطينيين داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة مثالاً بارزاً في هذا الصدد كان له تشابه مع قانون 'منع الزواجات المختلطة' بين الناس من الأعراق المختلفة.

**التقسيم السياسي لصالح جماعات معينة: العامل الديمغرافي**

التقسيم المنحاز لصالح جماعات معينة (Gerrymandering) هو عملية خلق مناطق ذات أفضليات من خلال ترسيم حدود المنطقة الادارية لتشمل عدة مجموعات سكانية معا، بهدف تخطيط جغرافيا سياسية جديدة تخدم سيطرة الفئة الحاكمة. وُظفت هذه العملية في جنوب أفريقيا لفترة ممتدة. يمكن المحاججة بأنه قد تمت اعادة اختراع العملية نفسها على يد السلطات الإسرائيلية والمفكرين الصهاينة.

في عام ٢٠١٤، كُشف عن الخطة الإسرائيلية الجديدة «كيف ستنقذ عملية التقسيم إلى كانتونات إسرائيل». يكمن لب الخطة في نقل القوة في إسرائيل إلى مستوى إقليمي، وذلك بغرض التعاطي مع المرض المزمن المعروف بـ«التباينات الثقافية» الذي يتعمق بشكل مطرد في إسرائيل اليوم. تقترح الخطة تقسيم اسرائيل لاثني عشر إقليماً لا تتبع الأقاليم الإدارية الحالية المعروفة بالمحوزوت (מחוזות)(Strenger & Yadid. 2014). حسب الخطة، ستساعد الترسيمات الحيزية الجديدة في معالجة المسائل التي تثير القلق بما يتعلق بالاستقطاب الثقافي السائد، حيث ستجري استفتاءات على مستوى الاقليم، ومن ثم سيكرس الكنيست جهده للتعامل مع القضايا الأمنية الأكثر الحاحاً.

يعتقد سلمان أبو ستة (Abu Sitta 2015) بأن هذه الخطة تهدف «لتعزيز السياسات الصهيونية العنصرية والفصل العنصري». في الحقيقة، يعتقد أبو ستة بأن الخطة لن توفر حلاً سلمياً أو دائماً في فلسطين التاريخية. إن هذا المخطط الصهيوني للتقسيم إلى كانتونات ينتوي حجز ٢٠٪ من الفلسطينيين في إسرائيل في داخل أقل من ٥٪ من الأرض التي تقوم عليها إسرائيل اليوم، فيما يحتل ٩٩٪ من اليهود حوالي ٩٥٪ من الأراضي فيما سيكون ٥٨٪ من الفلسطينيين ضمن هذه حيز الكانتونات اليهودية. على هذا النحو، لا تتجاوب الخطة مع هدف نزع فتيل العداوة داخل المجتمع الإسرائيلي، بل بالأحرى ستعمل على تهميش المجموعات الضعيفة، وعلى وجه الخصوص الفلسطينيين. يستنتج أبو ستة ( 2015Abu Sita) كون الفلسطينيون «محرومين من

أرضهم الزراعية، والدعم المالي والقوانين الديمقراطية، فإنه سيتم تقليصهم لعمالة رخيصة في المصانع الإسرائيلية.»

تنتهك الخطة الإسرائيلية القانون الدولي إذ تغطي المناطق الفلسطينية والسورية وراء خط ترسيم الهدنة لعام ١٩٤٩ والتي احتلت سنة ١٩٦٧ وتم ضمها بشكل غير قانوني للسيادة الإسرائيلية سنة ١٩٨١[٨]، وعلى وجه الخصوص القدس الشرقية وهضبة الجولان بالتوالي. علاوة على ذلك، لا تعترف هذه الخطة بالحق الفلسطيني لتقرير المصير الذي يشتمل على حق العودة، وأن يتم التسليم بأن أكثر من ثلثي الاثني عشر مليونا من الفلسطينيين حول العالم هم لاجئو حرب.

**حالة القدس**

في تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ مررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم ١٨١ والذي تبنّى خطة تقسيم فلسطين لدولتين، واحدة لليهود والأخرى للعرب. في هذه الخطة، كانت القدس وضواحيها معدة لأن تبقى مفصولة تحت إشراف دولي، كوحدة منفصلة (المصطلح اللاتيني Corpus Separatum) لم تكن للخطة أن تتحقق إذ تم تخصيص ٥٥,٥٪ لليهود الذين امتلكوا ٦٪ من مساحة الأرض في مقابل تخصيص ٤٤,٥٪ للعرب الذين امتلكوا ٩٤٪ منها. بعد أن وضعت الحرب أوزارها، سيطرت إسرائيل على أكثر من ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية (Isaac et al. 2010).

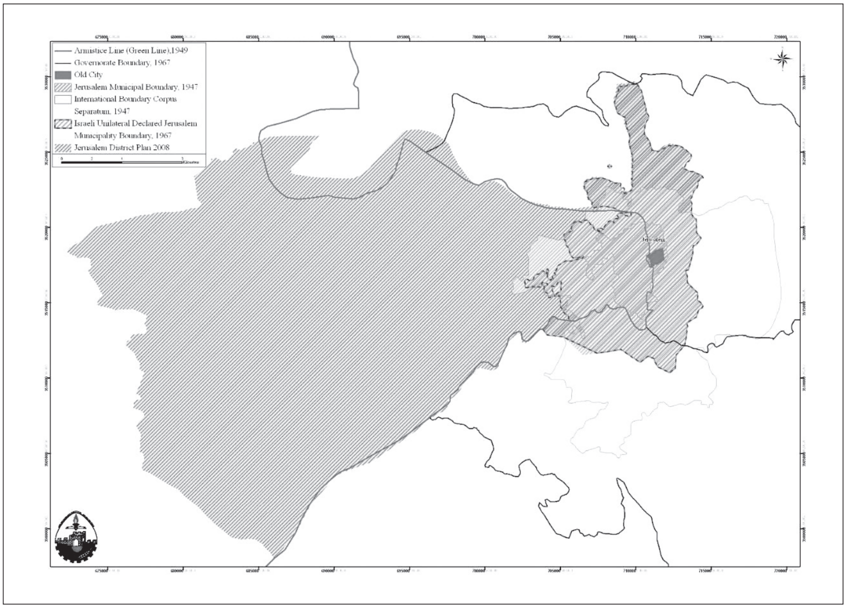
في ذلك الحين توسعت مدينة القدس على مساحة ١٩,٤ كم مربع، وتم تقسيم ملكية الأرض بين العرب، واليهود، وملكيات مختلطة. عندما انتهت حرب ١٩٤٨ و رُسم خط الهدنة لسنة ١٩٤٩ (أو ما يعرف بالخط الأخضر)، وشكل ما نسبته ١٥,٦ كم مربع منها ما يعرف بالقدس اليهودية الغربية تحت حكم دولة إسرائيل المنشأة حديثاً حيث كانت الملكية (٧,٥ كم مربع للعرب، ٥,٧ كم مربع لليهود، و ٢,٤ كم مربع كانت ملكية مختلطة) بينما أضحت ما نسبته ٣,٨ كم مربع من الأرض ما يعرف بالقدس العربية الشرقية تحت الإدارة الأردنية حيث كانت ملكية الأراضي (٣,٤٦ كم مربع للعرب، و ٢١ دونما لليهود، و ٣٤٤ دونما ملكية مختلطة)، وقامت الإدارة الأردنية في حينه بتوسيع حدود القدس الشرقية إلى ٦,٤ كم مربع.

استمر الوضع القانوني الجديد للقدس الغربية والشرقية حتى حرب ١٩٦٧، والتي احتلت إسرائيل خلالها القدس العربية الشرقية، الى جانب باقي الضفة الغربية، وقطاع غزة، وهضبة الجولان، وشبه جزيرة سيناء. بعد حرب ١٩٦٧، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بإعادة رسم الحدود الإدارية للمحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. بالنسبة للقدس الشرقية، ضمت إسرائيل المدينة المحتلة وأعادت رسم الحدود من مساحة الـ ٦,٤ كيلو مترات مربعة القائمة (بما يشمل المدينة القديمة) إلى ٧١ كم مربع (.ARIJ 2015). رسمت الحدود الجديدة للمدينة بدقة لخلق دمج جغرافي وسيطرة سكانية لليهود في القدس. [٩] تم ذلك عبر أكثر من طريق واحد حيث قام الاحتلال بدمج شبكة الطرق، والبنية التحتية، ونظام الصحة، والتعليم، والأهم من ذلك أنظمة القانون والأمن التنفيذي بشكل جعل من القدس محكومة من قبل القانون المدني الإسرائيلي على خلاف باقي الضفة الغربية وغزة، اللتين تمت إدارتهما على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية.

في سنة ٢٠٠٤، كشفت بلدية القدس الإسرائيلية عن خطة القدس رقم ٢٠٠٠. نجم عن هذه الخطة توسيع حد الجزء الغربي من المدينة، وأضحت المساحة الكلية للمدينة ١٤٢ كم مربع. على أساس الخطة الجديدة، تم تعيين أكثر من نصف الشق الشرقي من المدينة كمنطقة مكتظة بالمباني و ٢٤,٤ بالمائة عُينت كمناطق «طبيعية خضراء» مفتوحة.

يشكل مخطط لواء القدس ١/٣٠ فصلاً جديداً في سجل سياسة إسرائيل الاستعمارية في مدينة القدس والذي تم الكشف عنه في أيلول ٢٠٠٨. يهدف المخطط لإنجاز الحلم الصهيوني بالقدس كعاصمة «موحدة»، حيث تُنتزع القدس من محيط الضفة الغربية وبناء على ذلك ترسخ أرض فلسطين في حالة «لا دولتين ولا دولة واحدة»، بما يصوغ العملية التي دعاها الجغرافي الإسرائيلي أورن يفتاحئيل بـ«بالابارتهايد الزاحف» (Yiftachel. 2005, p. 125). تأتي هذه الخطة بعد خمسة عقود من المخطط الإقليمي الأخير للقدس والذي أعده المُخَطِط البريطاني كيندل وسميت على اسمه. وتعرف الخطة أيضاً ب (Coon. 1992, p. 75) RJ5

وفقاً لذلك، وطوال تاريخ القدس الحديث، يضمن التقسيم السياسي هيمنة ديمغرافية يهودية عبر مصادرة الأراضي المملوكة فلسطينياً (شكل ١).




شكل ١: التغييرات الأحادية على حدود القدس قبل وبعد الاحتلال الإسرائيلي (١٩٤٧–٢٠٠٨)
المصدر: (ARIJ, 2015)

## القيود على الحركة

شرعت إسرائيل مباشرة بعد احتلال الأراضي الفلسطينية سنة ١٩٦٧، بتنفيذ استراتيجية لتشريح وتشظية المنطقة عبر شبكة مركبة من الطرق الالتفافية التي تخضع بشكل كامل لنطاق سلطتها القضائية من ناحية حقوق استخدامها. في البداية، كانت تلك الطرق مشتركة لليهود والعرب وسمح للفلسطينيين بعبورها، ولكن بين الفينة والفينة أضحى الوصول لتلك الطرق مقيداً من قبل السلطات الإسرائيلية تحت ذريعة الأمن. بعد اندلاع الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧، باتت التقييدات على الاستخدام الفلسطيني للطرق أو لطرق محددة التي تقود إلى القدس أو ما وراءه الخط الأخضر أكثر تواتراً. كانت هذه التقييدات الإسرائيلية انتهاكاً مباشراً للحق في حرية الحركة، المكفول في البند الثاني عشر من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[١٠] إضافة إلى الحقوق بالعمل، والصحة، والتعليم ولجودة محددة من الحياة، كما صرح بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

غدت ممارسات من هذا القبيل أكثر ملموسية وحقيقية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠. مذاك الحين، فرضت مزيد من التقييدات على الحركة عبر الطرق الالتفافية نحو المناطق المعزولة بسبب الجدار الذي شرعت إسرائيل ببنائه سنة ٢٠٠٢ تحت ذريعة الأمن. يعد القانون الذي صدر سنة ٢٠٠٥ مثالاً على تلك التقييدات على حرية الفلسطينيين في الحركة وحقوقهم في الخدمات الأساسية، حيث صرح القانون بأن الطاقم التعليمي من ذوي هويات الضفة الغربية والذي يعمل في القدس الشرقية عليه أن يتقدم لتصاريح لعبور الحواجز المحيطة بالمدينة. تمتد فترة التصاريح إلى ثلاثة أشهر وتسمح للناس بدخول القدس فقط بين الساعة الخامسة صباحاً والساعة السابعة مساء (الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥). أقل من نصف تلك التصاريح تم منحه. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، ٢٠٠٦).

ينبغي الإشارة في هذه المرحلة إلى أن إسرائيل قد باتت في تناقض وانتهاك ضد القوانين والأعراف الدولية، ومنها:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المصدق عليها من إسرائيل في ٠٣/ ٠١/ ١٩٧٩) بسبب بنائها لجدار يقيد حرية حركة الفلسطينيين[١١].
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المصدق عليه من إسرائيل في ٠٣/ ١٠/ ١٩٩١) بسبب تشكيل الاحتلال (الجدار، المستوطنات، الحواجز...) لتقييد هائل على الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للفلسطينيين، وخصوصاً بما يتعلق بإمكانية وصولهم للعمل، وللأرض، وللماء، وللصحة، وللتعليم، وللغذاء.[١٢]
- بلغ تدهور الأوضاع الاقتصادية نقطة غدا فيها ما نسبته ٥٦,٨٪ من سكان الضفة الغربية تحت خط الفقر ، وترافق ذلك مع زيادة القيود الاقتصادية على إمكانية وصول هؤلاء السكان إلى المياه. طبقاً لمنظمة العفو الدولية (أمنستي)، فإنه في ٢٠٠٩ لم تتوفر لما بين ١٨٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠ شخص من المجتمعات الريفية الفلسطينية إمكانية الوصول للمياه الجارية (أمنستي الدولية، ٢٠٠٩).

- اتفاقية حقوق الطفل (المصادق عليها من طرف إسرائيل في ٠٣/ ٠١/ ١٩٩١). تثير التقييدات الإسرائيلية القلق حول إمكانية وصول الأطفال لخدمات الصحة والتعليم.[١٣]
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المصادق عليها من طرف إسرائيل في ٠٣/ ٠١/ ١٩٩١) حيث تقلص القيود الإسرائيلية من حقوق النساء الفلسطينيات، بما في ذلك الحق للوصول للرعاية الصحية للنساء الحوامل.[١٤]

## عملية العزل العنصري (Bantustanization): عامل المال

معنى البانتوستان، أو البانتو هو الوطن، وطن السود، الدولة السوداء، أو ببساطة يرتبط مصطلح البانتوستان بسياسة الأبارتهايد. يشير المصطلح إلى تحديد المنطقة المخصصة للسكان السود بجنوب أفريقيا السود، وجنوب غرب أفريقيا، المعروفة اليوم بناميبيا.

في حالة الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي، صُورت عملية العزل العنصري بواسطة باحث التخطيط الإسرائيلي أورن يفتاحئيل (٢٠٠٩ ص. ٣٦١) الذي كتب أنه «في الأنظمة الإثنوقراطية، تكون الإثنية، وليست المواطنة، المفتاح الرئيسي لتوزيع القوة والموارد. وتختلف عن الأنظمة الديمقراطية في غياب المواطنة المتساوية، والحدود الواضحة، أو حماية الأقليات.» في حالة إسرائيل الخاصة، تبرز الإثنوقراطية من «الاندماج لثلاث قوى: الاستعمار، القومية الاثنية، و 'المنطق الاثني' لرأس المال». يتميز هذا الوضع «بتأليف الطبقات والعزل العرقي البنيويين خلال الطبقات-الاثنية (...) توضح حالة إسرائيل تماماً صناعة النظام الإثنو قراطي. لقد تطورت حول المشروع الصهيوني الرئيسي (أحادي-الإثنية) الذي يسعى لتهويد إسرائيل/ فلسطين. تم تطبيق هذه الإستراتيجية عبر استيطان الأراضي، والسياسات العسكرية والهجرة، وقد خلقت جغرافية سياسية طبقية ومعزولة.»

اعتزمت إسرائيل على مدى سنوات الاحتلال، إيجاد واقعها ذي البانتوستانات الفلسطينية الخاص بها، بما يوازي عشرة بانتوستانات أقيمت في كل من جنوب أفريقيا وتخومها وتحت سيطرة جنوب أفريقيا الغربية لكدس المجموعات الاثنية المستهدفة التي ستنتقل نهاية المطاف إلى

«الحكم الذاتي» (Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign, 2014).
إلا أن إسرائيل تعاملت مع الأمر بشكل مختلف لأسباب عدة؛ المنطقة أولاً، كونها محدودة وصغيرة في الأصل، وللحقيقة التي مفادها أن القضية الفلسطينية-الإسرائيلية قد أضحت مركز الاهتمام العالمي. مع ذلك، سعت إسرائيل لتأسيس بانتوستانين رئيسيين: واحد في قطاع غزة والآخر سيكون في الضفة الغربية. أما الأخيرة، أي الضفة، فستكون عرضة للتشريح إلى بانتوستانات فرعية دون أي تواصل جغرافي، مفصولة بالطرق المتحكم بها إسرائيلياً، والمستوطنات، والمناطق المعلنة مناطق عسكرية ومناطق لإطلاق النار.

غير أن عملية العزل العنصري (Bantustanization) كمفهوم تم تطويره أكثر على يد الإسرائيليين عندما بدأوا بتشييد الجدار، والذي بسببه، سوف تعزل ما مساحته ٥ر٧٢٪ (٧٠٥ كم) من الضفة الغربية وراء الجدار ،وسيصبح وصول ملاك الأراضي الفلسطينيين إليها مقيداً.

على الأرض، اعتزمت خطة إسرائيل أن تحكم قبضة احتلالها للضفة الغربية من ناحية الأرض والموارد الطبيعية. لتحقيق هذا الغرض، ومن خلال برنامج المستوطنات في الضفة الغربية بدأت إسرائيل بإنشاء المستوطنات الصناعية، والتي أصبحت أداة فعالة في مجهود إسرائيل المتواصل لشرعنة وتطبيع وجود كافة الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك، فإن مكاسب المستوطنات الصناعية امتدت أبعد من خدمة العامل الاقتصادي، حيث عملت المستوطنات كأداة إغراء للمواطنين الإسرائيليين غير المتدينين للعيش في واحتلال المستوطنات السكنية. في الحقيقة، غدت المستوطنات جذابة للأسواق العالمية وللاستثمار داخل مستوطنات الضفة الغربية عبر توفير الحوافز التجارية والصناعية بما في ذلك الضرائب على الأفراد والشركات. هذا بالإضافة لتوفير بنية تحتية صناعية متقدمة بجانب تصدير المنتجات إلى الدول الأوروبية.

من أجل ذلك مهدت الطريق أمام الشركات الصناعية الإسرائيلية، وتم منح حوافز دولية لنقل المصانع إلى داخل الضفة الغربية لكي تتم الاستفادة من القوة العاملة الفلسطينية

الرخيصة والماهرة في آن واحد. علاوة على ذلك، تستفيد تلك الشركات من حقيقة أن عمالة كهذه تخضع للنطاق القانوني لقوانين العمل الأردنية وليس الإسرائيلية. على هذا النحو، يتقاضى العمال الفلسطينيون داخل الضفة الغربية أجورهم طبقاً لسلم أجور أدنى مما تقره حقوقهم العمالية. بالمقابل، يجد العمال الفلسطينيون ممن يرزحون تحت نير الفقر والبطالة أنفسهم مجبرين على القبول بالعمل في تلك المصانع الإسرائيلية تحت ظروف غير عادلة.

بالتزامن مع ما ذكر أعلاه، فقد كانت للمناطق الصناعية تأثيرات ضارة على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث لا تنفذ معايير الصحة، والبيئة، وقوانين العمل الإسرائيلية بجدية وفعالية في تلك المناطق كما تطبق في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، حرمت المستوطنات والمناطق الصناعية القرى والمجتمعات الفلسطينية من الأراضي التي خصصت للتوسع المستقبلي لتلك المجتمعات. أيضاً، تشكل المناطق الصناعية تهديداً حقيقياً ذا آثار سلبية على البيئة الفلسطينية، إذ تتخلص تلك المناطق الصناعية من كافة الفضلات السائلة، ومياه الصرف، والنفايات الصلبة في الأراضي الزراعية الفلسطينية المجاورة.

## عملية التقسيم إلى كانتونات Cantonization: الإحاطة بالجدران والعزل

طرحت عملية التقسيم إلى كانتونات (Cantonization) كمفهوم لحل أزمة الأرض في فلسطين، كما قدمت في تقرير لجنة بيل في سنة ١٩٣٧ لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود: «التقسيم السياسي لفلسطين يمكن أن ينفذ بطريقة أقل شمولاً من التقسيم [الكلي]. يمكن تقسيمها كولايات فدرالية، إلى أقاليم وكانتونات، والتي سوف تتمتع بالحكم الذاتي بما يتعلق بشؤون الهجرة ومبيعات الأراضي بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية» (League of Nations 1937).

بعد فترة وجيزة بعد حرب ١٩٦٧، أثار يغئال ألون، نائب رئيس الحكومة ووزير العمل في حينه، مسألة إقامة دولة فلسطينية في قسم من الضفة الغربية والتي عرفها على أنها «ليست كانتونا، ولا إقليما يتمتع بحكم ذاتي، ولكن كدولة عربية مستقلة، ... في منطقة محاطة بإسرائيل ومع سياسة خارجية مستقلة» (Pedatzur 1995). الخطة التي اقترحها ألون حينه ليست بعيدة عما اقترحه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون في عامي ١٩٨١

و٢٠٠٥ لتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق فلسطينية مستقلة بذاتها تضم المدن الرئيسية في كل من المحافظات الفلسطينية وتأوي معظم السكان الفلسطينيين. كان الأمر سيكون مريحاً لإسرائيل، إذ إنه سيريحها من مسؤولياتها الإدارية من جهة، لكنه مع ذلك سيتيح لها أن تديم تحكمها بوادي الأردن، والذي يشكل حوالى ٣٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية، والذي تعرفه السلطات الإسرائيلية على أنه حد الدفاع الجغرافي الطبيعي لإسرائيل، من جهة أخرى. كانت عملية كنتنة الفلسطينيين في حينه بمثابة مخرج مثالي للاحتلال الإسرائيلي، رغم أنها استثنت القدس الشرقية، وغزة، ولعل ذلك قد أدى إلى سقوط الخطة.

في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، غدت عملية الكنتنة جزءاً من حياة الفلسطينيين، حتى من قبل توقيع اتفاقات أوسلو سنة ١٩٩٣. مع نهاية عام ١٩٩١، تمت على المستويين القانوني والتنفيذي، مأسسة السياسة الجديدة لفصل الأراضي المحتلة لثلاثة كانتونات؛ الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وغزة. كان للسياسة الجديدة أثر مباشر على الغزيين، بينما في الضفة الغربية كان النظام متراخيا نسبياً في البداية، ولكنه تصلب لاحقا وحول وجود أهل الضفة الغربية في القدس إلى غير قانوني (Hammami & Tamari 2008).

على الأرض، تمكن الاحتلال الإسرائيلي من تحقيق خطته عبر تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى عدد من الكانتونات، حيث لم يعد مسؤولاً مباشرا فيها عن الحياة اليومية لأولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال طالما يعيشون في الكانتونات المعرفة حسب اتفاقيات أوسلو بمناطق «أ» و «ب». مع ذلك، أوضح الاحتلال الإسرائيلي في أكثر من مناسبة أنه لا يزال المتحكم المباشر في القضايا الإدارية والأمنية في باقي الضفة الغربية–في المنطقة المعرفة حسب اتفاقيات أوسلو بمنطقة «ج». من ناحية أخرى، سمح الترتيب الإسرائيلي لأكثر من نصف مليون مستوطن إسرائيلي للاستيطان في منطقة «ج» والقدس الشرقية، وتخطيط توسعهم في مستوطنات عبر ضمان حجز الفلسطينيين داخل مصفوفة التحكم بالحركة من خلال نظام الطرق الالتفافية، والحواجز، والجدار، وبالتالي تحويل عملية التقسيم إلى كانتونات إلى المرحلة النهائية والخطوة الأخيرة للقضاء على ما تبقى من فلسطين.

## ما بعد الأبارتهايد في فلسطين/إسرائيل اليوم:

### بدلاً من الخلاصات

لقد وُظفت المقاربة بين الأبارتهايد وإسرائيل من طرف الفلسطينيين والعديد من الأكاديميين، ومجموعات حقوق الإنسان، ومعارضي سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ليس من الصعب العثور على أوجه الشبه؛ في كل من: مصفوفة التحكم، نظام الهويات، ونظام الطرق الالتفافية (المنفصلة)، والحواجز والممرات العسكرية، والقوانين الإدارية العسكرية التمييزية والأنظمة المطبقة بشكل انتقائي بين السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبين المستوطنين الذين يعيشون بشكل غير قانوني في مناطق «ج» والقدس الشرقية، وحق الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم (الزراعية)، والاحتكار الإسرائيلي لموارد الفلسطينيين الطبيعية، والجدار، والقائمة تطول، والتي تناقض كلها القانون الدولي.

تنامى انتهاك إسرائيل لكل من القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بفظاظة خلال سنوات الاحتلال. إصرار إسرائيل على تجاهل التزاماتها كقوة احتلال دفعها لتخطي سعي المجتمع الدولي لتحقيق سلام عادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد ترجم هذا عبر مجموعة من أدوات الفصل، على رأسها: التقسيم السياسي لصالح إسرائيل، وعملية الكنتنة، والعزل العنصري الاقتصادي.

لتحقيق الاستدامة في سيناريو ما بعد الأبارتهايد في فلسطين/ إسرائيل اليوم، من المهم التذكير بأن الاستدامة دائماً ما تكون نهجاً قائماً على أساس الحاجة، ولكن في ظل السياق الجيو-سياسي القائم، ومن أجل ضمان توفير حقوق الإنسان للفلسطينيين التي يفتقرون إليها بشكل عام حالياً، فمن المقترح أن تجري المناصرة عبر نهج يقوم على أساس الحقوق، يصاغ ضمن مفهوم حقوق التخطيط الحيزي، والذي ينقصه الحق المسبق الجماعي للمشاركة والذي يعد أمراً أساسياً لضمان الإدماج الاجتماعي، والذي بدوره يحوز أهمية خاصة نظراً للاختلال الوظيفي العميق المرتبط 'بزحف الأبارتهايد' طويل الأمد. في هذا المسعى، هناك مهارات

يجب الاستفادة منها لضمان المصالحة في فلسطين الحاضر، والعمل مع السياسيين، رجال الدين، والممثلين المحليين وترسيخ ايمانهم بأهمية دورهم. أولئك الممثلون سوف يحتاجون إلى تدريبات لبناء القدرات والطاقات، والتي ستشكل عملية تعليمية ذات اتجاهين للمدربين وللمتدربين في منهجيات قائمة على أساس الحق لإنجاز الاستدامة. بطريقة مماثلة، من المهم الإبقاء في الذهن أن مهارات التفاوض، التوسط، وحل النزاعات تعنى بشكل أقل بتحمل المخاطرات، وتلتفت باهتمام لتقييم الأخطار، وتوفر القدرة على التخطيط وتعيين أوقات لاستراتيجية من أجل أخذ القرار الأفضل في الأوضاع الملتبسة.

في الختام، أحد أهم الدروس المستفادة من منظور ممارسات التخطيط الحيزي في جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد هو أن التحكم بالتخطيط البلدي في المناطق التقليدية أضحى قائماً على مبدأ التنمية المشروعة، والتي تتيح التنمية لأنشطة تعكس الحاجات الثقافية والسياق الوظيفي للمجتمع التقليدي لكي يتقدم بدون الحاجة لرخصة تخطيط. معنى هذا أنه يجب على الفلسطينيين مراعاة التغيير في نهج ممارسات التخطيط المكاني، حيث يحتفظ بالملكية المحلية بشكل ممركز، ولا تترك غائصة في خطاب وإجراءات القوانين البالية، والتي تعتبر للأسف بمثابة شوكة في حلق المخططين الفلسطينيين.

# الهوامش

١ على الرغم من حقيقة أن القائمين على التخطيط الاسرائيلي في القدس الشرقية ومنطقة «ج» مختلفون، إلا أن نتائج ممارسات التخطيط الحيزي تتشابه من ناحية التفتيت المادي والتفسخ الاجتماعي، وعليه فإن القدس الشرقية ومنطقة «ج» قد ذكرا تحت ذات العنوان.

٢ البند رقم سبعة لقانون المحكمة الجنائية الدولة يعرف جريمة الأبارتهايد على أنها «أعمال لا إنسانية ترتكب في سياق نظام ممؤسس للاضطهاد الممنهج وسيطرة مجموعة عرقية واحدة على مجموعة أو مجموعات عرقيات أخرى وترتكب بغرض إدامة هذا النظام» (كوكوني وبونديا، ٢٠٠٩، ص.٣٠)

٣ صنفت اتفاقية أوسلو الثانية لعام ١٩٩٥ أكثر من ستين بالمائة من الضفة الغربية كمنطقة «ج»، والتي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، بينما صنفت المناطق المتبقية كمناطق «أ» و «ب» والتي تندرج تحت النطاق التشريعي والمدني الفلسطيني. يمكن القول بكل ثقة أن أوسلو يمكن فهمها كاتفاق وظيفي أكثر من كونه اتفاقاً مناطقياً، إذ تفصل الناس عن الأرض، بدون نهاية واضحة. (خالدي، ٢٠١٤، ص.٧٦)

٤ منذ ١٩٩٤، استلمت السلطة الفلسطينية ما يقدر ب٢٣ مليار دولار من الدعم، وهي مدينة الآن بما قيمته ٣,٤ مليار دولار من الديون الداخلية والخارجية، بما يجعل من المستحيل على السلطة أن تبقى ملتزمة بدفع رواتب أكثر من ١٧٠,٠٠٠ من الموظفين العموميين بنهاية كل شهر (نخلة، ٢٠١٤).

٥ من الجدير ذكره أن الحق بالمشاركة معبر عنه هنا كحق إنساني أساسي تنبغي حمايته عالمياً، وليس فقط كخطاب لسياسة التخطيط الحيزي. البند ٢٧ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ يملي بأن: «لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه» United Nations General Assembly (UNGA), 1948) (United Nations General Assembly (UNGA), 1948.

٦ منذ عام ١٩٦٧، تم هدم ما يقارب من ٢٧,٠٠٠ منزل فلسطيني ومبان أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في القدس الشرقية، تم هدم حوالي ٢,٠٠٠ مبنى غالبيتها كانت منازل. نحو ٦٠ بالمائة منها تم هدمه منذ بدء عملية السلام في ١٩٩٣ (Margalit, 2014, p. 24).

٧ على سبيل المثال، في القدس الشرقية، منذ سنة ١٩٦٧ تم سحب ما معدله ٦ حقوق إقامات لفلسطينيين (ACRI, 2012, p. 1).

٨ لنص قانون الضم للهضبة السورية انظر صفحة الكنيست : http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawPrimary.aspx?t=lawlaws&st=lawlaws&lawitemid=2001199 (اخر مشاهدة ٢٢,١,٢٠١٧)

٩ يشير كوهين (١٩٩٣، ص. ٧٨) إلى أن تعيين خط الحدود الجديد «تم تحديده طبقاً لسياسة استراتيجية- ديموغرافية وليس طبقاً لاعتبارات تخطيط خالصة. كمنت مصلحة هذه السياسة في سعيها لشمل القمم والمواقع التي تتيح تحكماً استراتيجياً بالمدينة وبالطرق التي تقود إليها، بجانب مساحات إضافية كبير تحتوي على أدنى عدد من السكان العرب».

١٠ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – تم تبنيه وفتح باب التوقيع، والمصادقة، والموافقة عليه بناء على قرار الجمعية العامة 2200A (XXI) في السادس عشر من كانون الأول من عام ١٩٦٦ – ودخل حيز التنفيذ يوم الثالث والعشرين من مارس من عام ١٩٧٦، بموجب البند ٤٩.

١١ الملاحظات الختامية للجنة إنهاء جميع أشكال التمييز، إسرائيل، CERD/C/ISR/CO/13، الرابع عشر من تموز ٢٠٠٧.

١٢ الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إسرائيل، E/C.12/1/Add.90، السادس والعشرين من تموز ٢٠٠٣.

١٣ الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، إسرائيل، CRC/C/15/ Add-195، التاسع من تشرين الأول ٢٠٠٢.

١٤ الملاحظات الختامية للجنة سيداو، إسرائيل، CEDAW/C/ISR/CO/3، الثاني والعشرين من تموز ٢٠٠٥.

# المراجع


- Abdul Karim, N., Tamari, S. & Farraj, K. 2010. "The Palestinian Economy and Future Prospects: Interview With Mohammad Mustafa, Head of the Palestine Investment Fund". *Journal of Palestine Studies,* pp. 40-51, Vol. 39, no.3.
- Abu Sitta, S., 2015. Could Cantonizing Palestine Bring Peace?. [Online] Available at: http://electronicintifada.net/content/*could-cantonizing-palestine-bring-peace*/14204 [ 11 /4/ 2015].
- Abu-Lughod, J. 1982. "Israeli Settlements in Occupied Arab Lands: Conquest to Colon". *Journal of Palestine Studies,* Vol. 77, no. 2. pp. 16-54.
- Adalah - The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, 2010. "The Right to the City". *MAKAN - Adalah's Journal for Land, Planning and Justice,* Volume 2, pp. 1-97.
- Amnesty International, 2009. *Troubled Waters - Palestinians Denied Fair Access to Water,* London: Amnesty International.
- Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), 2015. *GIS Database*. Bethlehem: ARIJ.
- Brynen, R., 2005. Donor Assisstance: Lessons from Palestine for Afghanistan . In: Junne, G. & Verkoren, W. eds. *Postconflict Development: Meeting New Challenges. Boulder,* Colo: Lynne Rienner Publishers, pp. 223-248.
- Coconi, L. & Bondia, D. 2009. *Apartheid against the Palestinian People,* Barcelona: Creative Commons.
- Cohen, S. E. 1993. *The Politics of Planting: Israeli-Palestinian Competition for Control of Land in the Jerusalem Periphery.* 1st ed. Chicago: The University of Chicago Press.
- Coon, A. 1992. *Town Planning under Military Occupation: An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank.* 1st ed. Aldershot: Dartmouth.
- El-Atrash, A., 2014. *PhD Dissertation: Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine - The Case of Bethlehem,* Dortmund: TU Dortmund University .
- El-Atrash, A. 2014. *Settlement Geography: How the West Bank is being Transformed into Cantons? (In Arabic),* 1st ed. Ramallah, Palestine: Madar–The Palestinian Forum for Israeli Studies.
- Erakat, N., 2012. *US Campaign to End the Israeli Occupation: Anti-Apartheid Framework Training Curriculum*, [Online] Available at: http://www.endtheoccupation.org/downloads/AAF%20curriculum%20training%20.pdf [Accessed 11/4/2015].

- Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN), 2005. *Israel's Human Rights Behaviour,* s.l.: EMHRN.
- Farsakh, L., 2000. "Under Siege: Closure, Separation and the Palestinian Economy", *Middle East Report,* pp. 22-25.
- Farsakh, L., 2002. "Palestinian Labor Flows to the Isreali Economy: A Finished Story"?, *Journal of Palestine Studies,* Vol. 32, no.1, pp. 13-27.
- Hague, C., Wakely, P., Crespin, J. & Jasko, C., 2006. *Making Planning Work: A Guide to Approaches and Skills*. First ed. Rugby: Intermediate Technology Publications.
- Hammami, R. & Tamari, S., 2008. "Occupation Means for Territorial Ends: Rethinking Forty Years of Israeli Rule", *Journal of Middle East Studies,* pp. 23-40. Vol. 8.
- Isaac, J. et al., 2010. *Evolution of Spatial and Geo-political Settings of Jerusalem (1948-2010),* 1st ed. Bethlehem: Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ).
- Kedar, A. Yiftachel, O. 2006. "Land Regime and Social Relations in Israel", *Social Science Reserach Network,* pp. 127-144.
- Khalidi, R., 2014. "Interview with Hanan Ashrawi: Oslo, the Palestinian Authority, and Reinventing the Palestinian Liberation Organization". *Journal of Palestine Studies: A Quarterly on Palestinian Affairs and teh Arab-Israeli Conflict,* XLIV(173), pp. 76-87.
- League of Nations, 1937. *Report of the Royal Palestine Commission,* Geneva: League of Nations.
- Margalit, M., 2014. *Demolishing Peace: House Demolitions in East Jerusalem*, 1st ed. Jerusalem: International Peace and Cooperation Center (IPCC).
- Nakhleh, K., 2014. Oslo: "Replacing Liberation with Economic Neo-Colonialism. *Al-Shabaka - The Palestinian Policy Network*, pp. Washington, DC.
- Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign, 2014. *Why the Term Apartheid Embodies Historic, Present and Future of Palestine and is a Necessary Tool for Organization and Mobilization,* Ramallah: Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign.
- Pedatzur, R., 1995. "Coming Back Full Circle: The Palestinian Option in 1967", *The Middle East Journal,* Vol. 49, no.2.
- Roy, S., 2001. "Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility", *Journal of Palestine Studies,* Vol. 30, no.4, p. 5–20.
- Said, E. W., 1998. "*Ha'aretz: How Do You Spell Apartheid? O-s-l-o,* Haaretz, [Online] Available at: http://www3.haaretz.co.il/eng/scripts/show_katava asp?id=29716&mador=4 [Accessed 4 April 2015].

- Samara, A., 2000. "Globalization, the Palestinian Economy, and the Peace Process", *Journal of Palestine Studies,* Vol. 29, no.2, p. 20–34.
- Shlaim, A., 2000. *The Iron Wall: Israel and the Arab World..* First ed. New York: W.W. Norton.
- Strenger, C. & Yadid, J., 2014. *How Cantonization Can Save Israel,* [Online] Available at: http://www.haaretz.com/news/features/.premium-1.619741 [Accessed 11 April 2015].
- The Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2012. *Policies of Neglect in East Jerusalem: The Policies that Created 78% Poverty Rates and a Frail Job Market,* Jerusalem: ACRI.
- Tutu, D., 2009. "*World News: Apartheid in the Holy Land*", The Guardians, [Online] Available at: http://www.theguardian.com/world/2002/apr/29/comment [Accessed 4 April 2015].
- United Nations General Assembly (UNGA), 1948. "*The Universal Declaration of Human Rights. United Nations Human Rights – Office of the High Commissioner for Human Rights*", [Online] Available at: http://www.ohchr.org/en/udhr/pages/introduction.aspx [Accessed 11/4/2015].
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), 2006. *Special Focus: Access to Jerusalem – New Military Order Limits West Bank Palestinian Access,* Jerusalem: UNOCHA.
- Yiftachel, O., 2005. "Neither Two States nor One: The Disengagement and "Creeping Apartheid" in Israel/Palestine", *The Arab World Geographer, Toronto, Canada.* , 8(3), pp. 125-129.
- Yiftachel, O., 2009. "Ethnocracy»: The Politics of Judaizing Israel/Palestine. *Consetellations",* Volume 6, pp. 364-391.

# ٣

## «هذه الطريق تؤدّي إلى منطقة (أ) التابعة للسلطة الفلسطينيّة احذروا الدخول»

# سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية

**رازي نابلسي***

**«هذه الطريق تؤدّي إلى منطقة (أ) التابعة للسلطة الفلسطينيّة، الدخول للمواطنين الإسرائيليين ممنوعة وخطرة على حياتهم، وتشكّل مخالفة جنائيّة بحقّهم»**. يستطيع الداخل إلى رام الله عبر أي من الحواجز العسكريّة الإسرائيليّة التي تحيطها وتحيط ما يحيطها، ملاحظة هذه الجملة المكتوبة بالخط الأبيض على يافطة ذات خلفيّة حمراء بارزة بكلمات واضحة باللغات الثلاث: العربيّة والعبريّة والإنجليزيّة. ينتهي مفعول هذه اليافطة عمليًا، عند حاجز عطارة بعد مدينة بير زيت إذ يلحظها الخارج، ولا تتكلّم إليه، بل تتكلّم فقط إلى الداخل من الحاجز. على الطريق من «قلنديا» حتّى «عطارة» يمر المسافر على: مخيّم قلنديا أولًا؛ كفر عقب ثانيًا؛ مخيّم الأمعري ثالثًا؛ رام الله والبيرة رابعًا؛ سردا خامسًا وبير زيت سادسًا التي تنتهي بحاجز «عطارة» حيث ذات اليافطة الحمراء. عمليًا، هذه ليست حدود المنطقة (أ)، وأيضًا ليست حدود محافظة رام الله والبيرة، وهي أيضًا ليست حدود الضفّة الغربيّة. هذه المنطقة التي تحدّدها اليافطة

---

* باحث وكاتب فلسطينيّ.

المذكورة أعلاه لا تخضع لأي تعريف من التعريفات المتعارف عليها قانونيًا أو سياسيًا في فلسطين، هذه المنطقة خارج التعريفات القانونيّة، هذه المنطقة خارج كل شيء وتحوي كل شيء: تحوي في داخلها مناطق تتبع إلى بلديّة القدس، التي تخضع للحكم المدنيّ الإسرائيليّ ككفر عقب ومخيّم قلنديا؛ تحوي أيضًا مناطق (أ) التي تخضع لسيطرة أمنيّة وإدارية فلسطينيّة كمدينتيّ رام الله والبيرة؛ وأيضًا مناطق (ب) التي تخضع إلى سيطرة أمنيّة إسرائيليّة وإداريّة فلسطينيّة كمدينة بير زيت.[١]

تحاول هذه الورقة، قراءة السياسات الاستعماريّة التي أفضت إلى ولادة وتشكّل هذه المناطق- المعازل التي يُحشر ويجمّع فيها الفلسطينيّ عبر منظومات السيطرة الإسرائيليّة المختلفة، الظروف القانونيّة- الاجتماعيّة والسياسية التي تدفع الفلسطينيّين إلى الانتقال إليها، بالإضافة إلى التشكّل الاجتماعيّ ذاته. وعلى الرغم من الاختلاف القانونيّ. ولا يُقال في هذه الورقة «رغم الاختلاف القانونيّ» اعتباطًا، إذ تشكّل المكانة القانونيّة أيضًا حيّزًا متداخلًا وغير واضح، فتكون في بعض الأماكن ككفر عقب وسميراميس مثلًا العامل المركزيّ الذي يشكّل الحيّز الاجتماعيّ. وبعد استعراض وتحليل الواقع المادّي، ستسعى الورقة إلى فهم الحالة السياسيّة- الاجتماعيّة الناتجة عن سياسات إنتاج المعازل المادّية. ولكن، قبل كل شيء، حتّى حين تتم دراسة الظروف المادّية الناتجة، فإن المنطلقات الإبستمولوجيّة والأيديولوجيا الناظمة لهذا النظام الصهيونيّ، تفرض ذاتها بقوّة على الباحث في هذه المنظومة والسياسات الناتجة عنها.

## إسرائيل: نموذج متعدّد الأدوات

إسرائيل هي دولة أيديولوجيّة. هناك أيديولوجيا ناظمة للدولة الإسرائيليّة، تغذّي الدولة، وتعود الدولة لتغذّي الأيديولوجيا بتطبيقها ونقلها الفكرة إلى التجسيد السياسيّ بعلاقة جدليّة. هذه الفكرة، هي من أسّس الدولة، ومن عمق الفكرة تستمد الدولة شرعيّة وجودها واستمرارها. وبكلمات أخرى: مشروع الصهيونيّة بوصفها حركة وأيديولوجيا سياسيّة- اجتماعيّة (بشارة ٢٠٠٦) هو تكوين الدولة والنظام. ولعل أفضل من يعبّر عن هذا التوجّه هو وزير خارجيّتها السابق ومندوبها السابق في الأمم المتحدّة، آبا إيبن، إذ قال

في المؤتمر الصهيونيّ السابع والعشرين[٢] إن دولة إسرائيل «هي دولة أيديولوجيّة؛ فهي لا توجد لتعيش فحسب، بل هي موجودة من فكرة. وهي موجودة لتؤسّس لهذه الفكرة وتحقّقها؛ تأسيس كيان ذي سيادة يحدّد الشعب اليهوديّ شكله الأيديولوجيّ والروحيّ والمدنيّ والفكريّ»[٣]. أن يكون الشعب اليهوديّ هو المحدّد للشكل الأيديولوجيّ والروحيّ والمدنيّ والفكريّ للكيان السياسيّ على أرض فلسطين، فهذا يمكن أن يكون أبارتهايدا مُعلنا، بكل وضوح، صارخا بحجم الاستيلاء على تقرير المصير في فلسطين، ولكنّه لم يتحقّق لسبب واحد: تهجير الأغلبيّة الفلسطينيّة من حدود الكيان السياسيّ الخاضع للحكم المدنيّ، وإنشاء الباقين كأقليّة سياسيّة.

عمليًا، استطاعت إسرائيل بعد النكبة، أن تشكّل نظاما سياسيّا لم يصل حدّ الأبارتهايد المُعلن والمقونن، بدل ذلك ابتكرت أبارتهايدا وظيفيا، أي: نظام يقوم بوظيفة نظام الأبارتهايد من حيث تمكين الفئة العنصريّة من السيطرة والهيمنة دون أن يقونن ذلك ويتحول إلى أبارتهايد مُعلن. ويمكن القول إنّ النظام الذي تأسّس إسرائيليًا أقرب إلى الإثنوقراطيّة كما يعرّفها أورن يفتاحئيل (٢٠١٢) مثلًا على أنّه «نظام يعمل على تمكين الأمّة من التوسّع والتوغّل في فرض الإثنيّة والسيطرة على الإقليم، وعلى كيفيّة توزيع الموارد في الإقليم». ولكن التعريف، الذي يطرحه يفتاحئيل، أيضًا غير كفيل بإعطاء صورة شاملة وافية لهذا النظام، إذ الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة وغزّة، خارج النظام السياسيّ كليًا وليسوا جزءًا منه، وهم في الوقت ذاته خاضعون لسيطرة النظام وبأدوات سيطرة النظام ذاتها، التي تعمل بالموازاة، أيضًا لإبقائهم خارج النظام (أزولاي أوفير ٢٠١٢). وهذا طبعًا، قبل الخوض في اللاجئين الفلسطينيّين الذين تشكّل النظام بشرط أن يكونوا لاجئين، ومنظومة السيطرة ذاتها هي التي تضمن الإبقاء عليهم خارجها وخارج المساحة الكليّة التي تسيطر عليها بالقانونين: العسكريّ والمدنيّ.

في ذات الوقت ذاته، لا يمكن اعتبار النظام احتلالا عسكريّا بالمفهوم التقليديّ للاحتلال، وذلك لسببين رئيسيين: أولًا، لا تنظر إسرائيل إلى ذاتها على أنّها قوّة احتلال في الضفّة الغربيّة وغزّة بل تصوّر وجودها في هذه المناطق على أنّه تحرير وعودة والنكسة على أنّها «معجزة ربّانية» (سيغيف ٢٠٠٥)، ومن هذا المنطق تبني مؤسّساتها المدنيّة ومستوطناتها وشبكة

طرقها؛ وثانيًا، يعتبر القانون الدوليّ الاحتلال فعلًا مؤقتًا وكل ما تقوم به إسرائيل في الضفّة الغربيّة بعيد كل البعد عن أن يتم تفسيره على أنّه فعل مؤقت.[٤] أمّا التفسير القائل بأن إسرائيل تمارس السيطرة على الضفّة الغربيّة باعتبارها «مستعمرة» فهذا بعيد كل البعد عن واقع فيه تربط شبكة الطرق المستعمرة بالدولة الأم في غضون حواليّ نصف ساعة من الزمن، تغيّر معالمها وتصوّر المستعمرة على أنّها «أرض العودة». إن سياسات إسرائيل التهويديّة في الضفّة الغربيّة خاصة وحاليًا، وفي الداخل سابقًا، تذكّرنا بنماذج من الاستعمار الاستيطانيّ التي تأبّدت كالولايات المتحدة وجنوب أفريقيا (برَيَر ٢٠٠٤؛ العكش ٢٠١٥) أكثر ممّا تذكّرنا بنماذج استعمار كلاسيكيّ كالهند مثلًا.

ليست إسرائيل نموذجًا واحدًا من الاضطهاد الممنهج: «تستعمل التطهير العرقيّ ونقل السكّان على مراحل من منطقة إلى أخرى على نموذج الولايات المتّحدة الأميركيّة وإبادة الهنود الحمر أولًا فلا يكتمل فعل الإبادة؛ لتؤسّس في المناطق التي تمّت فيها عمليّة التطهير العرقيّ نظاما سياسيّا مدنيّا أقرب إلى الأبارتهايد غير المكتمل أيضًا استنادًا إلى الأول، ثانيًا؛ تقوم بعدها بحكم عسكريّ في المناطق مستفيدة من الفروقات بين الحكم العسكريّ والمدنيّ في المناطق المحتلة لاحقًا يكون أشبه بمزيج من «الأبارتهايد» و«الاحتلال» ثالثًا؛ فتُعيد بناء البنى التحتيّة الاجتماعيّة والعسكريّة والأيديولوجيّة لتحقيق أقليّة بشريّة فلسطينيّة في المناطق المحتلة لاحقًا لتقوم بعدها ببناء ذات النظام: يفضي إلى نتائج الأبارتهايد دون أن يكون أبارتهايد مستقبلًا. ومن هذا المنطق فقط، يمكن فهم سؤال الديمغرافيا الإسرائيليّ حول استمرار احتلال الضفّة الغربيّة من عدمه، ضمّها الآن أو لاحقًا. ويمكن أيضًا، فهم الصراع الإسرائيليّ الداخليّ حول «الحل» في الضفّة الغربيّة.[٥] إنّه ليس صراعًا على ضم الضفّة الغربيّة أو عدمه، بالقدر الذي هو صراع على ضمان شكل النظام السياسيّ المقبل بعد ضم الضفّة الغربيّة. ومن ذات المنطق يمكن فهم الخطّة التي يقدّمها «حزب العمل» للانفصال. وبكلمات أكثر دقّة واختصار: الصهيونيّة هي مزيج من الأدوات ونماذج السيطرة والتطهير، دون أن تكتمل كنموذح واحد.

تحتكر الدولة العنف المشروع داخل أرض محدّدة (فيبر ١٩١٩). وإسرائيل، تحتكر العنف

عمليًا، على أرض فلسطين التاريخيّة جميعها وتتحكّم في حدودها، وترفض أي وجود أمنيّ على هذه الحدود، أمّا شرعيّة احتكار هذا العنف فهي نابعة من عمق مشروع الصهيونيّة (الحركة والأيديولوجيا) بإقامة وطن قوميّ لليهود أولًا؛ شرعيّة الثيولوجيّة التوراتيّة وخاصة بعد احتلال ما تبقّى من الأرض الفلسطينيّة عام ١٩٦٧ (مصطفى ٢٠١٣؛ سيغيف ٢٠٠٥) ثانيًا وحتّى أكثر المفكّرين الإسرائيليين ليبراليّة، عند التفسير، فإنّهم يتوجّهون إلى الرواية الثيولوجيّة (بشارة ٢٠٠٦). ما يجعل من هذه الشرعيّة شرعيّة يهوديّة- استعماريّة. داخل حدود دولة اليهود، يعيش الفلسطينيّون على الرغم من الاختلافات المرحليّة[٦] للمشروع الاستعماريّ: الفلسطينيّون في الأراضيّ المحتلة عام ١٩٤٨ يعيشون في ظل نظام إثنوقراطيّ أقرب إلى حالة المواطنين الأفارقة الاميركيين في الولايات المتّحدة؛ الفلسطينيّون في القدس يعيشون حالة عدم يقين وجوديّ في علاقتهم بالمدينة عبر مكانة «مقيم» القانونيّة الإسرائيليّة؛ الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة يعيشون في ما يشبه «المعازل» مع سلطة حكم مركزيّ؛ والفلسطينيّون في غزّة أقرب إلى نموذج «غوانتانامو». عمليًا وعلى صعيد الحالة السياسيّة- المادّية في فلسطين فإنّهم جميعًا على الرغم من اختلاف الظرف القانونيّ يعيشون تحت نظام سيطرة دولة اليهود، وهي جميعها اختلافات حُدّدت لتخدم هدفين جوهريين في صلب الصهيونيّة: أولًا، ضمان نظام سياسيّ يضمن سيطرة اليهود وتمكين هيمنتهم؛ وثانيًا، السيطرة على الأرض.

## كفر عقب، المشهد الناتج عن استهداف القدس

يولّد المزيج ما بين السياسات التي تضمن وتمكّن سيطرة اليهود- أي سياسات الديمغرافيا والسكّان القانونيّة، والسياسات الاستعماريّة للسيطرة على الأرض- أي حصر أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة من الأرض، نوعا من المناطق غير المعرّفة الرماديّة في الشرط الفلسطينيّ. وتشكّل منطقة «كفر عقب» و«سميراميس» المثال الأفضل والأكثر عنفوانًا في المشهد الفلسطينيّ العام. والقول في «المشهد الفلسطينيّ العام» ليس اعتباطًا أو تعميمًا على الحالة- كفر عقب، بل يعود إلى خصوصيّة المنطقة المذكورة من

حيث وجودها قانونيًا في نطاق مدينة القدس، وماديًا في نطاق الضفّة الغربيّة بفعل الجدار؛ مرتبطة اقتصاديًا واجتماعيًا بالضفّة الغربيّة، ومرتبطة رسميًا ببلديّة القدس؛ يدفع سكّانها ثمن خدمات يتوجّب على بلديّة القدس توفيرها؛ ولا يحصلون عليها بتاتًا بسبب الظرف المادّي والسياسيّ باعتبارها خارج الجدار.

تقع بلدة كفر عقب بين مدينة القدس ومدينة رام الله، فتبعد عن القدس ١١ كيلومترًا شمالًا، وحواليّ ٤ كيلومترات عن مدينة رام الله. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات نهائيّة ودقيقة حول تعداد السكّان في كفر عقب، إلّا أن المجلس القروي لكفر عقب يشير إلى حواليّ ٧٠ ألف نسمة، وبحسب الإحصاء المركزيّ الإسرائيليّ لا يتعدّى العدد ١٨ ألف نسمة.[٧] ينبع هذا الفرق الشاسع بين التعداد الإسرائيليّ للسكّان، وإحصائيّات المجلس القرويّ، بالأساس من جوهر الظرف السياسيّ والقانونيّ الذي شكّل المكان وصاغه. فحوّله من حي مقدسيّ مزدهر لا يزيد تعداد السكّان فيه عن ٦ آلاف نسمة قبل النكسة، إلى بلدة يصل تعداد سكّانها إلى حواليّ ٧٠ ألف نسمة في غضون ٥٠ عاما، وسط غياب واضح لأي بيانات أو إحصائيات دوريّة عن النمو السكّاني في كفر عقب، فغابت الإحصائيات عن كتاب الإحصاء السنويّ الفلسطينيّ، وتكتفي إسرائيل بالمسجّلين لديها وهم لا يتعدّون ١٨ ألف نسمة. إن واقع عدم وجود أي إحصائيّات دوريّة في شرط كفر عقب ليس مجرّد صدفة أو إهمال مؤسّساتيّ حكوميّ إحصائيّ، فهذه المنطقة التي تقع ضمن منطقة نفوذ بلديّة القدس وخارجها في آن واحد، تعيش حالة من عدم وجود اليقين القانونيّ أو المؤسّساتيّ: على الأوراق والخرائط هي في القدس، وعلى الأرض هي خارج الجدار الذي يحيط بمدينة القدس. وبالتاليّ فإن القادم إليها إن لم يقدّم أوراق الإقامة فيها إلى سلطات الاستعمار في القدس فإنّه غير محصيّ في تعداد السكّان من جانب القانونيّ؛ وفي المقابل، فإن السلطة الفلسطينيّة غير قادرة على إحصاء التعداد السكّانيّ لكونهم ليسوا في مناطق نفوذها القانونيّ على الرغم من أنّهم يعيشون في منطقة تشكّل الضفّة الغربيّة ومحافظة رام الله والبيرة امتدادها الجغرافيّ وليس القدس بفعل الجدار.

إن القيمة المُضافة التي تمنحها كفر عقب لقاطنيها هي الحفاظ على الهويّة المقدسيّة في

ظروف حياة يوميّة اقتصاديّة واجتماعيّة أقرب إلى الضفّة الغربيّة من القدس. وهذا ما يظهر بوضوح من المقابلات التي أجراها الباحث أباهر السقّا مع سكّان كفر عقب حول دوافع الانتقال إلى كفر عقب للسكن من القدس أو الضفّة الغربيّة عمومًا. وبالتاليّ فإن كفر عقب كمشهد معماريّ وثقافيّ واجتماعيّ هو نتاج سياسات التضييق على المقدسيين: إنّها مشهد التهجير المقدسيّ. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيّات دوريّة حول النمو السكّانيّ- أي التهجير المقدسيّ إلى ما خلف الجدار، إلّا أن متابعة سياسات السيطرة الإسرائيليّة على مدينة القدس وعزلها عن امتدادها الذي هو السبب الجوهريّ وراء انتقال السكّان إليها يضعنا أمام مرحلتين استعماريّتين من عزل المدينة يمكن من خلالهما فهم طفرة النمو في كفر عقب: الأولى مع بداية العام ١٩٩٣ حيث بدأت إسرائيل بضبط دخول الفلسطينيّين إلى مدينة القدس (خمايسي ٢٠١٣)؛ والثانية بناء جدار الفصل العنصريّ الذي باشرت إسرائيل فيه مع بداية العام ٢٠٠٣.

تشكّل كل واحدة من المراحل الواردة سابقًا- الضبط بوصفه الحاجز، والإغلاق بوصفه الجدار، مرحلة من مراحل عزل مدينة القدس وسكّانها عن الامتداد الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة جغرافيًا لعزل المدينة. وهذا ما يمكن استدلاله من نوعيّة السكّان في كفر عقب ودوافعهم للانتقال إليها. إذ تنقسم هذه الدوافع إلى ثلاثة، ودافع رابع ناتج عنها، وجميعها للحفاظ على الهويّة المقدسيّة:

- أولًا: الفلسطينيّون من سكّان مدينة القدس الذين لا تسمح لهم ظروفهم المادّية السكن وشراء منزل في القدس، إذ تشير الإحصائيّات إلى أنّه يتوجّب بناء حواليّ ١٥٠٠ وحدة سكنيّة سنويًا في مناطق سكن الفلسطينيّين لتجيب على النمو السكّانيّ الطبيعيّ، في الوقت الذي لا تصادق الحكومة الإسرائيليّة إلّا على بناء ٤٠٠ وحدة سكنيّة ما يخلق فجوة قدرها حواليّ ١١٠٠ وحدة سكنيّة بين احتياجات النمو الطبيعيّ للسكّان والواقع، وهو ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الشقق السكنيّة، بالإضافة إلى أن المساحة التي بقيت للفلسطينيين للبناء فيها بالقدس لا تتعدّى ١٣٪ وبأسعار مرتفعة جدًا.[٨]
- الفلسطينيّون الذين قدّموا طلبات لم الشمل والتي تحتاج إلى إثبات إقامة في القدس،

ولا يستطيعون السكن في المدينة، فيلجأون إلى كفر عقب كمدينة تلبّي لهم الاحتياج القانونيّ، حيث هي منطقة قدس تضمن مكان إقامتهم كمقيمين مقدسيين في الأوراق الرسميّة الإسرائيليّة.

- سكّان كفر عقب الأصليّون الذين يسكنون في البلدة القديمة البعيدة عن الشارع الرئيسيّ والأحياء المكتظّة ولا زالوا يسكنون في البيوت القديمة وعددهم قليل جدًا.
- فئة الخارجين على القانون، الجنائيّون من المقدسيّون وسكّان الضفّة الغربيّة عمومًا، الذين يلجأون إلى كفر عقب بسبب عدم وجود من يقوم بتطبيق القانون فيها إذ أن الجهة المخوّلة بالقيام بحفظ القانون هي الشرطة الإسرائيليّة لا تدخل أحياء خلف الجدار إلّا بهدف الاعتقالات الأمنيّة. وفي المقابل، فإن أجهزة الأمن الفلسطينيّة لا تستطيع الدخول إلى كفر عقب بسبب عدم قانونيّة ذلك، وعدم سماح سلطات الاحتلال لهم بذلك استنادًا إلى التفاهمات الأمنيّة المنصوص عليها في اتفاقيّات التعاون الأمنيّ وملاحق اتفاقيّة «أوسلو» التي قسّمت الضفّة الغربيّة إلى مناطق (A,B,C) حيث A و B مناطق سيطرة إداريّة فلسطينيّة أمّا C والقدس التي تخضع إلى القانون المدنيّ الإسرائيليّ وتشملها كفر عقب فإنّها ذات سيطرة إسرائيليّة كاملة.

إن حفاظ المقدسيّ على بطاقة الهوية الزرقاء (الإقامة) التي تضمن له حريّة الوصول إلى المدينة وفلسطين التاريخيّة عمومًا، العمل فيها، والسفر من خلالها، بالإضافة إلى الحفاظ على التواجد الفلسطينيّ في القدس، أو ضمان إمكانيّة التواجد، هو الدافع المركزيّ وراء انتقال السكّان، أو بمعنى أدق حصر السكّان في كفر عقب: لا يمكنهم السكن في القدس، وإن خرجوا خارج حدود القدس يفقدون إمكانيّة العودة إليها. هذا الواقع فرضته إسرائيل على المقدسيين مع تحديدها لعلاقتها معهم على أساس دمجهم من خلال إقصائهم (غانم ٢٠١٢). إذ تم تحديد مكانتهم كـ«مقيم دائم»- أي ليس مواطنا إسرائيليا ولا مواطنا فلسطينيّا أيضًا بالمفهوم القانونيّ- ليس كالفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة ولا كالفلسطينيّين في الأراضيّ المحتلة عام ١٩٤٨. ويحتاج المقدسيّ بحسب قانون تنظيم دخول الأجانب كمقيمين دائمين (١٩٥٢)، وهو الذي ينظّم علاقة دولة الاستعمار بالفلسطينيين في القدس، إلى إثبات أن

القدس مركز حياته وهو موجود ومقيم فيها. هذه المكانة القانونيّة، وبالإضافة إلى أنّها تنزع عن الفلسطينيّ المقدسيّ صفة الساكن الأصليّ للمدينة، وتقوم بإنشائه كأجنبيّ مرّ في المدينة وليس عصبًا ثابتا فيها، وبالتاليّ تحويل وجوده في المدينة ذاتها إلى أداة ضبط وسيطرة أولًا؛[9] وثانيًا إنشاء مجتمع وجوده في حالة تهديد دائم في المدينة، في محاولة للسيطرة عليه.

## الأرض: حين يُهجّر فيُحصر

هذا النوع من التهجير- أي عزل الفلسطينيّين وتجميعهم في منطقة أشبه بالبانتستونات، لا يتم إلى مناطق مفتوحة، أو إلى سلطة دولة أخرى تتبنّى سياسات مختلفة كما حصل في النكبة ولاحقًا النكسة. هذا النوع من التهجير الحديث هو تهجير من منطقة تعيش تحت وفي ظل استهداف المنظومة الاستعماريّة، إلى أخرى داخل فلسطين تعيش في ذات الظرف الاستعماريّ. يهجّر الفلسطينيّ من الأحياء المقدسيّة المُحاصرة في المستوطنات، إلى أحياء أخرى خارج الجدار محاصرة أيضًا بالجدار والمستوطنات والثكنات العسكريّة. يهجّر الفلسطينيّ من القدس المُستهدفة، ومن رام الله المُحاصرة إلى كفر عقب المحاصرة. فيغدو أمام حالة يهجّر فيها من معزل جغرافيّ إلى آخر يزداد التدفّق الناتج عن التضييق إليه في ظل عدم وجود إمكانيّة للتوسّع الذي يستجيب لهذا النمو، فيغدو المشهد عمرانيًا عاموديًا غير قابل للتمدّد والتوسّع الأفقيّ. ففي كفر عقب تلتقي كافة السياسات الهادفة إلى إنشاء المعزل: الجدار؛ الثكنة العسكريّة؛ المنطقة الصناعيّة والمستوطنة.

منذ النكسة عام ١٩٦٧، شكّلت كفر عقب كغيرها من البلدات الفلسطينيّة في القدس والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة أرضًا للبناء الاستعماريّ والتوسّع فيها وعليها. فبداية، منذ العام ١٩٨٤ أقام الاحتلال على أراضي القرية مستوطنة «كوخاف يعكوف» حيث صادر الاحتلال حواليّ ٢٠٣٧ دونما لإقامة المستوطنة التي بدأت تتوسّع وتحد القرية شرقًا. وفي المجمل، توسّعت المستوطنة حتّى وصل حجم الأراضيّ المصادرة منها حواليّ ٢٨٠٠ دونم حتّى العام ٢٠٠١ وهو ما يعادل ٣٠٪ من مجمل مساحة القرية التي تعادل ٦٠٠٠ دونم مربّع [10]. أمّا من الجنوب فقد حدّد الاحتلال البلدة أولًا في منطقة صناعية أقامها مباشرة

بعد احتلال العام ١٩٦٧، غربًا، وطوّر بجانبها المطار (مطار قلنديا سابقا) وصار يستعمله لأهداف عسكريّة رافقه تطوير شارع رام الله- القدس على حساب أراضي البلدة، وفي العام ٢٠٠١ مع مباشرة الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصريّ، تمّت عمليّة الإغلاق على البلدة التي كانت محاصرة كليًا ومنفتحة جغرافيًا باتجاهين: القدس جنوبًا ورام الله شمالًا. وفي الناتج بعد بناء الجدار باتت البلدة مفتوحة جغرافيًا فقط باتجاه محافظة رام الله والبيرة المحدودة هي الأخرى بالاستيطان والجدار.[١١]

عمليًا، باتت كفر عقب كأي حي آخر في القدس، حيث تمزّق الأحياء والمستوطنات اليهوديّة الكيان الفلسطينيّ، ما يجعل منه كيانًا غير قابل للتواصل ثقافيًا وماديًا، وتمنعه الفواصل من خلق فضاء فلسطينيّ متواصل (جبارين ٢٠١٣)، مع استثناء لا يمكن الاستهانة به: الجدار. وجود الجدار، عندما يمتزج بسياسات إنشاء أحياء ذات أقليّة ممزّقة بفعل الاستيطان اليهوديّ أخرج كفر عقب من المدينة كليًا وأتبعها إلى معزل محافظة رام الله والبيرة، بعكس باقي أحياء القدس التي يتم عزلها عن محيطها وإبقاؤها في حيّز المدينة. أمّا من الناحية الأمنيّة فقد قامت قوّات الاحتلال بإقامة ثكنة عسكريّة في العام ١٩٨٥ ملاصقة للمستوطنة وفي نطاق طوقها الأمنيّ الذي يحد الجبل الذي أقيمت عليه، بالإضافة إلى حاجز قلنديا العسكريّ الذي أغلق طريق القدس- رام الله وبات المعبر الوحيد الذي يربط كفر عقب بالقدس مباشرة عبر فتحة في جدار الفصل العنصريّ. في هذه المساحة المحصورة والمحدودة الأقرب إلى سجن منها إلى بلدة، بدأ يخيّم المهجّرون.

سكّان أكثر وأرض أقل، هذه المعادلة النقيضة للمعادلة الصهيونيّة: أرض أكثر وسكّان أقل، تتجسّد بأكثر صورها بشاعة في كفر عقب: سياسات دفع السكّان من القدس مستمرة إليها، وأرض محاصرة مصادرة يتم إنتاجها كمعزل. في هذا الشرط الذي يُضاف إليه استثناء آخر في كفر عقب، هو عدم وجود قانون وآليّات مراقبة أو محاسبة، بدأت تنشأ كفر عقب بصورتها كحيّز مكانيّ مُغلق عشوائيّ في داخله ومحصور باتجاه التوسّع إلى دولة اليهود: عمارات دون ترخيص؛ بناء مخالف لقواعد السلامة؛ عدم الابتعاد عن الشارع الرئيسيّ؛ تلوّث بيئيّ بالإضافة إلى عدم إبعاد العمارات عن بعضها البعض ما يخلق حالة من الاكتظاظ

والتداخل العمرانيّ الأقرب إلى العشوائيّة. وبصورة أدق، قال لي أحد المقاولين خلال إعداد الورقة أن المحدّد الوحيد لعدد الطوابق في العمارة الواحدة هو ارتفاع ذراع الرافعة التي ترفع الطوب والأسمنت.

## مجتمع في حالة انتظار

ما يميّز السكّان، أو الحيّز الاجتماعيّ في كفر عقب، هو حقيقة أنّه مجتمع يعيش في حالة انتظار. كافة الشرائح-باستثناء السكّان الأصليين الذين لا يتعدّون العشرة آلاف-تسكن كفر عقب كحالة مؤقتة. فالشريحة الأولى تنتظر تحسّن الوضع الاقتصاديّ لشراء منزل في القدس؛ والثانية تنتظر اكتمال إجراءات لم الشمل لانتقال العائلة إلى السكن في الأراضيّ المحتلة عام ١٩٤٨؛ وفي الفئة الثالثة ينتظرون تبدّل الظرف القانونيّ الشخصيّ للخروج إلى منطقة أخرى يستطيعون العيش فيها قانونيًا أو منطقة أخرى خارج حدود القانون- أي منطقة غير كفر عقب ولكنّها تعيش ظروف كفر عقب من حيث كونها منطقة خارج القانون الجنائيّ. ليست الوقتيّة بوصفها حالة عامّة للسكّان في كفر عقب عاملًا هامشيًا عند دراسة تشكّل المجتمع في هذه المنطقة تحديدًا، بل تشكّل صلبًا يمكّن الباحث أو المراقب من فهم إعادة تدوير العنف والجريمة والمخدّرات التي تنتشر في كفر عقب، ويصعب فهم التشكّل الاجتماعيّ دون أخذها بعين الاعتبار. ويمكن فهم تأثير الوقتيّة على تشكّل المجتمع من خلال الناتج الظاهر للعيان، إذ وعلى الرغم من النمو السكّاني السريع للسكّان في كفر عقب، إلّا أن مشهدان مهمّان لم يتحقّقا بعد على الرغم من وجود كافة العوامل الدافعة إلى تحقيقهما في مجتمع يعيش دون قانون ودولة: أولًا، تنظيم وأعراف اجتماعيّة تقوم بالضغط لتحقيق النظام البديل عن نظام الدولة والقانون؛ وثانيًا، عدم بروز مبادرات إبداعيّة وثقافيّة محليّة تقوم بسد فراغ التربيّة وتحارب انتشار العنف والجريمة والمخدّرات.

الظرف الاستعماريّ هو السبب في تشكّل اجتماعيّ جديد في كفر عقب يفتقر إلى البنى الاجتماعيّة التي تنظّم الحياة الفلسطينيّة في أماكن عدّة ولا تزال: العائلة، العشيرة، البلدة، الطائفة. ويشكل عامل الوقتيّة، السبب الأساسيّ في الإبقاء والحفاظ على المجتمع كمجتمع

غير حديث- أي مجتمع غير ثابت ولا يشكّل بنى ثابتة ناظمة. إن المزيج بينهما، إذا ما أضيف إليه العامل الذي يشكّل الفتيل- فئة السكّان الخارجيين على القانون وعدم وجود القانون فإننّا نبقى أمام بقعة ينهشها العنف والجريمة والمخدّرات غير قادرة على معالجة ذاتها، في واقع باتت فيه كفر عقب، المكان الوحيد الذي يتم فيه بيع المخدّرات بشكل لا يمكن القول عنه قانونيّا أو غير قانونيّ لأن القانون أصلًا غير حاضر. وباتت العمارات متعدّدة الطوابق التي تفتقر إلى أدنى حد من الخصوصيّة بسبب الاكتظاظ والنوافذ المتلاصقة الواحدة بالأخرى تُستأجر وتُسكن مع عدم وجود أدنى لوازم السلامة اللازمة للسكن في بنايات متعدّدة الطوابق، وعلى الرغم من كون المنطقة مكرهة صحيّة متلوّثة،[12] ولا يوجد ما يفسّر هذا التوجّه إلّا شقيّ تشكّل الحيّز: الضرورة والأمل في أن يكون مؤقتًا.

للوقتيّة في كفر عقب شقّان: الأول هو الذاتي والذي يتمثّل في أن السكّان ذاتهم يرون في المكان مؤقتًا؛ والثانيّ يأخذ شكل تهديد. إنه التهديد الاستعماريّ بفقدان محطّة الانتظار التي تسمّى كفر عقب. إذ ومنذ بداية العام الحاليّ ومع بداية الحديث عن «صفقة القرن» التي تسعى الإدارة الأميركيّة إلى إبرامها بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة والاحتلال الإسرائيليّ، بدأت تتصاعد الأخبار التي تفيد بأن الاحتلال ينوي التنازل عن الأحياء المقدسيّة الموجودة خارج جدار الفصل العنصريّ- أي الأحياء التي بقيت تحت سيطرة ونفوذ بلديّة الاستعمار في القدس قانونيًا وتم عزلها ماديًا وتشكّل كفر عقب أكبرها وأكثرها ظهورًا للعيان مع مخيّم شعفاط للاجئين.[13] تلتقي هذه الخطّة مع خطّة أخرى قدّمتها عضو الكنيست عنات باركو إلى رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو ، وتفضي إلى التنازل عن الأحياء العربيّة شرقيّ القدس وخلف الجدار، ووضعها نتنياهو في الدرج، وأشارت تحليلات كثيرة إلى أن نتنياهو ينوي استبدال الأحياء المفصولة عن القدس مقابل ضم مستوطنات،[14] وبالإضافة إلى الخطط الحديثة فإن ما يعود ليؤكد نيّة الاحتلال التنازل عن كفر عقب قانونيًا مقابل شرعنة مستوطنات هو تصريحات رئيس بلديّة الاحتلال في القدس، نير بركات، بالتنازل قانونيًا عن الأحياء المقدسيّة خارج الجدار.[15] أن يقوم الاحتلال بالتنازل عن كفر عقب قانونيًا، فهذا يعني بالضرورة سقوط كافة دوافع السكّان للانتقال إليها: لم تعد المنطقة تمنح

إمكانيّة السكن فيها والمحافظة على الإقامة المقدسيّة. وبالتاليّ فإن السيناريو الذي سيحصل سيكون إمّا هجرها إلى مدينة القدس وإمّا سحب الإقامة الدائمة ممّن سيبقى فيها- أي تحويل العشوائيّة إلى مكان مهجور.

### في التسميّة:

يرى المُسافرون من القدس إلى رام الله كفر عقب عبر نوافذ البنايات، كثافتها وكأنها رؤوس كثيرة وكثيفة، مسجونة خلف الجدار، تطلّ على المدينة المقدسة، محرومة منها ومنزوعة عنها. يسكن بين هذه البنايات والقدس مخيّم آخر هو مخيّم للاجئين هو «قلنديا» الذي لا يراه المارّ من خلف الجدار بسبب عمرانه المحصور بطابقين أو ثلاثة. تظهر كفر عقب بقوّة وعنفوان وعشوائيّة عمرانيّة من خلف الجدار لتغطّي الماضي، وتفرض شكلًا جديداً من المخيّمات، إذ يصل عدد الطوابق في بعض بنايات كفر عقب إلى ٢٠ طابقاً، ولا يوجد محدّد لعدد الطوابق أو قدرة تحمّل البناية إلّا ضمير المستثمر.. ضمير رأس المال.. إن شرط المخيّم الوحيد هو الموطن المؤقت. فكرة المخيّم المركزيّة هي الانتظار: الإقامة المؤقتة، والعودة المؤجّلة إلى حين نهاية مسبّبات وجوده. ولا يمكن النظر إلى التركيبة الاجتماعية ونوعية السكان في كفر عقب إلّا من خلال كون سكانها سكّاناً في انتظار الفَرَج، أي تحوّلاً جذريّاً في الظرف السياسيّ. الهروب من الفقر المنهج، وانعدام فرص السكن، ولم الشمل.. جميعها قوانين ونتائج الممارسات الاستعمارية في فلسطين، ومع أول تحوّل جذريّ جوهريّ في الحالة السياسية ستتفكك كفر عقب كما يتفكك «اليرموك» و«نهر البارد» و«صبرا وشاتيلا» و «بلاطة» و«عسكر». إذًا، لماذا ترتقي كفر عقب من مجلس قرويّ إلى بلدية؟ لا من مجلس قروي إلى مخيّم، وكما يُقال في فلسطين «سمّي الولد باسمه». والتسمية تحمل دلالتها في باطنها، حيث المخيّم حالة نشأت كما نشأت قضية فلسطين، كنتاج المشروع الاستعماري الاستيطاني. إذاً، فلماذا لا تزال كفر عقب تتنقل بين «منطقة» و «مجلس قرويّ» و «بلديّة»؟

الخيمة هي دلالة الوقتيّة والطرد من المنزل الآمن. هي دلالة الأمل في العودة وفعل التهجير الإحلاليّ. ووجود المخيّم، في الشرط الفلسطينيّ، حمل في طيّاته مقولة رفض

التوطين النهائيّ والتمسّك بالعودة. ومن هذا المنطلق بُنيت الثورة الفلسطينيّة أولًا وقبل كل شيء في المخيّمات، إن كان خارج حدود فلسطين التاريخيّة أو بداخلها في مراحل مختلفة. ومن هذا المبدأ أيضًا، واستنادًا إليه، بنيت الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة كثقافة تمجّد المخيّم والعودة، كما تظهر الخيمة في أعمال كاريكاتير ناجي العليّ، وكما يجسد حنظلة ذاته توقيعًا باسم طفل طُرد من وطنه وهو لم يتعدّ الأعوام العشرة فتوقّف فيه الزمن في المخيّم حتّى العودة. ومن المخيّم انطلقت روايات غسّان كنفانيّ الروائيّ والأستاذ، وقال درويش عن بيروت ذاتها «خيمتنا الأخيرة»، وغنّى أحمد قعبور «لاجئ سمّوني لاجئ» فكانت الثورة الفلسطينيّة ثورة لجوء حتّى قال أبو جهاد مع انطلاق الانتفاضة الأولى «أهملنا الداخل». اللاجئ هو رمز القضيّة الفلسطينيّة الأساسيّة، هو رمز النكبة والنكسة، والناتج النهائيّ المادّي المحسوس لسياسات التهجير الصهيونيّة التي رمت إلى التخلّص من الفلسطيني كذات سياسيّة وقانونيّة حقوقيّة، ومن هذا المبدأ أيضًا كان تهجير الفلسطينيّ في العام ١٩٤٨ شرط تأسيس الكيان السياسيّ الصهيونيّ ذاته ككيان غير دكتاتوريّ قادر على تعزيز وإدامة وتأبيد سيطرة اليهود وتمكينهم من السيطرة على السياسة في فلسطين التاريخيّة. لقد بات الفلسطينيّ لاجئا لتستطيع دولة اليهود أن تؤسّس دولة القانون وتُقصيه كذات يمكن أن تشكّل ثقلا في النظام السياسيّ الذي نص على «حقوق متساوية لجميع المواطنين دون تفرقة على أساس الدين، الجنس، والأثنيّة».[١٦] إنّ إنشاء الفلسطينيّ كأقليّة ناتجة من تهجير الأغلبيّة- أي إنشاء فكرة، المخيّم كانت شرط تأسيس النظام السياسيّ الصهيونيّ ككل.

إن القيمة المُضافة الأخرى التي لا تقل أهميّة عن السياسيّة تكمن في قدرة السياسة والوعيّ السياسيّ، على تشكيل الانتماء للجماعة رغم الظرف المؤقّت. بل يغدو المؤقّت ذاته أداة تنظيم المجتمع وتكاتفه أمام العشوائيّة الاجتماعيّة. فيتحوّل المجتمع من مجتمع يعيش في حالة انتظار تبدّل ظرفا فرديّا إلى مجتمع يعيش في حالة انتظار جماعيّ لتغيير ظرف سياسيّ قوميّ يحمل كل فرد في المجتمع مسؤوليّة تغييره. ولعل هذا ما يفسّر الفرق في الظرف المعيشيّ بين مخيّمين إحداهما قديم والآخر حديث: بين قلنديا المخيّم، وكفر عقب البلدة التي تتمتّع بكافة مميّزات المخيّم إلّا

اسمه. في الأول تجد المبادرات التي تحذّر من وباء المخدّرات كحملة «المخدّرات مخيّمنا بدونها أحلى» وغرافيتي آخر على طول جدار المخيّم يرسم المخدّر والمستعمر ،بالإضافة إلى وجود هيئات سياسيّة كقواعد التنظيمات السياسيّة التي تقوم بوظيفة الحكم المحليّ المجتمعيّ فتحل المشاكل بين اللاجئين وتمنع تدهور الأحداث إلى اقتتال وعنف مجتمعيّ، فيتحمّل تنظيم «فتح» في المخيّم مثلًا مسؤوليّة الإصلاح الأهليّ والتنظيم السياسيّ وبكلمات أدق: يحاول المجتمع كمجتمع الحفاظ على ذاته كمجتمع صحّي حتّى وصول الحل النهائيّ السياسيّ عن وعيّ. أمّا في المخيّم الحديث الذي لم يحصل على التسمية فقط، فإنّنا أمام غياب كامل لكافة المبادرات الإبداعيّة والسياسيّة والثقافية التي تحفظه من خطر البحث عن الخلاص الفرديّ الذاتيّ لكل فرد وآخر. وبكلمات أخرى: يشكّل المخيّم كتسميّة ووصف رسميّة وشعبيّة بشكل تلقائيّ منظومة من «المُثُل» والمضامين التي تصيغ المجتمع المنتمي إلى قضيّة.

المخيّم هو الجسد المادّي المرئيّ لبشاعة عملية التهجير، ويشكّل وجوده كذات في الحيّز العام صياغة للوعي السياسي المجتمعي. فيغدو المخيم بحد ذاته مقولة سياسية وبرنامجا سياسيّا. إن ظهور ما سميناه هنا «المخيم الحديث» نابع من طرق «التهجير الحديث» التي أخذت إسرائيل تمارسها لتصفية الوجود الفلسطيني والحفاظ على أكبر كمّ ممكن من الأرض مقابل أقل عدد ممكن من السكّان الأصليين.. وتصبح الأحياء المهمّشة والغيتوهات تجسيداً ناقصاً يفتقر إلى التعريف المتلائم مع الحالة والشرط الاستعماري. فبناء العمارة ذات الـ٢٠ طابقاً يستهلك وقتاً أطول للبناء، وهو الوقت ذاته الذي يحتاج إليه الفلسطيني في بالقدس حتى تُغرقه أزمة السكن وتراكم الضرائب التي تهدّد وجوده ومستقبل أبنائه. هو تهجيرٌ بطيء بوتيرة البناء ذاتها في المخيمات الحديثة. فنرى المنتج ولا نرى عملية الإنتاج. يصبح المخيّم واقعا مفروضا على المشهد دون أن يرى المُراقب عمليّة التهجير الجماعيّ العنيف. وهنا، تبدّل الصهيونيّة طرقها في التهجير بعد أن أسّست لكيانها السياسيّ، وتبدّل من وتيرتها فهي لا تحتاج اليوم إلى ما يلفت النظر بحجم النكبة أو النكسة وعنفوانها وحجمها، ولكن الناتج بعد ١٧ عامًا من بناء جدار الفصل العنصريّ، هو ذاته: مخيّم لاجئين خلف العازل ما بين مجتمع ودولة اليهود والمُستعمَرين.

في المجمل، تشكّل كفر عقب معزلا يتكوّن ويتشكّل يوميًا من مزيج منظومات السيطرة الإسرائيليّة على الفلسطينيّ: العسكريّ المتمثّل بالجدار؛ القانونيّ المتمثّل بإجراءات لم الشمل وإقصاء المقدسيين؛ الاستعماريّ حين يتجسّد في السيطرة على الأرض وحشر السكّان؛ والمؤقّت حين يتجسّد في ضبابيّة مصير المُستهدفين. يتضمّن الأبارتهايد هذا المظهر، ولا يمكن حصره في الأبارتهايد، إنّه نموذج متداخل ومركّب يتضمن الأبارتهايد ولكّنه يتعدّاه إلى ما هو أعقد وأكثر بشاعة.

# الهوامش

١ للاستزادة يمكن النظر إلى وحدة نظم المعلومات الجغرافيّة- أريج (٢٠٠٩).

٢ بحث هذا المؤتمر العلاقة ما بين مؤسّسات الحركة الصهيونيّة المختلفة التي تسمّى المؤسّسات القوميّة للشعب اليهوديّ ودولة إسرائيل، وعقد المؤتمر بعد عام واحد على احتلال إسرائيل لما تبقّى من الأراضيّ الفلسطينيّة عام ١٩٦٧.

٣ jerusalem post, june 21, 1968، مقتبس في كتاب ج. أرنسون، سياسة الأمر الواقع في الضفّة الغربيّة، ص ٢٨. شغل آبا إيبن العديد من المناصب الحسّاسة في إسرائيل، وكان من أكثر دبلوماسييها خبرة، وبخاصة في مجال السياسة الخارجيّة، فشغل في العام ١٩٥٠ منصب سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، وفي العام ١٩٦٦ وزير التربيّة والتعليم، وشغل بين الأعوام ١٩٦٦-١٩٧٤ منصب وزير الخارجيّة، إضافة إلى أنه شغل منصب رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الأمن والخارجيّة.

٤ الموقع الإلكتروني للجنة الدوليّة للصليب الأحمر، «الاحتلال والقانون الدوليّ الإنسانيّ: أسئلة وأجوبة»، متوفّر على الرابط: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/62tc8a.htm
(آخر دخول ٢/ ٣/ ٢٠١٨)

٥ بشكل عام، يهاجم خصوم اليمين الإسرائيليّ والليكود وسياساته، بادّعاء أنّها تأخذ إسرائيل إلى «دولة واحدة» ستكون دولة أبارتهايد. وفي مقابلة أجراها الباحث المختص في شؤون الاستيطان، درور إتكس، مع برنامج «هماكور» الذي يبث على القناة الثانيّة، إنّه يقوم بفضح سياسات إسرائيل ليجبرها إمّا على الانسحاب من الضفّة الغربيّة وإمّا أن تضم الضفّة الغربيّة وتصبح دولة أبارتهايد معلن وبالتاليّ تغيير إطار الصراع، يمكن الاطّلاع على المقابلة في الرابط التاليّ، تحت عنوان «ملف عمونا، هكذا أقيم التجمّع الذي يعصف في الدولة»: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1224068 (آخر دخول ٢/ ٣/ ٢٠١٨)

٦ يقصد بالمرحليّة هنا المراحل التي يتحدّث عنها البحث لاحقًا في إطار النماذج المختلة، ما تصفه الورقة «نموذج كل شيء»

٧ إحصائيات واردة في كتاب «قراءة في بعض التغيّرات السوسيو حضريّة في رام الله وكفر عقب»- جميل هلال وأباهر السقّا ص ٥٩.

٨ وارد لدى السقّا وهلال، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧

٩ قامت إسرائيل مثلًا وخلال الهبّة الفلسطينيّة في العام ٢٠١٥، والتي عرفت أيضًا بالعمليّات الفرديّة بمعاقبة عائلات منفذي العمليّات بإبعادهم عن القدس وسحب الهويّة المقدسيّة منهم كأداة عقاب جماعيّ وردع لمنفذي العمليّات... وعلى الرغم من أنّها لم تنفّذ هذا التهديد في جميع الحالات إلّا أنّها تستغله كأداة سيطرة وترويع للمجتمع المقدسيّ.

١٠ ملف كفر عقب، معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، ٢٠١٢، تم الوصول إليه في أيار ٢٠١٤، متوفّر على الرابط: http://proxy.arij.org/vprofile/jerusalem/pdfs/vprofile/Kafr%20'Aqab_EN.pdf
(آخر دخول ٦/ ٢/ ٢٠١٨)

١١ للاستزادة يمكن النظر إلى كتاب «الصهيونيّة والاستيطان»، رازي نابلسي، فصل «الفلسطينيّون في معازل- محافظةمعازل-محافظة رام الله والبيرة»، صادر عن مركز «مسارات» عام ٢٠١٧

١٢ «الاحتلال يستثني شعفاط وكفر عقب من الخدمات الأساسيّة»، موقع عرب ٤٨، متوفّر على الرابط التاليّ: https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2017/05/29/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D9%8A-%D8%B4%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%B7-%D9%88%D9%83%D9%81%D8%B1-%D8%B9%D9%82%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9 (آخر دخول ٢/ ٣/ ٢٠١٨)

١٣ أنظر «خطة إسرائيليّة لفصل مخيّم شعفاط وكفر عقب عن بلديّة الاحتلال»، صحيفة الأيّام، متوفّر على الرابط التاليّ: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=12127233y303198771Y12127233 (آخر دخول ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

١٤ للتوسّع حول خطّة عنات باركو، أنظر صحيفة «معاريف» مقالة تحت عنوان «الخطّة للانفصال عن الأحياء شرقيّ القدس التي قدمت لنتنياهو»، متوفّر على الرابط التاليّ: http://www.maariv.co.il/news/israel/Article-585712 (آخر دخول ٢/ ٣/ ٢٠١٨)

١٥ أنظر «خطّة بركات لحدود مدينة القدس»، موقع القناة الإسرائيليّة العاشرة، متوفّر على الرابط: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1190778 (آخر دخول ٦/ ٢/ ٢٠١٨)

١٦ وردت هذه المقولة في وثيقة الاستقلال الإسرائيليّة، وهي مجتزأة من الوثيقة التي تنص أيضًا على أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ وطبعًا هذا يتناقض جوهريّة مع مقولة «حقوق متساوية لجميع المواطنين» إلّا أن اقتباسها يأتي خدمة للسياق حيث مكّنت عمليّة التهجير إسرائيل من أن تكون دولة ديمقراطيّة وإثنية في آن واحد وهو ما سمحت به عمليّة التهجير – أي إنتاج الفلسطينيّين كأقليّة في حدود الحكم المدنيّ للنظام السياسيّ.

## المراجع:


- أزولاي، أ.، أوفير، ع. ٢٠١٢. **نظام ليس واحدا: الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر (١٩٦٧-)**، ترجمة نبيل الصالح، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».
- السقا، أباهر وهلال، جميل، ٢٠١٥. **قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب**، رام الله: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.
- برير، مايكل، ٢٠٠٤. **الكتاب المقدس والاستعمار**، ترجمة أحمد الجمل وزياد منى، دمشق: قدمس للنشر والتوزيع.
- بشارة عزمي، ٢٠٠٥. **من هوية الدولة حتى شارون**، رام الله: مواطن.
- جبارين، يوسف، ٢٠١٦. **التخطيط القومي في القدس: إستراتيجيات السيطرة والهيمنة**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية«مدار».
- جبارين، يوسف، ٢٠١٣. **التخطيط القومي في إسرائيل**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».
- الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، ٢٠١٠. **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي**، رام الله.
- خمايسي، راسم، ٢٠٠٧. «أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس ومحيطها»، **مجلة** الدراسات الفلسطينية، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مجلد ١٨، عدد ٧٢**، ص٤٤-٦٣.
- خمايسي، راسم، ٢٠١٣. «إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية»، حوليات القدس، القدس: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف- شتاء، ص ٣٧-٥٠.
- سيغف، توم، ٢٠٠٥. ١٩٦٧: والأرض غيرت وجهها، القدس: كيتر، (بالعبرية).
- غانم، هنيدة، ٢٠١٢. «السياسات الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين»، **مجلة** قضايا إسرائيلية، العدد ٤٧، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».
- فيبر، ماكس، ٢٠١١. **السياسة بوصفها حرفة**، ترجمة جورج كتورة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- مصطفى، مهند، ٢٠١٣. **المستوطنون من الهامش إلى المركز، رام الله**: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».
- وحدة نظم المعلومات، ٢٠١٢. ملف كفر عقب، بيت لحم: معهد الأبحاث التطبيقية- أريج.
- يفتحئيل، أورن، ٢٠١٢. **الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل**، رام الله: المركز الفلسطيني للدرسات الإسرائيلية «مدار».

# ٤

# سياسات الفصل والسيطرة -حصار غزة ومنظومة الأبارتهايد

عاطف أبو سيف*

تتميز سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية بالشمولية والعمومية من جهة، وبالحذر والالتفاف على القانون والتمويه من جهة أخرى. فإسرائيل تحاول جاهدة إبعاد أي شبهة «فصل عنصري» عن سياساتها، وتسعى لتقديم ما تقوم به بوصفه نتيجة طبيعية للاشتباك مع الفلسطينيين، لا كنتيجة لسياسات ممنهجة ومتناغمة وموضوعة بعناية تقصي الفلسطينيين سياسياً وتحرمهم من حقوقهم وتعزلهم وتحاصرهم على أساس عرقي. وبذلك، تعتمد المقاربات الإسرائيلية لمجمل السياسات العنصرية على تفسيرات سياسية تحاول أن ترتكز على مفردات الصراع، كي تبدو منطقية ومعقولة ونتيجة حتمية له. في ظل هذه المقاربات، فإن يتم تقديم عزل قطاع غزة عن العالم عبر سلسلة من السياسات القاسية وغير الإنسانية كـ «انسحاب» إسرائيلي من القطاع وإخلاء لمسؤولية إسرائيل ورفع ليدها عن القطاع وشؤونه. كما يمكن أن يتم تقديم العدوان الإسرائيلي الأخير على القطاع في صيف العام ٢٠١٤ أو ذلك الذي سبقه عام ٢٠١٢ أو سبقهما العام ٢٠٠٨ بوصفها حروباً للدفاع عن النفس فيما شهدت- وبكل الأدلة- جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. إن صناعة الخطاب السياسي

---

* كاتب وأكاديمي متخصص في العلاقات الدولية.

الإسرائيلي ترتكز على هذا التضليل الذي يسرق من المنطق أهم ما فيه من تبريرات، ويغلفها بمقولات قانونية ولاهوتية، لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى العقل المؤسس لها والمرتكز على مبادئ الفصل العنصري والتمييز بحق السكان الأصليين من الفلسطينيين على قاعدة عرقية.

إن أهم ما يميز هذه السياسات هو شموليتها وعموميتها، بحيث تضم كل المناطق الفلسطينية، وإن كانت أدوات تنفيذها تختلف من منطقة لأخرى، وإن كانت في بعض المناطق أكثر وضوحاً، وفي بعضها تربض عميقاً في جوهر التدخلات والأفعال السياسية. وعليه فإن أي مقاربة حقيقية لواقع الفصل العنصري الإسرائيلي يجب أن تعتمد على تحليل جوهر السياسات والمقاربات التي تقوم بها إسرائيل أو تنفذها في فلسطين أو بحق الفلسطينيين، بغض النظر عن منطوقها، إذ إن الأصل هو البحث في الجوهري والعميق حيث تنكشف حقيقة هذه السياسيات. في مثل هذا التحليل فإن التمعن في خصوصية كل مكان تبدو مهمة في تفكيك سياسات الفصل العنصري المتبعة هناك.

تأسيساً، تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على مفهمة الحصار الإسرائيلي المفروض بشكل كامل على قطاع غزة منذ حزيران من العام ٢٠٠٧ وحتى الآن ضمن مفاهيم الأبارتهايد، يتابع المقال وكيف تستخدم إسرائيل خروج قواتها من داخل القطاع في العام ٢٠٠٥ بعد خطة فك الاشتباك ومن ثم محاصرة القطاع كأدوات لخلق وتعزيز الفصل العنصري ضد السكان الفلسطينيين هناك. ثمة دلائل وشواهد تقترح بقوة بأن سياسات الفصل العنصري المتبعة في قطاع غزة تشبه وتكمل في الآن ذاته تلك السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية تحديداً. ومن أجل ذلك تنظر الدراسة أولاً في أهمية إدماج قطاع غزة في النقاش حول سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية حيث عادة ما يتم استبعاد القطاع خطأً من النقاش، بعد ذلك تكشف الدراسة عن ميكانزمات الحصار المفروض على القطاع وتأثيره على مناحي الحياة كافة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية. إن القراءة الحقيقية لهذه التداعيات تعزز مقولة هذه الدراسة بأن ثمة سياسات تمييز عنصري ممنهجة تتبع ضد الفلسطينيين في القطاع، وهذا تحديداً ما تناقشه الدراسة بعد ذلك، عبر قراءة هذه التداعيات وتفسيرها ضمن الفهم العام للفصل العنصري، وعبر تقديم تصور حول عزل القطاع وحصاره من قبل إسرائيل كتطبيق

لنظام العزل والبانتوستان. ومن ثم تخلص الدراسة إلى جملة من الملاحظات العامة والتوصيات. إن تأمل سياق العزل المفروض على القطاع يكشف الكثير من خبايا العقل الإسرائيلي في التعامل مع الفلسطينيين، ويفيد بشكل كبير في تفكيك منظومة الفصل العنصري الإسرائيلية بغية الوقوف على سبل مواجهتها.

## غزة ودراسات الفصل العنصري

تغيب دراسة حالة قطاع غزة والسياسات الإسرائيلية المتبعة بحق القطاع عن مجمل الدراسات التي تحاول إماطة اللثام عن سياسات الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وفيما تجد الدراسات في السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي القدس المحتلتين شواهد كثيرة وواضحة بسبب جدار الفصل العنصري مثلاً وبسبب السياسات المتعلقة بالحقوق المدنية والإنسانية في المدينة المقدسة، فإن قطاع غزة يوضع جانباً تلقائياً ودون تبرير حتى في الكثير من الأحيان. ومرد ذلك ربما الاعتقاد بأن حقيقة خروج الجيش الإسرائيلي من داخل القطاع عام ٢٠٠٥ بعد تنفيذ ما عرف بخطة فك الارتباط جعل البحث في سياسات تقوم على أساس فصل عنصري غير قائمة أو غير منطقة، وهو اعتقاد ينساق بشكل كبير مع حجة إسرائيل بأنها فكت اشتباكها مع قطاع غزة وصارت قواتها خارجه، وبالتالي الادعاء بعدم ممارستها لأي نوع من السياسات هناك هو سوء تقدير وربما تحيز مسبق، وأيضا مغالطة ستكشف الدراسة بالكثير من الشواهد بطلانها.

إن حقيقة فرض حصار على قطاع غزة كما تفعل إسرائيل يجب أن تكون مقدمة وحجة للتحقق من ممارسة إسرائيل لسياسات فصل على أساس عنصري وقومي بحق السكان الفلسطينيين في القطاع. إن مجمل تفاصيل الواقع في القطاع بعد خروج القوات الإسرائيلية من داخل القطاع وحصارها له بشكل قاس ومحكم من البر والبحر والجو تدلل بشكل قاطع على أن ثمة ما يمكن الحديث عنه حين يتعلق الامر بسياسات الفصل العنصري الإسرائيلي، وهي سياسات، ليس للصدفة، تتقاطع وتتشابك وتتكامل مع تلك السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وداخل إسرائيل.

مرة أخرى، فإن الزعم بأن القطاع يمارس نوعاً من السيادة الخاصة به، وحقيقة وجود سلطة فلسطينية تمارس حكماً منفصلاً حتى عن السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية جعل من القطاع معزولا عن مجمل القراءة للوضع الفلسطيني الراهن. وربما اختلاف أدوات النضال ضد حقيقة الاحتلال الإسرائيلي ووجوده، مع حالات الاشتباك العنيفة التي تتم عندما تعتدي إسرائيل على القطاع، وهي اعتداءات شبه مستمرة، ساهمت في تعزيز الفصل على مستوى التأصيل والدراسة. وبالتالي تقع تلك الدراسات في فخ الفصل والعزل الذي تمارسه إسرائيل بحق القطاع.

ربما سيكون من المتعذر فهم مجمل السياسات العنصرية الإسرائيلية وتفكيكها دون الإحالة بشكل تفصيلي إلى كنه وجوهر هذه السياسات في قطاع غزة. إن إدماج وضعية القطاع في الفهم العام لسياسات الفصل العنصري الإسرائيلية يساهم من جهة في تعزيز النضال التحرري ضد عزل قطاع غزة وتسييجه من قبل إسرائيل ومحاصرته من البر والبحر والجو، كما يساهم في توسيع النقاش حول السياسات العنصرية الإسرائيلية ويعمق هذا الفهم حول تلك السياسات في السياقات الفلسطينية المختلفة. حيث أن مثل هذه القراءة تكشف حقيقة السياسات المقدمة الإسرائيلية على أنها صراع حدودي أو صراع على الأمن بين كيانين متجاورين، كما أنها تساهم كذلك في توسيع النقاش حول سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية بشكل عام، ويمكن من خلالها استنباط المزيد من التبصر حول تلك السياسات في سياقها الأوسع لإثراء النقاش الحقوقي والقانوني حولها وحول سبل مناهضتها تعزيزاً لتطلعات القانون الدولي والشرعة الدولية.

## إسرائيل وقطاع غزة: احتلال متعدد الأشكال

بعد قيام دولة إسرائيل في أيار من العام ١٩٤٨ وتهجير الفلسطينيين من قراهم وبلداتهم، لم يتبق من الساحل الفلسطيني سوى شريط فيه بطول ٤٢ كيلومتراً يقع في آخر الساحل جهة الجنوب وبعرض يتراوح بين ٦ كيلومتر و ١٢ كيلومتراً، ومركز مدينة غزة التي ستعطيه اسمها ليصبح قطاع غزة. هاجر مئات آلاف اللاجئين تحديداً من مدن وقرى الساحل إلى القطاع ليسكنوا في ثمانية مخيمات هي الأكثر اكتظاظاً في فلسطين. إلا أن إسرائيل وخلال

العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦ احتلت قطاع غزة، ثم عاودت الانسحاب منه لتعود لاحتلاله بشكل كامل في العام ١٩٦٧ حين احتلت الضفة الغربية وهضبة الجولان إلى جانبه. ومارست إسرائيل خلال عقود سياسات قمعية قاسية بحق السكان في القطاع شملت مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات والتهجير والنقل القسري والاعتقال والمنع من السفر والحد من النمو والرخاء الاقتصادي وغير ذلك. ساهمت هذه السياسات في تدني المؤشرات الاقتصادية والبنية التحتية وتردي مستوى حياة الناس وزيادة معاناتهم. كما أنها كانت أدوات قهرية لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية وقمع تطلعاتهم الوطنية، حيث كانت إسرائيل تواجه بالقتل والاعتقال كل محاولة للتعبير عن أي مظهر من مظاهر الشعور الوطني، وكان التفتيش والمداهمات والمطاردات مشاهد روتينية في حياة الناس خلال سنوات التواجد الإسرائيلي الفعلي داخل المخيمات والمدن والقرى. كما فرضت إسرائيل سلسلة من القوانين والتشريعات من قبل الحاكم العسكري هيمنت من خلالها على كل مناحي الحياة ونجحت في تقييد حرية الناس ومقدرتهم على ممارسة حقوقهم المصادرة أصلاً. واشتدت السياسات الإسرائيلية قسوة خلال فترة الانتفاضة الأولى التي بدأت في كانون الأول من العام ١٩٨٧.

ورغم توقيع إسرائيل لاتفاق السلام مع الفلسطينيين في العام ١٩٩٣، إلا أن الجيش الإسرائيلي واصل حضوره في داخل قطاع غزة حيث أعاد انتشاره من داخل التجمعات السكنية إلى تخومها، ما حافظ على وجوده حول المستوطنات والطرق المؤدية لها. لم تكن إعادة الانتشار تلك إلا تطويرا لآليات التحكم في القطاع والسيطرة على الحياة هناك، حيث كان الجيش الإسرائيلي يواصل سيطرته على معابر القطاع الرئيسية ومنافذه والحركة منه وإليه. وفي حالات كثيرة كان الجيش يقوم بتقطيع أوصال القطاع من خلال إقامة الحواجز على المفارق الأساسية في شارع صلاح الدين وشارع البحر مما كان يعزل القطاع إلى ثلاثة كانتونات منفصلة بعضها عن بعض. ولم يكن الجيش يتورع عن اجتياح المناطق السكنية في القطاع، خاصة تلك الواقعة على الحدود وقصف قلب المدن والمخيمات خاصة مع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ على إثر انتهاء المرحلة الانتقالية وعدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها في اتفاقية أوسلو.

في العام ٢٠٠٥ نفذت إسرائيل ما عرف بخطة الانسحاب من قطاع غزة، حيث قامت بتفكيك المستوطنات، وسحب جيشها من داخل مناطق القطاع ليرابط على حدوده من الخارج، ويسمح لنفسه بحرية العمل داخل القطاع في منطقة الشريط الحدودي، كل ذلك دون تنسيق مسبق مع السلطة الفلسطينية. لقد خرج جيش الاحتلال الإسرائيلي من داخل غزة وظلت إسرائيل تحتل القطاع عبر السيطرة على منافذه الخارجية وتقييد حرية استخدام الفلسطينيين للبحر ليس لغايات السفر، وهو الشيء الممنوع بالمطلق، ولكن حتى للصيد والعيش من خيراته. كما قامت بتدمير مطار غزة الدولي وميناء غزة والبنية التحتية مثل محطة توليد الكهرباء وغيرها. ومع ذلك فقد واصلت إسرائيل استخدام القوة ضد القطاع وفق مقتضيات ما تدعيه من الضرورات الأمنية الخاصة بها.

لقد اتسمت سياسات إسرائيل في القطاع بمحاولات متكررة ومختلفة لإعادة تثبيت الهيمنة والتحكم بغية الحفاظ على مقدرة إسرائيل في صياغة علاقة غير متكافئة مع القطاع، تعتمد أولاً على تعطيل ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم السياسية، وثانياً على عزل القطاع عن بقية المناطق الفلسطينية، وثالثاً الحد قدر الإمكان من فرص نمو القطاع ورخائه اقتصادياً وصناعياً ومعيشياً. لذلك فإن إسرائيل ورغم زعمها بانسحابها من القطاع ظلت حاضرة بقوة في كل تفاصيل الحياة هناك، وواصلت التدخل في شؤونه بقوة. فمن جهة فهي تقوم عسكرياً من خلال استخدام الطائرات الزنانة وبالونات المراقبة الحدودية واجتياحاتها المتكررة بتعزيز قبضتها على القطاع، ومن جهة ثانية تواصل الادعاء بخلو طرفها.

## الانسحاب من غزة أم عزلها؟

إحدى أهم الأكاذيب التي روجت لها إسرائيل، وسعت بعناية لتمريرها على المجتمع الدولي كما على الفلسطينيين، هي فكرة انسحابها من قطاع غزة في صيف ٢٠٠٥ حين قامت بتفكيك مستوطناتها وسحب جيشها من داخل القطاع دون تنسيق حتى مع السلطة الفلسطينية. لقد حرصت إسرائيل على أن تقوم بذلك من جانب واحد فيما عرف في الأدبيات الإسرائيلية ليس بالانسحاب بل بفض الاشتباك. ارتكزت الرواية الإسرائيلية لتفسير هذه

الخطوة على وصفها انسحاباً كاملاً لإسرائيل من القطاع الذي احتلته منذ العام ١٩٦٧ وبالتالي إنهاءً لكل التزاماتها كقوة احتلال في القانون الدولي. وقدمت إسرائيل القطاع للعالم بوصفه كياناً مستقلاً بذاته وعملت على تعزيز هذه الصورة من خلال خطابها الإعلامي، ولم تتوان في العام ٢٠٠٧ بعد سيطرة حركة حماس على القطاع بالقوة بعد الصراع الفلسطيني الداخلي عن إعلان القطاع كياناً معادياً في تحريف وتشويه مقصود للمصطلحات والمرجعيات القانونية.

فيما لم تكن عملية فك الارتباط مع القطاع – في حقيقة الأمر – إلا استكمالاً لحلقات متواصلة من الفصل العنصري مارسته إسرائيل بمنهجية ضد القطاع. فمن جهة فإن الجيش الإسرائيلي لم ينسحب من قطاع غزة، بل أعاد نشر قواته حوله بما يضمن له سيطرة أكثر احكاماً دون أن يحتك بشكل يومي مع المواطنين على الحواجز وفي الطرقات الكبرى. ما حدث كان خروج الجيش بشكل كبير من المناطق السكنية وعسكرته على الحدود بشكل مكثف. ومن جهة ثانية، فإن المستوطنات القليلة التي كانت مزروعة في أراضي المواطنين، أضحت عبئاً ليس على الأمن والجيش الإسرائيليين بل أيضاً على الاقتصاد والخزينة الإسرائيلية، بجانب عدم وجود أي أهمية جيوعسكرية لها. بل إن الخلاصة كانت أن مثل هذه المستوطنات يمكن لها أن تضر بمصالح إسرائيل. من هنا، تم تفكيك المستوطنات وتسليمها ركاماً ودماراً للفلسطينيين حتى لا يستفيدوا منها. بدت الصورة النهائية للمشهد أمام العدسات والكاميرات وكأن إسرائيل تسلخ قطاع غزة عن جسدها، وهي صورة مخادعة، إذ إن وجود الجيش الإسرائيلي داخل القطاع لم يكن ليختلف بالنسبة للسكان عن وجوده خارجه وممارسته لحصار يجوعهم ويمنعهم من التنقل– ربما يتعلق الفارق الوحيد بالحواجز الثلاثة الكبرى على شارع صلاح الدين والحاجز على شارع البحر– في المقابل فإن الحركة من وإلى القطاع صارت شبه مستحيلة مع الوقت وهي تشمل حركة البضائع والأفراد.

للأسف، فإن كلمات مثل الانسحاب وإنهاء الاحتلال استخدمت في الخطاب السياسي والإعلامي بطريقة مشوهة، وهو نفس التعميم المضلل الذي يحتوي عبارات تقترح مثلاً أن العدوان الإسرائيلي على غزة هو حرب بين قوتين تتبادلان إطلاق الصواريخ والهجمات العسكرية. إن التدقيق والتمحيص في الكيفية التي يستخدم فيه المصطلح تكشف القناع المفاهيمي الذي تختفي وراءه مكتبة من المشاريع السياسية والمواقف المبطنة.

كانت الصورة الحقيقة في القطاع بعد عملية فك الارتباط كالتالي: الجيش الإسرائيلي يحاصر القطاع من الشرق ومن الشمال ويحتفظ بحق التدخل من الجنوب عبر محور فلادلفيا وقتما اقتضت «الضرورة الأمنية» ذلك، وقد يقوم بالتهديد بإغلاق معبر رفح من خلال مهاجمة الطريق الحدودية، بجانب الحصار البحري الكامل الذي يفرض على القطاع من البوارج الحربية. وإلى جانب كل ذلك فإن سلاح الجو الإسرائيلي كامل الحضور في القطاع من خلال الطائرات الزنانة التي تمسح كل سنتمتر في القطاع. إن ما أطلق عليه الاحتلال الديجتال هو عبارة عن تمتين لقبضة الجيش الإسرائيلي على حياة الناس، وتطويعها وفق الرغبات الإسرائيلية. فإسرائيل انسحبت من بين الشوارع حتى تدخل في كل تفصيل من حياة المواطنين.

كان القصد من وراء فك الاشتباك هو عزل قطاع غزة في بانتوستان منفصل بشكل كامل محاط من كل الجهات بالدبابات والبوارج وكاميرات المراقبة مثل سجن كبير. إن أقرب توصيف لحالة القطاع بعد خروج الجيش الإسرائيلي من داخله وفرض الحصار عليه من كل الجهات هو البانتوستان الذي كانت جنوب أفريقيا العنصرية تقيمه للقبائل من أجل الإيهام بمنحهم حكما ذاتيا وسيادة خاصة بهم. إن أهم المفارقات فيما حدث في قطاع غزة عام ٢٠٠٥ هو تجسيد إسرائيل الكامل لمفهوم العزل العنصري ولنظام البانتوستان في القطاع دون انتقاد أو التفات حتى من جانب المجتمع الدولي ولا من النشطاء المناهضين لسياسات إسرائيل العنصرية. لقد نجحت إسرائيل في إقامة بانتوستان غزة بمهارة وجعلت القطاع منطقة جغرافية معزولة عن العالم تتحكم بها هي من الخارج، سواء عبر القوة الخشنة للدبابات والطائرات أو من خلال الرقابة الالكترونية في كل شيء حتى في مستوى المياه وجودتها، كما في مواد البناء والتعمير، كما في الأسمدة، كما في لعب الأطفال. بعبارة أخرى، أعادت إسرائيل ترتيب احتلالها للقطاع، ولكن هذه المرة باستخدام سياسة فصل عنصري محترفة سوقتها كخلو طرف. ولم تكن الحروب المختلفة التي شنتها إسرائيل على القطاع – وهي تعتبر لمفارقة حسابية ضيقة ثلاثاً، فيما هي في حقيقة الأمر تفوق الخمس، منذ انسحاب إسرائيل من القطاع – لم تكن إلا لإعادة التأكد من وضع بانتوستان غزة وترتيب الوضع الأمني فيه بما يتلاءم والتصور الإسرائيلي لمكانته.

ولا يمكن النظر إلى كل مقاربات إسرائيل وطرح بعض سياسييها لفكرة دولة غزة إلا ضمن النقاش الإسرائيلي لمستقبل غزة المنفصل عن مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. إن تأكيد إسرائيل على الفصل السياسي والمفاهيمي للقطاع عن الضفة الغربية يعكس بشكل جلي العقل البانتوستاني الذي تعالج فيه إسرائيل مكانة القطاع، وهي نقطة بحاجة للكثير من التأمل لأنها تكشف بوضوح الأفكار المؤسسة للتصرفات الإسرائيلية. مع الزمن، أصبحت حالة القطاع المنعزل المحاصر المخنوق من كل الجهات مكانة منكشفة على ذاتها وربما منكفئة ذاتياً، ولم يعد النقاش يدور إلا حول تحسين الظروف الإنسانية للقطاع خاصة بعد العدوان المدمر في صيف العام ٢٠١٤. فيما لم يكن حصار غزة في الحقيقة إلا تجسيداً لحالة العزل العنصري.

ويغيب عن النقاش دائماً التذكير بحقيقة وجود سور شائك يشبه بشكل كبير جدار الفصل العنصري الذي فرضته إسرائيل حول الضفة الغربية. لقد قامت إسرائيل وقبل إتمام انسحابها من قطاع غزة بتركيب سور شائك حوله تقتحمه عبر بوابات ومواقع عسكرية منتشرة على طوله. أهم ما ميز هذا السور هو قيام إسرائيل بتخصيص منطقة عازلة على طوله من أخصب الأراضي الزراعية في القطاع وحرمان المزارعين الفلسطينيين من دخول مزارعهم داخل هذه المنطقة. شكلت المنطقة العازلة سوراً برياً أمام السور الشائك المكهرب في معظم أجزائه. كما تنتشر البالونات الطائرة المستخدمة في الرقابة على طول السور، كما كاميرات المراقبة الالكترونية والمجسات الكهرومغناطيسية. وسجلت عشرات حالات الوفاة على طول السور، حيث يتم إطلاق النار على كل من يقترب منه، بما في ذلك المزارعون وهم يفلحون أراضيهم، وربما كانت آخر هذه الحوادث مقتل الشاب فضل حلاوة وهو يصطاد العصافير.

يمثل السلك الحدودي نفس فكرة سور الفصل العنصري، وتأثيره على حياة السكان شديد ويمس إلى جانب حريتهم في التنقل والسفر، مقدرتهم على الوصول إلى مزارعهم، ومقدرتهم على التنزه في المناطق الحدودية الخضراء، بجانب أن أجهزة المراقبة الموضوعة عليه تنتهك خصوصيتهم وتهدد حياتهم.

## حصار قطاع غزة شكل آخر من التمييز العنصري

يمكن التلخيص بالقول إن إسرائيل تحاصر قطاع غزة منذ احتلالها له في العام ١٩٦٧ حيث لم تتوقف يوماً عن التحكم بحركة الناس والبضائع، وبمنع استخدام المجالات الجوية والبحرية للقطاع في الاتصال مع العالم الخارجي، في تطبيق واضح لكل مفاهيم وسياسات الحصار المعروفة في الخبرات البشرية السابقة. لكن الحصار الذي نشير إليه هنا، وهو الحصار الذي يشار إليه أيضاً حين يتعلق الأمر بعلاقة إسرائيل بقطاع، هو ذلك الحصار الذي بدأت إسرائيل بفرضه على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٦ وبلغ ذروته في صيف العام ٢٠٠٧، حيث شمل إغلاقا كاملا لمنافذ القطاع، حتى المنفذ البري مع مصر كانت إسرائيل تهدد بضربه، وقد فعلت أكثر من مرة، في حال تم فتحه دون موافقتها.

إن المفروض على قطاع غزة ليس حصاراً بالمعنى العسكري حيث يقوم جيش دولة ما بفرض حصار على إقليم دولة ما ضمن التطورات الميدانية للقتال العسكري ولمجريات المعركة بين جيشي الدولتين، وهي ظاهرة متوفرة في الصراعات الدولية. ورغم أن القانون الدولي لا يجعل من حالات الحصار العسكري أمراً مشاعاً متروكاً لأهواء الجيوش المتحاربة، بل يقوم بشملها ضمن القوانين والمواثيق المنظمة للصراعات بين الدول في أوقات الحرب، والتي تشمل ضمن أشياء كثيرة ضمان حرية المدنيين في حياة كريمة وعدم المساس بقدرتهم على التمتع بالمأكل والمشرب والمسكن، وتجنيبهم المساس المباشر أو المساس بالمؤسسات المحمية وفق القانون الدولي. إن التنظيم الدولي تطور وتنظم وفق الخبرات الإنسانية القاسية التي جعلت الإنسان مادة وعرضة للقتل والتشريد جراء الحروب بين الدول، وإن قصد هذا التنظيم كان حماية الإنسان من أن يكون ضحية الصراعات. وعليه فإنه وحتى في ظل الحروب الكبرى التي قد ينتج عنها قيام أحد الجيوش بمحاصرة مدن وأقاليم برمتها من أجل إجبار الجيش الخصم للرضوخ والاستسلام، وعلى ما في ذلك من عقوبات جماعية قاسية، فإن القانون الدولي لم يجز مثل هذه التصرفات ووضع ضمانات من أجل الحد من مساسها بالمدنيين من السكان.

لكن الحالة في قطاع غزة أكثر وطأة ولا تقع ضمن هذا المفهوم المباشر للحصار. فالذي يقع في قطاع غزة ليس حصاراً بهذا المفهوم، حيث لا يقوم جيش الاحتلال الإسرائيلي

بحصار قطاع غزة من أجل أن يجبر الجيش الفلسطيني- غير الموجود- على الاستسلام في معركة تجري بين الطرفين. فالجيش الإسرائيلي لا يحاصر غزة وفق هذا الفهم، وليس لحالة الاشتباك بينه وبين الفلسطينيين التي يفرضها من طرفه أي دلالة وارتباط بالخبرات السابقة للحصارات التي عرفتها الصراعات بين الشعوب.

إن ما دعته مجموعة من المتضامنين بحصار الابرتهايد ليس إلا عملية ممنهجة ومتكاملة من عزل السكان الفلسطينيين في قطاع غزة عن العالم الخارجي بغية السيطرة عليهم،[1] إنه يشبه ويتطابق بشكل كامل مع ما تقوم به إسرائيل من بناء لسور الفصل العنصري في الضفة الغربية، وهو يشكل سجنا لقرابة مليوني فلسطيني في قطاع غزة داخل سجن بمساحة ٣٤٠ كيلومتر محكم الإغلاق من جهة الشمال والشرق، ومحاصر عبر البوارج الحربية من البحر أما الجهة الجنوبية المتاخمة لمصر فإن الطائرات ووسائل المراقبة الإسرائيلية تجعل لإسرائيل اليد الطولى في تقرير مصيرها. وخلال ذلك يتم استخدام وسائل مختلفة لفرض الحصار التكنولوجي على القطاع من الطائرات الزنانة التي يتم استخدامها لغايات المراقبة كما لغايات تنفيذ عمليات عسكرية، والبالونات الطائرة والمناطيد، والبوارج الرابضة قبالة الشاطئ، حيث يتحول القطاع في نهاية الأمر إلى ما يشبه لعبة الفيديو التي تقوم طواقم من المجندين والمجندات الإسرائيليين في القواعد العسكرية الإسرائيلية على تخوم قطاع غزة بلعبها، ويكون سكان القطاع في هذه اللعبة الكبيرة أدوات يتم التحكم في كل شيء في حياتهم، بما يشمل كميات طعامهم، وكميات الأسمنت ومختلف مواد البناء المتاحة لهم، وكذا حركتهم واتصالهم بالعالم الخارجي عبر قطع الانترنت والكهرباء. يشكل هذا السجن الكبير الضيق كانتوناً معزولا عن العالم الخارجي تتحكم القواعد العسكرية الإسرائيلية خارجه بربطه وفصله عن العالم خارجه، وتتحكم بدرجة تفاعله مع هذا العالم. وبالتالي فإن هذا الحصار ليس حصاراً بالمعنى التقليدي المتعارف عليه بل هو عملية عزل وفصل عنصري ممنهجة ترتكز على أدوات الفصل العنصري المتعارف عليها القائمة على التمييز ضد سكان قطاع غزة الفلسطينيين، بسبب عرقهم العربي الفلسطيني وبسبب تطلعاتهم السياسية التي يراد لهذا العزل أن يحرمهم منها.

ويعرف البروفسور ريتشارد فالك نظام الفصل العنصري بأنه أحد أشكال الجرائم ضد الإنسانية. وهو، أي نظام الفصل العنصري، ليس بالضرورة أن يتطابق مع الإجراءات التي كانت

متبعة في جنوب أفريقيا من فصل عنصري وتمييز خلال الفترة ١٩٤٨ وحتى ١٩٩٩، المهم في الأمر بالنسبة للجريمة المرتكبة أن تبنى على تمييز ممنهج ضد مجموعة محددة وفقاً لعرقها أو أدينها، ويكون هذا الفصل مبطناً في هياكل حكم الدولة التي تمارس ذلك.[٢] ويعتقد البروفسور فولك أن استمرار المنع غير القانوني لدخول البضائع من وإلى قطاع غزة هو شكل منظم من أشكال العقوبات الجماعية ضد المواطنين المدنيين الواقعين تحت الاحتلال في قطاع غزة، وخرق فاضح لالتزامات مواثيق جنيف الأساسية وللقانون الدولي. ما يقترحه تحليل فالك هنا أن سياسات إسرائيل الممنهجة كما يصفها من منع حركة البضائع من وإلى قطاع غزة تقع ضمن التمييز الممنهج ضد مجموع المواطنين الفلسطينيين في غزة، وهو تمييز واقع بسبب العرق، وبالتالي تنطبق عليه الإشارة الدقيقة لحقيقة الفصل العنصري الذي يعرفه فالك في مقابلته المشار إليها.

كما أن ما تقوم به إسرائيل من محاصرة غزة والعقوبات الجماعية بحق سكانها يشكل انتهاكات فاضحة لمعاهدة العام ١٩٦٦ حول إنهاء كافة أشكال التمييز العرقي، ولمعاهدة العام ١٩٧٣ حول وقف ومعاقبة جرائم الابرتهايد.

إن من شأن تقديم الآثار المترتبة على الحصار ووقعه على حياة الناس وما يؤدي إليه من موت بطيء وتعطيل لحياة الناس أن يكون قرينة دامغة على سياسة التمييز العنصري التي تمارسها إسرائيل بحق القطاع وساكنيه تحت حجج وذرائع واهية.

## تداعيات الحصار

أثر الحصار الذي فرضته إسرائيل على كل مناحي الحياة في قطاع غزة، سواء على صعيد الأغذية أو على صعيد تطور التجارة الصناعة، أو على الصعيد الصحي والبيئي وفرص التعليم. وفي حالات كثيرة، كانت نتيجة كل تلك الإجراءات هي الموت المحقق لمئات الفلسطينيين، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

تميزت سياسة الحصار الإسرائيلي بشموليتها واستمراريتها حتى في الأوقات القليلة التي حاولت فيها إسرائيل تسويق تقديم «بادرات» من أجل تخفيف قسوة الحصار على الناس. لكن العلامة البارزة في تلك السياسة ركزت على منع دخول البضائع والأفراد من وإلى القطاع.

وفقط في حالات قليلة كانت إسرائيل تقوم بإدخال البضائع ضمن كميات محدودة وأنواع محددة لا تشمل كل ما يستخدم في الصناعة والبناء والبنية التحتية. إن قراءة كيف انعكس الحصار على حياة الناس ومسّ أمنهم وحياتهم وهددها، بل إنه تسبب في مقتل العشرات منهم بسبب عدم تمكنهم من تلقي العلاج أو السفر للخارج للعلاج هناك، يكشف بشكل جلي حقيقة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة بوصفه أداة مهمة من أدوات سياسة الفصل العنصري الإسرائيلية. وبحسب رئيس جمعية رجال الأعمال علي الحايك فقد توقف ٣٩٠٠ مصنع عن العمل بسبب الحصار، ففي قطاع الخياطة توقف قرابة ١٠٠ مصنع، ما ترك أكثر من ١٠ آلاف عامل بلا عمل. [٣]

وكما تذكر إحصائيات الأمم المتحدة فإنه في نهاية العام ٢٠١٢ وجراء الحصار فإن ٣٨٪ من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر، وأن ٥٤٪ من المواطنين غير آمنين غذائياً و٨٠٪ منهم يعتمدون على المعونات. وتقدر الأمم المتحدة أن قرابة ٣٥٪ من الأراضي الزراعية و ٨٥٪ من مياه الصيد لا يمكن الوصول إليها كلياً أو جزئياً بسبب التواجد العسكري الإسرائيلي فيها.

ووفق تقرير للأمم المتحدة فإن إغلاق القطاع من البر والجو والبحر يعتبر مصادرة لحقوق الإنسان الأساسية تتعارض مع القانون الدولي وترتقي إلى جرائم حرب. حيث أنها تقيد بشكل كبير الصادرات والواردات وحركة المواطنين من وإلى القطاع ووصولهم إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد. [٤]

كما أن وصول التلاميذ إلى مدارسهم قد يكون محفوفا بالمخاطر، وغالبا ما يتعذر وصولهم. إذ تُنفذ عمليات التوغل الإسرائيلية في هذه المناطق بانتظام، وبالتالي تتعرض الكثير من المدارس للأضرار مرارا. وأثرت المخاوف المرتبطة بالذهاب إلى المدرسة سلبا على الطلاب، حيث يفيد المعلمون بظهور علامات اضطراب نفسي واجتماعي على التلاميذ. حيث تضررت أو تعطلت الحصص الدراسية في ١٣ مدرسة تضم ٤٨٠٠ طالب وموظف، وتقع على بعد ١٥٠٠ متر من السياج نظرا لفرض القيود على الوصول إليها. [٥]

ويخلص تقرير لمركز الميزان يرصد تأثير الحصار على قطاع التعليم العالي إلى أن تداعيات

الحصار تهدد بشكل خطير محتوى التعليم العالي والأهداف المتوخاة، نتيجة لذلك، والتي يقع في جوهرها تنمية المجتمع وتطوره. وبالتالي يعمل على تخلف المجتمع وجعله عصياً على التنمية والتطور. ويحلل التقرير بتفصيل تأثير الحصار على مجالات قطاع التعليم المختلفة من المباني والمختبرات والمكتبات والبعثات التعليمية للخارج والتبادل المعرفي والبحث العلمي والتمويل. إن ما تقوم به إسرائيل في مجال التعليم العالي يعتبر أيضاً عقابا جماعيا في مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي الإنساني، كما يخلص التقرير.[٦]

من الناحية البيئية، يترك الحصار آثاراً جسيمة تمس حياة المواطنين، فهو من جهة يمنع عنهم إمدادات المياه بالشكل السليم نتيجة توقف العمل في ضخ آبار المياه التي توفر المياه الصحية للسكان، حيث أن الكثير من آبار المياه في غزة غير موصلة أصلاً بشبكة الكهرباء بسبب سوء البنية التحية في القطاع، ومع منع إسرائيل لدخول الوقود فإن هذه الآبار تصبح غير قادرة على ضخ المياه، إلى جانب عدم توفر قطع الغيار لهذه الآبار. لكن الجانب الأكثر خطورة هو توقف مضخات الصرف الصحي الرئيسية في مدينة غزة عن العمل نتيجة الأسباب نفسها. فمثلاً تقوم محطتان مركزيتان بخدمة المدينة في مجال الصرف الصحي تخدم الأولى أكثر من ٤٠٠ الف مواطن فيما تخدم الثانية ٧٠ ألفاً، وفي حالات كثيرة تتوقف هاتان المحطتان عن العمل وتنخفض كفاءتهما إلى قرابة ٩٠ بالمائة. ويمكن الاستدلال على سوء الوضع البيئي نتيجة الحصار من عدم تمكن محطات الصرف الصحي من العمل بفعالية خلال أزمة شتاء ٢٠١٣-٢٠١٤ وغرق مئات الآلاف من المواطنين بسبب الفيضانات التي اجتاحت بيوتهم من عبّارات الصرف الصحي. ووفق الكثير من التقارير فإن قرابة ٥٠ إلى ٨٠ مليون لتر من المياه العادمة يتم ضخها في البحر يومياً بسبب عدم توفر محطات معالجة أو تعطلها. و٩٠٪ من مياه القطاع غير صالحة للشرب.

وتؤثر إسرائيل على تزود القطاع بالكهرباء من خلال جملة من التدخلات التي هي في قلب أدوات الحصار التي تمارسها عليه. ولكن يجب قبل ذلك الانتباه إلى أن غزة تتزود بالكهرباء من ثلاثة مصادر: مصر وإسرائيل ومحطة التوليد. وعليه فإن إسرائيل عادة ما تقوم بالتالي:

١. وقف ضخ الوقود اللازم لعمل محطة الكهرباء.

٢. ضرب محطة التوليد كما يحدث خلال كل عدوان تشنه على القطاع.

٣. قطع خطوط الإمداد من مصر.
٤. وقف تزويد القطاع بخطوط الإمداد الإسرائيلية.

وحتى شهر نيسان ٢٠٠٨، أي بعد عامين من الحصار، توفي قرابة ١٢١ مواطناً نتيجة عدم تمكنهم من تلقي العلاج المناسب منهم ٣٥ طفلاً. وفيما لا تتوفر بيانات تفصيلية لاحقة بسبب حالات الحروب الثلاث التي شنت على القطاع مع وجود الحصار وإدماج البيانات حول ذلك مع كوارث الحرب الوخيمة، فإنه من المتوقع أن تكون نسبة الوفيات في زيادة مستمرة مع الوقت، وبنفس الوتيرة وربما أكثر مع تدهور الوضع نتيجة العدوان المتكرر ونتيجة اشتداد قبضة الحصار مع الزمن وتنوع وسائله. وتوفي حتى مطلع العام ٢٠١١، ٣٨٠ مواطناً بسبب الحصار.[٧]

وتتزايد نتيجة الانقطاع المستمر للتيار الكهربي الكوارث البيئية والصحية الجسيمة. فعلى الصعيد الصحي، يؤثر عدم انتظام التيار الكهربي -سواء من خلال انقطاع تزويد المستشفيات بالتيار، أو بسبب عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المولدات الخاصة بالمستشفيات- يؤثر على الكثير من أقسام العمل الصحي داخل المستشفيات منها: غرف العمليات – الحضانة – أقسام الحروق – العناية المركزة – تطعيمات الأطفال – الأغذية – مرضى الأجهزة التنفسية الذين يحتاجون باستمرار لأجهزة التبخيرة– الرعاية الصحية – النظافة والصحة العامة – الأطفال الذين يعانون من حالة الشلل الدماغي ويحتاجون باستمرار لأجهزة شفط الإفرازات على مدار اليوم– المختبرات وبنوك الدم– توقف عمل محطات الأكسجين –أقسام الأشعة– مرضى الفشل الكلوي الذين يحتاجون لعمليات غسيل منتظمة. وهناك أكثر من ١٢٢٠ مريضا بالسرطان والقلب يتلقون العلاج في مستشفيات قطاع غزة ومع توقف الخدمات الخاصة لهم في المستشفيات فإنهم ينتظرون دائماً أن يضافوا إلى قائمة ضحايا الحصار التي تطول يوماً بعد آخر.[٨]

يرتبط هذا بتداعيات الحصار على الوضع الصحي. فوفق إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان الميدانية، قد يتوقف قرابة ٨٨ جهازا لغسيل الكلى عن العمل مع استمرار الحصار، ما يحرم ٤٧٦ مريضا بالفشل الكلوي من إجراء عملية الغسل الكلوي التي يحتاجونها (٣-٤) مرات أسبوعيا، بجانب توقف ٤٥ غرفة عمليات، و١١ غرفة لعمليات الولادة القيصرية، وتوقف ١١٣ حضانة للأطفال الخدج.

كما يؤدي إلى توقف خمس بنوك دم مركزية ومختبرات الصحة العامة وثلاجات تطعيمات الأطفال وثلاجات الأدوية الحساسة والعنايات المكثفة وأقسام الطوارئ والأشعة التشخيصية المختلفة ومراكز الجراحات التخصصية وجراحة الأوعية الدموية والمخ والأعصاب والعيون والعظام وجراحة المناظير. ويمكن لمثل هذه القائمة أن تطول لتشمل عشرات المرافق الأخرى في المستشفيات والأجهزة الموجودة في داخلها، والتي تشير في المحصلة إلى تدهور الوضع الصحي بصورة بشعة.

الدكتور محمد أبو شعبان رئيس قسم الدم والأورام في مستشفى الرنتيسي يقول إن مرضى السرطان يحتاجون للعديد من الأدوية الأساسية وضرورية لعلاجهم مضيفاً" إن نقص بعض الأدوية نتيجة الحصار المفروض على القطاع يسبب عائقا أمام استمرار الرحلة العلاجية لمرضى السرطان مثل TEMODAl – CCNU– TG وأدوية لحالات اللوكيميا (سرطان الدم) مثلVCRوغيرهم".[٩]

أما الآثار المترتبة على حصار غزة في قطاع الزراعة فجسيمة، فمن جهة، حرم «احتفاظ» إسرائيل بما يعرف بالمنطقة العازلة، السكان من زراعة قرابة ٢٦ ألف دونم هي من أكثر مناطق القطاع خصوبة، بجانب ما يصيب الطيور والحيوانات من نفوق نتيجة الغارات والاجتياحات ومنع المزارعين من تصدير منتجاتهم، وبالتالي فسادها. ويحظر الجيش الإسرائيلي الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة في نطاق ٣٠٠ متر من السياج الحدودي/ في حين أن الوصول إلى مئات الأمتار من تلك الأراضي أمر محفوف بالمخاطر، على حدّ توصيف تقرير دولي.[١٠]

ولم يسلم الإعلام والصحافيون من تداعيات الحصار المدمرة، حيث يرصد تقرير فلسطيني هذه الانتهاكات التي تتراوح بين تقييد حرية التغطية، والحدّ من النشر إلى قصف وسائل الإعلام وقتل الصحافيين واستهدافهم بشكل متعمد.[١١]

وتؤكد دراسات حقوقية أن الحصار القاسي على القطاع يمس فئات المجتمع المختلفة، خاصة المرأة حيث كشف تقرير للمرصد الأور متوسطي لحقوق الإنسان أن نصف النساء الفلسطينيات الحوامل في قطاع غزة يعانين من مرض فقر الدم «الأنيميا»، بسبب سوء الأحوال المعيشية الناجمة عن الحصار المفروض على القطاع وأن المرأة تدفع الفاتورة الأعلى

تكلفة بسبب الحصار الذي فاقم بشكل غير مسبوق الأوضاع الإنسانية، حارماً إياها، أي المرأة، من التمتع بكامل حقوقها الإنسانية.[١٢]

ويحظر القانون الدولي بشكل قاطع العقوبات الجماعية، وتكثر في مواد القانون الدولي ومواثيقه واتفاقياته على نحو متكرر تلك المواد خصوصاً المادة (٣٣) من اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ والمادة (٥٠) من لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية للعام ١٩٠٧ والبروتوكول الإضافي الأول المكمل لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، حيث تنص المادة ٧٥ (٢)(د) من البروتوكول تحظر بشكل واضح لا لبس فيه العقوبات الجماعية تحت جميع الظروف.

وتشمل الفقرة ٢(ت) من عهد التمييز العنصري الإجراءات التي تمنع مجموعة عرقية ما من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد. وهذا الإقصاء ينجم وفق استطراد الفقرة ذاتها، من خلال منع توفر الظروف والسياقات التي تتيح تطور هذه المجموعة. ويقوم تقرير دولي بمراجعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي نجم عن حصار إسرائيل لقطاع غزة ليخلص إلى انطباق الفقرة ٢(ت) على حالة القطاع من حيث ممارسة إسرائيل لسياسات الفصل العنصري ضد الفلسطينيين هناك.[١٣]

تعتبر أن أي دولة تُسخّر قوانينها وسياساتها لانتهاك حقوق الإنسان، أو لاضطهاد فئةمعينة من المجتمع (عرقية أو إثنية أو قومية أو دينية) بغية إبقاء أو إدامة سيطرة النظام الحاكم أنها ترتكب جريمة الأبارتهايد. إن جملة الاجراءات التي يتحدث عنها باتريك بوند تشبه إلى حد بعيد تلك الممارسات التي كانت متبعة في جنوب أفريقيا.[١٤]

وتتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية ضد القطاع في تراكم واضح حول الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتي بدورها تعزز منظومة إجراءات العزل العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق القطاع وساكنيه. يؤكد تقرير لمركز حقوقي أوروبي أن الجيش الإسرائيلي وخلال عدوانه على غزة في صيف عام ٢٠١٤ استخدم مئات المواطنين المدنيين دروعاً بشرية حيث تم احتجازهم لساعات وبعضهم لأيام تعرضوا خلالها للمعاملة اللاإنسانية والمهينة ولأنواع من المعاملة القاسية، كالضرب والإهانة والشتم والتجريد من معظم الملابس وتكبيل الأيدي

وأحيانا الأرجل وتعصيب العيون، ووضعهم تحت أشعة الشمس الحارقة لمدة طويلة. بل إن التقرير ذاته يشير إلى أن «استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية يمثل – فيما يبدو– سياسة إسرائيلية، أكثر من كونه حالة فردية، إذ إن هناك حالات مماثلة لتلك التي تم توثيقها في غزة، حدثت أيضاً في الضفة الغربية، حيث وثق التقرير حالتين حصلتا مؤخرا في سلواد وسط الضفة».[١٥]

ووفق فالك فإن إسرائيل لا تمتلك الحق في الدفاع عن نفسها في قطاع غزة، وبالتالي فإن جرائمها ضد سكان قطاع غزة خلال الحروب الثلاث التي شنتها على القطاع لا تستند إلى مبدأ الحق في الدفاع عن النفس، بل تقع في باب جرائم الحرب، وأبعد من ذلك فإن الحصار اللاإنساني والدموي المفروض على القطاع والذي يقود إلى موت العشرات شهرياً بسبب عدم التمكن من السفر لتلقي العلاج ونقص المواد الأساسية في المستشفيات ليس إلا وجها آخر من جرائم الحرب التي لا تستند إلى أي مبرر، ولا يمكن أن يتم تغليفها بمرجعيات قانونية.

كما شبهت تقارير حقوقية ما يحدث بالموت البطيء الذي يكون خاتمة سلسلة من الانهيارات الحادة التي تتهدد مفاصل الحياة في قطاع غزة، إثر وصول الحصار المفروض عليه إلى مستويات غير مسبوقة. إن الظلال القاتمة لعقاب جماعيّ إسرائيلي عمره ٧ سنوات أطبق قبضته على القطاع، تطلق جرس الإنذار حول جريمة عقاب جماعي متواصلة ضد قطاع غزة بصورة ترقى إلى توصيف جرائم ضد الإنسانية وفق القانون الدولي.[١٦]

ويتحدث تقرير للمرصد الأور متوسطي من خلال شهادات بعض الضحايا وأهاليهم وتقارير صدرت عن أطباء عايشوا عدوان ٢٠١٤ على غزة أن إسرائيل استخدمت أسلحة «غير تقليدية» (قنابل مسمارية وأسلحة الدايم) والتي تسببت في «آلام لا مبرر لها» حسب التقرير، مثل إحداث تهتكات كبيرة في أطراف المصابين والجثث، أو حروق عميقة تصل إلى العظام، أو وجود شظايا تدخل الجسم دون وجود آثار خارجية لها، أو التسمم، وهو ما يجعل من استخدامها في الأماكن المكتظة بالسكان محظوراً، سواء من الناحية القانونية أو الأخلاقية.[١٧]

# الهوامش

1 «Cairo Declaration to end Israeli Apartheid siege of Gaza», 3/1/2010 http://www.thecanadiancharger.com/page.php?id=5&a=266

2 «Richard Falk: Maintaining the Unlawful Siege of Gaza is a Crime against Humanity», 10/8/2014, Iran Review http://www.iranreview.org/content/Documents/Maintaining-the-Unlawful-Siege-of-Gaza-is-a-Crime-against-Humanity.htm

٣ حسن دوحان، «قطاع غزة على شفا كارثة اقتصادية وإنسانية وبيئية»، الحياة الجديدة، ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣.

4 Humanitarian condition in the Gaza strip, July 2011, http://www.ochaopt.org/reports.aspx?id=103&page=2

٥ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة، حزيران ٢٠١٣.

٦ مركز الميزان لحقوق الإنسان، واقع التعليم العالي في قطاع غزة في ظل الحصار، غزة، ٢٠١٠.

٧ فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، «معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي»، مركز الزيتونة، بيروت، ٢٠١١.

٨ «بين الحياة والموت: حصار غزة سيف مسلّط على رقاب ١٢٢٠ مريضاً»، الحياة الجديدة، ٣/ ٤/ ٢٠٠٨،الرابط http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=143486

9 http://www.moh.gov.ps/hos/?p=1090

١٠ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة،حزيران ٢٠١٣.

١١ أحمد حماد، أثر الحصار الإسرائيلي على وسائل الإعلام في قطاع غزة، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، رام الله: ٢٠١٠.

١٢ المرصد الأورمتوسطي، حصار غزة يهدد كل جوانب الحياة لنساء غزة، كانون الأول ٢٠١٣،جنيف

13 Human Sciences Research Council of South Africa, Occupation, Colonialism, Apartheid? A re-assessment of Israel's practices in the occupied Palestinian territories under international law, May 2009 Cape Town, South Africa.

14 Patrick Bond, «To Exist is to Resist: From Apartheid South Africa to Palestine», 13/10/2010, http://www.counterpunch.org/2010/10/13/from-apartheid-south-africa-to-palestine/

١٥ المرصد الأوروبي لحقوق الإنسان، «منظومة السيطرة الإسرائيلية: استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية»، تشرين الأول ٢٠١٤،جنيف

16 Euro-Mid Observer, Slow Death The Collective Punishment of Gaza has reached a Critical Stage, Geneva, September 2013.

١٧ المرصد الأور متوسطي، «الهجمات العشوائية والقتل العمد: إسرائيل تنتقم من غزة بقتل مدنييها»، تشرين الأول ٢٠١٤،جنيف.

# الفصل الرابع

## المقاومة والتحرر:

## ما بين فلسطين وجنوب أفريقيا

# ١

# حاصر حصارك:
# حركات المقاطعة من جنوب أفريقيا إلى فلسطين

**هديل بدارنة***

مذ شنت أثينا حصارها الاقتصادي على ميلوس ابتغاء تحقيق نصرها العسكري في الحرب البيلوبونيسيّة، وحتى فرض العزل والإقصاء الاقتصاديين على كوبا وقطاع غزة في القرن الواحد والعشرين، وُظِّف التضييقُ والحصار الاقتصاديّ كسلاح سلطويّ لإضعاف المنطقة المستهدفة وسكّانها وإحكام السيطرة الجيوسياسية عليهما (فيشر ٢٠١٤).

يسرد لنا تاريخ الحضارة أن السلطة، على كافة أشكالها، اعتمدت في كثير من الأحيان العزل والإقصاء الاقتصاديين سبلا لتحقيق مآربها في بسط الهيمنة وتثبيتها، فإن أبرز التدابير التي تبنتها قريش ضد بني هاشم مثلا كانت حصارا اقتصاديا طال ثلاث سنوات أنهك المسلمين الأوائل، وهي ذات الآلية التي انتهجها النبي محمّد لاحقا، بحصاره للّاجئين من الإسلام، والذين اعتصموا هاربين من التوسعية الإسلامية بحصون بلدة الطائف (منتغومري ٢٠٠٨).

---

* باحثة في مجال الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع.

استمر تمظهر هذه الآلية السلطوية عبر التاريخ الحديث، وقد شهدت «تطورا» واسعا في أساليبها ونتائجها إبّان الحروب العالمية الأولى والثانية. فقد تم توظيف المقاطعة الاقتصادية على وجهها السلطوّي مرارا وتكرارا بين أقطاب الثنائيات الجغرافية من «الشرق» إلى «الغرب». إلا أنّ فعل المقاطعة لم يبق فعلا حصريّا في قبضة السلطة ووكلائها، فلم يمض الكثير من الوقت حتى أُنجِزَت استعادتُه الثوريّة بيد المتسلَّط عليهن/ هم كأداة مضادة، آملين فيها نخر الأعمدة الاقتصادية الدّاعمة لأصحاب السلطة.

شهد القرن التاسع عشر الكثير من حركات المقاطعة الثورية هذه، ومنها كانت حركات المقاطعة السوداء في الولايات المتحدة حيث أعلن المستعبَدون السود عام ١٨٣٠ مقاطعة المنتجات التي أُجبرُوا على صناعتها في ظل نظام الاستعباد الأبيض (Glickman 2004, pp889-912).

وفي الطرف الآخر من المحيط الأطلسي، انتفضت مجموعة من الفلاحين الإيرلنديين بحملة مقاطعة مناهضة لـ «تشارلز بويكوت»، وكيل ملاكي الأراضي البريطانيين في إيرلندا. ردا على سياسات الإقطاعي «بويكوت» الشرسة ضد الإيرلنديين في أراضيهم في «كاونتي مايو»، لوّح سكّان المنطقة بشعار «قاطعوه»، حتى أن اسم «بويكوت» في الإنكليزيّة ظل منذ ذلك الحين ملازما لحركات المقاطعة المناهضة للسلطة ودالا عليها (Tiffany 2008, pp527-533).

ولربّما، أول ما يتبادر للذهن، عندما تُلفظ كلمتا «حركة المقاطعة» في عصرنا، هي حركات جنوب أفريقيا سابقا وفلسطين حاليّا، وكل ما يتبع ذلك من تداخلاتها المفاهيميّة والممارساتيّة. إذ يُجاور ماضي التّجربة جنوب الأفريقيّة وحاضرها، الواقع الفلسطيني على الكثير من المستويات، حتى انّه شاع الرّبط بين البلدين، إن كان للتشديد على الغبن العنصري المشترك الجاثم عليهما أو دفاعيّةً على الاختلاف الافتراضي بينهما وهرميّة شرّهما. ولا يمكن في الحالتين إنكار هذا الرّبط التخاطريّ الذي وضع جنوب أفريقيا صورة مرآة لفلسطين فيما يخص السياسات الاستعماريّة القمعيّة وتبعاتها على مصير المجتمعات المستعمَرة. وكما في حال أي نظام استعماري استبدادي تكون سياسات الاخضاع الاقتصادي متأصّلة في انطلاقة النّظام واستمراريّته، وهو ما يظهر بمنهجيّة واضحة في فلسطين وجنوب أفريقيا، وإن اختلفت الحيثيّات. ردّا على ذلك، تكوّنت حركات المقاطعة المناهضة لطغيان النظامين

والتي توسّعت عالميّا كي تردّ الجميل وتضيّق على الشّركات الرّاعية للأنظمة تضييقا مضادّا. يهدف هذا المقال إلى تقديم قراءة مقارناتيّة ما بين البنى الاقتصاديّة المتشكّلة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي الإمبريالي[1] في البلدين ومحاولات حركات المقاطعة لتفكيكها ومحاربتها، وذلك استنادا لمراجعات تاريخية وإضاءات نقديّة.

## النّظام الاستعماريّ الرّأسماليّ: جنوب أفريقيا وفلسطين

خُلِقت في العالم الجنوبي، ومع صعود الرأسماليّة والموجات الاستعماريّة، محميّاتٌ اقتصاديّة محاصرة ومهيأة لامتصاص الاستهلاك وتوفير الموارد وإفراز الأرباح. بزغت هذه الصورة في فلسطين وجنوب أفريقيا، فمنذ بداية تنفيذ المشاريع الاستعمارية البيضاء حتى يومنا هذا، أرسى الاستعمار في كلا البلدين حالةَ أزمةٍ اقتصادية اجتماعية وسياسية مستمرة، أزمةٌ تسحق الجماعات المستعمرة ومواردها، وتفتت إمكانية الانتاج المحلّي، وبالتالي تقضي بالكامل على أي محاولة لتقرير مصير جمعيّ يتجاوز الحكم الرئاسي التّبعيّ. وكان لا بد بسبب تحوّل البلدين لقواعد أمن ماديّ للقوى الاستعمارية هذه، من التقاء نقاط التماس وظهور وشائج معرفيّة تاريخيّة فيما يخص الواقع الاقتصادي الناشئ وآليات مواجهته. مع ذلك، ليس مفاد هذا أبدا أن النموذجين (الجنوب أفريقي والفلسطيني) وجهان لعملة واحدة أو مادّتان تاريخيتان متطابقتين، إذ إن الفروقات بينهما أكثر من أوجه الشبه، ولا مجال لموقعتهما الأول مرجعا مطابقا للآخر إلا عبر قراءة سطحيّة غير مجدية.

كثيرة هي الاختلافات وانعكاساتها بين المنظومتين الاستعماريتين، ولعله من الصعب التطرق لها كلها، إلا أن أهم الفروقات هي تلك المتعلّقة بأدائيتها الأيديولوجيّة. فبينما قام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا على النهج الاستعماري الذي ربط دول الأم الاستعمارية بمستعمراتها عبر أقلية استيطانية بيضاء، كتفويض سلطويّ أو جهاز تحكمّي تماشيا مع نزعتها الرّأسمالية، ارتكزت منظومة الاستعمار الصهيوني في فلسطين على الاستيطانية التوسّعية ديمغرافيا وجغرافياً، وأُدمِجَت المطامع الاقتصادية بالمساعي الاستيطانية، الأمر الذي أثر وتأثر بالنظم الاقتصادية المتشكلة في فلسطين والمنطقة المحيطة بها. تطلب الاستعمار الأخير الذكر،

كاستعمار استيطانيّ، موارد بشريّة استيطانية ليس لسدّ شهيّة السّوق الاستعماري فحسب، بل أيضا لتلبية حاجة التعبئة السكّانية ولقلب المعادلة الديمغرافية باعتبارها ركنا من أركان الاستيلاء العرقيّ الكولونياليّ. بكلمات أخرى، لم يكف إفقار الفلسطينيين المُمَنهج، واستلاب أملاكهم، واستغلالهم كأيد عاملة رخيصة (كما في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا)، فقد كانت، ولا تزال، هناك ضرورة لعمليات إبادة وتهجير جسدية مستمرة. لا تأتي هذه العمليات كمجرد أداة ترهيب ضبطية كما في أي نظام قمعي، إنما كشرط أساسي للمنظومة الاستعمارية الاستيطانية، فالاستعمار الصهيوني استعمار استيطاني إحلالي و«إحلاليته هي إحدى مصادر خصوصيته بل وتفرده» (المسيري ١٩٨٢، ص ١٦٩).

ضمن هذا كله، كما سنبيّن، نمت وازدهرت صناعات تكنولوجيا السيطرة وأجهزة التحكم الديمغرافي في سوق الأسلحة، مُشكّلة بحد ذاتها موردا اقتصاديا ربحيّا، إلى جانب كونها ممارسة استيطانية استعماريّة. ومع كل الفروقات المنبثقة عن العوامل هذه وغيرها، فإنه مع ذلك يصعب إغفال أوجه شبه في بعض الآليات والسياسات الاستعمارية الموظفة في البلدين، حيث أنها تحاكي بعضها البعض وتتماثل، إلى حدّ كبير، بمحرّكاتها ونتائجها.

إن الفصل الاقتصاديّ وتجزئة الجماعة المستعمَرة لهي من أبرز هذه الآليات وأهمها، والتي يرافقها منطق سلطويّ بسيط: شرذمة الجماعة ومن ثمّ زجّها في فضاءات معزولة ومحاصرة من جهة، ومبعدة عن المراكز التجاريّة من جهة أخرى، هي ذاتها المساحات التي تنشأ في أعقاب كل من التطهير العرقي والطبقي للحيّز، أو ما سميّ في أبارتهايد جنوب أفريقيا «البانتوستان»، حيث قبع العمال الأفارقة في بؤر عمل قسرية، تركزت معظمها في صناعة المناجم، خاضعين للمراقبة البوليسية والعسكرة (Legassich and Wolpe 2016).

خلق نظام البانتوستان مخيمات عمل رخيص مطوّقة بحواجز ونقاط تفتيش ومغلّفة بجدران فصل إسمنتية، وبعد أن أجبر العمّال على إبراز تصاريحهم عند الذهاب والاياب متلقين أجورا بخسة، أصرّ نظام الفصل العنصري أن لهذه البانتوستانات استقلاليتها الإداريّة الكاملة (كلاين ٢٠١١، ص٦١١) قد لا يطابق هذا تماما الفصل الاقتصادي-العنصريّ الذي تتبعه إسرائيل فيما يتعلق بالعمالة الرخيصة الفلسطينية، والتي تغيرت ملامحها عبر

العقود الأخيرة، لكننا نرى تبعات البانتوستان الحرفية في عدة قطاعات، كالزراعة في مناطق غور الأردن (Hanieh 2013, p.100). أو المناطق الصناعية كـ«باركان» في الضفة الغربية و«عيدان» في النّقب، ذلك على سبيل الذكر لا الحصر. أما الصورة المجازية فتنعكس في نقل كل فلسطين كوحدة جغرافية إلى بانتوستانات مبعثرة في الأطراف الاقتصادية، تكون معزولة عن بعضها البعض، خاضعة لمراقبة الحركة البشريّة والتجاريّة، رغم تواصلها الجغرافيّ. من هنا، تكون عمليّة «البانتوستانيّة»[٢] للحيّز الجنوب أفريقي كـ«ترانسيكي» و«كوازولو»، أو الفلسطيني كقطاع غزة والضفة الغربيّة والنّقب، أهم تقنيّات السّيطرة المنفذة من قبل الأنظمة الرأسمالية والاستعمارية، والتي بمساعدتها تُراكم قواها (المسيري ١٩٨٢، ص ١٦٦–١٦٧).

في المقابل، يتّخذ اقتصاد النظام الرأسمالي الاستعماري بنية عكسية ترفض الشرذمة والتقسيمات وتصبو إلى الكليّة في الهيمنة والاستغلال الاقتصاديين، فلا تفرّق إسرائيل بين دخلها المحصّل من غزّة أو الجليل أو الجولان، حتى أنه لا وجود لمعطيات رقميّة تفصل بين هذه المناطق في تقارير الشّركات والصناعات الإسرائيلية بتاتا، وفي جنوب أفريقيا كذلك الأمر لم يُفصل دخل البانتوستانات، عن ذلك في جوهانسبورغ (Legassich and Wolpe 2016).

أما التكوين الاقتصادي المصاغ في ظل البانتوستانيّة فيُنتِج أسواقا أسيرة مؤهلة لاستيعاب منتوجات المنظومة الاستعمارية الرأسمالية في شتى القطاعات. تبعا لذلك، يتحوّل المستعمَرون، أو من تبقى منهم بعد الطرد والإبادة، من عبء ديمغرافي وتهديد وجوديّ إلى مصدر دخل ثابت، كمستهلكين في سوق أسير، داعمين شتى صناعات الاستعمار. وهكذا تنهال الشركات ووكلاؤها بكلّ قواها لتغمر هذه المعازل بمنتوجاتها المفروضة عنوة على المستهلكين. ولعله من الممكن تشبيه هذه الحالة بـ«كانتين» الأسير الفلسطينيّ في السّجون الإسرائيليَة، والتي تفرض على الجسد الفلسطينيّ الأسير استهلاك منتوجاتها لسدّ حاجاته الأساسيّة في السجن دون توفّر أي بديل خارجيّ. فإنّ عقليّة التذرير والاستفراد والأسر هي ذاتها، تُخضع الجسد والحيّز الاقتصاديّ ماديّا ومعنويّا لحالة حصار مستمرة، وتحوّل المستعمَر لأداة إنتاج غير مكلفة، ومصبّ استهلاكي أسير، وهو الأمر الذي يسهم بإعادة إنتاج الحكم الاستعماري الاقتصادي والتثبيط الناجم عنه.

لكنّ الجسد البنّي والأسود، كما سبق وذكر، لا يكون فقط محطّ استهلاك راكدا، إذ تَفرض عليه المنظومة الاستعمارية الدّور الإنتاجيّ أيضا، وتقوم باستغلاله للعمالة الرخيصة في معظم القطاعات والصناعات. ومن ضمن صناعات أنظمة الاستعمار والفصل العنصري التي استهدفت العمالة الفلسطينية والجنوب أفريقيّة تظهر ما سنسميه هنا بالـ«صناعات الأيديولوجية». لا نقصد بهذا التدليل على وجود أي صناعة مفصولة عن أيديولوجيّة المنظومة التابعة لها، ولكن الإشارة إلى الصناعات الاستعمارية المتميّزة بالعلاقة الوطيدة بين حاجتها الاقتصادية من جهة والأيديولوجيّة المولّدة لها من جهة ثانية. تهالكت القوى الاستعمارية بشكلها المُمَأسس، منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم، على الموارد الطبيعيّة كالفحم، والذهب، والماس وغيرها من المعادن في إفريقيا عامة وجنوب أفريقيا خاصة، فاستغلالها هو إحدى القوى الدافعة الرئيسية التي قامت عليها –وتقوم- منظومة الاستعمار الرأسمالي العنصري أيديولوجيّا.[٤] تعدّ صناعة المناجم العامود الفقري للنظام النيوكولونيالي في جنوب أفريقيا اليوم، إذ إنها تحصّل في دورة أرباحها مئات المليارات من الدولارات سنويّا وتغذّي الرأسمالية الإمبريالية المعولمة بشركاتها البريطانية والهولندية والبلجيكية ووكلاءها المحليين. علاوة على ذلك تعتمد هذه الصناعة على العمالة اليدوية السّوداء والتي تشمل نصف مليون عامل في ظروف لا انسانيَة يصعب على المرء تخيلها أو وصفها. أما في السّياق الفلسطينيّ، فشكلت الأرض سندا كبيرا للاستعمار الصهيوني، فمنها تنطلق وإليها تعود كل مصالحه الاقتصاديّة-الاستيطانيّة. إثر ذلك تولّدت ضرورة توظيف العمالة الفلسطينية في صناعة الإعمار كصناعة أيديولوجيّة تشبع نهم التوسّعية الاستيطانيّة في فلسطين على حساب استغلال اقتصادي للفلسطينيين (Amos 2016) بيد أن الأغلبيّة السّاحقة من عمّال الاعمار الإسرائيلي فلسطينيين، ذلك رغم هجرات العمل المتدفقة للسوق الإسرائيلي (Busso2015) وقد يبلغ دخل صناعة الإعمار المكوّنة بمعظمها من شركات إسرائيلية مئات المليارات من الدولارات سنويا، دون أخذ سوق العقارات -الدّسم ربحيّا- بالحسبان.

يهيّئ تضافر هذه الآليات الاستعمارية والصناعات المتطفلة عليها أرضيّة خصبة للشركات المحليّة والعالمية، والتي مع اقتحام العولمة النيوليبرالية وتطوّر التكنولوجيا، اكتسبت دورا مركزيّا في تركيز الثروات بيد الطبقات الحاكمة وتصعيدها وتيرةً وكمّاً. ينعكس ذلك في كل دول عالم الجنوب، أو دول الأطراف بلسان سمير أمين (٢٠١٢) ولا سيّما في جنوب أفريقيا وفلسطين.

## برعاية الشّركات الخاصّة

من أهم ما أنجزته حركات المقاطعة في كل من فلسطين وجنوب أفريقيا، لربما أهم من انسحاب شركة معيّنة أو أخرى، هو التنّبه للدّور الحيويّ الذي باتت تؤديه الشركات في المنظومة الاستعمارية، وإدراك ثقل القوى السياسيّة التي راكمتها الشّركات والمجموعات التّجاريّة بدعم الرأسمالية المعولمة. فما قامت به حركات المقاطعة هو استهداف الشّركات المنتفعة من النظام القائم دون التركيز الحصري على أجهزة النظام الأيديولوجيّة، بالمفهوم الألتوسيريّ، ووظفت الضغط على العديد من الشركات وعلى المستثمرين فيها، هادفة الى تقليص الأرباح المستمَدّة من نظام الفصل العنصري أو الاحتلال قدر المستطاع.

ارتبطت الشّركات في فلسطين وجنوب أفريقيا، كما في أنحاء العالم، ارتباطا وثيقا بأسواق ذات ايقاع سريع مبنيّة على الاستثمار التنافسيّ، ومتعلّقة بممارسات الأنظمة الاستعمارية، فقد أسعفت الأنظمة بناها وسياساتها القطاعات الخاصة لتضمن لها نموا مستداما وزيادة مستمرة في الأرباح.

على سبيل المثال، موّلت تقنيّات التحكّم الديمغرافيّ صناعات تكنولوجيّة ضخمة حضنت شركات عالميّة ومحليّة، وأفرزت أسواقا مثقلة بالتكنولوجيات الأوروبيّة على الصّعيدين المعرفي والإنتاجيّ. احتلّت «هيولاد باكارد» (HP أو الأدق تسميتها اليوم HPE). في فلسطين وقبلها «بولارويد» في جنوب أفريقيا مكانة مركزيّة في الحفاظ على تنامي صناعة الضبط السّكاني، حيث توفّرت الحوافز الاقتصاديّة من عروض وتسهيلات ضريبيّة برعاية «الأنظمة المخصخصة» في البلدين،[٥] وبهذا جسّدت الشّركتان الأميركيّتان، هيولاد باكارد وبولارويد، عيّنة صغيرة عما يدور ضمن العلاقة السيمبيوزيّة (تكامليّة) بين أيديولوجيّة التفوّق العرقي ونزعة مراكمة الأرباح الرأسمالية في سياقها الاستعماريّ.

«صوت داخليّ سيؤكد لك عندما ستلتقط صورة جميلة. كاميرا بولارويد»،[٦] هكذا نصّت دعاية الشركة الأميركية العالمية ذات النفوذ لكاميراتها، إلا انّ الصّورة لم تكن جميلة أبدا في جنوب أفريقيا، فقد التقطت بولارويد بخدمة الأبارتهايد وجوه أفراد الشعب الجنوب أفريقي بهدف توثيقهم في بطاقات هوية خاصّة حملها السّود بأمر «قوانين العبور» لنظام

الفصل العنصريّ والمعروفة بـ «كتب العبور»، والتّي كان على السّود إبرازها على الحواجز وعند التفتيش العشوائيّ. غزت شركة بولارويد السوق الجنوب أفريقي سنة ١٩٣٨، حينها مثّلت الكاميرا أولى الأجهزة التحكّمية البصريّة والتي لم يكُن بوسعِك امتلاكها إن لم تكوني في عداد الأغنياء أو في صفوف الأنظمة. فقد أثارت الكاميرا استغراب الجماهير، إذ لم تكن قدرتها على تجميد اللحظات ونقلها من المجرّد إلى المادّي بأمر عابر، حتى أنها أربكت نلسون مانديلا سنة ١٩٩٠ عند خروجه من السّجن، لدرجة أنه خمّن هذه العدسات المباغتة سلاحا جديدا تم تطويره خلال تغييبه في الأسر ثلاثة عقود.[٧] لم يكن القائد الجنوب أفريقي على خطأ، فما أنتجته بولارويد في جنوب أفريقيا كان بالفعل سلاحا ديمغرافيّا شدّد القبضة على حركة السّود ووثّق تفاصيلهم في سجلات السلطة الرقابيّة. ومثلما روّجت بولارويد: «بأقل من ثانيتين بعد أن تضغط الزّر الأحمر تمنحك بولارويد الصّورة التّي ستكشف العالم لك، كما لم تشهده من قبل»، عالم تجاريّ تدخل فيه السلطة حيز الجماهير وترصده بملامحه وتحرّكاته وتفاصيله، أفرادا وجماعات.

تسير شركة هيولاد باكارد الأميركية على خطى بولارويد وتشقّ طريقها التجاري في فلسطين المحتلّة، وذلك من خلال تطويرها لآلية «بازل» التكنولوجيّة المستخدمة في الحواجز الإسرائيليّة كـ «قلنديا» و«الجيب» و«الجلمة»، والتي تضمن مسحا تصويريّا لوجوه الفلسطينيين وبصماتهم، المُتاح لها أصلا الخروج من حدود الضّفة. كذلك، عملت هيولاد باكارد جاهدة على تطوير «كتب العبور» بصياغتها الصهيونية أو ما بات يسمّى البطاقات الممغنطة أو الهويات البيومتريّة المفروض على المتقدمين من سكّان الضفّة شراؤها لمعاملات تصاريح الخروج، سواء أكان ذلك للعمل أم الزيارة أم تلقي العلاج، وبهذا يقدّم منتوج هيولاد للنظام الصهيوني الاستعماري جهازا تسلطيا عرقيا كما في جنوب أفريقيا، ويمكّنه من إذلال مئات الآلاف من المتقدمين للبطاقات عبر إجراءات البيروقراطية الصهيونية القاسية من جهة، وخلق قاعدة معلومات عن المتقدمين للبطاقة من جهة أخرى.[٨]

إذا ما أمعنتِ النّظر في تحرّكات الشّركات الخاصّة، كهيولاد باكارد وبولارويد، ومؤسسات رؤوس الأموال العالمية كصندوق النقد أو البنك الدوليين، ستجدين أن أكثر ما يستثير شهوتها

الرأسمالية هي الأزمات، والصّدمات، كالحروب والاجتياحات والهجمات العسكريّة، أو حتى الكوارث الطبيعيّة. فكما أكدت ناعومي كلاين، ترغب الشركات الحقبات الأزماتية، انسجاما مع رأسمالية الكوارث لتباشر في جني أرباحها عبر هندسة اجتماعية واقتصادية وسياسية جذريّة بذريعة الـ«ضرورة» المطلوبة في سبيل «إنقاذ» ضحاياها (كلاين ٢٠١١، ص ١٩١).

ولا نبالغ إن قلنا إن ما تنتجه الكوارث هو «صناعات إنقاذ»، وما يندرج تحتها من أسواق إعادة إعمار، وأمن خاص، وحتى مشاريع المجتمع المدني كـ «إعادة التمكين» للمجتمعات المعنَّفة. وفي البعد الاستعماريّ، يزداد تعلّق الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري بالصدمات لكونها جزءا لا يتجزأ من كينونته السياسية ومن أداء اقتصاده السّادي. على سبيل المثال، نالت شركة الأسلحة الإسرائيليّة «ألبيت سيستمز» مكاسب ماديّة عملاقة خلال وبعد الهجمات الدموية الثلاث التي شنّتها إسرائيل على قطاع غزّة في العقد الأخير، فعدا عن دورة أرباحها السنوية المقدرة بـ ٢.٩٥ مليار دولار، تزداد أرباح شركة ألبيت في تصدير منتوجاتها بعد كل هجمة جراء إثبات «نجاعة» منتوجاتها على الأجساد الفلسطينية المنتهكة، حيث تصبح أجساد المستعمَر عيّنات مختبريّة ومن ثمّ دعايات مجّانية.[٩] مباشرة بعد العدوان الأخير على غزة عقدت ألبيت في ذات الصّيف عقودا بـ٢٨٠ مليون دولار مع الحكومة السويسريّة و بـ١.٦ مليار دولار بالشراكة مع «ثالس» الفرنسية لوزارة الدفاع البريطانيّة. لم تخدم هذه الهجمة العسكرية الشركات الإسرائيلية فقط بتفعيل أسلحتها وتطويرها، إذ حتّمت على القطاع ضرورة إعادة إعماره، العملية المستغلة من قبل الشركات الإسرائيلية أيضا، كشركة نيشر الملّاكة الحصريّة لسوق الإسمنت الإسرائيلي، لتؤمن لنفسها المزيد من الأرباح.

أما في جنوب أفريقيا، فقد كانت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن ديون حكومة الأبارتهايد من أهم العوامل التي ألزمت حكومة مانديلا بقبول قروض صندوق النقد الدولي المكبّلة، وسياسات الخصخصة المفرطة، ذلك خوفا من صدمات تضاعف الديون وأعباء التضخمات المالية الكاسحة (كلاين ٢٠١١، ص ٢١).

إذا، وعلى ضوء ما تقدّم، هل من ردّ جمعيّ مضاد؟ وما هي آليات المواجهة الاستراتيجيّة والمعرفيّة؟ هل بوسع ما يسمّى بـ «حركة المقاطعة» انتهاج أساليب مواجهة عالميّة، من

جنوب أفريقيا إلى فلسطين؟ بماذا تختلف سيرتها الذاتية في جنوب أفريقيا عن فلسطين وبماذا تتقاطع؟ ما هي معاييرها وإسقاطاتها؟، والأهم: هل يمكن عبرها زعزعة البنى التحتيّة الاقتصاديّة للمنظومة الرأسمالية الاستعماريّة؟ هل هذا حقا ما أنجزته الحركة في جنوب أفريقيا، وهو ما عليها إعادة إحيائه في فلسطين؟

## المقاطعة، سحب الاستثمارات، وفرض العقوبات: من الحلم الجنوب أفريقي إلى الواقع الفلسطيني

«لقد كان لدينا حقا هذا الشّعور أنه لم يكن أحد حرا إلا والجميع أحرار، وأنّه كانت ثمة علاقة تربطنا بالسّود أينما كانوا. وكعمّال في بولارويد كان من حقّنا التعبير عمّا صنعوه من عملنا، وبهذا بدأنا بمجرّد طرح السؤال: ما هو الذي تفعله بولارويد في جنوب أفريقيا؟»

كارولين هانتر، ناشطة سوداء أميركية وقائدة حملة مقاطعة بولارويد.[١٠]

لا يمكن إغفال أهميّة دور حركات المقاطعة في صدّ اتسّاع تورّط الشّركات بأنظمة الفصل العنصري والاستعمار الاستيطانيّ، فقد استطاعت حركات المقاطعة لإنهاء الأبارتهايد مثلا، داخل جنوب أفريقيا وخارجها، بتوظيف الضغط الشديد على العديد من الشركات كبولارويد، وجنرال موتورز، وباركليز بانك، وغيرها. وبدعم من الأجسام والحركات السّياسية، تمكّنت أيضا من إضفاء طابع معنويّ على الحملات، حيث أصبح استهداف الشّركات شرطا لاكتمال النضال الشعبيّ الجنوب أفريقي، ما أدى لقدرتها على استقطاب العمّال، واتّحادات الطلبة، والسلطات المحليّة. لكن الادّعاء الرّائج أن من إنجازات حركات المقاطعة في ثمانينيات القرن الماضي في جنوب أفريقيا هو إسقاط نظام الأبارتهايد بالكامل والقضاء عليه، فهو أمر لا يمكن له، بأي شكل من الأشكال، أن يتسّق مع الحال الذي آلت إليه جنوب أفريقيا بعد إصلاحات المرحلة الانتقالية في التّسعينيات والتي سنتطرق لها في القسم التّالي.

وفي التّجربة الفلسطينيّة، حقّقت حركات المقاطعة هي الأخرى إنجازات عديدة في العقد الأخير، شملت انسحابا تاما لشركات عالميّة من السّوق الإسرائيلي، منها أسا أبلوي السويديّة، وأورانج وفيوليا الفرنسيتين، ومؤخرا سي.أر.اتش الإيرلنديّة، إضافة إلى سحب استثمارات

صناديق دوليّة من الاقتصاد الإسرائيلي كسوق التقاعد النرويجي، ثاني أكبر سوق تقاعد في هولندا، والكنيسة الميثودية في الولايات المتحدة.[١١] وبسبب الإنجازات هذه كلها، أطلقت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا هجوما قانونيا وإعلاميا وسياسيا شرسا على حركات المقاطعة ونشطائها في فلسطين.[١٢] وكما في النموذج الجنوب أفريقي، تحثّ الحركات المتعددة داخل فلسطين وخارجها، المؤسسات والأفراد بإصدار مواقف رسمية لتبنّي المقاطعة الأكاديميّة والثقافيّة. وفي الأعوام الأخيرة، باتت حركات المقاطعة تلقى رواجا متصاعدا مع استسلام الشّركات المنسحبة، والتّي تزايدت بتأثير الدّومينو، أحد أهم العوارض الجانبيّة لحملات المقاطعة في البلدين. إلا أن الوصف المتّبع لهذه الحركات كلّها، على أنها «حركة المقاطعة»، بوصفها منظّمة واحدة جامعة بخطابها واستراتيجياتها ومعاييرها، أو أن حركة مقاطعة إسرائيل هي نفسها امتداد حركة المقاطعة في جنوب أفريقيا والتي استفاق شبحها في فلسطين، هو أمر يصعب أخذه على محمل الجدّ. هل يجمع حركات مقاطعة أورانج في مصر، أو بيتساروتي في إيطاليا، أو حركة مقاطعة منتوجات مستوطنات الضفة، أو حركات مقاطعة بقيادة نشطاء فلسطينييّن، أمر سوى ممارسة فعل الضّغط على الشّركات/ الشخصيات المستهدفة؟ وهل يصحّ النّظر إليها كمشروع نضالي موحّد منظّم إذا اختلفت المنطلقات والأطر المعرفية والمعايير الأخلاقيّة والرؤيا السياسية؟ وإذا كان الجواب نعم، كيف تقاس نجاحات كل حملة؟ وهل يا ترى هناك رؤيا سياسيّة ومعايير واضحة تتجه نحوها هذه «الحركة» بكل أفرعها؟

### الحلم الجنوب أفريقيّ

يتّسم حديث مناصري مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) عن نجاحاتها بنبرة مفعمة بالحنين إلى «الحركة» الجنوب أفريقية، ولانتصارها على نظام الفصل العنصري الممتدّ لما يقارب الخمسة عقود، ولقدرتها التاريخية على حلّه بلا عنفيّة مطلقا، لتصبح نموذجا يجب استلهامه والاهتداء به فلسطينيّا. لا شكّ أن أنجاز إسقاط رئاسة الأقليّة البيضاء وممارستها من إرهاب عشوائي وتعذيب وقتل وبطش وفصل عنصريّ لم يكن سهلا يمكن التقليل من قيمته، وإسقاطاته المعنوية. لكن مع كل إنجازات الحركات

المناهضة للأبارتهايد ومساعيها الحثيثة لسحب البسط الاقتصاديّة من تحت أقدام النظام، إلا أنه لم يكن بوسعها ضمن الظروف السّياسية، حتى في أوج ضغوطاتها في الثمانينيات، أن تُحدث تغييرا اقتصاديّا جذريّا قادرا على نسف النظام القائم، وليس بتر رأسه الأبيض فحسب. فلا يمكن لأي نضال شعبيّ تحقيق تغيير سياسي واجتماعي دون ضمان تفكيك النّسق الاقتصاديّ تفكيكا راديكاليّا.

ستبقى معركة التحرر الوطني من الاستعمار غير كافية لإنهاء المشروع الاستعماري ما لم تتداخل في بعد النضال الطبقي، فكما سنبيّن، باستطاعة البنية الاستعمارية تكييف نفسها في بنية ما بعد استعمارية، تحافظ على امتيازاتها عن طريق البرجوازية الكولونيالية التابعة (أمين ١٩٨٥، ص ٣٠٨).

وهو ما نشهده في الواقع، حيث لم تسعف المفاوضات السياسية الشعب الجنوب أفريقي كي ينال مراده في إحداث تغيير فعليّ يعيد توزيع الموارد على أبنائه ويؤمم صناعاته المحلية. فكيف يسقط النظام الأبيض في جنوب أفريقيا و٧٠٪ من ملّاكي الأراضي الجنوب أفريقيّة ما زالوا بيضا؟ هذا رغم نسبتهم السكّانية التي لا تتجاوز الـ١١٪. هل يعقل التعاطي مع نظام الأبارتهايد كحدث تاريخي عندما تتضاعف نسبة بطالة السّود خلال عقد واحد من ٢٣٪ إلى ٤٨٪؟ كيف نحتفل بسقوط نظام استعماري عندما يكون نصف المجتمع المستعمَر عاطلا عن العمل و٨٠٪ من سوق الأوراق المالية في جوهانسبرغ في حوزة رؤوس أموال الاستعمار الأبيض؟ (كلاين ٢٠١١، ص ٢٩٥).

ومع هذا كلّه، يؤكّد لنا العالم الشّمالي أن ما نراه من حقائق وأرقام ما هو إلا سراب صنع مخيّلتنا الصّحراويّة، وأنّ علينا الاحتفاء سويّة بجميع أعراقنا وألواننا وبشكل سنويّ في السّقوط المتجدّد لنظام الأبرتهايد، فكيف لنا ألا نفعل ورئيس جنوب أفريقيا اليوم صاحب بشرة سوداء؟ وهناك مجموعة صغيرة من الأثرياء السود والقضاة السود والأكاديميين السود؟ أليس هذا بسبب كاف؟ غالبا ما تكون هذه التعابير الاحتفالية مشوبة بنظرة رضى استعلائي وشفقة مفرطة اتجاه أصحاب البشرة الداكنة، وتتردد العبارات نفسها باستبدال «جنوب أفريقيا» بـ «فلسطين»، و«سود» بـ «عرب» ويعود

منطقها في ذات الاصرار الليبرالي المتكرر على كون إسرائيل دولة ديمقراطيّة، على الأقل في حدود الـ٤٨.

توغّل هذا الخطاب الاحتفالي المهيمن في الخطاب الفلسطيني المحلّي، وتردّد على ألسن الناشطين الذين أخذوا يضربون المثل الجنوب أفريقي في كلّ مناسبة دون قراءة معمقة للتجربة ومآلها، غير مدركين أن ما كان يزيدهم تمسّكا بالنموذج الجنوب أفريقي، في الكثير من الأحيان، هو ما ناله من الإجماع الأورو-أميركي على لا-شرعيّة نظام الفصل المطلقة وضرورة إسقاطه، بالإضافة إلى إحراز مقاطعته مكانة قانونية في أطر الأمم المتحدة،[١٣] وهو ما تفتقره القضية الفلسطينية لأسباب كثيرة لن نخوضها هنا. أما بالنسبة للحاجة الملحّة في إبراز تماثل حركات السياقين والتشديد المستمر على كونهما لا عنفيّتين فقد تكون ضرورة استراتيجيّة ضمن الأدوات القانونية المتاحة، إلا أنّ هذا لا يغيّر من وضعيتها المطوّعة وخضوعها للإملاءات الخطابية النيو-استعماريّة.

وفي سبيل المقارنة، يتوفّر لحركات مقاطعة إسرائيل اليوم ما لم تمتلكه قرينتها في جنوب أفريقيا حينئذ، وهي أدوات التواصل الاجتماعيّ والمساحات التكنولوجيّة الواسعة والتّي مكّنت الحركات العالميّة والمحليّة من التواصل بعضها مع بعض، ومع جماهيرها، وسهّلت تسديد أهداف كثيرة في بضع سنوات لم تستطع حركات مقاطعة الأبرتهايد تحصيلها في أكثر من عقدين. ولكن ما ينقص جهود مقاطعة إسرائيل في السّياق المحلّي الفلسطينيّ هو تدعيم شّعبي سياسيّ عبر أجسام سياسيّة قادرة ومخوّلة من حيث الرؤيا والتنظيم والشرعيّة على ذلك، وهو أيضا ما تفتقده القضيّة الفلسطينيّة بأكملها. توفّر هذا، إلى حدّ ما، في جنوب أفريقيا، حيث شكّل حزب المؤتمر الوطني قبيل التسعينيات رافعة قيادية، وبالرغم من كل ما تبع من تنازلات وإصلاحات أفقدت الحزب من شرعيته في نظر الجماهير، إلا أنه بفعل وجود إطار سياسي فعال حينها استطاعت حركات المقاطعة (إلى حدّ أكبر) أن تكون جزءا من حركة تنظيمية واسعة ومسيّسة، بخلاف نظيرتها في فلسطين.

## الواقع الفلسطينيّ

تحظى حملات مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، في الآونة الأخيرة، باهتمام إعلاميّ عالميّ ومحليّ كبير، تتكرّر بين طياته «اللازمة» المألوفة أنه وبالرّغم من عمرها الصّغير تفوّقت الحملة على نفسها وعلى الظروف المحيطة بها، وحققت إنجازات لا سابق لها ولا مثيل، فقد زرعت القلق والارتياب في قلب الاقتصاد الإسرائيليّ (Itmar 2016).

وترى موجات الاحتفالات والتصفيق الموسميّة تعلو مرة تلو الأخرى مع انسحاب الشّركات من «الأراضي الفلسطينيّة»، أي قطاع غزة والضفة والقدس الشرقية بلغة القانون الدّوليّ، أو مع استنكار جهات رسميّة عالميّة وتأييدها لمقاطعة إسرائيل، وبهذا تغلق الحملة أبوابها وترسل الشكر لكل من شارك وساهم، حتى تعود بوجه جديد من مقرّ آخر بعد رصد شركة عالميّة جديدة في «المناطق المحتلّة» نفسها.

بالطّبع، إن كان معيار نجاح الحملة هو سحب الأسهم والاستثمارات بالكامل مما يسمى بـ«المناطق» كالضفّة مثلا فقد نحصل على قائمة طويلة من الجهات التي استجابت لحملات المقاطعة المختلفة حول العالم بخروجها من السّوق الإسرائيلية كـ «أسا أبلوي» السويدية أو«سي.أر.اتش.» الإيرلندية، لكن ماذا عن الشّركات التي كان خروجها جزئيا؟

في حالة شركة سودا ستريم البريطانية، سبّب ضغط حملات المقاطعة إلى نقل الشركة منشأها من مستوطنة ميشور أدوميم في الضّفة الغربيّة إلى منطقة عيدان الصناعيّة في صحراء النّقب. ولإتاحة هذا الانتقال، وتمكينها من نقل أموالها من الجيبة الأولى إلى الأخرى، زوّد النظام الإسرائيلي الشّركةَ بمنحة قيمتها ٧ مليون دولار لبناء مصنع جديد يمكنه أن يأوي إنتاج الشّركة بأكمله تحت سقف واحد.[١٤] وعلى حدّ تعبير مدير «مركز تعزيز الاستثمار الإسرائيليّ»، «حزي تسايغ»، إنّ القرار بشأن إعطاء المِنحة إلى سودا ستريم اتُّخِذ بناءً على تعديل قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال، وأنّ «الإصلاح أثبت نفسه، إذ كانت لدى سودا ستريم إمكانيّة الاستثمار في دول أخرى، إلّا أنّ التخفيضات الضّريبيّة والمِنَح بموجب القانون الجديد تجعل الاستثمار في إسرائيل مجديًا مقارنة بدول أخرى.» (Yuval 2012) تغوي هذه السّياسة المُعدّلة الشّركات

الخاصّة للاستثمار وجني الأرباح في مناطق مُخصّصة، لتساهم في إحياء المخطّطات الإسرائيليّة الاقتصاديّة والاستراتيجية، وفي الوقت ذاته في توفير مخرج آمن للشّركات «المُبعدة» من قبل حركات المقاطعة.

وبحسب الإصدارات الحكوميّة الإسرائيلية الآنيّة، ستشهد الأراضي الفلسطينيّة في صحراء النّقب، المزيد من التغيّرات الاقتصاديّة السريعة. ففي السّنوات القليلة القادمة، سوف يتمّ ضخّ مبالغ تفوق ٨ مليار دولار من قبل الحكومة وشركات خاصّة في مشاريع إسرائيليّة عسكريّة، وصناعيّة ومدنيّة هناك. فقد تمّ البدء بتخطيط حديقة صناعيّة ومركز عسكريّ جديد، وسوف يبدأ العمل على بنائها على أرض الواقع في القريب العاجل.[١٥] أما «أهافا»، شركة التجميل الإسرائيلية والتي تستخرج أملاحها ومعادنها من البحر الميّت لتعدّ منتوجات التجميل المصدّرة لأوروبا، فالتحقت هي الأخرى بسودا ستريم، وأعلنت مؤخرا انسحابها من الضّفة وإغلاق مقرّها في مستوطنة «متيسبي شالم» شرقي الضفة الغربيّة. ورغم أنه لا يمكن التأكد من صحّة تصريحها في ظل المعلومات المتوفرة، إلا أنّ قرار الشركة ما هو إلا نتاج تضييق وضغط حركات المقاطعة عليها (Coren 2016).

ولكن، رغم فعالية الضغوطات بالانسحاب الجزئي، لم يتغيّر الكثير على المنظومة الاقتصاديّة الإسرائيلية. ففي الحالتين، ليس للانتقال الاستيطاني من ميشور أدوميم أو ميتسبيه شالم في الضفة الغربية إلى داخل الخط الأخضر أي تأثير على المنفعة الاقتصاديّة التي تستقيها الشّركات من موارد المستعمَر الطبيعية والبشرية، بل هو ما يزيدها شرعنة وترسيخا، وبالتالي لا يمكن أن تنسحب عن ذلك أحكام أخلاقية مغايرة. ولكون بنية الاستعمار الاقتصادية في فلسطين وحدة واحدة، تتداخل مصادر دخلها بين قطاعاتها من البحر إلى النهر، يكون الخروج الجزئي فعلا شكليّا يتبع فصلا اقتصاديا متخيّلا بين «المناطق المحتلة» والمناطق التي لم يحظ استغلالها باعتراف من الرّجل الأبيض.

وهكذا، استبقت سودا ستريم وأهافا حملات المقاطعة، ودرست معاييرهم، وفهمت سريعا أن كلّ ما عليها فعله هو إزاحة لمصادر أموالها في المنظومة الاقتصاديّة نفسها كجنود شطرنج بحسب قوانين اللّعبة الجديدة، وبعدها حتما ستُخمِد انتشار نيران الحملات، وهذا ما حصل بالفعل. إن

دهاء الشّركتين لم يكن بجديد، فقد أدركتا أهمية ذلك قبل انسحابهما؛ فمع قرارات وتحذيرات الاتحاد الأوروبي بوسم المنتوجات الصادرة من المستوطنات في الضفة،[16] فتحت الشركتان مكاتب بالقرب من مطار اللّد، بلا أي داع تجاري وفقط لوسم منتوجاتها منذ تلك اللحظة فصاعدا بـ «صُنع في مدينة مطار اللّد، إسرائيل»، دون أن يكون ذلك صحيحا، لكي يرتاح ضمير المستهلك الأوروبي وليمحوَ الاتحاد الأوروبي علنيّة دعمه لمستوطنات الضفّة من رفوف متاجره.

لا يقتصر تكتيك الاحتواء والالتفافية التي تتبعها الشّركات نتيجة الضغوطات عليها فقط على فلسطين، إنما هي جزء من حالة بسطت أذرعها لتكتنف العالم الجنوبيّ بأسره، وذلك عبر ما بات يسمّى بـ «الاستثمارات الأخلاقيّة» و«المسؤولية الاجتماعية الشّركاتية»، خلاصتهما بناء استراتيجيّات شركاتيّة تقضي بإتمام الحسابات «الأخلاقيّة» قبل الاستثمار في مشاريع أو أماكن شائكة لتجنّب الخسائر الماديّة أو التشهيرية. من هذه الانطلاقة، شرعت آلاف الشركات بأعمالها الخيريّة وبحملات الحفاظ على البيئة، وتعدّدية العُمال الثقافية، وتزيين مواقعها بوجوه آسيوية وأفريقية ضاحكة، وببناء مدرسة هنا وملعب هناك، كلّه لتُحوَّط بهالة أخلاقية ترعى مراكمتها الربحية. وكما قال الأكاديمي بوبي بانيرجي عن هذه السياسة متهكّما «سنحسن البيئة والمجتمع بشرط أن يلقى رأس مالنا الإحسان بالمقابل».[17]

هكذا فعلت شركة كوكاكولا في جنوب أفريقيا عام ١٩٨٦ بعد تكثيف ضغوطات حملات المقاطعة عليها عندما «تطوّعت» بـ ١٠ مليون دولار لمشاريع تحسين إسكان الأحياء السوداء، وضمان حق السّود في التعليم، وبيع بعض أسهمها، ذلك فضلا عن الانسحاب التّام من سوق الفصل العنصري.[18]

على هذا المنوال، راحت سودا ستريم تصرّح أن منشأها السابق في الضفة هو ما منح ٥٠٠ عامل فلسطيني إمكانية عمل في بيئة عائليّة متعددة الثقافات، حيث يعمل العمّال بانسجام جنبا إلى جنب.[19] وهكذا في وسط الخطاب الحقوقيّ النيوليبراليّ يستمرّ نمط الانتاج الرأسمالي كنمط إنتاج مسيطر، في حركة تجدد دائمة.

نسأل إذًا، هل بمقدور الحملات، بمعاييرها واستراتيجياتها الحاليّة وفي الظروف الاقتصادية والسياسية، ضرب الاقتصاد الإسرائيلي في عمقه حتى «إنهاء الاحتلال، ومنح

الفلسطينيين من سكان إسرائيل حقوقهم ومساواتهم الكاملة بالسكان اليهود، والإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين انصياعًا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤» كالمنشود حسب بعض الحركات؟

يبدو أنه دون سند حراك شعبيّ فلسطينيّ ذي رؤيا اقتصادية سياسية واضحة، ودون النظر للمنظومة الاقتصاديّة الإسرائيليّة كوحدة واحدة، ومن غير محاولة التفوّق على الاحتوائية الخطابية النيوليبرالية، دون ذلك كله، سيكون الدّفع باتجاه تأُثيرات عينيّة موسميّة، والتي نعم ستؤدي لخسائر كبيرة وسيردع استثمارات مستقبليّة، لكنها لن تستنزف الخزينة الإسرائيلية أو تزعزع قوامها على نحو كلّي. فلا يمكن لحركات المقاطعة على شكلها الحالي القيام بهذا كلّه، والأهم من ذلك، لا يمكن التوقّع منها أو التعويل عليها وحدها- سواء في جنوب أفريقيا أم فلسطين- زلزلة البنى القائمة بلا استراتيجية عمل مؤطر ومنظّم وتراكميّ.

## المابعديّة: زعزعة البنى التحتيّة الاقتصاديّة للمنظومة الاستعماريّة

### المرحلة الانتقاليّة

نعم، تغذّي ضربات النّظام الكارثيّة سوقها وترفع أسهمها حتى حدّ ما، بعده تأخذ الأرباح بالتآكل والتقلّص وأحيانا بالانتقاص; لذلك تظل هناك حاجة دائمة لحقب استقرار نسبيّة تستعيد فيها الأسواق إيقاعها وتوسّع انفتاحها العالميّ خلالها، وفي المراحل الانتقاليّة المفصليّة والتي تأتي غالبا بعد استنزاف طويل ومكثّف، يغتنم النّظام فرصته لإعادة هندسة علاقات القوى لصالحه، أو ما يسمّيه بسيرورة السّلام، هذه المرة بظروف أقل دراميّة، على الأقل حتى نفاد أفيون التّرقب الملازم للجماهير.

تجسّد مفاوضات واتفاقيات المرحلة الانتقالية في جنوب أفريقيا وأوسلو في فلسطين حالة مستمرّة من إعادة إنتاج الواقع الاستعماريّ بهيئته التعاقديّة، والتّي نقلت بنى المنظومة الاقتصادية من حالة أمر واقع إلى مستندات ووثائق رسميّة لتعود بنا الأسئلة المداهمة ذاتها: ما هو الذي حصل على طاولات المفاوضات؟ وما الذي كان في قيد التنفيذ تحتها؟ ما هي التحوّلات الاقتصادية التي أتيحت؟ وهل أثّرت على عمليّة الانتقال من «الماضي»

لـ«المستقبل» كما هو معلن؟ وأخيرا: هل هناك ضرورة لفهم الآليات المثبّتة في تلك المرحلة عند التّعامل الحالي معها؟

مباشرة بعد اختتام جولات المفاوضات الرّسمية في جنوب أفريقيا بين المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني الحاكم عام ١٩٩٣، عُقِدت اتفاقية أوسلو الأولى ما بين حكومة النظام الإسرائيلي ومنظمة التّحرير الفلسطينية ومولودهما الجديد: السّلطة الفلسطينيّة. وبينما تكرّرت على الطاولتين كلتيهما مفردات مفعمة بالأمل كـ«الحكم الذاتي» و«السلام الاقتصادي» و«تقرير المصير»، واستمرت المفاوضات على الحكم الرئاسي بمدّها وجزرها، غزلت الأنظمة برامجها الاقتصادية ووطّدت بناها التّحتيّة بتكتّم مُتقَن لم يلحظه معظم الشّعب حينها في البلدين. في مفاوضات أوسلو ومفاوضات إنهاء الأبارتهايد أُرفقت الملفات التي تناولت الحيثيات الاقتصاديّة في اللحظات الأخيرة، وأُدرجت كـ«ملحق» مثل اتفاقية باريس لأوسلو، أو غُلّفت في اتفاقيات «ثانوية» منفصلة كالتوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية في الحال الجنوب أفريقي. ففي الوقت الذي ضبطت فيه اتفاقية باريس القطاعات الفلسطينية كقطاعات أسيرة، أحبطت اتفاقيات منظمة التجارة الدولية وآليات تسديد الدّيون وغيرها أي إمكانية لتحسين حياة الشعب الجنوب أفريقي من حيث العمل، والصحة والمسكن، ذلك ناهيك عن الفروقات الشاسعة المتمخّضة ما بين بنود الاتفاقيات والواقع الأشد بؤسا منها. وفي الحالتين، كان التّرويج السائد انّ هذه الملّفات والاتفاقيات الاقتصادية لم تكن إلا شكليّات إداريّة تقنيّة لا داعي للتقوقع بها، وخاصة لكون البلد الآن على أبواب تحوّل سياسيّ سيرسم شرقا أوسط جديدا وأفريقيا مختلفة. لكن كما قال النّاشط الجنوب أفريقي راسل سنايمن «لم يحرّرونا يوما بالفعل، بل نزعوا القيود عن أعناقنا ولفّوها حول كواحلنا» (كلاين ٢٠١١، ص٢٩١) وفي الذاكرة الجمعيّة الفلسطينية لم تعد كلمة «أوسلو» تدلّل على المدينة النرويجيّة، حيث دارت أولى جلسات الاتفاقية، بل تحوّلت لمفهوم زماني (لا مكانيّ) يدلّل على مرحلة الكارثة الصّامتة والمستمرة التي أحدثتها إسرائيل في التسعينيات، ولعلّ الأصعب والأشد وطأة على المرء من نهبه قسرا هو فعل ذلك بـ«موافقته» إخضاعا. وبهذا الصدد، دعونا لا ننسى أنه في السياق الفلسطيني، لم يبلغ الحال حتى لنقل القيود من الأعناق للكواحل، إذ إنه في ظلّ الاستعمار

الاستيطاني الصهيونيّ لم تنقل المرحلة الانتقالية أي منطقة في فلسطين لحالة ما بعد استعماريّة، وإنما قوننت استعمارها ومأسست اقتصادها، فما زالت فلسطين رهينة الهيمنة الإسرائيلية بكلّ بناها الفوقيّة، وليس الاقتصادية التحتيّة فحسب.

## جرعات من النيوليبراليّة

بعد أن جلبت المراحل الانتقالية وسائط رئاسيّة وظيفيّة جديدة في الضفة الغربيّة في فلسطين وجنوب أفريقيا، راح نمط الإنتاج الرأسمالي يتوسّع بنوباته النيوليبرالية والتي تفاقمت آثارها مع تسارع انبساط العولمة. في ظل ذلك، أقلعت صناعة التكنولوجيا المتخصصة وتكنولوجيا المعلومات والانترنت الإسرائيلية، وبلغت نموا غير مسبوق عالميّا مما زاد انفتاحها، لا بل اقتحامها المدهش والسريع لأسواق العالم الشمالي، اذ انها طوّرت قطاعا أمكن لها اعتماد حرّ دون الارتهان بموقعها الجغرافيّ. لم تسلم جنوب أفريقيا من السياسات النيوليبرالية أيضا، فقد ارتفعت نسب الاستيراد وتدفّق رؤوس الأموال الخارجية، وانخفضت الرّقابة عليهما، وظلت الخصخصة تنهش بما تبقى من قطاعات عامة. أما المهندس الاقتصادي الذي أشرف على صياغة وتنفيذ خطط «الرينسانس الجنوب أفريقي» كان ابن المؤتمر الوطني الأفريقي تابو امبيكي، لاحقا رئيس جنوب أفريقيا والذي أمّن دورة الأرباح الامبريالية ووقى مصالح البرجوازيّة الجنوب أفريقية على حساب الشّعب وموارده، وعلى ذات النهج جاءت سياسات رئيس الوزراء السابق سلام فيّاض، والتي روّجت لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني عبر استثمارات خارجية لتضمن «السلام الاقتصادي» وتخفّف من ثقل وتكلفة «الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي». وبين الفيّاضية والامبيكية ازدادت المشاريع الاستعمارية الرأسمالية قوة وصلابة وتعزّزت علاقات القوى القائمة المصونة أمام تغيير جذريّ في بنيتها الراهنة.

## الطّبقة المغيّبة

إن واقع المجتمعات المستعمَرة، بما فيها المجتمع الفلسطيني والجنوب أفريقي، محكوم بعلاقته الاقتصاديّة الملجمة بالمنظومة الاستعمارية والما-بعد استعماريّة، يتماسك ترابطها عبر نمط الإنتاج الكولونيالي القائم على الرأسماليّة التبعيّة، والتي هندست بنية طبقيّة اجتماعيّة

لها خاصيّتها في المضمار الاستعماري. (عامل ١٩٨٥، ص ١٦) أي أنه ومع اختراق أنظمة الاستعمار نسيج الجماعات المستعمَرة الاجتماعي تبلور الإنتاج الكولونيالي وتوّلدت معه الطبّقة البرجوازيّة المحليّة كبرجوازيّة كولونياليّة (عامل ١٩٨٥، ص ٣٢٥) أضفى عليها تطوّرها التاريخي ميزات ثقافية سياسية كثيرة، إلاّ أن ما يميّزها أيضا هو التغييب الصّارخ لدورها وعملها في القراءة النقديّة الاقتصاديّة للمنطقتين، وإهمال مسؤوليّتها في إعادة إنتاج علاقات القوى الاستعماريّة، ليس فقط بين المستعمِر والمستعمَر بل في الصراعات الطبقيّة التناحرية وتأثيراتها السياسيّة والاجتماعية كذلك.

أثرت المرحلة الانتقاليّة في جنوب أفريقيا كثيرا على صيرورة التشكّل الطبقي، برز ذلك أكثر مع انتقال الأغنياء البيض للخارج جرّاء عدم الاستقرار المرحلي الذي انتاب جنوب أفريقيا في الأعوام الأولى لتسعينيات القرن المنصرم. ولكون جنوب أفريقيا بلدا غزيرة الموارد ظل هناك متّسع، بل ضرورة، لطبقة من الوكلاء التجاريّين السّود في العمل على تعزيز قوى المشاريع الاستعماريّة في زيّها الما-بعد استعماريّ. وبفعل مصالحها الطبقيّة وجّهت البرجوازية الكولونياليّة مفاوضات حزب المؤتمر الوطني مع نظام الأبارتهايد صوب إحباط النضالات الشعبيّة العمّالية المتصاعدة حينها، واستبعدت ملايين الفقراء عن السّلطة. أما في فلسطين فتختلف الطبيعة التكوينيّة للطبقة البرجوازية وللوكلاء التجاريين، وذلك لديمومة التواجد الاستعماري، بوصفه استيطانيّا، على الأراضي الفلسطينيّة. وبسبب تقسيم الاستعمار المناطقي لفلسطين اقتصاديا وسياسيا، حيث تختلف أيضا خصائص الطبقة الكومبرادوريّة الفلسطينية بحسب موقعها الجغرافي، لكنها تتشارك جميعها بالدفاع على القوى الاستعمارية الراهنة، ولربّما يتجلّى هذا بوضوح أكثر بالضفة الغربية المحتلّة، إذ تملك النخب المسيطرة على رأس المال التبعي في الضفة أكبر الشّركات الفلسطينيّة، وتنحدر أسماء أصحابها من نفس العائلات والتي يكون لجزء كبير منها مكانتها السياسية في السّلطة الفلسطينيّة (Leech 2012).

تكون عمليّة التأبيد لقواعد الاستعمار الماديّة والحفاظ على آليات نمط الإنتاج في دول العالم الجنوبي، شرطا أساسيّا ووجوديّا لهذه الطّبقة، ما يجعل إمكانية تحوّلها لطبقة ثوريّة استحالة بنيوية. فقد يتم القضاء على الحكم الرئاسي الاستعماريّ، لكن السّلطة الاقتصادية

تبقى محكمة وتظل في حالة إعادة إنتاج مستمرة عبر العجلة الكومبرادوريّة، وقد رأينا ذلك في ضفة ما-بعد أوسلو وجنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد. من هنا، لا يمكن التّعويل على هذه الطبقة في مجمل المشاريع التّحررية، الاجتماعية والاقتصادية، إذ إنها لم تتجاوز ولن تستطيع تجاوز تبعيتها لنمط الإنتاج الإمبريالي دون المسّ بجوهر بنيتها التكوينيّة وبالتّالي نفيها (عامل ٢٠٠٢، ص ١٦٥-١٧٠).

ختاما، في الحوار ما بين فلسطين وجنوب أفريقيا تطفو على السّطح مشاهد متشابهة أنتجتها أيديولوجيات وممارسات أنظمة استعمار أوروبيّة، وأخرى مختلفة تصدر عن خاصيّات محليّة، والملفت بافتراق والتقاء مسارات السياقين هو مدى انسجام السّردية الاستعمارية في مشاريعها التجارية في البلدين، كجزء من العالم الجنوبي، بداية من لحظات التأسيس الاستعماري، مرورا بفرض السيطرة وإحكامها، وحتى تخليدها عبر صناعات الانقاذ، والسلام، والمراحل الانتقالية.

وماذا عن حركات المقاطعة؟ قد تكون جزءا لا يتجزأ من مشروع تحويل ثوريّ، وقد تحتمل التوقعات بتوظيف ضغط مُربك على بعض الشركات والقطاعات، لكنّها لن تتمكن دون العديد من العوامل المجتمعية ومنها الاقتصادية-سياسية، من زعزعة فعلية لبنى المنظومة الاستعمارية.

# الهوامش

١ نمط الإنتاج الرأسمالي الإمبريالي ونمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي: هو تفريق وضعه المفكر الماركسي «مهدي عامل» بين شكلين مختلفين تاريخيا من حيث تكونهما وتطورهما، فالرأسمالية الإمبريالية هي شكل الرأسمالية الموجود في أوروبا مثلا، بينما الرأسمالية الكولونيالية هي شكل الرأسمالية الموجودة في البلدان التي تم استعمارها. يبين «عامل» ان الاختلاف الرئيسي الذي يفسر بقية الاختلافات هو أن الرأسمالية في المجتمعات الكولونيالية كانت بنيتها بنية مأزومة منذ بدء تكونها في ظل السيطرة الأمبريالية. وبذلك فإن الرأسمالية الكولونيالية هو شكل الرأسمالية المرتبط ارتباطا تبعيا بنيويا بالإمبريالية. للمزيد أنظر: عامل، مهدي (١٩٨٥)، مقدمات لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، (ط٤)، بيروت: دار الفارابي. ص١٢ وما بعدها.

٢ مصطلح يعالجه الباحث آدم هنية في كتابه
Adam Hanieh, Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East, November 2013, Haymarket Books.

3 Chamber of Mines of South Africa (by Chief Executive Roger Baxter), The future of the South African mining industry June 2016, page 26. Available online at: file:///C:/Users/Lenovo/Downloads/cmsa-20151127-future-sa-mining-industry.pdf

٤ أجهزة النظام الأيديولوجية: أقام الفيلسوف الماركسي لويس ألتوسير تفريقا ما بين أجهزة الدولة القمعية من جهة وبين أجهزة الدولة الأيديولوجية من جهة أخرى، وذلك بناء على وجود أجهزة للدولة تقوم على التلقين الأيديولوجي كمؤسسة «المدرسة، والأسرة»، وهي المؤسسات التي تقوم بدور إعادة إنتاج قوة الإنتاج عن طريق «الأيديولوجيا الأبدية» والتي هي عبارة عن التلقين الأيديولوجي اليومي والمماثل من حيث المفهوم لفكرة «اللاوعي الأبدي» لدى سيغموند فرويد. للمزيد أنظر: ألتوسير، لويس وكانغيليم، جورج (١٩٨١)، دراسات لاانسانوية، ترجمة: سهيل القش، (ط١)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. ص٩٢ وما بعدها.

٥ التكنولوجيات الأورويلية: إشارة إلى مجموعات الآليات الضبطية الرقابية، التي استحضرها الروائي الأناركي «جورج أورويل»، في روايته «١٩٨٤»، والتي تحدث بها عن نظام شمولي يبتدعه حزب تحت مسمى «الأخ الأكبر»، بحيث لا يفلت من رقابة هذا النظام أي إنسان في أي لحظة، ما يؤدي إلى نظام يحكم سيطرته حتى على ردود فعل الإنسان اللاواعية.
نسبة الضريبة الملقاة على الشركات العالمية الموغلة في السوق الإسرائيلي لا تتعدّى الـ١٢٪، أقل نسبة في العالم الشمالي، وتنخفض أكثر إذا استهدف الاستثمار الشركاتي مناطق «الأطراف» في فلسطين كغور الأردن والنقب. Goodman, Roit (Nov 08, 2012), Stinenitz: Negative income tax, until today we are talking, from now on we are executing, from: http://www.cfo-forum.org/?CategoryID=166&ArticleID=1181

٦ النص الدعائي متوفّر في الرّابط أدناه:
https://www.pinterest.com/pin/334181234819389988/

7 Mandela, Neslon (1994), A Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela, (New York: Little,Brown and Company, Pp: 490.

٨ مركز الأبحاث «من يربح من الاحتلال؟»، (٢٠١٦، آذار)، صناعة الحواجز الاسرائيليّة المخصخصة From: http://www.whoprofits.org/content/private-security-companies-and-israeli-occupation

٩ مركز الأبحاث «من يربح من الاحتلال؟»، (٢٠١٥، كانون ثاني)، تورط شركة «ألبيت سيستم» بالعدوان على غزة بالعام ٢٠١٤.
From:http://whoprofits.org/content/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%91%D8%B7-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B2-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D9%91%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2014

١٠ من مقابلة بعنوان (Polaroid & Apartheid: Inside the Beginnings of the Boycott, Divestment Movement Against South Africa) مع كارولين هانتر في تاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠١٣ على قناة «ديموكراسي ناو».

١١ مصادر إعلامية عن انسحاب الشركات من الاستثمارات في السوق الإسرائيلي في الآونة الأخيرة:
Neiuwhof, Adri ( Jan 11, 2016) Major Irish firm CRH divests from Israel's cement industry. From: https://electronicintifada.net/blogs/adri-nieuwhof/major-irish-firm-crh-divests-israels-cement-industry

Abunimah, Ali (Jan 11, 2016) Campaigners hail "inspiring" BDS victory as Orange quits Israel. From: https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/campaigners-hail-inspiring-bds-victory-orange-quits-israel.

Zoll, Rachel (Jan 13, 2016) Methodist pension board divests from 5 Israeli banks. From: http://www.timesofisrael.com/methodist-pension-board-divests-from-5-israeli-banks/

١٢ إضافة للحملات الإعلامية التحريضية الأسبوعية، سنّت الكنيست القانون المناهض للمقاطعة عام ٢٠١١ وصادقت عليه محكمة العدل العليا الإسرائيلية عام ٢٠١٥. يتيح القانون فرض عقوبات مالية ضد من يدعو إلى فرض المقاطعة على دولة إسرائيل (اقتصادية، وثقافية، وأكاديمية). وفي نيسان عام ٢٠١٥، أصدرت المحكمة العليا قرارها في التماسات مؤسسات حقوقية ضد القانون، وشرعنت قانونية بنود القانون التي تتيح كل من تقديم دعوى لتعويضات ضد من ينادي بفرض المقاطعة، والبند الذي يخول وزير المالية بفرض عقوبات اقتصادية على كل من ينادي بالمقاطعة أو يعلن مشاركته بالمقاطعة. لمزيد من المعلومات ولنصّ القانون انظر في موقع عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. http://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Discriminatory-Laws-Database/English/34-Bill-to-Prohibit-Imposing-Boycott-2011.pdf . علاوة على ذلك، صعّدت إسرائيل خلال آب ٢٠١٦ حربها المعلنة ضد حملة المقاطعة، حيث اتفق وزيرا الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي ووزير الشؤون الاستراتيجية جلعاد أردان على تشكيل لجنة لمنع نشطاء الحملة الدولية

لمقاطعة اسرائيل وفرض العقوبات عليها BDS والجهات والمنظمات الداعمة لها من دخول إسرائيل، إلى جانب مراجعة شاملة لمن دخل من النشطاء الأجانب، والعمل على طرد من يثبت مشاركته بالحملة الدولية لمقاطعة اسرائيل. لمزيد من المعلومات انظر (في اللغة العبريّة): http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/809/468.html

13 United Nations General Assembly Resolution 1761- available here:https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/192/69/IMG/NR019269.pdf?OpenElement
Eichner, Itamar (Mar, 2016) Yedioth Ahronoth and Ynet to hold anti-BDS conference. From: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4783932,00.html

١٤ إنّ الدّعم الاقتصاديّ الإسرائيليّ لشركات إسرائيليّة ومتعدّدة الجنسيّات يتمّ عن طريق قانون «تشجيع استثمار رؤوس الأموال». يتيح هذا القانون، الذي تمّ تعديله مؤخّرًا، لشركات مثل سودا ستريم أن تحصل على مِنَح وإعفاءات ضريبيّة وقروض سخيّة إذا ما اختارت أن تستثمر في «المناطق النّائية». بموجب المادّة ٤٠(ج) من القانون، فإنّ حجم المِنَح من ناحية نسبتها يمكنه أن يبلغ مقدارَ ٣٠٪ عند «بناء مصنع في النّقب».
لنص قانون تشجيع استثمارات رأس المال انظر هنا : http://www.nevo.co.il/law_html/Law01/p181_001.htm
Azulai, Yuval (Apr 4, 2012) A 25 million NIS grant to build the factory of Soda Stream in the Negev. (Available in Hebrew only) From: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000739135

١٥ مركز الأبحاث «من يربح من الاحتلال؟»، (٢٠١٥، تشرين الأول)، شركة سودا ستريم تستكمل انسحابها من مصنعها في مستوطنة ميشور أدوميم في الضّفّة الغربيّة، وتنقله إلى منطقة صحراء النّقب.
http://whoprofits.org/content/soda-stream-completes-withdrawal-its-factory-mishor-adumim-west-bank-and-relocates-naqab
Coren, Ora (Mar, 2016) BDS Target Ahava to Relocate From West Bank Into Israel. From: http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.708194

١٦ أحدث قرار للاتحاد الأوروبي بشأن منتوجات مستوطنات الضفة كانون الثاني ٢٠١٦
http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/01/18-fac-conclusions-mepp/?utm_source=dsms-auto&utm_medium=email&utm_campaign=Council%20conclusions%20on%20the%20Middle%20East%20Peace%20Process

١٧ من محاضرة عن المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات (شباط،٢٠١٣ ) كليّة كاس بريطانيا.
From: https://www.youtube.com/watch?v=XRMYQLhReZQ

18 Bill Sing, Coca-Cola Acts to Cut All Ties With S. Africa, September 18, 1986. From: http://articles.latimes.com/1986-09-18/news/mn-11241_1_south-africa

19 Calcalist Newspaper September 2015 SodaStream CEO: The BDS is anti-semitic, its influence is minor. From: http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3668591,00.html

## قائمة المصادر

- فيشر، ديفيد، ٢٠١٤. **الأخلاقيات والحرب**، ط١، الكويت: سلسلة عالم المعرفة عدد ٤١٤.
- منتغومري، وات،٢٠٠٩. **الإسلام واندماج المجتمع**، (ط١)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- أمين، سمير،٢٠١٢. **قانون القيمة المعولمة**، (ط١)، ترجمة: سعد الطويل، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- كلاين، ناعومي ،٢٠١١. **عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث**، (ط٣)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- عامل، مهدي ،١٩٨٥. **مقدمات لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**، (ط٤)، بيروت: دار الفارابي.
- عامل، مهدي ،٢٠٠٢. **أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟**، (ط٧)، بيروت: دار الفارابي.
- المسيري، عبد الوهاب،١٩٨٢. **الأيديولوجية الصهيونية**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة العدد ٦٠.

## مصادر بالإنجليزية

- Glickman, L.B. 2004, "Buy for the Sake of the Slave: bolitionism and the Origins of American Consumer Activism", *American Quarterly 56* (4), Pp. 889–912.
- Tiffany, D. 2005. "Overturning public relations conceptualizations", *Radical activist tactics*, Volume 31, Issue 4.
- Hanieh,A. 2013. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, November, Haymarket Books.
- Legassick, M. & Wolpe , H. 2016." The Bantustan and capital accumulation in South Africa", *Review of African Political Economy*, Volume 3.
- Harel, A. 2016." Military Wants 30,000 More Palestinians Working in Israel", *Haaretz*, Feb 08, 2016. At: **http://www.haaretz**.com/israel-news/.premium-1.702003 (last access 12/2/2018)
- Bousso, N. 2015. "Who Is Building Israel's Homes?", *Haaretz*, Apr 16, 2015, at: http://**www.haaretz**.com/israel-news/business/.premium-1.652117 (last access 12/2/2018)

# ٢

# فلسطين، جنوب أفريقيا
# نضال مشترك ضد الأبارتهايد

**عبد الغني سلامة***

منذ أن شرعت الحركة الصهيونية في مشروعها على أرض فلسطين بدايات القرن العشرين، والشعب الفلسطيني يعيش نكبة متواصلة، وقد بلغت النكبة ذروتها بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وتهجير الفلسطينيين وتشريدهم، وتحويلهم إلى لاجئين، وخضوع من تبقى منهم للاحتلال العسكري، في ظل نظام عنصري.

في مقابل ذلك، خضع شعب جنوب أفريقيا لنظام فصل عنصري دام ثلاثة قرون، كان القرن الأخير منها الأشد وطأة، عاش تلك الحقبة المظلمة في ظروف بائسة مجحفة.

تخلَّص شعب جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري، بعد كفاح مرير دام نحو ثمانية عقود، بينما ما يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال. وبين الحالتين الكثير من نقاط التشابه والاختلاف، بيد أن المقارنة بينهما مسألة في غاية الأهمية. وتزداد أهميتها بعد أن وصلت عملية السلام طريقا مسدودا، وبعد أن فقد الفلسطينيون الكثير من أدوات الكفاح التي امتلكوها سابقاً، وأهمها الكفاح المسلح، ولأن هذه المقاربة (إذا طُرحت دوليا) قد تؤدي

---

* كاتب وباحث فلسطيني.

إلى نتائج سياسية شبيهة بتلك التي حصلت في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وأدت إلى إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بعد أن اشتد الحصار الدولي عليه، وعُزل كليا، وتخلى عنه حلفاؤه.

ويأمل الفلسطينيون من المجتمع الدولي أن يتعامل مع إسرائيل بنفس المعايير والمنطق الذي تعامل به مع حكومة الفصل العنصري في بريتوريا، لكن هذا الأمر ليس هينا، رغم وضوح الممارسات الإسرائيلية التي يمكن تصنيفها «جرائم أبارتهايد».

سنجري من أجل توضيح المسألة أكثر، مقاربة بين الحالتين (الفلسطينية والجنوب أفريقية) على مستويين، الأول: مقاربة بين جذور وطبيعة القضية، وطبيعة الدور الوظيفي للكيانين، والثاني: مقاربة بين أدوات وأساليب وأهداف الكفاح في الحالتين، وهذه المقاربة تشمل تحديد أوجه التشابه، وأوجه الخلاف.

وقد شكّل العام ١٩٤٨ لحظة تاريخية فاصلة في التاريخ الاستعماري للبلدين؛ ما يسهّل علينا إجراء المقارنات الزمانية بينهما؛ فهو العام الذي أُقيم فيه الكيان الإسرائيلي، وهو العام نفسه الذي استلم فيه الحزب الوطني دفّـة الحكم في جنوب أفريقيا.

## جذور القضية وطبيعتها

تعرضت جنوب أفريقيا لغزو استعماري أجنبي (بريطاني)، في سياق التنافس على المستعمرات الخارجية بين الدول الأوروبية، والتي كان أول من تنبه لها هم الهولنديون، ثم تبعهم البريطانيون في مرحلة لاحقة في إطار صراعهم مع الفرنسيين؛ فتنبهوا لأهمية جنوب أفريقيا لوقوعها على رأس الرجاء الصالح، أي على خط التجارة الدولية، في الطريق نحو الهند وبقية المستعمرات الآسيوية.

قام النظام العنصري على بناء سياسي أيديولوجي يزعم أنه يمثل التحضّر والتفوّق، ويؤسّس للفصل بين الغزاة والسكان الأصليين، زاعما أنه يمثل الدولة الديمقراطية الوحيدة في القارة الأفريقية. وكان «جان ريبيك» – الأب المؤسس للمشروع الاستعماري، وهو أول مستوطن وطأت قدماه أرض جنوب أفريقيا في السابع من نيسان سنة ١٦٥٢، زاعماً بأنه

اكتشف أرضاً خالية من السكان، وكما زعمت الكنيسة الهولندية بأنّ البيض المستعمِرين هم شعب الله المختار، وأن السود خُلقوا عبيدا لهم؛ وحاول النظام توظيف الدين لفرض سيطرته على البلاد، وإضفاء مشروعية دينية على نظامه العنصري، وإقناع جمهوره بأن ممارساته العنصرية تمثل وصايا الرب، وأنها جزء من تعاليم الكنيسة الهولندية. (سلامة، ٢٠١٢)

في المقابل، سنجد أن فلسطين تعرضت لغزو استعماري أجنبي (بريطاني)، في سياق الصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية، بعد أن تنبّهت بريطانيا لأهميّة موقع فلسطين الحيوي، وقربها من قناة السويس (الممر الجديد نحو الهند والمستعمرات الآسيوية)، حيث مثلت سياسة «شرق السويس» السياسة العليا التي اتبعتها بريطانيا عندما كانت قناة السويس هي الحد الفاصل بين الممتلكات البريطانية في الهند وبين أوروبا، إذْ أحدث حفر قناة السويس نقلة نوعية في الاستراتيجية الدولية من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية. (الأشعل٢٠١٥ )

كما قامت إسرائيل على بناء سياسي أيديولوجي يزعم أنه يمثل التحضّر والتفوّق، ويؤسّس لإقصاء السكان الأصليين، زاعمة أنها تمثل الكيان الديمقراطي الوحيد في المنطقة.. وقد ادّعى «يسرائيل زنغويل» بأن فلسطين «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، فيما وظفت الحركة الصهيونية المعتقدات التوراتية لإضفاء شرعية دينية وتاريخية على مشروعها الاستعماري، بل وارتكزت عليه لجلب اليهود من مختلف أنحاء العالم، بذريعة العودة إلى الأرض الموعودة، وما زالت المدارس الدينية تلعب دورا رئيسا في توجيه سياسات الحكومة، وتوجيه الرأي العام الإسرائيلي.

ويمكن القول إن الكيانين (إسرائيل وجنوب أفريقيا) امتلكا حياة ديمقراطية وبرلمانية وانتخابات وقضاء، بيد أنّ ديمقراطيتهما كانت موجهة لخدمة مصلحة فئة معينة من السكان، مما يسمح بوصفها بالديمقراطية العنصرية؛ وهذا الشكل المشوَّه والمنقوص من الديمقراطية ضَمِنَ للسلطة المسيطرة استقراراً في الحكم، وتداولاً سلمياً للسلطة، وحرية للتعبير والمشاركة السياسية ومحاصرة للفساد. في حين كانت الدول المجاورة لهما تشهد الاضطرابات والانقلابات العسكرية، وأشكالا عديدة من القمع والفساد.

هذا ما يتعلق بأوجه التشابه، أما أوجه الاختلاف فهي وإن كانت مهمة في جوانب معينة، إلا أنها لم تؤثر على جوهر القضية، إنما استدعت أشكالا متمايزة من الكفاح بين الحالتين.

كانت للصراع في جنوب أفريقيا أبعاد عرقية وإثنية، ولكن دون وجود خلافات على رواية تاريخية لملكية الأرض؛ فقد كان كلٌّ من السود والبيض -رغم اختلاف ألوانهم- يعرّفون أنفسهم بأنهم أفريقيون جنوبيون، وكان أغلبهم من الديانة نفسها (المسيحية)، ولم يلعب الدين دوراً محورياً في الصراع، بينما عملت الصهيونية منذ البداية على توظيف الدين والرواية التاريخية اليهودية وهو ما أظهر الخلاف العربي الصهيوني هنالك كخلاف على ملكية الأرض، وعلى الحق التاريخي والرواية التاريخية.

عمل النظام في جنوب أفريقيا على تجزئة البلاد إلى مناطق بيضاء وأخرى سوداء، ونفي المواطنين السود من أراضيهم، وعزلهم في بانتوستونات خاصة بهم، بلغت مساحتها ١٣٪ من مجمل البلاد، وفرض إجراءات تقييدية على السود؛ لتحقيق تفوّق الأقلية البيضاء، وضمان أمنها، وفي سبيل ذلك اقترف العديد من المذابح ضدّ السكان، وتم تطبيق النظام بواسطة أجهزة أمنية في منتهى القسوة؛ كان للسجون والتعذيب دور مهم ورئيسي في فرضه.

بينما قامت إسرائيل باحتلال الأرض، وبطرد من تمكّنت من طرده من السكان، وتحويلهم إلى لاجئين في الدول المجاورة، ثم عمدت إلى إبقاء من تبقّى في تجمّعات عربية محدودة المساحة ومعزولة قدر الإمكان عن الوسط اليهودي، مع وجود مدن مختلطة. ولم تُقِم إسرائيل أي بنية على الأرض للفرز بين السكان، باستثناء الفترة ما بين ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ حين أخضعت المواطنين العرب لأذونات تنقل ولمنع التجول وتخصيص أماكن لسكنهم، ومصادرة أراضيهم لتنشيط الاستيطان اليهودي. في حين أن النظام العنصري في جنوب أفريقيا طمع في الأرض مع سكانها؛ بينما الإسرائيليون أرادوا الأرض من دون شعبها. (فرسخ ٢٠٠٣)

وثمة فرق آخر بين الحالتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية، يكمن في سعي إسرائيل لتعريف نفسها كدولة يهودية؛ وهذا التعريف الإثني/ الديني غير موجود في دستور جنوب أفريقيا، لا الآن، ولا في فترة الفصل العنصري. وتعريف إسرائيل لنفسها كدولة يهودية يعني وضع الأيديولوجية الصهيونية كأيديولوجية عليا للدولة، وفي هذه الحالة تصبح العنصرية الصهيونية هي مبدأ الدولة الرسمي المعلَن والمتبع، كما فعل الحزب الوطني في جنوب أفريقيا، ولكن دون تحديد هوية دينية للدولة. (أبو عصبة ٢٠١٤)

والفرق الآخر بين الحالتين؛ أن العرب القابعين تحت الاحتلال الإسرائيلي داخل الخط الأخضر يمثّلون الأقلية (حوالي ١٨٪)، بينما كان البيض في جنوب أفريقيا يمثلون الأقلية (حوالي ١٥٪). لذلك جاء الدستور بعد انهيار النظام العنصري ليحمي حقوق الأقليات، ويساوي بين جميع المواطنين السود والبيض والملونين تحت قومية واحدة، ودولة واحدة. بينما تقترح السلطة الحاكمة في إسرائيل تقديم دستور يحمي الدولة اليهودية الإثنية، ويُبقي على الأقلية الفلسطينية كهوية وطنية فرعية، لكنها غير مندمجة، ولا تمتلك نفس حقوق الأكثرية اليهودية.

## حالتان من النضال، والهدف واحد

مثَّل الأبارتهايد في جنوب أفريقيا سياسة الدولة المعلنة، الذي ارتكزت عليه، وأنشأت مؤسساتها وشكّلتها لهذه الغاية؛ في الحالة الإسرائيلية لا نجد الأمر بالدرجة نفسها من الوضوح، إذ إن إسرائيل في الأراضي المحتلة تمثل قوة احتلال أجنبي، وداخل الخط الأخضر تقيم حكما اثنوقراطيا يرتكز على تجيير مؤسسات ومنظومات الدولة لخدمة المواطنين اليهود.

لذلكن هدف النضال في جنوب أفريقيا إلى تغيير شكل الحكم، وإسقاط حكومة عنصرية، وإقامة دولة ديمقراطية لجميع مواطنيها. أما في الحالة الفلسطينية فاختلف الأمر؛ كان هدف النضال الفلسطيني في البداية هو تصفية الكيان الإسرائيلي، ثم صار التخلص من الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل (حل الدولتين)، وداخل الخط الأخضر تطالب القوى الوطنية الفلسطينية بشكل عام بتحقيق المساواة التامة الفردية والقومية، وهناك أصوات فلسطينية في الداخل والخارج تنادي بحل الدولة الواحدة.

وبناءً على اختلاف الأهداف، فقد تمايزت أشكال الكفاح، كما اختلفت المسارات الكفاحية وخياراتها، ولأن الحالة الفلسطينية معروفة إلى حد ما بخطوطها الرئيسة، وشرحها يحتاج لكثير من التفصيلات التي لا يتسع المجال لسردها هنا، سنركز أكثر على مسارات الكفاح الجنوب أفريقي، سيما وأنه غير معروف تماما للجمهور العربي بشكل عام، وبحاجة لمزيد من التوضيح.

## كفاح جنوب أفريقيا - بدايات المأساة

وصل «فان ريبيك» إلى «الكاب» في السابع من نيسان سنة ١٦٥٢، وهو اليوم الذي ظلَّ البيض أثناء فترة الحكم العنصري يحتفلون به كلحظة تاريخية مؤسِّسة، فيما كان السود يعتبرونه يوم بِدْء استعمارهم وخسارتهم بلادهم وحريتهم لأكثر من ثلاثة قرون تالية. (مانديلا ١٩٩٨)

تواصل في السنوات المائة والخمسين اللاحقة لوصول «ريبيك»، تسلل المستوطنين الهولنديين «البوير»، إلى البلاد شيئا فشيئا، واستولوا على خيرة الأراضي؛ لكن الشعب الأفريقي رفض هذا التسرب، وقام بمحاولات عديدة للتصدي لهم،[1] إلا أنه أخفق في ذلك، بسبب تفوق البيض التكنولوجي والعسكري من جهة، وبسبب ضعفهم وخلافاتهم الداخلية وحروبهم القبلية التي أدت إلى تفسخ مجتمعهم من جهة ثانية.

وفي عام ١٩٢٥ جعلت حكومة الميثاق العنصرية اللغة «الأفريكانية» اللغة الرسمية بدلاً من الهولندية. وحصل رئيس الوزراء على الحكم الذاتي لجنوب أفريقيا، ثم الاستقلال التام عن بريطانيا عام ١٩٣١، وأصبحت جنوب أفريقيا عضواً في الكومنولث. (في العام ١٩٦١ أصبحت جنوب أفريقيا جمهورية، وخرجت من مجموعة دول الكومنولث.) وبدأ رئيس الوزراء بفرض قوانين أشد صرامة، لتحقيق المزيد من الفصل العنصري. وفي العام ١٩٤٨ تم انتخاب الحزب الوطني البويري للحكم (حزب البيض)؛ فأخذ بتطبيق سياسة «الأبارتهايد»، أي التفرقة العنصرية بشكل رسمي وعلني.

وبناء على سياسة التمييز العنصري، مُنع السود من العمل إلا في أعمال محددة، ومُنعوا من حق الانتخاب، وحق الملكية، وحق استخدام المرافق العامة، وكان مفروضا عليهم حمل بطاقاتهم الشخصية، والحصول على تراخيص خاصة للتنقل، من أجل الحد من تحركاتهم..

ويصف مانديلا معاناة الأفريقي التي تبدأ منذ لحظة ولادته: «الأفريقي يُولد في مستشفى خاص بالسود، ويتنقل بحافلات خاصة بالسود، ويسكن في أحياء خاصة بالسود، ويُمنع من دخول أحياء البيض، وهو مُعرَّض للتوقيف والمساءلة في أي لحظة، وصارت حياته مكبلة بالقوانين العنصرية التي تحد من حركته، وتعيق نموه، وتثقل على كاهله، وتنغص عليه حياته». (مانديلا ١٩٩٨)

تبنت الحكومة في بداية الخمسينات خطة تنمية خاصة بمناطق السود، أسمتها خطة البانتوستونات، هدفها امتصاص النقد العالمي لسياسات جنوب أفريقيا العنصرية، باعتبار أنها توفر لكل مجموعة عرقية حريتها الخاصة، وأيضا بهدف ترسيخ التفرقة العنصرية وتأصيلها؛ فمناطق البانتوستونات عبارة عن مناطق عرقية منفصلة مخصصة للمواطنين الأفارقة، وبذلك يتكرس الأمر الواقع الذي تمتلك بمقتضاه الأقلية البيضاء ٨٧٪ من الأرض، ويهدف أيضا لمنع وتعطيل فكرة الاندماج بين الأجناس والأعراق، واستبدالها بسياسة التنمية المنفصلة للسود والبيض على أساس التمييز العنصري.[٢]

وثمة أهداف أخرى من إنشاء نظام المناطق العرقية المنفصلة؛ منها مصادرة الأراضي، وتقييد حركة السكان لتسهيل مهمة السيطرة عليهم، ومنع التواصل فيما بينهم، تنفيذا لسياسة «فرِّق تسُد»، وتمزيق أوصال البلاد جغرافيا وسكانيا، للحيلولة دون توحد الأفريقيين والهنود والملونين، وتعطيل إمكانية مطالبتهم بحق تقرير المصير؛ وبالتالي تكريس حكم الأقلية البيضاء. ويضيف مانديلا هدفين آخرين للكانتونات هما: «تكوين مستودعات ضخمة من الأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها مصانع البِيض، وتكوين طبقة اجتماعية من الأفريقيين تظل في حاجة إلى البيض، وبالتالي الحد من إقبال السود على الانضمام لحزب المؤتمر الأفريقي، ما يعني عزوفهم عن المشاركة في النضال الوطني». (مانديلا ١٩٩٨)

## كفاح جنوب أفريقيا – بدايات المسيرة

في البدايات، كان الصراع بين السكان الأصليين الأفارقة والمستعمرين البِيض على الأراضي والمواشي، ثم صار كفاحا سياسيا لنيل الحرية وتقرير المصير وإقامة نظام ديمقراطي.

ظل التطور السياسي للسود بطيئاً في السنوات الأولى لتكوين اتحاد جنوب أفريقيا، وفي العام ١٩٠٩ اجتمعت مجموعة من الأحزاب السياسية للسود معلنة احتجاجها على عدم إشراكها في حكم البلاد. وأرسلت وفداً إلى لندن للحصول على حقوقهم المشروعة، لكن دون جدوى. وفي عام ١٩١١ وجّه الزعيم الأفريقي «بيكسلي» نداء إلى جميع الأفارقة، دعاهم فيه إلى تناسي خلافات الماضي، وإلى الاتحاد معاً في منظمة وطنية واحدة. وفي العام ١٩١٢؛

اجتمع رؤساء وممثلون عن المجتمعات الأفريقية، وممثلون عن منظمات كنسية وغيرهم من الشخصيات البارزة في مدينة «بلومفونتين»، وأعلنوا عن تأسيس المؤتمر الوطني الأفريقي (National Congress (African الذي نادى بمساواة السود بغيرهم، وذلك عن طريق الوسائل الدستورية، وقد حدد الإعلان أهداف المؤتمر الوطني الأفريقي(ANC) المتمثلة بتوحيد الأفارقة جميعا ليكونوا شعبا واحدا، وبضرورة الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم. (بنغاني ونيوهوف، ٢٠٠٧) ورغم أن العام الذي أعلن فيه عن تأسيسه شهد مذبحة «بولهوك» البشعة، التي قُتل فيها ١٣٨ من الفلاحين السود، إلا أن المؤتمر الوطني الأفريقي التزم بمنهج الحوار في تعامله مع السلطة العنصرية؛ واستمر يعتمد الحوار حتى استلام الحزب الوطني الحكم عام ١٩٤٨؛ ولم يكن حتى ذلك التاريخ يتبنى الأساليب الكفاحية الأخرى، وكانت أطره التنظيمية غير فاعلة، وقاعدته الجماهيرية ضعيفة، إلا أنه كان الإطار الرئيسي والأهم في التعبير عن مطالب الشعب الأفريقي لنيل الحرية.

تصاعدت الاحتجاجات على سياسة الفصل العنصري في عقد الخمسينيات، وفي عام ١٩٦٠ اندلعت مظاهرات عارمة، وأطلقت الشرطة الرصاص على المتظاهرين، فقتلت ٦٩ مواطنا من السود (مجزرة شاربفيل).

وفي العام ١٩٧٦ احتج طلاب المدارس السود في ضواحي «جوهانسبرغ» على سوء النظام التعليمي، وفرض تعليمهم اللغة الأفريكانية بدلا من الإنجليزية، فقاموا بتنظيم مظاهرات شعبية، سرعان ما تحولت إلى انتفاضة كبرى، لكن الأجهزة الأمنية تعاملت معها بمنتهى القسوة، وفتحت النار على المتظاهرين.[٣]

ومع تزايد الانتقادات العالمية لسياسة التمييز العنصري، اعتمدت جنوب أفريقيا في العام ١٩٨٣ دستورًا جديدًا، لكنه لا يمنح السود أي حقوق سياسية، ثم أرادت تلطيف عنصريتها بإنشاء برلمان ثلاثي يضم الهنود والملونين مع إبقاء حق النقض بيد البيض، لكن هذا العرض قوبل بالرفض، ما أدى إلى تفاقم أعمال العنف في البلاد. وبرزت في تلك الفترة حركات سياسية شعبية قوية ذات صلات بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كان أهمها الجبهة الديمقراطية المتحدة UDF، وقد تركز اهتمامها على تنسيق الاحتجاجات ضد الدستور

العنصري الجديد، والاحتجاج على البرلمان الثلاثي (العنصري)، ولكن الجبهة سرعان ما أصبحت منظمة قوية ضمت تحت جناحيها ما يزيد عن ستمائة منظمة مناهضة للعنصرية من النقابات والجمعيات والاتحادات الطلابية. (مانديلا ١٩٩٨)

ومع تصاعد الاحتجاجات محليا، وترافقها مع حركة عالمية نشطة كان الهدف منها فضح ممارسات النظام العنصري؛ بدأت دول السوق الأوروبية ودول الكومنولث والولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٦ بتطبيق حظر تجاري وعسكري على جنوب أفريقيا. وكان الهدف من تلك العقوبات إجبار الحكومة على إلغاء سياسة التمييز العنصري.

وفي عام ١٩٨٩ اختير «دو كليرك» رئيسا للبلاد، فبدأ عهده ببعض الإصلاحات السياسية، فرفع الحظر عن حزب «المؤتمر الوطني الأفريقي» وبقية الأحزاب التي كانت محظورة، وأطلق سراح بعض السجناء السياسيين ومنهم «مانديلا»، ثم شرع بحوار مع أحزاب المعارضة حول مستقبل البلاد، وفي عام ١٩٩١ أعلن عزمه إلغاء ما تبقى من قوانين الفصل العنصري. كما أعلن عن نيته تكوين حكومة متعددة الأعراق، وعن حق جميع المواطنين في التصويت.

## سمات وخصائص كفاح المؤتمر الوطني الأفريقي

كانت المهمة الأولى أمام المؤتمر الوطني الأفريقي هي إعادة الاعتبار لشخصية الإنسان الأفريقي التي حطمتها سياسة التمييز العنصري؛ وقد عبّر عن هذا التوجه أحد قادة المؤتمر «ليمبيدي»، الذي كان يمقت عقدة النقص التي يشعر بها السود، ويندد بما أسماه عبادة الغرب والأفكار الغربية وتأليهها، وكان يؤكد على أن الشعور بالنقص هو العائق الأكبر أمام التحرير، ويؤمن بأنه ينبغي على الأفريقيين العمل على تحسين صورتهم أمام أنفسهم أولاً وقبل أي شيء.

برزت بعد حظر الأحزاب السياسية ومنعها من ممارسة أي نشاط (بعد مجزرة شاربفيل)، «حركة الوعي بالهوية السوداء»، وقامت بدور مهم لملء الفراغ الناشئ عن تغييب الأحزاب الكبرى عن الساحة، ولعبت دورا كبيرا في التعبئة والحشد. وكانت هذه الحركة منهجا فلسفيا

أكثر من كونها تنظيما حركيا، تقوم فلسفتها على أن تحرير السود أنفسَهم أولا من عقدة النقص هو المقدمة الضرورية لتحررهم من الظلم، ومن نظام الفصل العنصري. (مانديلا ١٩٩٨) وقد شكلت أفكار «الوعي الذاتي» للأفارقة السود بداية محفزة لما أصبح أيديولوجية نضالية مؤثرة في شحن الأجيال.

وقد أتت جهود النضال في هذا الاتجاه أكُلها، وأثمرت عن جيل جديد مختلف، مؤمن بذاته، يتوق لنيل حريته، وتسري في عروقه دماء جديدة، ويعمل بذهنية إيجابية فاعلة، وقد بدأت الروح الأفريقية تدب في صفوفه، فيما تذوب الفوارق العرقية شيئا فشيئا، لتحل محلها الشخصية الأفريقية بمعناها الأشمل؛ فصار الأسْود يرى نفسه أفريقيا قبل أن يكون من الكوسا أو الزولو أو التسوانا. (مانديلا ١٩٩٨) المهمة الثانية للحزب هي صهر التناقضات الموجودة في شعوب جنوب أفريقيا في بوتقة القومية الأفريقية، وبث الروح القومية الأفريقية.

ولم يقتصر النضال الأفريقي على أسلوب واحد، بل أخذ أكثر من شكل، وكان متصاعدا متراكما ومصمما في الوقت نفسه؛ بالرغم مما أصابه من إخفاقات وتراجع، وبالرغم من قسوة رد الحكومة العنصرية عليه؛ وقد شكَّلَ منهج الحوار مع الحكومة الركيزة الأولى في مسيرة الكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي؛ إذْ اتسم نضال المؤتمر في الفترة الأولى منذ تأسيسه عام ١٩١٢ وحتى استلام الحزب الوطني الحكم عام ١٩٤٨؛ بالتزامه منهج الحوار في تعامله مع السلطة العنصرية؛ حيث آمنت قيادة المؤتمر آنذاك بإنسانية البيض وإمكانية التغيير بالحوار، وأنه يمكن الوصول إلى تسوية عادلة عن طريق الإقناع؛ ولكن هذه القناعات تغيرت بعد أن كشف النظام عن جوهره الاستيطاني اللاإنساني؛ حين واصل سياسة الاقتلاع والترحيل. ومع ذلك، لم تتخل قيادة المؤتمر عن السعي لإيجاد حلول من خلال الحوار. ولكن مع إضافة واستكمال استراتيجيات أخرى؛ هدفها الضغط على النظام العنصري من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

مع زيادة انتهاكات حقوق السود، وبعد الإعلان عن الفصل العنصري سياسة رسمية للدولة؛ قام عدد من القيادات الشابة التي رأت أن الحزب فقد روح المواجهة والقدرة على الصدام والتحدي، وأصبح معزولا عن الجماهير، بتأسيس رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، وهي

جناح تابع للحزب وامتداد له، كان من بين قادتها «مانديلا»، «والتر سيسلو» و«أوليفر تامبو»، أخذوا يطالبون من داخل المؤتمر بتغييرات في الاستراتيجية، وارتأوا أن هناك حاجة لاتباع تكتيكات أكثر قوة وتأثيراً؛ كالدعوة للإضراب والعصيان المدني والمقاطعة وتحدي السلطات، وعدم الرضوخ لقوانين الدولة العنصرية. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الخطوات الاحتجاجية تتطلب أوسع مشاركة جماهيرية، وبالتالي كان على الحزب تقوية أطره التنظيمية وتفعيلها، والتقرب أكثر من الجماهير. وقد تم تبنى هذا النهج من قبل المؤتمر عام ١٩٤٩. (مانديلا ١٩٩٨)

ولما كان النظام العنصري يهدف إلى تكريس الفصل التام بين المجموعات العرقية المختلفة من خلال القوانين، بما فيها قوانين الحركة والتنقل، والترحيل الإجباري؛ فقد عمدت حملات التحدي إلى كسر قوانين وأنظمة الفصل العنصري؛ كطلب خدمات مكاتب البريد المخصصة لـ«البيض فقط»، واستخدام القطارات المخصصة للبيض، وكسر قوانين التنقل، وقيام الهنود و«الملونين» والـمتطوعين البيض بدخول البلدات الأفريقية بدون الحصول على تصاريح. فضلا عن حملات الإضراب عن العمل. وأصبح النضال الشعبي المدني الركيزة الثانية للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي. (مانديلا ١٩٩٨)

تم في عام ١٩٦٠ إطلاق حملات عصيان ضد قانون التنقل المعروف بِـ «قانون المرور»؛ وفي آذار من العام نفسه طلب المؤتمر القومي الأفريقي من الناس ترك تصاريحهم في البيوت والتجمع في مراكز الشرطة، حتى لو أدى الأمر إلى اعتقالهم، فبادرت الشرطة بفتح النار على الحشود السلمية في «شاربفيل»، وقتلت العشرات. وضع هذا الحدث نهاية لطريقة الاحتجاج السلمي التي استمرت عدة عقود من الزمن؛ حيث تم حظر المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وحزب المؤتمر القومي الأفريقي (PAC)، كما تم اعتقال الآلاف منهم. (نجيليزا ونيوهوف٢٠٠٧)

ومع أهمية الحوار والمقاومة المسلحة في محاصرة نظام الفصل العنصري؛ إلا أن هذه الأنماط من النضال الجماهيري الواسع شكّلت الركيزة الأكثر أهمية في النضال داخل البلاد؛ والتي عبرت عن نفسها في الحملات الشعبية التي قادها المؤتمر الوطني الأفريقي؛ مثل «حملة التحدي» ضد القوانين غير العادلة للخمسينات.

وفي العام ١٩٦٠، نجح مانديلا في إقناع المؤتمر الوطني الأفريقي بتبني خيار الكفاح المسلح، وتم الإعلان عن تأسس الجناح المسلح للمؤتمر (أوفختنو ويسيزوي) المعروف اختصارا «MK»، ويعني رمح الأمة. وكان هدفه الرئيسي مهاجمة وتخريب مواقع عسكرية وأهداف محددة دون إيقاع إصابات، ودون مهاجمة المدنيين.

وهكذا أصبحت المقاومة المسلحة الركيزة الثالثة للكفاح التحرري للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد اعتبر مانديلا تلك الخطوة بأنها حاسمة في تاريخ الحزب الذي ظل خمسين عاما يعتبر العمل السلمي ونبذ العنف من صميم سياسته بلا جدال. وأضاف: «سيكون الحزب من الآن فصاعدا تنظيما مختلفا؛ فقد وضعنا أقدامنا على طريق جديد تحفه المخاطر؛ إنه طريق العنف المنظم الذي ليس بمقدورنا أن نعلم نهايته، وقد أصدرنا تعليمات مشددة للمقاتلين بأننا لن نقبل بأي خسائر في الأرواح، فإذا لم تحقق الأعمال التخريبية النتائج التي نسعى إليها، فسوف ننتقل إلى المرحلة التالية وهي حرب العصابات. وكنّا نأمل أن أعمالا من هذا القبيل سوف تجبر الحكومة على الجلوس حول مائدة المفاوضات». (مانديلا ١٩٩٨).

وفي تبنيه الكفاح المسلح، كان الحزب متأثرا بأجواء تلك المرحلة في الستينات؛ إذْ بدأ الاستعمار ينكشف عن مناطق كثيرة من القارة السمراء، وبدأت العديد من الدول الأفريقية تنال استقلالها، وفي المناطق التي لم ينحسر عنها الاستعمار مثل جنوب غرب أفريقيا بدأ الكفاح المسلح ضده يتعاظم ويتزايد؛ ففي ناميبيا قامت منظمة «سوابو» بسلسلة من العمليات العسكرية، وكذلك تصاعدت المواجهات وحرب العصابات في موزمبيق، وزيمبابوي (روديسيا) حيث تحالف حزب زابو مع المؤتمر الوطني الأفريقي ضد حكم الأقلية البيضاء. (مانديلا ١٩٩٨).

ومع أن الحزب تبنى الكفاح المسلح، إلا أنه ظل مؤمنا بالكفاح السلمي المدني؛ وفي ممارسته للعنف المسلح كان حريصا على تجنب القتل وسفك الدماء؛ وقد كان القس «دزموند توتو» يدعو إلى حل «لاعنفي» في الكفاح من أجل الحرية، على غرار غاندي ومارتن لوثر كنغ وستيفن بيكو، وكان مؤمناً بأن القمع ينزع الإنسانية عن القامع بقدر ما ينزعها عن المقموع. وفي جنازة الزعيم الطلابي «ستيفن بيكو» الذي قضى تحت التعذيب في أحد مخافر

الشرطة العام ١٩٧٧، كان أكثر من ٣٠ ألف شخص حضروا تلك الجنازة، ينتابهم شعور بالحزن الممزوج بالغضب بالكاد استطاعوا كظمه. في ذلك اليوم حثهم القِس «توتو» على الغفران، كما كان يفعل مرات عديدة من قبل وكما فعل تكرارا من بعد؛ الغفران للشهداء وللقتلة على حد سواء، فحث أصدقاء الفقيد على الصلاة من أجل قادة البلاد ومن أجل الشرطة، ولاسيما قوى الأمن حتى يدركوا أنهم أيضا بشر، ولذلك مُنح توتو جائزة نوبل للسلام العام ١٩٨٤ تقديرا لكفاحه السلمي ضد التفرقة العنصرية. (عزوز مقدم ٢٠٠٨). كما كان قد منح من قبله زعيم المؤتمر الوطني الأفريقي «ألبرت لوتولي» جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦٠، وأيضا الزعيم مانديلا نال الجائزة نفسها عام ١٩٩٣. [٤]

أما القائد «ستيفين بيكو» فقد كان يهدف لتغيير الوعي الأسود بجنوب أفريقيا، تبعاً لمقولته الشهيرة: «أقوى سلاح في يد المقهورين هو وعيهم». ومقولته أيضا: «لقد بدأنا مسعى للإنسانية الحقيقية، وفي مكان ما في الأفق البعيد، يمكننا أن نرى الجائزة المتألقة، دعونا نسير للأمام بشجاعة وتصميم، مستمدين القوة من محنتنا المشتركة ومن أخوّتنا، وسنجعل جنوب أفريقيا بوجه أكثر إنسانية». (ميكر ٢٠٠٧)

تشكلت مع تواصل النداءات لحملات الدعم والمساندة الأممية من بقية العالم، ومع توسعها، وزيادة زخمها، الركيزة الرابعة للكفاح، وهي مواصلة الجهود من أجل ممارسة ضغط دولي على النظام عبر المقاطعة، وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، وهي الاستراتيجية التي بدأها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منذ وقت مبكر، حيث ناشد زعيم المؤتمر الأفريقي الشعب البريطاني عام ١٩٥٩ لمقاطعة نظام الفصل العنصري. ومنذ تلك اللحظة بدأ المؤتمر بإرسال الوفود لإطلاع المجتمع الدولي على ممارسات النظام العنصري، والحاجة الضرورية لعزله ومقاطعته، وفرض عقوبات اقتصادية عليه.

وقد كان الضغط الدولي، وحملة الانتقادات والعقوبات الموجهة ضد النظام العنصري من بين أهم عوامل انهياره فيما بعد، وعلى سبيل المثال، ولتوضيح أثر الانتقادات الدولية على النظام، فقد أثارت مذبحة شاربفيل (١٩٦٠) اضطرابات في جميع أنحاء البلاد، وتسببت للحكومة في أزمة وحرج شديدين، فقد توالت الاحتجاجات الغاضبة من كل أنحاء العالم،

بما في ذلك الخارجية الأميركية، وألقى مجلس الأمن الدولي لأول مرة اللوم على الحكومة، وطالبها باتخاذ إجراءات لتحقيق المساواة بين كل الأجناس، وقد أدت موجة الانتقادات الدولية لانهيار سوق جوهانسبرغ المالي، ومبادرة العديد من رؤوس الأموال للفرار من البلاد، وبدأ الكثيرون من البيض باتخاذ تدابير الهجرة، وأخذ البعض يطالبون الحكومة بتقديم تنازلات للسود. (مانديلا ١٩٩٨)

الركيزة الخامسة في نضال المؤتمر الوطني الأفريقي هي المفاوضات المباشرة مع العدو، وقد بدأها «مانديلا» بنفسه أثناء وجوده في السجن وبشكل سري، لقناعته أن المفاوضات هي المحصلة الطبيعية لجميع مسارات الكفاح، وأنها تتويج للتراكمات النضالية، ثم خاضها الحزب علنا، لكن دون أن يسقط الخيارات الأخرى كالمقاومة المسلحة والشعبية والضغوطات الدولية.

## كيف سقط نظام الفصل العنصري؟!

يرى الكاتبان «بنغاني نجيليزا» من جنوب أفريقيا، و«أدري نيوهوف» من هولندا، وهما مناضلان مناهضان للعنصرية وقد عاشا تجربة جنوب أفريقيا، أن سر قوة المؤتمر الوطني الأفريقي الذي جلب له النصر يكمن في «الرؤية»؛ وهي الرؤية التي حددها «ميثاق الحرية» وتبناها الحزب، ومن خلالها عبَّر بوضوح عن رؤيته لمستقبل جنوب أفريقيا؛ حيث عرف الميثاق هذه الرؤية كما يلي: «نحن شعب جنوب أفريقيا، نعلن للجميع؛ أن جنوب أفريقيا هي ملك لكل من يعيش فيها، السود والبيض والملونون، وأي حكومة لن تستطيع ادعاء ممارسة السلطة دون الاستناد إلى إرادة الشعب كله؛ ولما كان أبناء شعبنا قد حُرموا من حقهم الطبيعي في الأرض، وحرموا من الحرية والسلام من قبل حكومة قامت على أساس الظلم والإجحاف؛ ولهذا لن تكون بلدنا مزدهرة وحرة حتى يعيش شعبنا بأخوة فيما بينهم، ويتمتعون بحقوق متساوية وفرص متكافئة؛ وهذا لن يكون إلا في دولة ديمقراطية مبنية على إرادة الشعب بكامله؛ دولة تستطيع تأمين الحقوق الطبيعية للناس بدون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو المعتقد». (رؤيتنا هي «مجتمع ديمقراطي»: خطاب في اجتماع عام تم تنظيمه من قبل مؤتمر الديمقراطيين الجنوب أفريقيين في جوهانسبرغ، عام ١٩٥٨

من أجل الاستماع للرئيس العام للمؤتمر الوطني الأفريقي، وتم إصدار أوامر حظر حركة ونشاط بحق الرئيس «لوثلي» مباشرة بعد هذا الخطاب.) (مانديلا ١٩٩٨)

وقد شكّل ميثاق الحرية الوثيقة الرئيسية لحركة النضال الجماهيري؛ إذْ جاء معبّراً عن آمال وطموحات الشعب، وهو مزيج من الأهداف العملية والمبادئ والشعارات صيغت بلغة أدبية منمقة، يضع في المقام الأسمى إلغاء التمييز العنصري وتحقيق المساواة في الحقوق بين الجميع، ويدعو أنصار الحرية للمشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي لا عنصري، وأصبح هذا الميثاق نورا يهتدي به المناضلون من أجل التحرير. وصار مثله مثل إعلان الاستقلال الأميركي، وإعلان حقوق الإنسان الفرنسي، والإعلان الشيوعي.

ولما كان هذا الميثاق نقلة نوعية في الخطاب السياسي لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، فقد اعترض البعض من داخل الحزب على ما جاء فيه، خاصة التكتل الأفريقي المعادي للشيوعية والبيض؛ باعتبار أن الميثاق ينادي بدولة تختلف جذريا عن تلك التي ظل ينادي بها طوال تاريخه، وعبروا عن خشيتهم من تأثر صياغة الميثاق بلغة الشيوعيين. ولكن مانديلا ينفي ذلك، ويقول: «الميثاق لم يتطرق للقضاء على الطبقات والملكية الخاصة، ولم يتبنى شيئا من مبادئ الاشتراكية العلمية، لكنه دعا لتأميم المناجم والمصارف والصناعات الاحتكارية، لأن ذلك خطوة ضرورية للخروج بالاقتصاد من سيطرة وهيمنة البيض». واعتبر الميثاق وثيقة ثورية بالفعل، لأن التغييرات التي نادى بها لا يمكن أن تتحقق دون تغيير التركيبة الاقتصادية والسياسية في البلاد. (مانديلا ١٩٩٨)

## إشكالية القضية في جنوب أفريقيا

بدأت قضية جنوب أفريقيا مع قُدوم المستوطنين البيض؛ الذين استولوا على معظم الأراضي، وأقاموا حُكماً عنصريا؛ جعل من أغلبية السكان في درجة أدنى من الأقلية البيضاء الحاكمة، دون أن يتمتعوا بأي حقوق مدنية أو سياسية. ويمكن على هذا الأساس تلخيص قضية جنوب أفريقيا بأن الشعب كان يطالب بحريته وكرامته وحقوقه الطبيعية، والتخلص من نظام الفصل العنصري. ولكن هل كان كل الشعب موحدا خلف هذا الهدف؟ أم أن في عمق القضية الرئيسية تكمن الكثير من التفاصيل والقضايا الفرعية؟

يتكون شعب جنوب أفريقيا من عناصر عديدة؛ الأفارقة السود يشكلون نحو ثلاثة أرباع الشعب، الملونون والهنود يشكلون نحو ١٠٪، فيما يشكل البيض نحو ١٥٪ من السكان. ولكل مجموعة عرقية مطالب وهموم تختلف عن المجموعات الأخرى، وإن كانت الأكثرية تتفق على المطلب الرئيسي، وهو التخلص من حكم الأقلية البيضاء. ولكن هناك من كان يدعو لإلقائهم في البحر، وهناك من يدعو لترحيلهم، بل وترحيل الهنود والملونين معهم، وهناك من يدعو للتعايش السلمي بين الجميع. وكان هناك من يعتبر أن الأولوية هي إبراز الهوية القومية الأفريقية في مواجهة هوية البيض، وآخرون يعتبرون أن جوهر النضال طبقي بين الفقراء البيض والسود على حد سواء ضد الطبقة الحاكمة المستغلة، فيما كان المؤتمر الوطني يسعى لإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية يعيش فيها الجميع على قدم المساواة وبدون تمييز، بما فيهم البيض.

مثَّل المؤتمر القومي الأفريقي تطلعات السود (المؤمنين بالقومية الأفريقية)، أما الهنود فمثلهم المؤتمر الهندي، فيما مثلت المنظمة الشعبية الأفريقية الملونين، أما البيض المناهضون لنظام الحكم والرافضون لسياسة التمييز العنصري فقد مثلهم مؤتمر الديمقراطيين، بالإضافة للحزب الشيوعي الذي كان يضم مناضلين من مختلف الأعراق. وطبعا هناك العديد من الأحزاب الأخرى مثل الحزب الأفريقي المسيحي الديمقراطي، الحزب الديمقراطي، جبهة الحرية، حزب إنكاثا، ولكن يبقى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الأهم والأكبر؛ فهو الذي قاد النضال من أجل الحرية على مدى قرن من الزمان. وفي المقابل كان الحزب الوطني الحاكم الذي يمثل اليمين الوطني المتشدد، وحزب المحافظين الذي يمثل أقصى اليمين، والحزب الاتحادي التقدمي الذي يمثل المعارضة.

تمثلت المعضلة الأولى التي واجهت النضال الأفريقي في التركيبة القبلية لشعب جنوب أفريقيا، والتي سادت لمئات السنين؛ وكانت خلالها القبائل تأخذ شكل الممالك، حيث يحكم كل منطقة معينة سلالة ملكية. وكان على هذه الممالك التي تنتمي لعصر ما قبل الحداثة أن تواجه عدوا تمكن من إقامة دولة عصرية بالمفهوم الحديث للدولة، ومن ناحية ثانية فلربما ساعد هذا الوضع (القبلي) في تثبيت نظام البانتوستونات فيما بعد؛ إذ وجد بعض «الملوك» مصلحتهم فيه، لذلك أعلنوا تأييدهم للحكومة، والتي في المقابل دأبت على دعم قوة القبائل

لتعادل بها نفوذ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، كما منحتهم امتيازات معينة. وهذا ما أضعف من القوة القانونية لمطالب الشعب في حق تقرير المصير.

لكن نظام البانتوستونات لم يكن موضع قبول شعبي؛ بل كان يُنظر إليه كنوع من الخيانة الوطنية، لذلك ظهرت حالات عديدة من الصراع الداخلي ضد هذا النظام، ووقعت حوادث اغتيال أكثر من مرة ضد رموزه. وهو ما أضعف من قوة الجبهة الداخلية.

وتفاقمت مشكلة نظام البانتوستونات في نهاية الثمانينات على نحو خطير، فقد آثرت بعض القبائل من الزولو والتي كان يمثلها حزب «إنكاثا» إلا أن تُبقي على صلتها الحميمة بالحكومة، نظرا لتقاطع مصالحهما؛ وأعلنت عن محاربتها للمؤتمر الوطني الأفريقي، وعن رفضها لدستور الدولة المقترح الذي يطالب بإنهاء الممالك (بما فيها مملكة الزولو)، وإقامة دولة موحدة. الأمر الذي أدى لسلسلة من أعمال العنف والتفجير والمذابح قام بها أعضاء من حزب «إنكاثا» على مرأى ومسمع حكومة الفصل العنصري، بل وبتشجيع منها.

تمثلت المعضلة الأخرى في غياب الرؤية المشتركة لجميع شعوب أفريقيا الجنوبية وأحزابها السياسية، وعدم إجماعهم على تحديد الخصم الرئيسي وعلى تحديد أولويات الصراع؛ وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال انشقاق مجموعة عن المؤتمر الوطني الأفريقي في نيسان ١٩٦٠، وإعلانهم عن تأسيس المؤتمر القومي الأفريقي.

كان حزب المؤتمر القومي الأفريقي يرفع شعار أفريقيا للأفريقيين كما أميركا للأميركيين. وكان يدعو للإطاحة بحكومة البيض وإقامة حكومة أفريقية الأصل تكون للأفريقيين فقط، اشتراكية المضمون ديمقراطية الشكل، مع رفض كامل للوجود الشيوعي، واعتبار البيض والهنود أقليات أجنبية دخيلة لا مكان لها في جنوب أفريقيا، التي هي بلد للأفريقيين دون سواهم. ونظرا لعداء المؤتمر القومي الأفريقي للشيوعية فقد أصبح الابن المدلل للصحافة الغربية وللخارجية الأميركية، التي أشادت بميلاده خنجرا في قلب اليسار الأفريقي. حتى أن الحزب الوطني الحاكم رأى في هذا الحزب الجديد حليفا مستقبليا؛ لأنه وجده انعكاسا لعدائهم المشترك للشيوعيين، وتأييدا لسياستهم الخاصة بالتنمية المنفصلة للجماعات العرقية؛ أي أنهما التقيا على عداء الشيوعية، ورفض الاندماج بين المجموعات العرقية. (مانديلا ١٩٩٨)

وفي الجانب المقابل، كان ملايين البيض (وأيضا الهنود والملونين) من الجيل العاشر، وُلدوا على أرض جنوب أفريقيا، وباتوا يرونها وطنا لهم، ولا يعرفون وطنا غيرها، ويعتبرون أنفسهم هم الذين جلبوا الحضارة والتكنولوجيا والرخاء لهذا البلد، ولهم امتيازات وحقوق ومصالح يخشون عليها. لكن تاريخ علاقتهم بالآخرين تاريخ سيء، وبينهما فجوة يصعب جسرها، وليس من السهولة أن يتقبل الطرفان بعضهما البعض؛ ومع ذلك لم يكن أمام الأطراف المتنازعة ترف الخيارات، وليس أمامهم إلا أن يجدوا طريقة ما للتعايش السلمي.

## مسار المفاوضات

في نهاية الثمانينات، وبعد سنوات مريرة من الكفاح، والمعاناة، كان من الواضح أن الوضع لا بد وأن يتغير؛ وقد بدت في الأفق ملامح تغيرات جذرية عديدة ستكون عماد المرحلة المقبلة، ولفهم أفضل لمعطيات تلك المرحلة، وكيف كان يفكر قادتها، لنقرأ ما كتبه مانديلا عن تلك الحقبة المفصلية من تاريخ البلاد: «حاربنا حكم الأقلية البيضاء ثلاثة أرباع قرن، وخضنا النضال المسلح لأكثر من عقدين من الزمن، أزهقت أرواح كثيرة من الطرفين، وظل العدو محافظا على قوته وتصميمه. ورغم دباباته وطائراته فلا بد أنه أحس بأنه يرتكب خطأ تاريخيا فادحا؛ فالحق بيدنا، ولكننا لا نملك القوة الكافية. وأصبح واضحا في ذهني أن النصر العسكري بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلا، وأنه لم يعد من الحكمة أن يستمر الطرفان في فقدان الآلاف أرواحهم في حرب لا طائل منها ولا ضرورة لها، وأنه لا بد أن الحكومة قد باتت مقتنعة أن أوان الحوار قد آن».

لكن الحوار في تلك الظروف كان موضوعا حساسا؛ إذْ يعتبره الطرفان علامة ضعف وخيانة، وبالتالي لن يقبل أحد الطرفين بالجلوس للحوار ما لم يقدم الطرف الثاني تنازلات مهمة. فمن ناحية كانت الحكومة ترى حزب المؤتمر الوطني الأفريقي منظمة شيوعية إرهابية، ومن ناحية ثانية كان المؤتمر يرى أن الحكومة عنصرية وفاشية ولا مجال للحديث معها. (مانديلا ١٩٩٨)

وفي تلك الفترة كتب مانديلا لرئيس الدولة «بوتا»: «إني أتخوف من شبح حرب أهلية، وإن أغلب المشاكل بيننا تعود إلى غياب الاتصال بيننا، وإن كثيرا منها يمكن حلها بالمحادثات».

وقبل الشروع فعليا بالمفاوضات بين الحزب والحكومة، حدد مانديلا رؤيته للإطار العام للمفاوضات؛ بحيث يتم البت في قضيتين أساسيتين: الأولى حُكم الأغلبية داخل دولة واحدة، والثانية هي مخاوف البيض في جنوب أفريقيا تجاه هذا المطلب، وإصرارهم على ضمانات بأن حكم الأغلبية لا يعني تسلط السود على الأقلية البيضاء. وأن مهمة حزب المؤتمر وحكومة الحزب الوطني هي التوفيق بين هاتين القضيتين. (مانديلا ١٩٩٨)

وعندما انطلقت المفاوضات أكّد مانديلا على أن توجهات حزبه قومية، وأنها لم تكن شيوعية في يوم من الأيام، وأن الحزب يلتزم بتعهداته لبناء مجتمع غير عنصري، استنادا إلى ما جاء في ميثاق الحرية، على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. مؤكدا حرص المؤتمر بأن تشعر الأقلية البيضاء بالأمان في جنوب أفريقيا الجديدة.

واعتبر مانديلا أن الدولة هي المسؤولة عن العنف، وأنها الطرف الظالم وليس المظلوم، وهي التي تملي على الحزب والجماهير أشكال النضال ووسائله؛ فإذا استخدمت الدولة العنف فليس أمام الضحية إلا اللجوء للعنف، وفي هذه الحالة يكون العنف دفاعا عن النفس. وإذا اختارت الدولة الوسائل السلمية سيعتمد الحزب الوسائل السلمية.

القضية الثانية، كانت التأميم؛ فقد عبّر الحزب الحاكم عن خشيته من قيام حزب المؤتمر في - حال استلامه الحكم - تأميم كل شيء في البلاد. كان رد مانديلا بأن حزبه يسعى لتحقيق توزيع أكثر عدالة لدخل بعض الصناعات الاحتكارية، وبالتالي قد يشمل التأميم بعضا منها، مؤكدا أن برنامج الحزب ليس اشتراكيا. كما عبّرت الحكومة عن خشيتها من تعرض حقوق الأقلية للخطر في حال حكم الأغلبية، وكان رد مانديلا بأن حزبه يؤمن بالمساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن لون بشرتهم، وأن ميثاق الحرية يتحدث عن توحيد الناس على أساس القانون، وأنه لا يسعى للتخلص من أحد. (مانديلا ١٩٩٨).

وتحت ضغط النضال الجماهيري، والضغوطات الدولية، وتماشيا مع المتغيرات التي بدأت تضرب في أماكن عديدة من العالم مع نهاية الثمانينات، اضطرت الحكومة للقيام

بإصلاحات كبيرة لتحسين صورتها دوليا، والتخفيف من حدة الانتقادات بحقها؛ فشرع «كليرك» بصورة منظمة بتفكيك لبنات النظام العنصري لبنةً لبنة؛ ففتح الشواطئ للمواطنين من كافة الأعراق، وأعلن عن نيته إلغاء قانون المحافظة على المرافق المنفصلة، وهو القانون الذي ظل لسنوات عديدة أساسا لنظام التمييز العنصري الأصغر. ثم أعلن عن حل جهاز إدارة الأمن القومي المختص بمحاربة القوى المناهضة للتمييز العنصري. (مانديلا ١٩٩٨)

ومع الوقت، رأت الحكومة كيف أطاحت رياح التغيير بمعسكر الدول الاشتراكية، وأن العالم آخذ بهذا الاتجاه؛ فأدركت أنه لا مناص من التغيير؛ ففي شباط ١٩٩٠، وقف الرئيس «دو كليرك» أمام البرلمان، وأقدم على ما لم يُقدم عليه أحد من أسلافه قط؛ فقد أعلن عن البدء بتفكيك النظام العنصري والتمهيد لدولة ديمقراطية، ورفع الحظر عن الأحزاب والمنظمات السياسية التي كانت ممنوعة، وأفرج عن سجناء سياسيين. ثم قال: «حان الوقت للمفاوضات». (مانديلا ١٩٩٨)

ولكن في الوقت الذي نادى فيه «دوكليرك» بالبدء بالمفاوضات، كانت الحكومة تهيئ الظروف لاندلاع حرب أهلية بين السود، ومن الواضح أن هدفها تفتيت جبهة الخصوم، والحيلولة دون قيام دولة واحدة تحكمها الأغلبية، وذلك من خلال إظهار عجز السود عن إقامة دولة حديثة، وإبراز تخلفهم وتعطشهم للقتل، وسفكهم لدماء بعضهم البعض؛ فكانت الحكومة تدعم حزب «إنكاثا» ضد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

ومع مطلع العام ١٩٩٠، بدأ مسلحو «إنكاثا» حربهم ضد المؤتمر الوطني الأفريقي، فأضرمت النيران في قرى بحالها، وقُتل المئات وشُرد آلاف آخرون، وصارت البلاد على شفير حرب أهلية. وقد تجاوز عدد الضحايا في عام ١٩٩٠ لوحده ألفين وخمسمئة قتيل. ولم تجد توسلات ومناشدات «مانديلا» الجماهير الغاضبة وقف الاقتتال، فكان واضحا أن «إنكاثا» ماضٍ في حربه. وأن هذه الحرب وأعمال التخريب تتصاعد كلما اقتربت الحكومة وحزب المؤتمر من التوصل لاتفاق. وكانت كل هذه الأعمال تحدث على مرأى ومسمع الشرطة، دون أن تتدخل. (مانديلا ١٩٩٨).

## فجر الحرية

بعد خروج مانديلا من السجن، عقد الحزب أول مؤتمر عام له في البلاد منذ حظره، وكان من بين أهم القضايا التي واجهها هي كيفية الانتقال من حركة تحرير سرية محظورة وغير معترف بها إلى حزب سياسي شعبي يعمل في إطار الشرعية، وسيكون مسؤولاً بصورة تامة عن الدولة، وعليه أن ينجح في الانتخابات العامة.

وفي أواخر العام ١٩٩١، بدأت جولات المفاوضات بين الحكومة ومختلف الأطياف السياسية في جنوب أفريقيا، وكانت تحت شعار «من أجل دولة ديمقراطية في جنوب أفريقيا»، وفي أولى أيام المباحثات صادقت جميع الأطراف المشاركة على (إعلان أهداف)، بما فيها الحزب الوطني الحاكم وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، بحيث يكون هذا الإعلان ملزما لجميع الأطراف لدعم التوجه لبناء دولة موحدة، يحكمها دستور، ويحميها نظام قضائي مستقل، يضمن المساواة أمام القانون، وحماية الحريات المدنية وحقوق الأفراد. (مانديلا ١٩٩٨).

وفي يوم ٢٦ نيسان ١٩٩٤، توجه كل شعب جنوب أفريقيا لصناديق الانتخابات لاختيار برلمان وحكومة ورئيس جديد للبلاد، وكانت هذه أول مرة يقوم فيها السود والملونون والهنود بانتخاب من يمثلهم. وأسفرت عن فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، ثم ألقى دوكليرك «خطاب التنازل» وأقرت الأقلية البيضاء بالهزيمة، وسلمت السلطة للأغلبية السوداء.

وفي خطاب الانتصار، تحدث مانديلا، واستعرض في بدايته فظائع النظام العنصري، لكنه أكّد على ضرورة نسيان الماضي، وأهمية التسامح، ودعا كل أبناء الشعب لأن يعكفوا على بناء مستقبل أفضل للجميع. وقال موجها حديثه للبيض: «لا نريدكم أن تغادروا البلاد، فأنتم مواطنون مثلنا في جنوب أفريقيا الجديدة».

وفي كل خطاباته التالية، أكد مانديلا على رسالة المؤتمر الأخلاقية، والدعوة للمصالحة وتضميد الجراح، وإحياء الثقة بين الجميع، وتبديد مخاوف الأقليات، خاصة البيض والملونين والهنود، وذكّـر بأن نضال التحرير لم يكن حربا موجهة ضد مجموعة عرقية بعينها، بل كان ضد نظام الظلم والقمع والتمييز العنصري، داعيا جميع أبناء جنوب أفريقيا بأن يتكاتفوا ويتحدوا، ويسيروا صفا واحدا نحو المستقبل. (مانديلا ١٩٩٨)

## مسيرة الكفاح الفلسطيني

يمكن تقسيم مسيرة الكفاح الفلسطيني لمرحلتين؛ الأولى التي بدأت مبكرا مع بدايات تغلغل المشروع الصهيوني، وخاض الفلسطينيون خلالها النضال الوطني بأشكال عديدة؛ بالمظاهرات والاعتصامات، والإضرابات، وبتشكيل اللجان والهيئات لتمثيل الحالة الشعبية، وإرسال الوفود للخارج، وعرض المطالب الفلسطينية على المجتمع الدولي، وبالمواجهات المباشرة والهبّات الشعبية العنيفة، كما حدث في سنوات ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩، ١٩٣٥ـ ١٩٣٦، ١٩٤٨، وبخوض المواجهات العسكرية (ثورة القسام، وثورة ال٣٦، ومعارك عبد القادر الحسيني...)، وقد انتهت هذه المرحلة بالنكبة..

المرحلة الثانية، بدأت مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤)، وانطلاقة الثورة المسلحة (١٩٦٥)، وما زالت مستمرة حتى الآن، خاض خلالها الفلسطينيون كافة أشكال النضال المدني السلمي والعسكري والدبلوماسي والسياسي والقانوني.. وخلال هذه المرحلة، مرت الثورة الفلسطينية بمنعطفات حادة، ودخلت ممرات لم تكن تفكر بها، وخاضت العديد من المعارك والمواجهات، كما حدثت فيها أخطاء، ووقعت في العديد من المطبات والمزالق. وخلال هذه الفترة تطور الخطاب السياسي، وتغير معه البرنامج السياسي تغيرا جذريا، لا يتسع المجال هنا لأي شرح تفصيلي لهذه المرحلة. ما يعنينا هنا، هو مقاربة مسيرة الكفاح الفلسطيني مع مسيرة الكفاح الجنوب أفريقي، من ناحية المنطلقات والأهداف.

عندما تأسست منظمة التحرير كان الخطر الأهم الذي يتهدد القضية الفلسطينية هو مخططات دمج وتوطين الفلسطينيين في الشتات وإلغاء هويتهم الوطنية، ونزع الصفة السياسية عن القضية وتحويلها إلى مجرد مأساة لاجئين؛ لذلك كان الهدف الأول للمنظمة هو إعادة بعث الهوية الوطنية الفلسطينية، وإبراز حضورها السياسي، ونزع الاعتراف العالمي بها، باعتبارها النقيض المركزي للمشروع الصهيوني، والرد الأمثل على محاولات شطب وإلغاء ونفي الوجود الفلسطيني من تاريخ وجغرافية المنطقة، بعد تهجيره واقتلاعه من أرضه، ومحاولات تحويل قضيته السياسة إلى مسألة لاجئين، فضلا عن مساعي التوطين والوصاية والإنابة. لم تكن مثل هذه المهمة في حسابات المؤتمر الوطني الأفريقي، لأنه لم يكن هناك خطر يتهدد وجود الشعب الأفريقي.

حددت الثورة الفلسطينية نقيضها المركزي المتمثل بالمشروع الصهيوني، ودعت إلى توحيد كل الطاقات بهذا الاتجاه فقط، وإلى تغليبه على بقية التناقضات الثانوية، باعتبار أن الصراع الحالي صراع وطني وليس صراعا اجتماعيا ولا طبقيا ولا دينيا.. ما يعني أن تحقيق هذا الهدف هو تصفية الوجود الصهيوني، وفي مرحلة لاحقة صار الهدف طرد الاحتلال، والتخلص منه.. ولكن ظل الاحتلال هو النقيض المركزي، وفي الحالتين، ثمة اختلاف كبير مع أهداف المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي كان يتمثل بالتخلص من حكومة الفصل العنصري، وإقامة دولة ديمقراطية، دون تصفية أو طرد أحد.

ومنذ البداية أدركت القيادة الفلسطينية أن حسم الصراع وحله جذريا وإنزال الهزيمة التاريخية بالعدو لا يمكن أن يتم بالاعتماد على العامل الذاتي بمفرده؛ بل يتطلب توظيف عناصر القوة العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية والبشرية، وبما أن الواقع العربي والدولي كان يحول دون ذلك على الدوام، فقد لجأت إلى تبني السياسة الواقعية، التي تمكنها من البقاء والاستمرار، مع مواصلة الجهود على الساحة الدولية، والأمر مشابه في حالة المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي اعتمد إلى حد كبير على العامل الدولي في حسم الصراع.

فيما يتعلق بالكفاح المسلح (الفلسطيني والجنوب أفريقي) سنجد تشابها كبيرا في الهدف من ممارسته؛ وهو إبقاء جذوة الصراع متقدة، وتعبئة الأجيال على روح المقاومة، وإعادة ثقة الشعب بنفسه واحترام العالم له، وإشغال العدو وحرمانه من الاستقرار، وإسقاط أو تعطيل كافة مشاريع التسوية التي تنتقص من الحقوق الوطنية/ المدنية للشعب، بمعنى آخر فإن الكفاح المسلح هو استثمار لقوة الضعف التي تميز الطرفين (الفلسطيني والجنوب أفريقي) واستخدام لقوة الرفض، فإذا كانا لا يستطيعان فرض الحل الذي يريدانه، فإنهما يستطيعان رفض الحل الذي لا يريدانه مع فارق بسيط، ولكن مهم، بين الحالتين؛ الكفاح المسلح الفلسطيني كان أكثر شراسة وعنفا من كفاح المؤتمر الأفريقي، حيث خاض الفلسطينيون مواجهات وحروب ومعارك كاملة مع الاحتلال، بينما كان المؤتمر الأفريقي يتجنب إيقاع خسائر في الأرواح، ولم تحدث حروب في جنوب أفريقيا كما حدث في فلسطين ولبنان.

باختصار شديد؛ جرب الفلسطينيون الكفاح الشعبي والعصيان المدني والانتفاضات،

والمقاومة الشعبية، وخاضوا الكفاح المسلح بكافة أشكاله، بدءاً من العمليات الفدائية حتى الحروب الشاملة، داخل وخارج الوطن.. كما مارسوا الكفاح السياسي والدبلوماسي والقانوني على الساحة الدولية، وجربوا المفاوضات المباشرة وغير المباشرة.. والخوض في تفاصيل كل ذلك يخرجنا عن موضوع الدراسة، لكن شكلا نضاليا آخر، بالغ الأهمية، يخوضه الفلسطينيون حاليا، هو استمرار لنهج كفاحي شعبي سابق، وتطوير له، وتتويج لمسيرة طويلة من النضال الوطني.. إنه السعي لفرض المقاطعة الشاملة لإسرائيل، وإجبارها للرضوخ لقوانين الشرعية الدولية، أي تكرار ما حدث في جنوب أفريقيا، يتخذ هذا الشكل اسما مختصرا، هو: «BDS».

**الحملة الوطنية لمقاطعة إسرائيل، «BDS»**

في التاسع من تموز ٢٠٠٥ في الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي (القاضي بإدانة جدار الفصل العنصري)، تنادت أكثر من ١٧٠ شخصية من القوى والفعاليات والأحزاب والمؤسسات الفلسطينية في الأرض المحتلة وأراضي الـ٤٨ والشتات، للتوقيع على النداء الوطني لإعلان انطلاقة الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، والتي باتت تُعرف عالمياً بحركة Boycott Divestment and Sanctions، أو اختصارا «BDS». وفي عام ٢٠٠٨، عقد المؤتمر الوطني الأول للِـ BDS، وعلى إثره تشكلت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل، والتي صارت بمثابة مرجعية وقيادة لحركة BDS العالمية.

وقد طالب نداء الـ«BDS» بتطبيق إجراءات عقابية ضد إسرائيل على شكل المقاطعة، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وتحديدا حتى تلتزم بتطبيق ثلاثة شروط تمكّن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وهي: إنهاء احتلالها لكل الأراضي العربية بما في ذلك تفكيك الجدار والمستوطنات، وتحقيق المساواة الكاملة لفلسطينيي الـ٤٨، وعودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ومن خلال مطالبها، تسعى الـ«BDS» لتكريس الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني؛

فالمطلب الأول إنهاء الاحتلال، وهذا يعني ٣٨٪ من مجمل الشعب الفلسطيني (وهم سكان الأرض المحتلة عام ١٩٦٧)، المطلب الثاني، إنهاء أشكال التمييز العنصري للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وهذا يعني ١٢٪ من الفلسطينيين، وثالث المطالب هو حق العودة، وهذا يعني ٥٠٪ من الفلسطينيين (وهم المقيمون في الشتات)، وهذه المطالب قانونية، وتنسجم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وتسعى الـBDS لتغيير قناعات الرأي العام العالمي المتأثر تاريخيا بالرواية والإعلام الصهيوني، وإقناع العالم بأن إسرائيل هي دولة أبارتهايد، وبالتالي مطالبتها بالبدء بفرض عزلة وعقوبات عليها. وتطالب بثلاثة أنواع من العقوبات، تترابط مع بعضها على نحو متصل؛ هي المقاطعة، أي الامتناع عن شراء البضائع الإسرائيلية، وإيقاف تداولها في الأسواق المحلية والعالمية، وقطع العلاقات مع الشركات والمؤسسات الإسرائيلية بما فيها الرياضية والأكاديمية والثقافية. ثم سحب الاستثمارات، وسحب التمويل من الشركات الدولية الداعمة لدولة الاحتلال، عبر بيع أسهمها والامتناع عن الاستثمار فيها، وأخيرا فرض العقوبات، وهي إجراءات عقابية تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والدولية للضغط على إسرائيل لإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي.

ويوماً بعد يوم، يتصاعد القلق في إسرائيل من تزايد حملات المقاطعة الدولية لها، وقد عبر العديد من القادة الإسرائيليين عن قلقهم وخشيتهم من الحراك الفعال والمتزايد لحملات الـ«BDS»، حتى أن الكنيست، عقدت أكثر من جلسة لمناقشة مكانة إسرائيل في الساحة الدولية على خلفية تزايد نداءات المقاطعة لها والمطالبة بعزلتها.

كما حذر باحثون وصناع قرار بأن هذا الحراك يهدد مكانة إسرائيل، ويضع سمعتها على المحك، فمثلا تصريح الرئيس الإسرائيلي «رؤوفين ريفلين» بأن المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل تشكل تهديداً استراتيجياً من الطراز الأول على النظام الصهيوني برمته. كما صرّح كل من رئيس الوزراء الأسبق «باراك»، والرئيس السابق للموساد «شافيت»، بأن تنامي حركة«BDS»، يشكل خطراً استراتيجياً على الوجود الإسرائيلي نفسه، خاصة بسبب تنامي دائرة التأييد العالمي لها.

كما وزعت الخارجية الإسرائيلية وثيقة سرية على سفراء إسرائيل حول العالم وسُرّبت

للإعلام الإسرائيلي، حذرت فيها من تنامي مقاطعة إسرائيل، الأمر الذي من شأنه أن يمس باقتصادها وبمنظومتها الأمنية، وحذرت من تواصل وتفاقم المد السياسي المناهض لإسرائيل. وخصصت مبلغ ١٠٠ مليون شيكل لمواجهة حملات الـBDS محليا وخارجيا، وبدأت السفارات الإسرائيلية بعقد مؤتمرات عالمية في محاولة منها لمواجهة حملات المقاطعة، والتخفيف من أضرارها، كما قامت بمحاولات عديدة لاستقطاب أهم خمسة آلاف شخصية مؤثرة في العالم، لتجنيدهم في حملات مضادة لحملات الـBDS.

ومؤخراً، تم إلحاق ملف الـ BDS لوزارة الشؤون الاستراتيجية، بموازاة ملفي: «إيران النووي»، وملف «العلاقات الإسرائيلية/ الأميركية»، في إشارة واضحة على مدى الخطورة التي باتت تستشعر بها إسرائيل من تحركات الـ BDS.

وقد أشارت بعض استطلاعات الرأي العام العالمي السنوية التي تجريها (BBC Globe scan إلى أنه في السنوات القليلة الماضية باتت إسرائيل تنافس كوريا الشمالية على موقع ثالث أو رابع أسوأ الدول تأثيراً في العالم، وهذا ما ينعكس بالضرورة على التجارة والعلاقات الإسرائيلية مع العالم. وفي استطلاع رأي نفذه معهد بروكنغز في واشنطن، عبر ٣٧٪ من الجمهور الأميركي عن تأييدهم لفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل بسبب استمرار الاستيطان (١١-٢٠١٥)، بعدها بعام ارتفعت النسبة إلى ٤٧٪، ثم ارتفعت إلى ٦٠٪ في الاستطلاع الأخير (١٢-٢٠١٦). [٥]

ما يعني أن حملات المقاطعة أوجعت إسرائيل، بعد أن نجحت نسبيا بعزلها ثقافياً وأكاديمياً وعسكرياً، حتى أنها امتدت لتشمل المقاطعة الفنية والرياضية، وضربت سمعة إسرائيل بين الملايين من عشاق الفن والرياضة، وهزت برجها العاجي الذي طالما سوّقت نفسها من خلاله بأنها دولة «ديمقراطية» تحارب «الإرهاب».

كما أعطت حملات الـBDS، أملا للفلسطينيين، خاصة بعد انسداد الأفق السياسي وفشل الحلول المطروحة، وابتلاع المزيد من الأرض؛ بأن تنجح في إيجاد نقطة ضعف مميتة لدى الاحتلال، من خلال محاربته اقتصاديا وعزله أكاديمياً وثقافياً، وكشف وجهه الحقيقي وممارساته العنصرية، وأن تستوحي من الدور التاريخي المهم الذي أداه المجتمع الدولي لنصرة

شعب جنوب أفريقيا في نضاله ضد نظام الأبارتهايد من خلال أشكال مختلفة من المقاطعة، والذي أسفر في نهاية المطاف عن تصفية هذا النظام العنصري.

## أشكال التعاون والتضامن بين الكفاحين

اعتبرت أدبيات المؤتمر الوطني الأفريقي أن كفاحها يتكامل مع الكفاح الفلسطيني في وجه الظلم والعنصرية، وطالما صرح «مانديلا» بأن حرية شعب جنوب أفريقيا ستظل منقوصة ما لم ينل الفلسطينيون حريتهم، وكان «ياسر عرفات» أول زعيم يهنئ «مانديلا» بحريته، وأول من زار جنوب أفريقيا في العهد الجديد، وقد تواصلت لقاءات الزعيمين لفترة طويلة، كما اعترفت جنوب أفريقيا بدولة فلسطين، وافتتحت ممثلية لها برام الله، وأقامت سفارة فلسطينية في جوهانسبيرغ، ووقع الطرفان العديد من اتفاقيات التعاون في أكثر من مجال.. وعلى الصعيد الكفاحي، تبنى المؤتمر الوطني الأفريقي نداء المقاطعة عام ٢٠١٢. كما تبنى أكبر اتحادات النقابات العمالية هناك النداء ذاته، كما أيده الأسقف «دزموند»، وكانت أول جامعة في العالم، جامعة جوهانسبرج، قد قاطعت جامعة بن غوريون الإسرائيلية.

وفي مؤتمر «ديربان» لمناهضة العنصرية الذي عقد في أيلول ٢٠٠١، وقّعت أكثر من ألف شخصية وطنية وأكاديمية عالمية على وثيقة تطالب بإنهاء الاحتلال، وتطالب بإعادة اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، إلا أن أحداث ١١ ايلول التي وقعت بعد المؤتمر مباشرة، غطت على الموضوع وأجهضت المشروع، ولكن بعد أن قامت إسرائيل ببناء الجدار تجددت دعوات إسقاط الجدار وإنهاء الاحتلال، وصار الجدار عنوانا للنضال الفلسطيني والأممي، وقد أعطى انضمام قوى جنوب أفريقيا زخما قويا للحملة على مستوى العالم.

## قضيتان متشابهتان، وحلول مختلفة

إذا كانت الخيارات السياسية والأيديولوجية لكل من جنوب أفريقيا وإسرائيل كمشروعين استعماريّين ينطويان على بعض الاختلافات؛ إلا أن وقائع وممارسات النظامين تؤكد أن مشهد الأبارتهايد يتكرّر في الحالتين، وأحيانا كان كل طرف يحاول أن ينسخ صورة

الطرف الثاني. في مجال المصائر والحلول النهائية اختلفت الحالتان، بسبب اختلاف ظروفهما السياسية، فلم تكن حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تتمتع بنفس المكانة في المعادلة السياسية العالمية التي تتمتع بها إسرائيل، خاصة بسبب موقعها في الشرق الأوسط، وفي قلب المنطقة العربية، كما أن الظروف السياسية التي كانت تحكم النظام الدولي إبان فترة النضال الجنوب أفريقي مختلفة كليا عن المرحلة الحالية، ومن غير المتوقع أن تتخلى أميركا عن إسرائيل، وتتركها في مواجهة العقوبات الدولية.

في المقابل، تضاءلت أهمية جنوب أفريقيا الاستراتيجية بعد شق قناة السويس، وصارت أشبه بمشروع استعماري محلي مستقل، لطبقة من البرجوازية الأوروبية الطامعة، والذين ظلوا على صلات تجارية قوية مع دول المركز في أوروبا. ومع نهاية الحرب الباردة لم يجد المجتمع الدولي صعوبة كبيرة في تخلّيه عن نظام بريتوريا، ونزع الشرعية عنه، بعد أن كان قد عزله وفرض عليه عقوبات تجارية، خاصة بعد أن اشتد الصراع هناك، في مرحلة كان العالم يشهد فيها تحوّلات إقليمية ودولية كبيرة وعميقة.

ومن ناحية أخرى، لم يوافق المجتمع الدولي على نظام التمييز العنصري، ولا على نظام البانتوستونات (عندما طالب بانتستون ترانسكي، الانضمام للأمم المتحدة كدولة مستقلة رفضت هذه الأخيرة ذلك)، بينما ما زال المجتمع الدولي غير آبه بالممارسات العنصرية الإسرائيلية، ولم تعترف الأمم المتحدة بفلسطين (كعضو مراقب) إلا بعد سنوات طويلة ومريرة من الكفاح.

## خاتمة

عندما وطأ المستوطنون البيض الأوائل أرض جنوب أفريقيا، جلبوا معهم نزعات الاستعمار والتوسع، وما تتضمنه من قيم العنف والتعصب والاستعلاء، وما تحمله معها من وسائل وأدوات حربية متقدمة. وفي المقابل، كان شعب جنوب أفريقيا الأصلي يعيش حياة المشاع. وإذا كانت بين الطرفين فجوة حضارية هائلة؛ إلا أن السكان الأصليين كانوا يمثلون الجانب الإنساني؛ بما يحملونه من قيم التعاون والإخاء والبساطة، وقبول الآخر.

انتصر الشعب أخيرا على مغتصب حقوقه، وانتصرت قيم الإنسانية على قيم التعصب

والعنصرية، انتصر المحرومون والفقراء على مستغليهم؛ لكنهم قدّموا للعالم نموذجا رائدا ونادرا في حسم الصراع؛ فقد كان حسماً إنسانيا، أُنـجِـزَ بروح التسامح، وبأفق وخطاب إعلامي عقلاني، وببرنامج سياسي حكيم، وبرؤية تقدمية حضارية، لا تسعى لإقصاء الآخر أو القضاء عليه، بل لتحريره من شروره، والإمساك بيده ليتحد الجميع معاً في تحرير البلاد من الظلم والجور والطغيان، ولصناعة مستقبل مشرق واعد؛ فيه لكل فرد نصيب ومكان محترم، يليق بإنسانيته.

لعل من بين أهم هذه الدروس أن مجموعة من القبائل المتناثرة والمتنازِعة والتي كانت تعيش مرحلة ما قبل الحداثة، تمكنت من التوحد، والتغلب على الكثير من الصعاب، وتنحية التناقضات الداخلية، وخوض غمار النضال الشعبي والمسلح، والانتصار على دولة كانت تعتبر نفسها ذروة الحضارة والتقدم التكنولوجي، وتعتد بقوتها العسكرية والاقتصادية، وبقبضتها الأمنية.

لم تكن المعركة نزهة بين الورود؛ بل كانت سنين حالكة من المعاناة والتضحيات. ولم يكن العدو سهلا؛ بل كان في منتهى الشراسة. ولم تكن الجبهة الداخلية حالة مثالية؛ بل كانت مضطربة ومتقلبة، وقد اعترتها كثير من الصعوبات والتشويهات، خاصة في المراحل الأخيرة التي سبقت انهيار النظام. ومع ذلك أمكن التغلب على كل شيء، وتجاوُز كل العراقيل.

يكمن الدرس الثاني، في روح وجوهر «ميثاق الحرية»، وهو الوثيقة التي اعتمدها المؤتمر الوطني الأفريقي برنامجا سياسيا له، والتي تنادي بالسلام والمحبة والتسامح، وتعايش الكل معاً بأخوّة واحترام وكرامة، دون تمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين. ولئن كانت هذه المبادئ العظيمة مدرجة في كثير من دساتير الدول، إلا أن شعب جنوب أفريقيا أضاف عليها درسا في كيفية تجاوز الماضي، والغفران لمن اعتدى عليهم. وأعطى درسا في التسامح والتعالي على الآلام، والبحث عن الجانب الإنساني في شخصية العدو؛ ورصْد بقعة الضوء مهما كانت صغيرة في محيط الظلام.

على الفلسطينيين، استلهام تلك التجربة العظيمة، بروحها ومضامينها، لأنها الحالة الأقرب إليهم، والحل الأمثل للجميع.

## الهوامش

١ هذه دولة جنوب أفريقيا، الكتاب السنوي لدولة جنوب أفريقيا ١٩٩٥، ص ١٤.

٢ هذه دولة جنوب أفريقيا، الكتاب السنوي لدولة جنوب إفريقيا ١٩٩٥، إصدار العلاقات العامة لوزارة الخارجية، توزيع ماكس جروب – القاهرة، مصر ١٩٩٥، ص١٨٢

٣ انظر: الشبكة العربية لحقوق الإنسان، سويتو بجنوب أفريقيا، وبو سليم في ليبيا، ٢٤-٦-٢٠٠٧، http://anhri.net/libya/llhr/2007/pr0624.shtml (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨).

٤ الجزيرة نت – المعرفة، أبرز الحائزين على جائزة نوبل، ٩-١٠-٢٠٠٤. http://www.aljazeera.net/news/pages/. (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨).

٥ انظر: إسرائيل تخسر تأييد الرأي العام الأميركي، وكالة وطن للأنباء، ١٤-١٢-٢٠١٦، http://www.wattan.tv/news/193489.html (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨).

## المراجع:


- أبو عصبة، خالد،٢٠١٤ "خواطر حول جنوب إفريقيا"، مجلة عدالة الإلكترونية، العدد ٣٥.
- بنغاني نجيليزا، أدري نيوهوف، ٢٠٠٧ "دروس ملهمة في النضال ضد الاستعمار الاستيطاني العنصري، موقع البديل الفلسطيني"، المصدر **جريدة حق العودة**، العدد ٢١، شباط http:// www.badil.org/en/haq-alawda/item/263-article09 (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨).
- سلامة ،عبد الغني، ٢٠١٢ " أوجه التشابه بين قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث م.ت.ف، رام الله، العدد ٢٤٩، خريف ٢٠١٢ـ ص ١٩٦.
- مقدم، عزوز، ٢٠٠٨ "الحياد عن المبادئ تجاه القضايا الأفريقية"، **صحيفة الوسط البحرينية** – العدد ٢٣٠٤ – ٢٧ كانون الاول.
- هاند ميكر، جيف، مقاومة الأبارتهايد واجب إنساني، **جريدة حق العودة**، العدد ٢١، شباط. ص ٨ .
- فرسخ، ليلى، ٢٠٠٣ "من جنوب إفريقيا إلى فلسطين"، مجلة لوموند ديبلوماتيك، تشرين الثاني http://www.mondiploar.com/nov03/articles/farsakh. htm (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٧)
- نيلسون، مانديلا، ١٩٨٨ **رحلتي الطويلة من أجل الحرية، السيرة الذاتية لرئيس جنوب أفريقيا**، ترجمة عاشور الشامس، مرشد ديفيدز، جمعية نشر اللغة العربية، جوهانسبرغ.

# الفصل الخامس

## الأبارتهايد في الخطاب الفلسطيني والإسرائيلي

١

# أنالوجيا الأبارتهايد: الراديكاليّة المُمكنة

**مجد كيّال***

تبحث هذه المقالة في الدوافع النفسيّة السياسيّة والاجتماعيّة من وراء الأنالوجيا بين النظام الصهيونيّ في فلسطين ونظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. وهي تعتمد على تعريف واسع لأيديولوجيا الشعب الفلسطينيّ – يشمل اقتصاد هذا المجتمع وعِمارته، نُظمه التربويّة والخطوط العريضة لخطابه السياسيّ، لغته ومنظومته القيميّة. وتقترح المقالة انطلاقًا من هذا التعريف وجود حالةٍ من التنافر المعرفيّ في أيديولوجيا المجتمع الفلسطينيّ، خاصةً في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وأن هذه الحالة ناتجة عن تشكيل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بعد اتفاقيّة أوسلو.

وتدّعي هذه المقالة أن منظّمة التحرير الفلسطينيّة تفرض على الشعب الفلسطيني في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة حالة أيديولوجيّة تتعايش مع إسرائيل ولا تنفيها، تجاورها ولا تُلغيها. بدورها، تنافرت هذه الأيديولوجيا مع القيم المعرفيّة التاريخيّة للشعب الفلسطينيّ، كما تنافرت مع ما يعانيه شعبنا ويشهده العالم من عنف إسرائيليّ يسعى بعنادٍ لنفي الوجود السياسي (إلى جانب منهجيّات النفي المادّي المتواصلة من النكبة في طول البلاد وعرضها) الفلسطينيّ من فلسطين.

---

* باحث وكاتب فلسطينيّ.

لتوصيف نشوء هذه الأيديولوجيا علميًا، تُكرّس هذه المقالة جزءًا كبيرًا منها لنظريّة جاك لاكان في التحليل النفسيّ، واستخدامها لجدليّة السيّد والعبد الهيغليّة، وذلك من أجل قراءة الأحداث التاريخيّة الممتدّة ابتداءً من الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ وحتى انطلاق الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠. في جزئها الثاني، ورغم الوعي التام لإشكاليّة العلاقة بين التحليل النفسيّ (psychoanalysis) وعلم النفس (psychology)، تستخدم المقالة نظريّة ليون فستينغر في التنافر المعرفيّ لتعزيز ادعائها بأن حالة التنافر المعرفيّ تدفع لحلّ نفسها ولإيجاد وسائل وأساليب لغويّة وماديّة لحل التناقض بين أيديولوجيا أوسلو من جهة، والتنافي مع الصهيونيّة من جهةٍ أخرى. من هُنا، سنرى كيف تعمل الأنالوجيا بين فلسطين وجنوب أفريقيا كوسيلة للحفاظ على موقفٍ جذريّ من الصهيونيّة، دون الدخول بصراعٍ مباشرٍ مع نظام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

## الجزء الأوّل

### (١)

تتخذ المقاربة والمقارنة بين فلسطين وجنوب أفريقيا أهمية متصاعدة على مستوى الخطاب الفلسطينيّ والخطاب المُناصر لقضيّة فلسطين. هي مقاربة آخذة بالانتشار وتحظى باهتمامٍ فكريّ دوليّ، كما تشكّل قاعدةً للمزيد والمزيد من الفعاليّات والحركات السياسيّة في فلسطين وحول العالم (Davis 1987؛ عباس 1989؛ Farsakh 2003; Tutu 2002). وتتراوح هذه المقاربة بين مستويين؛ المستوى الإعلامي والجماهيري من جهة، والمستوى الأكاديميّ العلميّ من جهةٍ أخرى. وليست العلاقة بين المستويين عرضيّة، إنما يغذّي الواحد منها الآخر؛ يعزز الإعلاميّ طلب بحثها، بينما يخدم المستوى الأكاديميّ في تعزيز الموقف الخطابيّ وتثبيته علميًا. وتشتغل معظم الأبحاث المؤيّدة للمقاربة بسياقٍ وظيفيّ يُقدّم بنية تحتيّة علميّة لاستخدام «الابارتهايد» كاستعارة لغويّة وبلاغيّة. وهي استعارة بات لها حضورها في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ اتجاه المجتمع الدوليّ، ولاحقًا حضورها في الخطاب السياسي الفلسطيني اتجاه نفسه، نتيجة تحوّل المجتمع الدولي إلى عاملٍ جوهريّ، وليس أداتيّ، في النضال الفلسطينيّ.

يحوّل البحث العلميّ الميتافورا (وأداتها اللغة المجازية) إلى أنالوجيا (وأداتها السببيّة والمنطق)، فيوثّق الهوامش الفضفاضة لهذه الميتافورا. تُستخدم الميتافورا كمقارنة تدعو مُتلقّيها إلى كشف القواعد المشتركة لجانبيّ المقارنة، بينما تكشف الأنالوجيا مقارنة للمباني في نطاقين مختلفين، بشكلٍ متناظر (symmetrical). (يُنظر إلى Duit 1991 في سياق «التعلّم»).

في حالتنا، ترمي «استعارة» جنوب أفريقيا إلى التعبير عن مقولةٍ سياسيّة معيّنة بدرجاتٍ متفاوتة من المباشرة والإشهار. إلا أن مقاربة المُسببات السياسيّة في موضوعيّ المقارنة (فلسطين وجنوب أفريقيا) واستنتاج خارطة الحل بحاجة إلى ما هو أكثر من الاستخدام الخطابيّ للمقارنة. وهنا، تأتي الأنالوجيا لتثبّت التشابه بين نطاقين متناظرين، نظامين متماثلين بوضعيّات الظلم، وتستنبط من ذلك أدوات عمل مشابهة (كحركة المقاطعة والنضال اللا-عنفيّ) وبالتالي تستنتج أن الإحتلال الإسرائيلي للضفّة الغربيّة وقطاع غزّة يتجاوز السيطرة العسكريّة ويعمل كنظام سيطرة أيديولوجي عنصريّ متكامل.

لكنّ الأنالوجيا بحاجة لمقامات مشتركة قابلة للفحص والمقارنة (Mill 2011)، ولأننا نُقارن بين نظاميّ حُكم فلا بدّ للأنالوجيا أن تعتمد مقامًا مشتركًا يكون جوهريًا في عمل نظام الحكم وليس هامشيًا. إذ إن مركزيّة العوامل التي تتم مقارنتها لها وظيفة أساسيّة في تقوية الأنالوجيا. والشرط المادّي لعمل أي نظام سياسيّ هو سيطرته (بمعنى احتكار العنف) على الجغرافيا التي يفرض سيطرته عليها وبناءً عليها يحدد مجموعة رعاياه ومواطنيه (Weber 1958). بمعنى آخر، احتاجت هذه الأنالوجيا أن تحدد موضوع بحثها بما تمارسه المنظومة الإسرائيلية الآن، بالزمن الحاضر، وليس مما حدث تاريخيًا وانتهى. وعليه فإنها بحاجة لتحديد حلبة هذه الممارسة، وبالتالي تحديد مجموعة «الرعايا» الخاضعين للدراسة. في العام ١٩٩٥ نشرت مجلة الدراسات الفلسطينيّة، مثلًا، مقالًا للباحث مارك مارشال يقترح فيه أنموذج نظام الأبارتهايد بدل «الأراضي المحتلّة»:

> «الهدف الثاني (من هذا المقال، م.ك) هو حثّ المفكّرين العرب الفلسطينيين على إسقاط الحصريّة الاثنيّة للوطنيّة العربيّة الفلسطينيّة كأساسٍ للنضال من أجل التحرر، وتبديلها بوطنيّة مناطقيّة فلسطينيّة بالتماثل مع الوطنيّة اللا-اثنية الجنوب أفريقيّة للمؤتمر الوطني الأفريقي إبان النضال ضدّ الأبارتهايد»

لكنّ مارشال لم يقترح ولم يخترع إلا ظرفًا وُجد أصلًا – فالحقيقة أنّ الأنالوجيا لم تستحدث تحديد الرقعة الجغرافيّة كوحدة جامعة، لم تنتجها ولم تخترعها لتخدمها. إن تحديد جغرافيا فلسطين، بدل الشتات، كميدان بحث سياسي في قضيّة فلسطين هو معطى جذوره أعمق وأسبق من انتشار انالوجيا الأبارتهايد. بل أكثر من ذلك؛ لولا تحقق هذا الظرف الأيديولوجي الذي يحوّل قضيّة فلسطين إلى قضيّة من هم داخل فلسطين (وليس قضيّة الممنوعين عن فلسطين-أي اللاجئين والأمة العربيّة) كناتج عن اتفاقيّة أوسلو وتأسيس السلطة الوطنيّة، لما استطاعت الأنالوجيا أن تعمل بذات الفعاليّة التي نعرفها اليوم.

لقد ظهرت المقارنة بين فلسطين وجنوب أفريقيا من رحم أيديولوجيا أوسلو – ليس بمعنى عمليّة توقيع الاتفاقيّة، إنما عمليّة التحوّل الأيديولوجي باتجاه «أوسلو»، كصيرورةٍ بدأت بالخروج من بيروت عام ١٩٨٢، وما حمله ذلك من إسقاطات اتجاه اللاجئين كقاعدةٍ جماهيريّة للمنظمة وتحوّلات في استراتيجيّات النضال، وانتقال بؤرة الصراع إلى الداخل، وصولًا لتوقيع الاتفاقيّة وما بعدها. تدور هذه المقارنة في فلك أيديولوجيا أوسلو؛ تخرج ضدّها من دون أن تنفصل عنها. ولأنّ موضوعنا هو البحث عن دوافع هذه المقاربة، فمن شأننا أن نبحث في تكوين هذه الأيديولوجيا التي وفرت الشرط المادّي للأنالوجيا وحوّلتها خطابًا سياسيًا كما أنتجت، بالوقت ذاته، الحاجة الماسّة لاستخدامها. أي أن سؤالنا حول تكوين الأيديولوجيا من شأنه أن يُعطي إجابة لسؤالين اثنين: «كيف صارت هذه المقاربة للأبارتهايد مُمكنة؟» و«كيف انتجت هذه الصيرورة حاجةً لاستخدام المقاربة؟»

( ٢ )

يعتبر الفيلسوف الفرنسي لوي التوسير أن الأيديولوجيا هي «تمثيل لعلاقة الأفراد المتخيّلة بظروف وجودهم الواقعيّة»، ويعتبرها متخيّلة لأن حدودها حدود اللغة. فهو يقول بأن الإنسان يبقى دائماً رهين الأيديولوجيا لأنه سيبقى دائماً معتمدًا على اللغة لفهم «الواقع»(Althusser 1971) . وهو في هذه المساحة يلتقي إلى حدٍ بعيد بموقف جاك لاكان من الأيديولوجيا باعتبارها جزءًا لا يتجزّأ مما يسمّيه «النظام الرمزيّ» للإنسان

(Lacan 1991). بحسب لاكان، تعمل الأيديولوجيا عند دخول الطفل إلى اللغة وقبوله قواعدها، وبالتالي قبول كل منظومة الأعراف التي تحملها من خلال ضبط الرغبات وقوانين التواصل بين الناس.[1]

إن تحليل الأنالوجيا (كوسيلة لتمكين ومَنطَقَةْ الخطابة السياسيّة) على أنها وليدة الأيديولوجيا، يحيلنا إلى العمل على محورٍ بين اللغة والنظام الرمزيّ. وسأسعى، رغم الحاجة للقراءة الحذرة والمتحفّظة، إلى استخدام أدوات لاكان في تحليل النظام الرمزيّ، وتوظيفها لإعادة الظواهر الاجتماعيّة-السياسيّة الخطابيّة إلى جذورها الأيديولوجيّة. وسيتطلّب هذا أن أعتمد بالأساس على قراءة لاكان (المرتبطة بتأويل ألكسندر كوجيف) للجدليّة الهيغليّة.

إذن، نعود للنقطة السابقة: لقد توفّر شرط ماديّ سابق لانتشار الأنالوجيا - حُددت الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة كوحدةٍ جغرافيّة واحدة تحت حكم ذاتيّ يُشبه البنتوستانات إلى حدٍ بعيدٍ خاصةً من حيث الإدارة الذاتيّة (Farsakh 2005)، وتحوّل الفلسطينيّون في هذه المنطقة إلى وحدةٍ اجتماعيّة واحدة، وبالتالي تكوّنت لديهم هويّة تميّزهم عن غيرهم من الفلسطينيين، إضافةً إلى تطبيق ظروف سوق وسلطة خاصّة بهم بعد هزيمة العام ١٩٦٧ وتأسيس السلطة الوطنيّة بعد أوسلو. وبالوقت ذاته اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل وحسمت أمر فلسطينيي الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨ كشأنٍ داخليّ إسرائيليّ، بمعنى أنها اعترفت بنقل قضيّتهم لدائرة المواطنة (Rekhess 2002).

وقبل أن يُوظّف هذا الواقع في الأنالوجيا، فقد انسجم مع شبكة واسعة من الظروف تحت مظلّة أوسلو، خاصةً في الضفة وغزّة حيث الحكم العسكريّ، وهي ظروف سبقت وتلت توقيع الاتفاقيّة. ففي الوقت الذي تصوّر الفلسطينيّون في الداخل أنفسهم -وسعوا فعلًا أن يكونوا- جزءًا من المواطنة الإسرائيليّة من خلال بلورة مفهوم «الأقليّة القوميّة في إسرائيل» تخلّصًا من مفهوم «الأقليّة الإسرائيليّة»، احتاج المجتمع الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى ما يجمعه، ما يبلوره ويضبطه كوحدةٍ واحدة تتيح التعامل معها كـ«شيء». فقد امتلك المجتمع في حينه جميع الملامح والصفات التي تمكّنه من أن يصبح مجموعة هويّاتيّة مميّزة، لكنّه بقي يحتاج ما يجمع هذه الصفات وينظمها في إطار سلطة سياسيّة. لذلك، كان

المجتمع الفلسطيني في الضفّة وغزّة جاهزًا لعمليّة تجعله واعيًا لذاته ومستوعبًا لنفسه كوحدةٍ واحدة – عمليّة بلورة تدريجيّة انتهت بالسطوة الكاملة لـ«أيديولوجيا أوسلو».

إن هذه العمليّة، في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة تُحيل بقوّةٍ إلى ما يسمّيه لاكان بـ«طور المرآة». في معجم مصطلحات التحليل النفسي يعرّف جان لابلانش وجان بونتاليس طور المرآة على أنه:

> «مرحلة في تكوين الإنسان (...) بينما هو لا يزال في وضعيّة انعدام للقوّة ولتناسق الحركة. عن طريق مخيّلته، يستوعب الطفل سيادته على وحدة جسده، هذه الوحدة المتخيّلة تصدر عن التماثل مع صورة الآخر الشبيه به كشكلٍ متكاملٍ. مثالًا عينيًا على ذلك؛ تجربة استيعاب الطفل لانعكاس صورته في المرآة. طور المرآة هذا هو المرحلة التي تؤسس القالب والحضور الأوّل لما سيُصبح الإيجو»

والمرآة بتحليل لاكان ليست حرفيّة، إنما هي الآخر الذي يستوعب الإنسان – ويربطها لاكان إلى حدٍ بعيد بالأمّ ورؤية الطفل لنفسه من خلالها (Lacan 1991). من المثير للانتباه أيضًا التشابه الكبير بين وصف لاكان لدور المخيّلة في استيعاب وحدة الجسد ووصف بندكت اندرسون لدور الخيال في ربط أعضاء المجتمعات ببعضهم وتشكيل الأمّة (Anderson 1991)، دون إهمال الفروق الجوهريّة بمفهوميّ الخيال لدى كليهما (Strauss 2006).[٢]

هنا، يُمكن مقاربة تشكّل هويّة فلسطينيّة كهويّة الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى «طور المرآة»، وقراءة دور منظّمة التحرير بعد الخروج من بيروت وانفصالها عن قاعدتها الشعبيّة من اللاجئين كدور أموميّ أوعز للفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة بوحدتهم السياسيّة. هنا يجدر الانتباه إلى أن منظمة التحرير، وليس السلطة الوطنيّة، هي ما أنتج فلسطينيّي الضفّة وغزّة كوحدةٍ سياسيّة واحدة، أما السلطة فكانت المؤسسة التي تُنتج ما يسميه التوسير بـ«طقوس» و«ممارسات» تُشكل الأيديولوجيا – وبكلمات أكثر دقّة يُسمّيها «أجهزة الدولة الأيديولوجيّة» («Ideological State Apparatus»)، إضافةً إلى تأسيس «أجهزة الدولة القمعيّة» («Repressive State Apparatus») والتي باتت تُعرف باسمها العام في الضفّة وغزّة بـ«الأجهزة الأمنيّة». (Althusser 1971)

( ٣ )

قبل الدخول في أطوار أخرى من تكوين هذه الحالة الأيديولوجيّة، لا بد من وضع عمليّة التشكّل السابق وصفها في إطار ما أقترح تسميته بـ«العمل». أي أن منظّمة التحرير أنتجت – بقوّتها السياسيّة ومن شريحة اجتماعيّة معينة ببيئة سياسيّة معيّنة – هويّة جديدة. عالجت المنظمة هذه الشريحة بقوّتها السياسيّة، صقلتها وأنتجت منها. لقد أدّت منظمة التحرير شغلًا بشعبها، صنعت منه هويّة فلسطينيّة جديدة ذات طموحات، لا بل وتاريخ (مفصول عن النكبة مثلًا)، قائمة بحدّ ذاتها، وهي طموحات استقلال دولةٍ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. ومن قوّة الشغل الذي صنعته، أخذت منظمة التحرير تصعّد المطالبة من الاعتراف بها كممثلة شرعيّة ووحيدة، إلى الاعتراف باستقلال دولتها.

إن الربط بين قيمة «الاعتراف» التي ينشغل بها الجدل السياسي الفلسطيني إلى حدٍ بعيد– السعي للاعتراف كقيمة بحدّ ذاتها وليس تعبيرًا عن مرحلة جديدة في علاقات القوّى؛ منذ السعي للاعتراف بمنظمة التحرير كممثلٍ شرعيّ وحتّى السعي «للاعتراف» بالدولة الفلسطينيّة– وما أسميته بـ«العمل» الذي قامت به منظّمة التحرير، يستحضر بشدّة جدليّة السيّد والعبد الهيغليّة التي تحرّكها بالأساس رغبة الإنسان بتحصيل الاعتراف من الآخر (Evans 1996 – عن ترجمة هشام روحانا). ويصفها لاكان بأنها «رغبة الإنسان هي أن يرغب الآخر به» (Lacan 1991). هنا، سنحاول أن نصف وضعيّة منظمة التحرير وقت الخروج من بيروت على أنها وضعيّة هزيمة في صراع الحياة والموت مع إسرائيل، وسنحاول أن نفحص كيف تطوّرت المجريات من خلال تعويضها بمتغيّرات جدليّة السيّد والعبد.

لا بد من قراءة حصار بيروت في العام ١٩٨٢ كلحظة الذروة في صراع حياة وموت بين طرفين يلتمس كل منهما الغلبة التامّة. طرفان «لا يتعاطيان ولا يتبادلان»، وينتمي كلّ منهما إلى معسكر «يلتمس الكون لذاته»، فيسعيان إلى موت الطرف الآخر ونهايته المطلقة – لا شيء أقلّ من ذلك (هيغل ٢٠٠٦). قبل الخروج من بيروت لم يرادف تحرير فلسطين بالنسبة للاجئين الفلسطينيين (وهم القاعدة الجماهيريّة الأساس لمنظمة التحرير في حينه) غير العودة إلى فلسطين من خلال هدم الكيان السياسي الصهيونيّ. بينما سعت القيادة الإسرائيليّة (ورغم

النقاش الإسرائيلي المتشابك حول أهداف العدوان) إلى إنهاء وجود منظّمة التحرير في لبنان من خلال احتلال عاصمة عربيّة وما في ذلك من مقتلة معنويّة خاصةً في ظروف الحرب العراقية الإيرانيّة (أنظر رسالة باراك إلى شارون في العام ١٩٨٢، كشفتها صحيفة هآرتس عام ١٩٩٩، وأعادت نشرها ضمن تقرير موسّع للصحافي أمير أورن، في ٣/ ١٠/ ٢٠١٤).

من عُنف محاولة الإسرائيليّين القضاء على وجود منظّمة التحرير، تُدرك المنظّمة أن وجودها بحد ذاته «جوهريّ كجوهريّة وعيها»، بمعنى أن تحقيق وجودها يساوي في أهميّته تحقيق أهدافها. وهي مرحلة تحوّلت فيها المنظّمة باعتبارها وطنًا معنويًا (الذي خدم كأداة لغاية الوطن الفعليّ) إلى غاية بحدّ ذاتها تتطلّب أداة جديدة. وستكون السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، كما نقترح توصيفها، هي الأداة لغاية الفلسطينيين الحفاظ على منظّمة التحرير الفلسطينيّة (Zreik 2011).

وكان من شأن الحصار في بيروت أن يضع منظّمة التحرير في موضع «الشيء» المُحاصر. فلا تعود طبيعة وجودها نتاج إرادتها إنما نتاج الأفعال المفروضة عليها من إرادة الآخر، لا يعود «الشيء» مستقلًا إنما يحافظ على حياته بثمن خضوعه لإرادة عدوّه وتغيّر ماهيّته. وعليه، فإن لحظة الخروج من بيروت هي لحظة هزيمة منظمة التحرير وتموضعها، بمفاهيم الجدليّة الهيغليّة، في موضع العبوديّة عوضًا عن الموت التام.

يجدر هنا توضيح أجزاء أساسية من الفسيفساء التي رصّفت الطريق من هزيمة بيروت حتّى توقيع اتفاقيّة أوسلو: (١) انفصال منظّمة التحرير عن قاعدتها الجماهيريّة من اللاجئين الفلسطينيين ماديًا ومعنويًا خاصةً بعد مذابح صبرا وشاتيلا وحرب المخيّمات (شربل 1995؛ Mohamad 1999). (٢) ترهّل التعبئة العسكريّة مع تشتت قواعد منظّمة التحرير أثر الخروج من بيروت. (٣) انتهاء الفعاليّة الاجتماعيّة للمنظّمة مع إبعادها عن تونس العاصمة واشتراط النظام التونسي منع التدخل الفلسطيني بالشأن الداخليّ. (٤) وبهذا المعنى، تكريس إنعزال حركة التحرر الوطني عن عمقها العربيّ، إضافة إلى (٥) أفول العنف الثوري في أوروبّا وتراجع منظّمات لها علاقات وطيدة بمنظمة التحرير كالجيش الجمهوري الإيرلندي والـ ETA الباسكيّة، وترتبط بها البيريسترويكا المُنتهية إلى إنهيار الاتحاد السوفيتي – كلّه بمعنى

انتهاء المعسكر الذي «يلتمس الكون لذاته» (أنظر شربل ١٩٩٥). و - (٦) انطلاق الانتفاضة الأولى كنقطة تحوّل في مركز ثقل الصراع العربي-الصهيوني بما حمله ذلك من تعاظم قوّة حماس كحركة مقاومة خارجة عن منظّمة التحرير، و- (٧) التحوّل في مكانة النقاط العشر التي تبنّتها منظمة التحرير عام ١٩٧٤، من الحاجة التكتيكيّة إلى البيانيّة التأسيسيّة من خلال فجاجة تحويل منطق «سلطة الشعب الوطنيّة المستقلّة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينيّة يتم تحريرها» (شربل ١٩٩٥) إلى منطق «قيام دولة فلسطين» عام ١٩٨٨ واستبدال شعار العودة بشعار «القدس عاصمة الدولة الفلسطينيّة». يُضاف إلى هذا كلّه (٨) حرب الكويت ونتائج تحالف منظمة التحرير مع البعث العراقيّ.

في هذه الظروف، التي عمّقت ضعف منظّمة التحرير وخاصةّ (٦) و (٧) مما ذُكر أعلاه، نشدت إسرائيل استغلال المنظّمة لإنتاج المنفعة السياسيّة. أي رأت السيادة مصلحتها في تحويل «العبد» عاملًا مُنتجًا ومُعاظمًا للسيادة من خلال استثمار فعاليّته بدل نفيه التام. عمليًا؛ استشعر الإسرائيليّون إمكانيّة استخدام منظّمة التحرير لغاية مركزة الحياة السياسيّة في الضفّة وغزّة بجسم تمثيليّ يحتوي (أو يتناحر مع) حالة المقاومة الجهاديّة المتمثّلة بحماس والجهاد الإسلامي، والتخلّص المادّي من أعباء وخسائر السيطرة المباشرة والمسؤوليّة الإدارية والمدنيّة اتجاه رعايا «المناطق المحتلّة». وهذه العمليّة، هي ذاتها ما يمكن مقاربته لوصف كوجيف لجدليّة السيّد والعبد في هذه المرحلة إذ:

> «يحصل العبد من خلال عمله على تعويض ما، إذ انه ومن خلال عمله يرتفع بمنزلته فوق الطبيعة (بمعنى رعايا السلطة) محولاً إياها إلى شيء مختلف عمّا قد كانته سابقاً. من خلال قيامه بتغير العالم يتغير العبد متحولاً إلى مبدع لذاته، بينما، لا يستطيع السيد ذلك إلا بتوسط من العبد. يغدو التطور التاريخي في هذه المرحلة " نتاجاً لعمل العبد العامل وليس السيد المحارب" (Evans 1996 – عن ترجمة هشام روحانا).
>
> تقود العملية الجدلية في النهاية إلى نتائج مناقضة وعكسية لما هو متوقع، إذ يجد السيد نفسه في موقف غير مُرضٍ، "انسداد أفق وجودي"، بينما تتأتى للعبد إمكانية تحقيق حالة رضا حقيقي بواسطة هذا "التجاوز الجدلي" لعبوديته «(Evans 1996– عن ترجمة هشام روحانا).

هذه العمليّة، وما أسقطه أوسلو على الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة من تأسيس للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وصناعة هويّة وطنيّة مبنيّة على صياغة جديدة للتاريخ والإرادة، كانت عمليّة تجاوز جدليّ للعبوديّة التي فرضها الخروج من بيروت، وأدّعي كذلك أن اغتيال رابين في المرحلة التي لحقت بأوسلو هو واحد من انعكاسات «انسداد الأفق الوجوديّ» لدى الإسرائيليين بين توقيع أوسلو والانتخابات الإسرائيليّة عام ١٩٩٦ (Kimmerling 2005; Waxman 2006). إذن، فإن توصيف اتفاقيّة أوسلو باعتبارها اتفاقيّة هزيمة فيه جانب من انعدام الدقّة في القراءة التاريخيّة، إنما قد كان في اتفاقيّة أوسلو، وهذا لا يقلل من كارثيّتها، جانبًا من الانتصار بالنسبة للفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، إذ تشكّلوا كذات اجتماعيّة هويّاتيّة واحدة وصلت ذروة تشكّلها في هذه الاتفاقيّة – ويُمكن تشبيه هذا الشعور بالانتصار بالنرجسيّة (والعدوانيّة لاحقًا) الناتجة عن تشكّل وعي الطفل لذاته بطور المرآة لدى لاكان (Lacan 1991). وعليه، فإن الوصف الذي نقترح لوضعيّة أوسلو وتأسيس السلطة الوطنيّة ليس وضعيّة هزيمة، إنما وضعيّة انتصارٍ (وإن معنويًا) في، وليس على، إطار العبوديّة التي انحبست فيها القضيّة الفلسطينيّة بعد الخروج من بيروت.

إن قراءة أوسلو كوضعيّة هزيمة، حتّى وإن كانت بغاية الأهميّة بالنسبة للخطاب السياسي الرافض لتقسيم فلسطين وتحويلها لقضيّة استقلال دولة في الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧، إلا أنها تفتقر إلى أبعاد نحتاجها لفهم الطريقة التي شكّل فيها أوسلو الأيديولوجيا الفلسطينيّة الجديدة بعده، إذ إن وكلاء الدولة أو «أجهزة الدولة الأيديولوجيّة» أنشأت لغة لمجتمعها على أساس حالة انتصار لا حالة هزيمة، وحمّلت الاتفاقية وزنًا مفصليًا ودورًا حاسمًا في تشكيل معرفة الفلسطينيين؛ فإن الأحداث المفصليّة في تاريخ السياسة، تلك الموصوفة بالخلاصيّة تحديدًا، هي تلك التي تُعيد تعريف ما سبقها باعتباره مسبّبًا لها، وتنتج من جديد صور الواقع الذي أدّى إليها(Zizek 2014) ، وهي بهذا تُموضع نقطة بداية للصيرورة التاريخيّة. وتتغيّر من بعدها الظروف الماديّة التي تُديرها أجهزة الدولة الأيديولوجيّة بواسطة طقوس الواقع الجديد، التي تُعيد بدورها صياغة الواقع السابق للحدث كروايةٍ ارثوذوكسيّة تفرض نفسها على متلقيها والباحثين فيها، وتُشكّل من قراءتها لماضيها ايديولوجيا لمستقبلها (بنيامين، ١٩٩٦).

لقد تولّت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة الدور الذي يصفه جاك لاكان بـ«اسم الأب»: لقد كوّنت لغة الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة (وليس هناك فقط)، حددت لهم المحظور من المُتاح، حرّمت المقاومة الشعبيّة المسلّحة (وأسست الأجهزة الأمنيّة)، وعظّمت مكانة العمل الدبلوماسيّ، وبدّلت طموحات كامل التراب بطموحات الدولة الفلسطينيّة وعاصمتها القدس، واستبدلت الحق المشتق من التاريخ بالحقّ المشتق من منظومة الحقوق الكونيّة (زريق:٢٠٠٥). واستُبدل التنافي مع الصهيونيّة بمجاورة إسرائيل، هكذا أنتجت سلطة أوسلو بنية هذا المجتمع الرمزيّة -كوّنت ايديولوجيته من خلال موضعة أوسلو كنقطة تاريخيّة أعادت صياغة كل ما قبلها، وعملت طقوسها على صياغة منظومة مجتمعها المعرفيّة ورؤيته المستقبليّة.

## الجزء الثاني

### (١)

تعتمد نظريّة ليون فستنغر في التنافر المعرفيّ على سعي الفرد الدائم للاتساق (Festinger 1962)، لحاجته ألّا تتناقض قيمه المعرفيّة من مبادئ ومعلومات وتصرّفات فيما بينها. بكلماته، فإن:

> «الإنسان الذي يؤمن بأن التعليم الجامعيّ أمر جيّد، فمن المرجّح أن يشجّع أطفاله على التعلّم في الجامعة، والطفل الذي يعرف أنه سيُعاقب ازاء عملٍ ما، فسيمتنع في الغالب عن أفعاله هذه أو يمتنع على الأقل من أن يُضبط متلبّسًا».

ويبدأ فستنغر من اللحظة التي يفقد فيها الإنسان هذا التماسك والتناسق بين أنواع معرفته أو بين معرفته وأفعاله؛ مثلًا، عندما يستمر الإنسان بالتدخين رغم أنه يعرف جيّدًا أن ذلك يضر صحّته. هنا، يُرجّح فستنغر أن يُقنع الإنسان نفسه بأن المتعة في التدخين تستحق هذا الضرر، أو أنه لو توقّف عن التدخين لزاد وزنه وعانى من الأمراض الناتجة عن السُمنة. وبكلمات أخرى: يُبرر لنفسه.

وتظهر القيم المعرفيّة المتنافرة بحالاتٍ كثيرة، يخصص منها فستنغر أهميّة للأعراف

الاجتماعيّة التي تتوقع من الفرد أفعالًا مختلفة، وللقيم المعرفيّة الأكثر شمولًا من غيرها (أي أنها ترتبط بتعريفها بالتزامات وتوقّعات أخرى)، والقيمة المعرفيّة الناتجة عن تجارب فعليّة سابقة. وهناك علاقة طرديّة بين أهميّة وعلاقة هذه العوامل ببعضها البعض من جهة، وقوّة تأثير هذا التنافر من جهةٍ أخرى. ويشبّه فستنغر التنافر المعرفيّ بالجوع – فإن قوّته تعادل الحاجة لإسكاته، بمعنى أن التنافر المعرفيّ يمكن قراءته أيضًا على أنه حاجة معرفيّة ودافع نفسيّ يُلح لتقليصه. ويتطلّب إنهاء التنافر المعرفي أو تقليصه واحدا من ثلاثة: إما تغيير عامل معرفيّ سلوكيّ (Behavioral Cognitive Element)، وإما تغيير عامل معرفيّ بيئيّ (Environmental Cognitive Element)، وإما إضافة عوامل معرفيّة جديدة من شأنها أن تُضعف وتقلّص أهميّة أحد العوامل أو تؤاخي وتصالح بين العوامل المعرفيّة المتنافرة (السابق).

في العام ١٩٥٩، نشر فستينغر (بالشراكة مع جيمس كارلسميث) نتائج إحدى تجاربه التي تخصنا هنا تحديدًا، حيث طُلب من المشاركين إجراء تجربة مُملّة جدًا، ثمّ طلب منهم أن يخبروا زملاءهم بأنّ التجربة كانت مثيرة، وذلك مقابل مبلغ ماليّ قليل، بينما طُلب من آخرين أن يخبروا أصدقاءهم بالأمر ذاته (أن التجربة مثيرة) لقاء مبلغ ماليّ أكبر. وكانت النتيجة أنّ من قالوا ذلك مقابل مبلغ ماليّ صغير كانوا أكثر قناعةً فعليّة بأن التجربة مثيرة (بمعنى أن قناعاتهم تغيّرت لتجسر التنافر المعرفيّ)، أما من تلقّوا مبلغًا كبيرًا فظلّوا على قناعتهم السابقة بأنّ التجربة مملّة (لأن المبلغ المالي كان يبرر تصرّفهم بهذا الشكل) (Festinger & Carlsmith 1959). هذه التجربة، تفسّر بشكل جيّد تصرّف الإنسان في وضعيّة التنافر المعرفي بين الواقع الذي يعرفه والخطاب المفروض عليه – فكلّ ما زاد حجم المقابل الذي تلقّاه لينحاز للخطاب بدل الواقع، بقيت قناعته بالواقع، بأقل تقدير، كما كانت عليه في السابق. وترى نظريّة فستينغر أن المكافأة والعقوبة هي أدوات إخضاع الإنسان، والمجتمع، وامتثاله لما تطلبه منه – كما في حالتنا–السلطة، دون أن يدفعه التنافر المعرفيّ إلى تغيير ظروفه السلوكيّة ورفض أوامر السلطة.

( ٢ )

إن الحالة التي يعيشها الفلسطينيّون داخل فلسطين التاريخية هي وضعيّة كاملة يرتهن فيها المجتمع إلى تنافر معرفيّ عميق بين مركّبات وعوامل معرفيّة متعددة. خضوع الفلسطينيين في الداخل لمنطق الأقليّة/ المواطنة والفلسطينيين في الضفّة وغزّة لـ«مواطنة» أوسلو بكل ما تحمله من معنى، وفي الوقت ذاته الخضوع للاستعمار وسطوته المادّية والعنفية واليوميّة بكامل عقليّتها العنصريّة. الاغتيالات والاعتقالات وقمع التعبير السياسيّ وإنهاك المجتمع وإفقاره. فكيف تصمد أيديولوجيا أوسلو السلميّة، المتنازلة عن مقاومة وتعطيل منطق النفي والاحلال الصهيوني، والتي تدعو للصلح والتجاور مع إسرائيل في الضفّة وغزّة وقبول الاندماج في مواطنتها في الداخل؟ سنحاول في هذا الجزء أن نعوّض القضيّة الفلسطينيّة، خاصةً في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربيّة وغزّة، في محل عوامل ومركّبات نظرية فستنغر.

بحسبه، إن الإنسان الذي يؤمن بما تقوله أيديولوجيا أوسلو، فهو على الأرجح سيلتزم بأن يكون «مواطنًا صالحًا» وألا يرفع السلاح أو غيره من الأدوات المعطلّة لقوانين لعبة «الوضع الراهن»- بوجه الإسرائيليين، ملتزمًا بما التزمت به السلطة من اعترافٍ بحق تقرير المصير لليهود الاسرائيليين والتنازل عن مجابهة الايديولوجية الصهيونية وتحويلها لشأن اسرائيلي داخلي. لكن مشكلتنا تبدأ عندما يستمر الإنسان في أن يلتزم بعدم المقاومة رغم أنه يرى الإسرائيليّين يسرقون أرضه، ويبنون المستوطنات مكانها، ويعتقلون أولاده، ويقتلون أبناء شعبه؛ وعندما تتصادم أيديولوجيا أوسلو مع تجربته التاريخيّة مع الاستعمار؛ وعندما ترتبط الاصطلاحات السياسيّة (والواقع السياسي أيضًا) بتأثيرات خارجيّة أكثر اتساعًا تُثبت اتساع وتعقيد قضيّة فلسطين، بُعدها الاستراتيجيّ العربي والعالمي، وتركيبها الاجتماعيّ بين الشتات وفلسطينيي الداخل، وأن الصهيونيّة بتعريفها أكثر شمولًا مما تقترحه أيديولوجيا أوسلو عنها (أنظر Festinger 1962 لمقارنة مُسببات التنافر)؛ إضافةً إلى عوامل اجتماعية كثيرة جزء كبير منها مرتبط بتديّن المجتمع (وقد بات مكوّنًا في أيديولوجيا الفلسطينيين) المتصاعد وتأثير الخطاب الإسلامي، إضافةً لأعراف اجتماعية أخرى مرتبطة بتراث المقاومة. كُلها تُعيدنا إلى الأسباب التي يقترحها فستنغر في نشوء التنافر المعرفيّ. وتمكّنت السلطة من

الحفاظ على امتثال المجتمع لخطابها بواسطة المكافأة والعقاب - العقاب بواسطة منظومة أمنيّة فلسطينيّة مركّبة من حيث ماهيّتها وأهدافها، تبسط سيطرتها (إلى جانب العنف الإسرائيلي طبعًا) على المجتمع في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. والمكافأة بواسطة تأمين وتنظيم اقتصاد المعونات الأجنبيّة التي تُمسك مؤسسات إدارة الحياة بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدنيّ، وإرساء نظام بنكيّ يوهم المجتمع بتوازنه الاقتصاديّ (نخلة ٢٠١١)، وهي بالحقيقة تختلف من حيث حدّتها، وربما النوايا الكامنة من وراءها، بين حقبتيّ عرفات وعبّاس، إلا أن المبنى العام لعامليّ المكافأة والعقاب، من حيث بناء الأجهزة الأمنيّة واعتمادها داخل المجتمع الفلسطيني، إلى جانب تطويع عمل الفصائل (اليسار خاصةً) بأدوات السلطة، وفتح باب الريع الأجنبيّ في الضفّة الغربية وقطاع غزّة يبقى المبنى ذاته في الحقبتين، مع الاختلاف الشاسع في كثافته وحجم هيمنته.

ولكن المكافأة والعقاب، ورغم تثبيتهم للأمر الواقع ومساهمتهم الجوهريّة في تمكين أيديولوجيّة أوسلو، إلا أنها، تمامًا كما في تجربة فستنغر وكارلسميث، لم تساهم في تقليص هوّة التنافر الفكري إنما العكس. استعاد العنف الإسرائيلي، كما عنف الأجهزة الفلسطينيّة بوظيفتها - المباشرة وغير المباشرة، المعلنة وغير المعلنة - في حماية الإسرائيليّين، كل العوامل اللازمة ليس لإبقاء التنافر فحسب وإنما لتأجيجه، وأدت الاستثمارات الأجنبيّة بمؤسسات السلطة الفلسطينيّة وبالمجتمع المدني الفلسطينيّ (بكلمات أخرى: المكافأة) إلى نتيجة عكسيّة، فأسكتت جوع التنافر دون أن تغيّر جذريًا بعوامله المعرفيّة، إنما زوّدت المجتمع بأدوات ومفاهيم حقوقيّة، وخصصت موارد للانتاج المعرفيّ، (من خلال اقتصاد المؤسسات ومراكز الأبحاث والأكاديميا وغيرها)، تمكّنه من الاستمرار في مناهضة ادائيّة الاستعمار.

( ٣ )

إن كلّ إمكانيّة لحل التنافر الفكريّ بين معرفة أوسلو المتصالحة مع الصهيونيّة وبين التنافي مع الاستعمار، ستكون بالضرورة خاضعة للأيديولوجيا ذاتها (بمفهوم التوسير للأيديولوجيا): تولد هذه الإمكانيّة من رحم الأيديولوجيا الماديّ وتبقى رهينة لغتها، تخرج

ضدّها لتغيّرها، تُصلحها، دون أن تكون قادرة على الانفصال عنها. على سبيل المثال، فإن حلّ التنافر المعرفيّ بواسطة تغيير القيم السلوكيّة، أي عن طريق المقاومة المسلّحة لإسرائيل في الانتفاضة الثانية (والذي كان عبارة عن عودة إلى معركة الموت والحياة الهيغليّة) لم ينفصل عن عقليّة وماديّة أجهزة الدولة العسكريّة من حيث تشكيله العسكريّ وتمويله وارتباطه بالسلطة الفلسطينيّة وتنسيقه معها (قبل استشهاد عرفات)، حتّى أنه تبنّى بمجمل مناحي خطابه السياسيّ مفهوم الدولة الفلسطينيّة خاصةً حيث التقى الخطاب الإسلامي الجهاديّ المتعلّق بمدينة القدس ومكانتها الدينيّة مع مكانتها السياسيّة كعاصمةٍ منشودة.

ولأن كل حلّ للتنافر المعرفيّ يرتبط (جدلًا) بمنظومة أوسلو الأيديولوجيّة ويُبقي عليها بيد أنه يخرج ضدّها، ولأنه لا ينفصل عنها كليًا في أي لحظة فلا بدّ له أن يبقى متمسّكًا بواحد من أركانها – المكافأة أو العقاب؛ الاتزان الاقتصادي أو المنظومة الأمنيّة الفلسطينيّة. يتمسّك بركنٍ بينما يتنازل عن الثاني، ويعود للتنافي مع الصهيونيّة من خلال الثغرة الذي أحدثها هذا التنازل. فالمقاومة المسلّحة مثلًا، ضربت التوازن الاقتصادي (المكافأة) بعرض الحائط وحمّلت الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة أعباءً اقتصاديّة ثقيلة مقابل تمسّكها بالمنظومة الأمنيّة الفلسطينيّة (العقاب) والإبقاء عليها، بل أن الإبقاء على هذه المنظومة كان ضروريًا للمقاومة المسلّحة في الانتفاضة الثانية.

من جهةٍ أخرى، أوجدت الطبقات الفلسطينيّة غير المرتبطة بالمنظومة الأمنيّة للسلطة أسلوبًا آخر لحلّ التنافر المعرفيّ. فأبقت على مصلحتها في التوازن الاقتصادي (المكافأة) والحد الأدنى من الرفاه الاجتماعيّ وتلبية الحاجات الحياتيّة والاجتماعيّة وما يتعدّى ذلك أيضًا، مقابل تنازلها الضمنيّ عن المنظومة الأمنيّة الفلسطينيّة (العقاب) من خلال الامتعاض من (وحتّى الاعتراض العلني على) عسكرة الانتفاضة تارةً، والإشادة بالنضال السلميّ (Barghouti 2009)، والاعتماد على العمل الحقوقيّ ومن خلال مؤسسات «المجتمع المدني» وبالارتباط مع المؤسسات الدوليّة والخضوع للاستثمار المالي الأجنبي (خليل ٢٠١١). ويهمّنا جدًا أن نضيف ارتباطها بالتضامن الدوليّ وبخطابه الإعلامي والأكاديمي. من هذه الدوائر كلّها – وكلّها ناتجة عن فعاليّة سلطة أوسلو – انبثقت سبيل ووسيلة هذه الطبقات لحل تنافرها المعرفيّ دون أن

تنفصل عن واقعها الماديّ، وبالالتفاف عن واقعها الأيديولوجي المهزوم. هكذا تبنّت شريحة واسعة (من النخبة بدايةً) من الفلسطينيين، بوعيٍ أو بغير وعيّ، الخطاب الحقوقيّ كقاعدةٍ لنضالهم ضد الاستعمار، دون أن يكون في ذلك – يجدر التنويه – انسجام من حيث الموقف لصالح أو ضد الدولة الفلسطينيّة في حدود ١٩٦٧. (زريق:٢٠٠٥). وبينما تمكّنت المقاومة المسلّحة من إحداث إزاحة في معرفة المجتمع السلوكيّة، وحملت السلاح في وجه الاحتلال كوسيلة لإنهاء التنافر المعرفيّ، احتاجت الطبقات الفلسطينيّة المنفصلة عن الأجهزة الأمنيّة والمرتبطة بمؤسسات المجتمع المدنيّ إلى «عوامل معرفيّة جديدة» (Festinger 1962) تؤاخي بين الإبقاء على الظروف الماديّة لسلطة أوسلو والمطالبة بإسقاط الصهيونيّة، وقد كانت هذه العوامل المعرفيّة مُستحضرة من «تجربة سابقة»، وتخدم عمليًا كإثباتٍ لاستنتاج «التنافي مع الصهيونيّة» رغم انطلاقه من الأرضيّة المعرفيّة الأوسلويّة.

(٤)

مُنسجمةً في سياقها الوظيفيّ، تتراوح الأعمال المركزيّة في أنالوجيا الأبارتهايد على محورٍ يمتد بين البراغماتيّة السياسيّة والبحث الفكري الأيديولوجي. ففي حين تختبر بعض الأبحاث الممارسات الإسرائيليّة وسياسات الفصل العنصريّ العمليّة على الأرض (ليلى فرسخ مثلًا) من بحث جدار الفصل العنصريّ وحريّة الحركة، نُظم المراقبة والقمع وسرقة الموارد وغير ذلك، تستخدم أعمال أخرى مقاربات أكثر جوهريّة وجذريّة بين الأيديولوجيّة الصهيونيّة والأيديولوجيا البيضاء في جنوب أفريقيا (أوري ديفيس، ونورمان فنكلشطاين، وايلان بابه مثلًا)، وهي تعود إلى جذورها في الأدبيّات وفي النكبة والتطهير العرقيّ، ومن ثم المنظومة القانونيّة التي تعمل وفقها إسرائيل، وتصفها كمنظومة فصلٍ عنصريّ. (Quigley 1991; Davis 1987; Bishara 1993; Glaser 2003; Farsakh 2005; Farsakh 2011; Finkelstein 2003; Hassan 2008)

وعلى مستويات متفاوتة ومن نقاط انطلاقٍ مختلفة، تعمل معظم هذه النصوص باتجاه إعادة تعريف مصدر الغبن الواقع بالفلسطينيين على أنه تكوين دولة إسرائيل وليس ممارساتها،

وبالتالي فإن إسقاط الصهيونيّة، بمعنى الدولة اليهوديّة، هو القيمة التي يناضل ضدّها الخطاب السياسي الذي تخدمه هذه الأعمال، وفي ذلك عودة إلى مفهوم التنافي مع الصهيونيّة انطلاقًا من المنطق الحقوقيّ. ولعلّ أحد الأمثلة الجديرة بالانتباه بالنسبة لأداتيّة الأنالوجيا وخدمتها لهذا الهدف هو مؤتمر ديربن في أيلول عام ٢٠٠١، حيث آثر الفلسطينيّون ومناصروهم الصياغة (للمسودة التي رُفضت لاحقًا) التي تُدين الصهيونيّة (وتعتبرها حركة عنصريّة، بذات صياغة قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٥) (Urbina 2002)، بدل الصياغة التي تعتبر الاحتلال الإسرائيليّ للضفة الغربيّة وقطاع غزّة «نظام أبارتهايد»، وقد أتت هذه الصياغة التي تُصيب الصهيونيّة لا «الاحتلال» رغم أن المقاربة بين فلسطين وجنوب أفريقيا في تلك الأعوام قد بدت في أوجها. وأكثر من ذلك – لقد سعت أنالوجيا الأبارتهايد في حالات عديدة ومهمّة، وبدرجاتٍ متفاوتةٍ من المباشرة، إلى إثبات سقوط حلّ الدولتين والمناداة بالدولة الديمقراطيّة الواحدة، من خلال تأسيس الطرح على الوقائع العمليّة على الأرض وأحيانًا مع الامتناع عن الصياغات اللغوية التاريخيّة لوصف هذا الحل، فتبدو وكأنها تخترع العجل من جديد، فتبني حل الدولة الواحدة أحيانًا على فشل حلّ الدولتين! نقرأ أوري ديفيس مثلًا:

«بما أن سياستنا – كفلسطينيين – كانت دائمًا مبنيّة على أساس حلّ سلميّ وعادل مبنيّ على مفهوم الدولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين بمعايير القانون الدوليّ، ومع إفشال الجانب الإسرائيليّ هذا الاقتراح عبر ٢٠ سنة من المفاوضات، فينبغي علينا جميعًا أن نبذل جهودًا مكثّفة لصياغة خطاب انتقاليّ من سياسة استراتيجيّتنا الحاليّة المبنيّة على حلّ سلميّ يفترض دولتين ذات سيادة في فلسطين على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، إلى نمط سياسيّ وأخلاقيّ واجتماعي متمثل بدولةٍ واحدة لشعبين – وذلك من خلال الشرعيّة الدوليّة والتأكيد على مطلب الالتزام وتطبيق كافة قرارات الأمم المتحدة.»

تعمل هذه الأنالوجيا، حتّى في كتابات ما قبل توقيع أوسلو، من خلال المنظومة المعرفيّة التالية لهزيمة العام ١٩٨٢ التي أسست لمرحلة أوسلو. فتدرس ليلى فرسخ الأبارتهايد كممارسات إسرائيليّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وينطلق مروان بشارة من إرث أوسلو، ويُشيد أوري ديفيس في تحديثه لنصّه المؤسّس عن «إسرائيل الأبارتهايديّة» بخطوات محمود عبّاس باتجاه الاعتراف بدولة فلسطين، لكنّه بالوقت ذاته ينتقي من هذه الخطوات ما يريد

ويحاول التحرّر منها بصيغة الدفع نحو إصلاح السلطة الوطنيّة وتوجّهات حركة فتح. (أنظر ديفيس: ٢٠١٥). فيقلب تارةً الآية التاريخيّة وينادي بالدولة الواحدة كبديل لحل الدولتين، وتارةً يلفظ المقاومة المسلّحة بمنطق النضال اللا-عنفيّ، وإن تمسّكت بالمقاومة المسلّحة ففي سياق قرارات الأمم المتّحدة الصادرة في السبعينيّات بشأن حق تقرير المصير والتحرر من الكولونياليّة وطبعًا إخضاعه للقانون الدولي الإنسانيّ.

إن استخدام الأنالوجيا لتُخرجنا من أيديولوجيّة أوسلو نحو خطاب العدالة والتنافي مع الاستعمار، هو استخدام عبّرت عنه ليلى فرسخ في مقالتها Commemorating the Naksa, Evoking The Nakba، وبالعربيّة «نتذكّر النكسة، نستحضر النكبة»، وهو عنوان يعبّر إلى حدٍ بعيد عن العمليّة التي أحاول وصفها في هذه المقالة. ولكن ما يعبّر عن هذا الاستخدام أكثر من المقال هو مبنى عدد المجلّة التي نُشرت بها الدراسة، والذي حرّرته فرسخ. القسم الأوّل «ديناميكيّات الاحتلال»، وهو يحتوي على ثلاثة مقالات تتخصص بممارسات إسرائيل في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. القسم الثاني عن المقاومة؛ يبدأ بمقالة عن النضال من أجل دولة فلسطينيّة وينتهي بمقالة تحت عنوان «ديناميكيّات المقاومة: أنالوجيا الأبارتهايد». ومن هذه المقالة التي تُنهي هذا الفصل، يبدأ الفصل الثالث والأخير تحت عنوان «الطريق إلى الأمام»، وهو ينطلق بثلاثة مقالات الأوّل عن فلسطين كوحدةٍ واحدة متكاملة، الثاني عن النكبة وفلسطينيي الداخل والثالث عن عودة اللاجئين الفلسطينيين. هذا الخط، المتصاعد من أسفل وضعيّة أوسلو «إلى الأمام»، يُمكن له أن يشكّل رسمًا توضيحيًا لوظيفة أنالوجيا الأبارتهايد في نقل السياسة الفلسطينيّة بين طرفين متناقضين. فإذا اعتبرنا وضعيّة أوسلو في الفصل الأوّل طرفًا، من حيث الاشتغال بفلسطين كقضيّة الضفّة وغزّة، واعتبرنا فلسطين التاريخيّة وعودة اللاجئين طرفًا ثانيًا مناقضًا لأوسلو، لوجدنا أن أنالوجيا الأبارتهايد تعمل كوسيط للانتقال من وضعيّةٍ إلى أخرى. بكلمات أخرى أن هذه الأنالوجيا هي الأداة لاستعادة الموقف الجذريّ انطلاقًا من الواقع الأوسلويّ. تستعيد الأنالوجيا المناداة بفلسطين التاريخيّة – من خلال حق العودة وحقوق فلسطينيي الداخل – خروجًا من واقع أوسلو، وليس تجاهلًا له أو نفيًا تامًا له.

ولكنّ الأنالوجيا، ورغم راديكاليّة استنتاجاتها، تُبقي على المُعطيات الماديّة للهزيمة: لم يعد اللاجئون عمودًا فقريًا للحل السياسيّ (والامتحان هو جوهريّة العودة في الحل، على صعيدٍ نظريّ وفي الأدبيّات أولًا، ولكن بالأساس من خلال انخراط اللاجئين في العمل السياسي الفلسطيني، بمعنى إنشاء نوع من العودة السياسيّة–المعنويّة وإنخراط اللاجئين بعمليّة صناعة القرار السياسي الفلسطيني، وليس تخيّلات إمكانيّة العودة كما تطرحها بعض الدراسات.) والرهان على الشرعيّة الليبراليّة الغربيّة لإسقاط النظام الصهيونيّ لا على معسكرٍ أيديولوجيّ عالميّ «يلتمس الكون لنفسه»، ودون تعبئة عسكريّة وأمنيّة. بكلمات أخرى: النداء لإخضاع الصهيونيّة من خلال امتلاك الفلسطينيين للغة، لا امتلاكهم للقوّة الماديّة. فيُمكن قراءة الأنالوجيا بين فلسطين وجنوب أفريقيا من جهةٍ أخرى: سقط الأبارتهايد في العام ١٩٩٤، ليُغيّر الظروف الماديّة التي يعيشها السود في جنوب أفريقيا. هُزم البيض وعادوا أقليّة دون امتيازاتهم النظاميّة كما كانت قبل السقوط. واستطاعت منظومة العدالة الانتقاليّة أن توفّر طقوسًا تُعيد صياغة ما قبلها. لقد قاوم السود منظومة قانونيّة يقع الفصل العنصريّ في جوهرها ويجاهر في طابعها. انتصر النضال ذات الجوهر السلميّ الذي التمس التضامن الدوليّ فأسقط بضغطه النظام – هكذا تقول الرواية الكونيّة التي أسقطت مانديلا المقاتل وأبقت مانديلا المسالم. تفككت معادلة السيّد والعبد بين بيض البشرة وسود البشرة في جنوب افريقيا، وتحققت فعلًا جملة من الظروف الماديّة التي أعادت للأفارقة، بالأساس، كرامتهم.

لكنّ هذا الانتصار تحقق ضمن نظامٍ عالميّ أخضع الطرفين إلى سقف العقيدة/ الأيديولوجيا الليبراليّة من خلال تثبيت وضعيّة الدولة الحديثة والإبقاء على أجهزتها، رغم أنها تأسست أصلًا على غبنٍ تاريخيّ استعماري، دون أن يعترف هؤلاء الذين «ساهموا في إسقاط الأبارتهايد» من دولٍ غربيّة بدورهم في نشوئه التاريخي وتمكينه. ثبّت سقوط الأبارتهايد وضعيّة «الدولة الحديثة» وأبقى على منطقها ولم يهدم بُنيتها، وتعامل مع ماضيها الإمبريالي باعتباره مجرّد خلفيّة تاريخيّة، جزءًا غابرًا من تاريخ المكان والمجتمع، وأن تجاوزه قد تمّ بسقوط نظام الأبارتهايد (كحدثٍ مفصليّ يصيغ

ما قبله)، فموضع نقطة «بداية الرواية» في انتخابات العام ١٩٤٨ والتقنين الرسمي لمنظومة الأبارتهايد، إذ انعكس ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بالـ«محاسبة» على الجرائم المُرتكبة تحت قوانين الأبارتهايد فقط، وعدم تجريم ما ارتُكب من فظائع تبعًا لقوانين ما قبل الأبارتهايد، كما انعكس بتجاوز التركيب القبائلي الأصليّ للأفارقة وإخضاعه لمواطنة فردانيّة تحوّلت هي، وليس الجماعية العرقيّة، إلى ضحيّة لجرائم الابارتهايد. (Mamdani 2013)

لقد وصّفت الايديولوجيا الليبراليّة، وهي نفسها التي تحكم عقليّة أوسلو، دور النظام العالمي في إسقاط الأبارتهايد كدور أبويّ حاسم لصالح الخير بين طرفين أيديولوجيين متصارعين مشترطًا دعمه للحق بتنازل السود عن النضال المسلّح – امتلاك القوّة – ونزع عن السود صفة المنتصر التام عبر خضوع المؤتمر الأفريقي، كما غيره من الأطراف المتنازعة، إلى لجان «الحقيقة والمصالحة» التي لم تحقق العدالة إنما خدمت لتلعق جراح الماضي وعملت بالمنطق الرمزيّ لا بالمنطق السياسيّ (Mamdani 2013). الدول الليبراليّة الكبرى، تلك التي لم يحاسبها أحد على دعمها نظام الأبارتهايد في السابق أو على دورها الاستعماريّ في تأسيسه، موضعت نفسها فوق الصراع وبالتالي فوق التاريخ لتبتلع الأبارتهايد والنضال ضدّه وتحوّل نتائج هذا الصراع وقودًا لتزكية نظريّتها – وهي بالحقيقة أيديولوجيا– حول نهاية التاريخ وتناحر الايديولوجيّات (أنظُر Fukuyama 1992). هذه العمليّة تذكّر إلى حدٍ بعيد بصورة كلينتون، رابين وعرفات في مراسيم توقيع اتفاقيّة أوسلو، والتي تُظهر عرفات ورابين يتصافحان (هل شاء «القدر» أن تكون يد رابين فوق يد عرفات؟) لكنّ أهم ما في مركزها هو وجود الرئيس الأميركي بيل كلينتون بينهما، أعلى من كليهما، فاتحًا يديه ليضمّهما إلى بعضهما البعض، بشكلٍ شبيه جدًا بتمثال «المسيح المخلّص» الذي يُطل على مدينة ريو ديجينيرو البرازيليّة. هذه، مرةً أخرى، صورة لانتصارٍ في دائرة الهزيمة – انتصار في دائرة العبوديّة التي انحبست فيها القضيّة الفلسطينيّة بعد الخروج من بيروت، وليس عليها.

## خاتمة

إن التبرير هو الحقل الذي تعمل فيه الأنالوجيا. تسعى لتبرهن أنّ مبنى العلاقات الذي ينطبق في مجالٍ معيّن (بين سببٍ ونتيجة مثلًا)، هو ذاته الذي ينطبق على مجالٍ آخر (Gentner 1983). أما اتفاقية أوسلو التي تصفها هذه المقالة بأنها شكّلت في حينها تجاوزًا لظرف العبوديّة، ونوعا من الانتصار بالنسبة للفلسطينيين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والداخل، إنما كانت انتصارًا في دائرة الخضوع والهزيمة، وقد أنتجت أيديولوجيا تحتوي، كما كل الأيديولوجيّات، على بذور انهيارها.

من هذه البذور، وُلدت المقاربة بين فلسطين وجنوب أفريقيا، لتجسر الهوّة العملاقة بين إمكانيّات الحياة الواقعيّة التي تحددها سلطة أوسلو وإسرائيل من جهة، والتنافي الفلسطيني مع الصهيونيّة من جهةٍ أخرى. بمعنى أنها وسيلة لاتخاذ أكثر موقفٍ راديكاليّ في إطار المُمكن الفلسطينيّ. إنها تعترف بالوضع الأيديولوجي القائم وتلتزم به، وتحاول في الوقت ذاته أن تغيّره وتسعى إلى إصلاحه، ولعلّ أفضل ما يعكس هذا التوجّه الإصلاحيّ هو التمسّك التام والمطلق بدور منظمة التحرير. وهي تسعى للاستمرار في الدفع نحو عدالة المستقبل دون أن تنحبس في الماضي.

ويتحمّل هذا النقاش أسئلة كثيرة، من الأسئلة عن أخلاقيّة هذه الحلول وحتى الأسئلة عن نجاعتها الفعليّة، وهل هي متحايلة أم صادقة في انطلاقها أو في تنصّلها من أوسلو. كما أن معظم الأسئلة الغائبة هي التي تضع اللاجئين الفلسطينيين، أغلبية الشعب الفلسطيني، في مركزها. وأسئلة أخرى عن تجاهل وجود السلطة الفلسطينيّة كعاملٍ أيديولوجيّ جوهريّ في تثبيت الأمر الواقع، وهي كلّها أسئلة مطلوبة وملحّة لم يكن من شأن هذه المقالة الخوض فيها.

## الهوامش

١ يطوّر التوسير مفهوم لاكان هذا ليتطرّق إلى عمليّة تدخّل النظام السياسي في الفرد وإخضاعه للأيديولوجيا بواسطة أجهزة (أو وكالات) الدولة القمعيّة والأيديولوجيّة. مُستخدمًا مصطلح "Interpellation"في كتابته لوصف هذه العمليّة.

٢ تميّز الباحثة الأميركيّة كلوديا شتراوس بين مفاهيم مختلفة للـ«مُتخيّل» عند كل من كستورياديس، لاكان، آندرسون، وتايلور. وهي تُشدد على أنّ مفهوم لاكان للخيالي فرويدياني – استجابة فنتازيّة لحالة نفسيّة، بينما اللغة أداة لترويض هذا الخيال. من جهةٍ أخرى، يعتبر آندرسون المتخيّل بُنية ثقافيّة منشأها أصلًا في اللغة – المُتخيّل منتوجًا للّغة.

## المراجع:


- Althusser L. 1971. *Lenin and Philosophy and other essays*. Trans. Ben Brewster. New York: Monthly Review Press
- Anderson, B. R. O. G. 1991. *Imagined communities: Reflections on the origin and spread of nationalism*. London: Verso
- Bishara, M. 2002. *Palestine/Israel: Peace or apartheid: Occupation, terrorism and the future*. Zed Books
- Barghouti, O. 2009. "Organizing for self - determination, ethical de - Zionization and resisting apartheid", *Contemporary Arab Affairs*, 2(4), 576-586
- Davis U. 1987. Israel: *An Apartheid State*. London: Zed Books.
- Duit, R. 1991. "On the role of analogies and metaphors" in *learning science*. *Sci. Ed.,* 75: 649–672
- Evans, D. 1996. *An Introductory Dictionary of Lacanian Psychoanalysis*. Routledge.

(اعتمدت الترجمات على ترجمة هشام روحانا لمقاطع من الكتاب، تحت عنوان «مفاهيم أساسيّة في نظريّة لاكان للتحليل النفسيّ» والتي نُشرت في موقع قديتا في ٩/٨/ ٢٠١١. الرابط:)http://www.qadita.net/featured/lacan-2/

- Farsakh, L. 2005. "Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Palestinian State?", *Middle East Journal,* 59(2), 230–245
- Farsakh L. 2003. Israel: an apartheid state? *Le Monde Diplomatique*, November English Edition. Retrieved from: <https://mondediplo.com/2003/11/04apartheid> (Last accessed: December 18, 2015)
- Farsakh, L. 2011. "The one-state solution and the Israeli-Palestinian conflict: Palestinian challenges and prospects", *The Middle East Journal,* 65(1), pp.55-71
- Finkelstein, N. G. 2003. *Image and reality of the Israel-Palestine conflict*. Verso

- Farsakh, L. 2008. Commemorating the Naksa, Evoking the Nakba
- Freud S. 2003. *The Uncanny.* Trans. David McLintock. Penguin Books
- Fukuyama F. 1992. *The End of History and the Last Man*. Penguin Books
- Festinger L., Carlsmith JM. 1959. Cognitive Consequences of Forced Compliance. *The Journal of Abnormal and Social Psychology,* 58 (2), 203-210
- Gentner, D. 1983. Structure-mapping: A theoretical framework for analogy. *Cognitive Science,* 7(2), pp.155-170
- Glaser, D. 2003. Zionism and Apartheid: a moral comparison. *Ethnic and racial studies,* 26(3), pp.403-421
- Hasan, R. 2008. "The Unitary, Democratic State and the Struggle Against Apartheid in Palestine-Israel", *Holy Land Studies: A Multidisciplinary Journal,* 7(1), pp.81-94
- Hunter, D. and Whitten P. (eds.) 1976. *Encyclopedia of Anthropology*, New York: Harper & Row
- Kojeve A. 1969. *Introduction to the Reading of Hegel*. Trans. James H., Nicholas, Jr. Cornell University Press
- Kimmerling B. 2005. *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society and the Military.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press
- Lacan J., Miller J-A. 1991. *The Seminar of Jacques Lacan: Book I*. Trans. John Forrester. New York: Norton
- Laplanche J., Pontalis J. 1988. *The Language of Psychoanalysis*. Karnac Books
- Mamdani M. 2002. "Amnesty or Impunity? A Preliminary Critique of the Report of the Truth and Reconciliation Commission of South Africa (TRC)", Diacritics, 32 (3-4), pp. 33-59
- Mamdani M. 2013. "The Logic of Nuremberg", *London Review of Books,* Vol. 53 No. 21, 33-34
- Mohamad H. 1999. "Focus on Towards Statehood: The Changing Meaning of Statehood in PLO Ideology and Practice", *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*, 6 (2), 8
- Marshall, M. 1995. "Rethinking the Palestine Question: The Apartheid Paradigm", *Journal of Palestine Studies,* 25(1), pp. 15–22
- Mill JS. 2011. *A System of Logic, Ratiocinative and Inductive*. [Online]. Cambridge Library.
- Quigley, J. 1991. "Apartheid Outside Africa: The Case of Israel", *Ind. Int›l & Comp. L. Rev.,* 2, 221
- Russell G. 2008. *Lacan, Language, and Philosophy.* Albany: State of New York University Press

- Rekhess, E. 2002. "The Arabs of Israel After Oslo: Localization of the National Struggle", *Israel Studies* 7(3), pp. 1-44.
- Said, E. 1993. "The Morning After", London Review of Books, 15(20) 3-5
- Strauss, C. 2006. "The Imaginary", *Anthropological Theory* , 6 , pp. 322–344
- Tutu D. April 2002. "Apartheid in the Holy Land", *The Guardian*. Retrieved from: < http://www.theguardian.com/world/2002/apr/29/comment> (Last accessed: December 18, 2015)
- Urbina, I. 2002. "The analogy to Apartheid", *Middle East Report, 32*(2; ISSU 223), 58-61
- Waxman D. 2006. "Israel›s Dilemma: Unity or Peace?" *Israel Affairs,* 12 (2), 200-220
- Weber, M., In Gerth, H., & In Mills, C. W. 1958. *From Max Weber: Essays in sociology*. New York: Oxford University Press
- Zizek S. (2008) Enjoy Your Symptom!: *Jacques Lacan in Hollywood and Out*. New York and London: Routledge Classics
- Zizek S. 2014. *Event: A Philosophical Journey Through A Concept*. Melville House
- Zreik R. 2011. "A one-state solution? From a ‹struggle unto death› to ‹master-slave› dialectics", *Social Identities,* 17 (6), pp. 793-810
- هيغل ف.و.د. (٢٠٠٦) فينومينولوجيا الروح، ترجمة: ناجي العونلّي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة
- شربل، غسان. تشرين الثاني ١٩٩٥. «جورج حبش يتذكر»: أربعة أقسام. **جريدة الحياة**. تشرين الثاني استحضر من: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Wasat%20 magazine/1995<< (آخر دخول ٢٢/ ١/ ٢٠١٨)
- زريق، رائف. ٢٠٠٥. «فلسطين وجنوب أفريقيا: الأبارتهايد وخطاب الحقوق»، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٦، عدد ٦٢، ص٢١-٣٣.
- عباس م. (١٩٨٩) إسرائيل وجنوب إفريقيا: لقاء العنصريين. تونس: منظمة التحرير الفلسطينية، الإعلام الموحد
- ديفيس، أوري. ٢٠١٥. **إسرائيل الأبارتهايديّة**. رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع
- نخلة، خليل. ٢٠١١. **فلسطين: وطن للبيع**. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ
- בנימין ו. 1996. "על מושג ההיסטוריה", מתוך **הרהורים ב'**, תרגום: דוד זינגר, הקיבוץ המאוחד
- אורן, إزور. 2014. "כך הציע אהוד ברק לאריאל שרון לרמות את העולם". מתוך **אתר הארץ**. 3/10/2014 على الربط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2449667 (آخر دخول ٢٢/ ٢/ ٢٠١٨)

# ٢

# «الأبارتهايد» في الخطاب الإسرائيلي...
# متى وكيف وأين؟

## عرض وتحليل السجال في إسرائيل، حول مقاربة النظام السياسي الإسرائيلي على جانبيّ الخط الأخضر من خلال منظومة الأبارتهايد

**أنطوان شلحت***

يهدف هذا المقال إلى عرض وتحليل السجال الإسرائيلي، لا سيّما الأكاديمي والإعلامي منه، حول مقاربة النظام السياسي الإسرائيلي على جانبيّ الخط الأخضر من خلال منظومة الأبارتهايد. وقد أخذ هذا السجال في مطلع الألفية الثالثة، بُعدًا جديدًا من حيث المقاربة النظرية والسياسية لفكرة الأبارتهايد في السياق الإسرائيلي.

يجادل المقال أن كثافة النقاش الذي يدور في المشهد الثقافي الإسرائيلي حول تحول إسرائيل لنظام أبارتهايد تعود بالأساس -من طرف المؤيدين لذلك- إلى تحولات في أنماط السيطرة والاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية بعد اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو عام ١٩٩٣، ونتيجة لتعثر المسيرة السياسية. وأفضت هذه التحولات من ضمن أمور أخرى إلى تشكّل نظام مختلف عن الاحتلال الإسرائيلي قبل تلك المرحلة، وذلك بناء على سيطرة اليمين على الحكم داخل إسرائيل من جهة، وفي ظل السياسات التي يتبعها مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، من جهة أخرى موازية ومكملة.

---

* كاتب ومحلل سياسي ومدير وحدة المشهد الاسرائيلي في مركز مدار.

ينقسم المقال إلى عدة أجزاء، حيث تعالج التوطئة بداية دخول الإطار المفاهيمي للأبارتهايد إلى الحالة الإسرائيلية. ويناقش الجزء الثاني المقاربات المستجدة للأبارتهايد، التي تحاول توصيف الحالة والنظام السياسي الإسرائيلي من خلال إطار الفصل العنصري على المستويات الحقوقية والنظرية والسياسية. أما الجزء الثالث فيتناول رؤية رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وموقف الرأي العام الإسرائيلي من ممارسات الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، ويطرح موقف الشارع الإسرائيلي من قضايا تعتبر مركبات في نظام الفصل العنصري. بينما يعالج الجزء الأخير محاولات كتاب وباحثين إسرائيليين لتفنيد مقاربة الأبارتهايد على النظام الإسرائيلي.

ويتضح من المقال أن من يدحض نظام الأبارتهايد في حالة إسرائيل، يأخذ ممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ولا يعير أي اهتمام للإطار النظري فيه، بينما يتناول الباحثون الذين يقاربون النظام السياسي الإسرائيلي من خلال الأبارتهايد الإطار النظري والأرضية العامة لهذا المفهوم، حتى لو اختلفت بعض الممارسات شكلا ونوعا عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

## توطئة

أشار تقرير أعده «مركز تراث الاستخبارات» في إسرائيل قبل عدة أعوام حول نشاطات «أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي»، إلى أن بداية انطلاق هذا النشاط السنوي كان في مؤتمر ديربن (جنوب أفريقيا) الذي عقد عام ٢٠٠١ برعاية منظمة الأمم المتحدة، تحت اسم «ضد العنصرية وكراهية الأجانب». ففي البيان الختامي للمنظمات غير الحكومية التي شاركت في هذا المؤتمر، ورد ربما لأول مرة أنه يجب تبني «سياسة عزل كامل لإسرائيل كدولة أبارتهايد، وفرض عقوبات عليها ومقاطعتها، وقطع العلاقات بين دول العالم وإسرائيل». (مركز تراث الاستخبارات ٢٠١١)

وأكد معهد «ريئوت» الإسرائيلي هذا الموقف، إذ ربط بين استعمال كلمة أبارتهايد في السياق الإسرائيلي وبين ظهور حركة المقاطعة الدولية «BDS»، حيث تم هذا الالتقاء

في مؤتمر ديربن السالف (معهد ريئوت ٢٠١٠). ولدى الاطلاع على تاريخ استعمال هذا المصطلح، يتضح أنه لم يكن قيد التداول كإطار لفهم الحالة الإسرائيلية على نطاق واسع قبل هذا المؤتمر، مع ذلك، يمكن القول إن الباحث والناشط السياسي أوري ديفيز استعمله في كتاب نشره عام ١٩٨٧ بعنوان «إسرائيل: دولة أبارتهايد». وليس من المبالغة اعتبار هذا الكتاب محاولة بحثية رائدة لفهم النظام الإسرائيلي من خلال إطار الأبارتهايد (Davis 1987). وقد دشنت الألفية الجديدة حقلا معرفيا واسع النطاق في هذا الشأن.

ويشير ديفيز في كتابه إلى أنه تم قوننة الفصل والأبارتهايد والعنصرية في الحالتين الإسرائيلية والجنوب أفريقية، لكن ما يميز إسرائيل عن حالة جنوب أفريقيا هو التهجير، وهو ما لم يمارسه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ويركز في كتابه على تخصيص الأراضي لليهود في إسرائيل، وذلك عبر سلسلة من القوانين التي تمنع الفلسطينيين من الاستفادة من أكثر من ٩٠٪ من مساحة فلسطين، باعتبار ها مخصصة لليهود فقط.

في هذا السياق، لا بد أيضًا من التفريق بين استعمال المصطلح وبين الدراسات والأبحاث التي أصبحت تسقط الإطار النظري لنظام الأبارتهايد على الحالة الإسرائيلية وعلى المشروع الصهيوني برمته، حيث تطور استعمال كلمة أبارتهايد من مصطلح مُجرّد يطلق على إسرائيل منذ العام ٢٠٠١، لوصف النظام السياسي في الضفة الغربية وفي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وخاصة بعد اتفاق أوسلو وتغيير بنية الاحتلال العسكري، إلى إطار نظري يستلهم مركبات نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، بغية إعادة دراسة التاريخ الصهيوني في فلسطين من خلاله (Pappe 2015). بناء على ذلك فإن وصف إسرائيل كنظام أبارتهايد لا يتغيّا تأطير الحالة التي نشأت أو استجدّت بعد اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، بل لفهم مجمل المشروع الكولونيالي الإسرائيلي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أوري ديفيز قدّم مرة أخرى كتابا جديدا حول الأبارتهايد الإسرائيلي صدر عام ٢٠٠٣. وهو من الكتب البحثية والنظرية التي افتتحت هذا الحقل المعرفي في الألفية الجديدة .(Davis 2003)

## مقاربات مستجدّة

من بين المقاربات المستجدّة بشأن موضوع إسرائيل والأبارتهايد، نتوقف عند مقال للحقوقي الإسرائيلي إيال غروس، استحضر فيه التفرقة العنصرية التي سادت في جنوب أفريقيا وميّز ضمنه بين ما أسماه «الأبارتهايد الصغير»، و«الأبارتهايد الكبير». يجادل غروس، أن «الأبارتهايد الصغير» يمثل الفصل بين البيض والسود في المواصلات والأماكن العامة وغيرها، بينما يمثل «الأبارتهايد الكبير» الفصل الجغرافي والتمييز العنصري في كل ما يتعلق بالحقوق السياسية. ويشير الباحث إلى أنه في إطار «الأبارتهايد الكبير» تم وضع السكان السود في مناطق جغرافية منفصلة من دون مكانة مواطنة، وأطلق نظام جنوب أفريقيا على هذه المناطق اسم «بانتوستانات»، واعتبرت كل منها دولة مستقلة. وشدّد غروس على أنه كان من السهل رؤية «الأبارتهايد الصغير»، بينما ظل من الصعب تأطير «الأبارتهايد الكبير».

جاءت هذه المقاربة التي قام بها غروس في أعقاب النشر عن فصل حافلات الباص العامة في الضفة الغربية بين المستوطنين والفلسطينيين. ويعتقد الباحث أن هذا النوع من السياسات يندرج ضمن الأبارتهايد الصغير، سهل الرؤية والمشاهدة والتوثيق، ولذلك فإن قطاعات حتى من اليمين نفسه رفضته وتنكرت له. وبالنسبة لغروس فإن الأبارتهايد الصغير هو الجبهة الأولى والمرئية للأبارتهايد الإسرائيلي، الذي يخفي وراءه الجبهة المركزية وهي الأبارتهايد الكبير، الذي يحمل مركبات عديدة.

من هذه المركبات، كما يعددها غروس: «نظام يحدد أنه يسمح لليهود بالسكن هنا، بينما يسمح للعرب بالسكن هناك وبدون أسس متساوية؛ نظام يعتمد في أساسه على الفصل وسرقة موارد الأرض والماء، إضافة إلى سرقة موارد القانون، ولا يتم فرض القانون في المناطق بصورة متساوية، ليس فقط فيما يتعلق بوجود أنظمة قانونية وقضائية منفصلة للسكان اليهود والعرب، ولكن أيضا فإن إنفاذ القانون يتعطل عندما يتعلق الأمر بهجوم إسرائيليين على فلسطينيين». (غروس ٢٠١٥).

ويوضّح غروس أن الفلسطينيين منفصلون في المناطق المحتلة ليس في مجال السكن والمسكن فحسب، بل أيضا في مجالات التربية والتعليم، الصحة والرفاهية. ويشير في هذا

السياق إلى «أن قانون التأمين الصحي العام يعتبر كل يهودي يسكن في المناطق (المحتلة) جزءًا من سكان الدولة، يستحق الحصول على حقوقه حسب القانون، ولكن نفس القانون لا يشمل جاره الفلسطيني، فهو متعلق بجهاز صحي آخر، ضعيف أكثر». وبالنسبة للحقوق السياسية، يشير غروس إلى أن قانون انتخابات الكنيست يعطي المستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، حق التصويت، وذلك في إطار بند يسمى «لوائح خاصة»، لكن مثل هذا الحق غير قائم من حيث المبدأ خارج حدود الدولة المعترف بها.

ويعتقد غدعون ليفي، الكاتب في صحيفة «هآرتس»، أن الأبارتهايد في الضفة الغربية يشبه إلى حد كبير الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في كافة المجالات، وفي الحالتين فإن العنصرية مُمأسسة. وبينما في جنوب أفريقيا كانت الأمة هي البيض، ففي إسرائيل فإن الدولة يهودية، وكان على غير البيض في جنوب أفريقيا وغير اليهود في إسرائيل، البحث عن هوية وطنية أخرى غير هوية الدولة التي يعيشون فيها، وحتى سياسات الهجرة فقد كانت شبيهة في الحالتين، والفرق الوحيد أن اليهودي كان يحصل على مواطنة فورية في إسرائيل بينما الأبيض المهاجر لم يكن يحصل على المواطنة مباشرة، مع أن الهجرة كانت محصورة للبيض إلى جنوب أفريقيا. وينهي ليفي مقاله بالقول إن السود في جنوب أفريقيا لم يخرجوا للنضال ضد الأبارتهايد الصغير، بقصد أنهم لم يناضلوا من أجل الجلوس في الباص نفسه مع البيض، بينما ناضلوا ضد الأبارتهايد الكبير، الذي سمح بوجود أبارتهايد صغير. وأعرب عن موقفه بأن النضال الفلسطيني شبيه بالنضال في جنوب أفريقيا، أي النضال ضد الأبارتهايد الكبير وليس الصغير. (ليفي ٢٠١٢)

وثمة كتاب إسرائيليون يعتقدون أن إسرائيل لا تتشابه بشكل كامل مع نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، لكن هذا الأخير يتيح إمكانية إعطاء نموذج نظري لفهم جوانب مشابهة في النظام، على غرار وجود نظامين قضائيين في الضفة الغربية، واحد مدني للمستوطنين وآخر عسكري للفلسطينيين، ووجود نظامين مختلفين من البنى التحتية، من جهة بنى تحتية متطورة وحديثة للمستوطنين، ومن جهة أخرى بنى تحتية مهملة وآخذة في التقلّص للفلسطينيين، حيث إن السلطة الفلسطينية في هذه الحالة هي أشبه بنوع من نظام البانتوستانات الذي ساد في جنوب أفريقيا. (هس٢٠١٣ )

وقبل هؤلاء جميعا جزم الكاتب الإسرائيلي إيلي أمينوف، في نطاق مناقشته سؤال «هل إسرائيل دولة فاشية أم نظام أبارتهايد؟»، أنها دولة أبارتهايد، لكنه شدّد على أنها كذلك في كل فلسطين التاريخية وليس في مناطق الضفة الغربية فقط.

وأكد أمينوف أن المنظومة القانونية الإسرائيلية تفصل بين اليهودي وغير اليهودي، ومثّل على ذلك من خلال قانون الحاضر الغائب (١٩٥٠)، وقانون أملاك الغائبين (١٩٥٠)، وقوانين المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية مثل قانون مكانة الهستدروت الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل (١٩٥٤)، وقانون أساس أراضي إسرائيل (١٩٦٠)، وغيرها من القوانين التي تقوم على أساس الفصل بين اليهود والعرب في إسرائيل. ويعتقد الكاتب أن انعكاس نظام الأبارتهايد في إسرائيل على المواطنين الفلسطينيين أصعب من الانعكاسات التي كانت في جنوب أفريقيا، ويشير تحديدا إلى أن ٨٧٪ من أراضي جنوب أفريقيا كانت مُعدة للبيض، في حين أن ٩٣٪ من أراضي الدولة في حالة إسرائيل مخصصة للشعب اليهودي، كما أن هناك مئات البلدات والكيبوتسات اليهودية التي يمنع سكن العرب فيها من خلال لجان القبول، التي أعطاها القانون مشروعية قانونية لمنع دخول العرب تحت مسميات مختلفة. (أمينوف ٢٠١٠)

في المقابل نفى أمينوف توصيف إسرائيل بأنها دولة فاشية، حيث يعتقد أن الفاشية تكون عندما لا يستطيع نظام برجوازي رأسمالي الحفاظ على السلطة من خلال برلمان ديمقراطي، بسبب صعود قوة العمال، وفي هذا السياق تدخل إلى الساحة السياسية قوى غير ديمقراطية معادية للعمال، وتهاجم طبقة العمال وتلغي كل إنجاز لها، وهذا يُمكّن القوى البرجوازية الرأسمالية من الحكم من جديد. في ضوء ذلك يجادل أمينوف أن طبقة العمال في إسرائيل لا تهدد هذا النظام، فهي ضعيفة، خاصة أن منظمات العمال لا تتحدى الطبقة السياسية البرجوازية في إسرائيل. وفي التحصيل الأخير يرى أمينوف أن النظام الأكثر قربا للنظام الإسرائيلي هو الأبارتهايد.

وبخصوص «جغرافية الأبارتهايد»، يؤكد الكاتب نفسه أن «الشوارع الالتفافية»، المخصصة لليهود فقط، منتشرة في فلسطين التاريخية وتشكل تعبيرًا سافرًا عن سياسة

الأبارتهايد المنتهجة في إسرائيل منذ قيامها. وفضلا عن كونها أداة للفصل الإثني، فإن هذه الشوارع تشكل أيضا أداة مهمة في مشروع نزع صفة التمدن عن المجتمع الفلسطيني، وهي عملية مستمرة منذ مطلع عام ١٩٤٨ . وتجسد هذه العملية في نظره جوهر النكبة الأكثر عمقًا.

إن أحد الأمثلة التي يقدمها أمينوف على هذه العملية هو شارع التفافي الناصرة في الجليل. فهذا الشارع، الذي كلف خزينة الدولة ٣٠ مليون شيكل، دشن في السنوات الأولى التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو، وجاء شقه استمرارا طبيعيا لمسعى السلطة الإسرائيلية إلى إقامة شبكة طرق التفافية في الضفة الغربية، وذلك كجزء من تغلغل النموذج الكولونيالي الذي تبلور في المناطق المحتلة بعد العام ١٩٦٧ إلى داخل «إسرائيل القديمة» في حدود العام ١٩٤٨ . وفي الواقع فقد حقق بناء هذا الطريق الغرض منه: توجيه ضربة قاسية إلى المدينة العربية الوحيدة في إسرائيل، إذ لم تعد حافلات الباص المتجهة إلى الجليل تمر في مدينة الناصرة. وقد شكل تقليص المواصلات العامة، الذي خطط له مسبقا، ذريعة لنقل المؤسسات الحكومية من الناصرة العربية إلى «نتسيرت عيليت» (الناصرة العليا). وتشمل قائمة (جزئية) للمؤسسات والدوائر الحكومية التي اقتلعت من مدينة الناصرة كلا من دائرة الطابو وتسجيل الأراضي، ودائرة أراضي إسرائيل، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم والثقافة، وجهاز القضاء، وسلطة التشغيل وغيرها. وكان معظم هذه الدوائر والوزارات قد أقيم في الناصرة منذ أن تحولت إلى مدينة محافظة في فلسطين العثمانية، ومن هنا فإن إزالتها من المدينة شكلت سلبا منظما لمعالم وسمات حضرية بارزة، وسط مواصلة وتعميق عملية نزع صفة التمدن التي بدأت في العام ١٩٤٨ .

وشارع «التفافي الناصرة» الجديد سيتصل حسب ما هو مخطط بشارع أبارتهايد آخر يربط بلدات ومستوطنات يهودية فقط، ومن ضمنها «مناطر» تقطنها أقل من مئة عائلة، وسوف يلتف الشارع ليسلب في طريقه موارد مواصلات من تجمعات السكان المكشوفة في قرى وبلدات عرابة وسخنين ودير حنا، والتي يربو العدد الإجمالي لقاطنيها عن ٦٠ ألف نسمة. ويعزز إضعاف روابط المواصلات بين المدينة وبين القرى العربية، بما في ذلك القرى الكبيرة التي توصف بأنها «مدن» بينما هي في الواقع مجرد قرى تعاني من تضخم، من خنق وتقويض،

ويرفع بدرجة كبيرة معدلات البطالة، وخاصة في صفوف النساء، ويعطي دفعة بالغة الأهمية للقوى التقليدية والبطريركية في هذه القرى ذاتها. وكل ذلك لم يكن مصادفة. فتقوية الحمائل في الوسط العربي من أجل توطيد وإحكام سيطرة السلطات على السكان العرب، هي سياسة إسرائيلية راسخة منذ السنوات الأولى لقيام الدولة، وقد طبقت تحت إدارة وإشراف وتشجيع جميع «الخبراء في الشؤون العربية»، الذين يتنقلون منذ عشرات السنين بين الأكاديميا وبين أجهزة الأمن والمخابرات. كما أدى حرف مسار المواصلات العامة عن الناصرة وتفريغها من مكوناتها العمرانية الحضرية، إلى نتائج خطيرة تمثلت في النكوص والتراجع الاجتماعي، لا سيما الجندري.

وعلى صلة بهذا يشير أستاذ الجغرافيا وتخطيط المدن الإسرائيلي أورن يفتحئيل، إلى أن هناك سيرورة لما يسميه «الأبارتهايد الزاحف»، مؤكدًا أن هناك أبارتهايد في الضفة وليس احتلالًا (يفتاحئيل ٢٠١٥). ويعتقد يفتحئيل أن الأبارتهايد الزاحف هو جزء من مشروع تهويد البلد، إلى جانب تعميق الفصل الحاد بين اليهود والفلسطينيين. ويكتب في هذا السياق: «البنية التحتية الأساسية للأبارتهايد الزاحف هي المشروع المستمر لتهويد البلد، إلى جانب الفصل الحادّ بين اليهود والفلسطينيين، ورأس الحربة هو سيرورة الكولونيالية في الضفة والتي تسمى خطأ (احتلالا)، حيث أن الاحتلال عسكري، مؤقت وخارجي، بينما سيرورة الكولونيالية هي بالأساس مدنية ثابتة وداخلية في المجتمع الإسرائيلي، استوطن خلالها حوالي ٦٠٠ ألف يهودي في الضفة، وأممت نصف أراضيها. صحيح أن الأبارتهايد كلمة صعبة لكن ليس هناك تعبير أفضل منها لوصف الواقع في الضفة الغربية من الناحية القضائية والجغرافية، والذي يزحف إلى مناطق أخرى في البلد». (يفتاحئيل ٢٠١٥)

ويشير يفتحئيل إلى أن التهويد (وهو على حد تعبيره يمثل نظام الأبارتهايد) يعمل داخل إسرائيل، وذلك في محاولات إسرائيل سلب أراضي البدو في النقب وتركيزهم في مدن خاصة، وفي توطين سكان من اليهود الأرثوذكس المتطرفين في مراكز المدن المختلطة، وفي إقامة مزارع فردية في النقب، وفي سيرورة تديين الجيش الإسرائيلي، وفي سيطرة المستوطنين على مؤسسات مركزية ومصادر المال.

وفي مقالة أخرى كتبها يفتحئيل وأشار فيها إلى نفس فكرته في المقالة السابقة، رد على نقاش حول الاحتلال في الضفة الغربية، والواقع السياسي الذي سيكون بعد نهاية الاحتلال، وأشار إلى أن فكرة الاحتلال أصلا لم تعد ذات صلة بتحليل الواقع في الضفة الغربية، وبحسب رأيه، فإن تحليل الواقع الجغرافي السياسي في الضفة يكشف أن الاحتلال لم يعد احتلالا كما كان في السابق. صحيح أنه لم يُهزم أو يُلغى، وإنما تطور إلى مرحلة أخرى، مؤداها سيطرة كولونيالية مدنية ترافقها سيرورة أبارتهايد زاحف على كل الحيز الذي تسيطر عليه إسرائيل بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

في هذا السياق، يقترح يفتحئيل على معارضي الاحتلال الانتقال من استعمال مصطلح احتلال إلى استخدام مصطلح أبارتهايد لوصف النظام الإسرائيلي، خاصة في الضفة الغربية، ولكن أيضا داخل الخط الأخضر. (يفتاحئيل ٢٠١٦)

ويشير الأكاديمي الإسرائيلي إلى أن الاحتلال هو وضع من السيطرة العسكرية المؤقتة، والتي تكون خارج سيادة الدولة، في حين أن الواقع في الضفة الغربية معاكس لذلك، فالسيطرة مدنية، ثابتة وداخلية.

وتتمثل هذه السيطرة المدنية، كما يبين يفتحئيل، في عدة مستويات، منها توطين مئات الآلاف من المستوطنين في الضفة الغربية، وأن غالبية مناطق الضفة تقع تحت سيطرة المجالس الإسرائيلية، عطفا على أن المستوطنين في الضفة يخضعون للقانون الإسرائيلي ويصوتون في انتخابات الكنيست، بالإضافة إلى أن أكثر من مليون دونم من الأراضي الفلسطينية، خاصة وعامة، سُجلت باسم أراضي دولة، وتشكل عقارًا تتاجر إسرائيل به، وتسيطر إسرائيل على معابر الخروج من الضفة والدخول إليها، وعلى الضرائب، السياحة، وحتى على تسجيل الولادات والوفيات في المناطق، وتفرض على غزة حصارًا، علاوة على ذلك فإن السلطة الفلسطينية وحتى «حماس» تكيفتا –برأيه– مع هذا الواقع، واقع «مدننة الاحتلال»، بكونهما إطاري سلطة تابعين للإطار الإسرائيلي العام.

وكان يفتحئيل اعتبر أن فكرة إجراء استفتاء عام حول مستقبل الضفة الغربية يصوت عليه إسرائيليون هو شكل من أشكال الأبارتهايد، لأن من له الحق في التصويت على الاستفتاء حول مستقبل المناطق هم الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال. (يفتحئيل، ٢٠٠٤)

تجدر الإشارة إلى أنه سبق ليفتحئيل أن قدّم في كتاب «الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين»، الصادر قبل عدة أعوام عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار (رام الله) بترجمة عربية (يفتحئيل، ٢٠١٢) تعريفا شاملًا للنظام الإثنوقراطي عمومًا، وشرّح تطبيقاته في إسرائيل على شتى الصُعُد، من خلال تعقبها بأناة وتمحيص دقيقين. ووصل في التحليل إلى المرحلة الحالية للجغرافيا السياسية لإسرائيل/ فلسطين، والتي أسماها مرحلة «الاندماج الظالم»، وخلالها يبدأ الاستعمار الصهيوني بالتراجع، فيما يطنطن القادة الإسرائيليون بدعمهم علنًا لإقامة دولة فلسطينية. وتترافق هذه المرحلة مع ممارسات اضطهادية تزداد عمقا على جانبي الخط الأخضر، ومع موجات من العنف المتصاعد، ومع تكثيف العنصريّة في الخطاب العام وفي السياسة.

ويحاجج بأن مزج هذه النزعات أفضى إلى عملية تهدف إلى بناء «الأبارتهايد الزاحف»، الذي تقوم إسرائيل من خلاله بمأسسة تدريجية لأنماط متعددة من «الفصل وعدم المساواة» في جميع الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، إذ يتم حصر الفلسطينيين في غيتوات مجزأة، فيما يبقى الفضاء اليهودي في الأرض- كامل البلد- منسابًا ومتمكنًا، ينحرف بالتدريج، ويعمل تدريجيا على إلغاء الفصل بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المهوّدة، لافتًا إلى أن الظهور التدريجي للاحتلال العدواني، والاستيطان الكولونيالي، والحكومة الإثنوقراطية، بالإضافة إلى الممارسات الديمقراطية الإثنية الانتقائية، والليبرالية الاقتصادية، والاستقطاب الاجتماعي، يجعل إسرائيل/ فلسطين تمثل باضطراد نظام أبارتهايد بامتياز.

ويتفق مع هذه المقاربة بكيفية ما أستاذ العلوم السياسية زئيف شطرنهيل، الذي اعتبر أخيرًا أن الاحتلال (في مناطق ١٩٦٧) هو أساس وأصل الحرب مع الفلسطينيين، وطالما لم يعترف المجتمع الإسرائيلي بحقوق متساوية للشعب الآخر المقيم في هذه البلاد، فستستمر الحرب وتغرق، أكثر فأكثر، في واقع كولونيالي وفي أبارتهايد مكشوف وصريح، أصبحا واقعين قائمين في المناطق، كما في أوهام هدّامة أيضا، مثل وهم «القدس الموحدة». (شطرنهيل، ٢٠١٥)

في المقابل يعتبر محلل الشؤون العربية في صحيفة «هآرتس» تسفي برئيل أن استعمال

مصطلح الأبارتهايد من أجل وصف الواقع في الضفة الغربية بدل استعمال كلمة احتلال، يدل على حالة إحباط من طرف معارضي الاحتلال، لأن كلمة أبارتهايد تعني أن معارضي الاحتلال يطالبون العالم بالتدخل من أجل إنهاء الأبارتهايد في الضفة الغربية. وعلى عكس يفتحئيل يعتقد برئيل أن استعمال كلمة أبارتهايد تخفي واقعا أصعب وهو الاحتلال. ويعتقد أن حل الدولة الواحدة الذي يعطي حقوقا متساوية للفلسطينيين من جهة، ووصف الواقع بأنه أبارتهايد من جهة أخرى، هما هروب من مواجهة الاحتلال، ويؤكد أن التراتبية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي نتاج الاحتلال المسؤول عن وجود هذه التراتبية، وليس نتيجة تطوره لنظام أبارتهايد. (برئيل ٢٠١٤)

وتؤكد الكاتبة كارولينا ليندسمان أن الأبارتهايد الإسرائيلي يتمثّل بالأساس في وجود فصل بين منظومتين قانونيتين واحدة لليهود وأخرى للفلسطينيين، ولكنهما تؤسسان أيضا لـ «أبارتهايد عاطفي»، وهو المصطلح الذي استعملته الكاتبة لتحليل التفسيرات التي يعطيها القضاة في إسرائيل وخاصة المحكمة العليا، للالتماسات المقدمة ضد هدم بيوت فلسطينيين قاموا بعمليات فدائية ضد إسرائيل، في مقابل عدم هدم بيوت ليهود قتلوا فلسطينيين، وتؤكد أن الأبارتهايد القانوني يحتاج الى أبارتهايد عاطفي يعتبر أن حياة الفلسطيني أرخص من حياة اليهودي، وأن الشكل الفلسطيني لا يساوي الشكل اليهودي. (ليندسمان ٢٠١٦)

## رؤية نتنياهو ومواقف الرأي العام الإسرائيلي

منذ أن طرح رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو «رؤيته» لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، عبر «خطاب بار- إيلان الأول» (٢٠٠٩)، يتم التأكيد في مناسبات كثيرة على أن «الدولة الفلسطينية» التي أعلن تأييده لإقامتها لا تعدو كونها أكثر من مجرّد بانتوستان، بما يحيل إلى نظام الأبارتهايد.

وكان من أوائل من التجأ إلى هذا التوصيف أستاذ العلوم السياسية شلومو أفنيري (الذي أشغل في السابق منصب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية). فتحت عنوان «الطريق

إلى بانتوستان» كتب أفنيري تعقيبًا على خطاب بار- إيلان الأول:

«رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو جدير بالثناء عما قاله وإن يكن من دون حماسة، بأن إسرائيل ستوافق على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح. هذه الكلمات تبدو معقولة إلى أن نتوغل في التفاصيل. إن للتفاصيل مغزاها بعيد المدى: الدولة منزوعة السلاح من دون جيش ومن دون حقوق بعقد معاهدات مع دول أخرى ومن دون سيطرة على المعابر الحدودية والمجال الجوي. وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت الذي أصبحت دولته الآن الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي سأل عن حق: «ما الذي يتبقى من السيادة الفلسطينية مع كل هذه القيود؟»، هذا بالفعل أشبه ببانتوستان. لا غرابة في أن الفلسطينيين رفضوا مواقف نتنياهو فورًا. مواقفهم كانت وما زالت متصلبة: إعادة تقسيم القدس وإزالة كل المستوطنات والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ والاعتراف بحق العودة. لن توافق أي حكومة إسرائيلية على هذه المطالب. لكن السؤال ليس فقط ما هو مقبول على الفلسطينيين، وإنما أيضًا إلى أي مدى تبلغ جدية التصريحات الإسرائيلية. (أفنيري ٢٠٠٩).

بعد أكثر من ثلاثة أعوام على هذا الخطاب ومدلولاته، نشرت صحيفة «هآرتس» (٢٣/ ١٠/ ٢٠١٢) نتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي تم إجراؤه عشية عيد رأس السنة اليهودية، بطلب من «صندوق يسرائيلا غولدبلوم»، وبمبادرة «الصندوق الجديد لإسرائيل». ووضعت مجموعة من الأكاديميين ونشطاء السلام وحقوق الإنسان الإسرائيليين أسئلة الاستطلاع. وتبين من الإجابات أن أغلبية اليهود تؤيد بشكل علني وصريح التمييز العنصري ضد مواطني إسرائيل العرب.

وقال ٥٨٪ من المستطلعين إن نظام الأبارتهايد قائم في إسرائيل حتى قبل احتلال الضفة الغربية، وأيد ٣٨٪ أن تضم إسرائيل إليها المناطق التي توجد فيها مستوطنات في الضفة، بينما عارض ذلك ٤٨٪. وأيد ثلث المشاركين في الاستطلاع سن قانون يمنع المواطنين العرب في إسرائيل من المشاركة في الانتخابات العامة، ورفض ٦٨٪ منح الفلسطينيين في الضفة الغربية حق التصويت في الانتخابات العامة في حال ضم الضفة إلى إسرائيل.

كذلك أيد ٧٤٪ منع الفلسطينيين من السير في الشوارع التي يسير فيها اليهود في الضفة الغربية، حيث قال ٢٤٪ إن هذا «وضع جيد» فيما قال ٥٠٪ إن هذا الفصل في الشوارع «ضروري».

ووافق ٤٧٪ على القيام بعملية ترانسفير، أي ترحيل، لقسم من العرب في إسرائيل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، بينما أيد ٣٥٪ نقل قسم من البلدات العربية إلى السلطة الفلسطينية في مقابل ضم قسم من المستوطنات إلى إسرائيل.

وتبين من الاستطلاع أن مواقف الحريديم، أي اليهود المتزمتين دينيا، وليس مواقف من يعرفون أنفسهم كمتدينين أو محافظين من الناحية الدينية، هي الأكثر تطرفا في كل ما يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين، إذ قال ٨٤٪ من الحريديم إنهم يعارضون منح حق التصويت للفلسطينيين، وأيد ٨٣٪ الفصل في الشوارع بين اليهود والعرب، كما وافق ٧١٪ منهم على الترانسفير.

ووقف ٧٠٪ من الحريديم مع منع مشاركة مواطني إسرائيل العرب في الانتخابات، وأيد ٩٥٪ منهم تفضيل اليهود على العرب في قبول العمل. وقال ٥٩٪ من اليهود بشكل عام إنه يجب تفضيل اليهود على العرب بخصوص القبول في الوظائف الحكومية.

ويظهر من الاستطلاع أن اليهود العلمانيين أقل عنصرية من الحريديم والمتدينين. وقال ٦٨٪ من العلمانيين إنهم لا يكترثون إذا كان عربي يسكن في البناية التي يسكنون فيها. كذلك قال ٧٣٪ منهم إنهم لا يعارضون وجود عرب في المدارس التي يتعلم فيها أولادهم. وأعرب ٥٠٪ عن اعتقادهم بأنه ليس مناسبا أن يكون هناك تمييز ضد قبول العرب في الوظائف.

وعقب الكاتب الصحافي في «هآرتس»، غدعون ليفي (٢٠١٢)، على الاستطلاع قائلا إنه «يكشف صورة المجتمع اليهودي. والصورة التي تظهر في الاستطلاع مريضة، بل مريضة جدا. والآن هؤلاء ليسوا منتقدي إسرائيل من داخلها وخارجها، وإنما هم الإسرائيليون أنفسهم الذين يعرفون أنفسهم، وفي هذا الاستطلاع هم يعرفون أنفسهم كقوميين وعنصريين دون خجل ودون أقنعة، وحتى دون شعور بالذنب. ويقول الإسرائيليون: نحن عنصريون ونحن أبارتهايد وحتى أننا نريد أبارتهايد. وإسرائيل هي ما تفكرون به فعلا».

وأضاف ليفي أنه «كانت هناك استطلاعات كهذه في الماضي، لكن يبدو أن الإسرائيليين لم يظهروا راضين إلى هذه الدرجة من أنفسهم، حتى عندما يعترفون بعنصريتهم أيضا. فغالبيتهم تعتقد أن الحياة في إسرائيل جيدة ومعظمهم يعتقد أنها عنصرية. ويقول معظم الإسرائيليين إن الحياة في إسرائيل جيدة، وذلك ليس على الرغم من عنصريتها وإنما لكونها كذلك. ولو

تم نشر استطلاع كهذا حول التعامل مع اليهود في دولة أوروبية، لكانت إسرائيل ستهز العالم. لكن هذا مسموح لنا». وأشار ليفي إلى شعار «دولة يهودية وديمقراطية»، وشدد على أنه ليس حقيقيا، إذ إن إسرائيل هي «يهودية أكثر وديمقراطية أقل. ومنذ الآن عليكم أن تقولوا: دولة يهودية، يهودية فقط، لليهود فقط. والديمقراطية، أجل ولم لا، لكن لليهود فقط. لأن هذا ما تريده الأغلبية». (ليفي ٢٠١٢)

وكرّر نتنياهو في الأعوام الأخيرة عرض رؤيته السياسية في الوقت الراهن. وكانت إحدى هذه المرات أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست في تشرين الأول ٢٠١٥، حيث قال إنه لا يريد دولة ثنائية القومية، لكن «يجب على إسرائيل السيطرة على كامل الأرض في المستقبل المنظور». كما أوضح أنه مستعد لتقسيم البلد، غير أن «الجانب الآخر غير مستعد لذلك»، وأن الشرق الأوسط واقع تحت تأثير تيارات الدين الإسلامي التي تعرقل إمكانية السلام.

حول هذه الرؤية أنشأت صحيفة «هآرتس» افتتاحية أكدت فيها أن أنسب اسم ينطبق عليها هو الأبارتهايد. وجاء في هذه الافتتاحية (هآرتس ٢٠١٢):

في الظاهر لا يعتبر الموقف الذي أعرب عنه نتنياهو متطرفًا. وهو مقبول من جانب أغلبية الجمهور اليهودي في إسرائيل، بالاستناد إلى العديد من استطلاعات الرأي التي أجريت في الأعوام الـ١٥ الأخيرة منذ قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠. وتؤيد الأكثرية فكرة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، لكنها في الوقت نفسه تعتقد أن هذه الفكرة غير عملية بسبب «عدم وجود شريك» لدى الطرف الثاني. وهذه الأكثرية ومن ضمنها نتنياهو، تعارض فكرة دولة ثنائية القومية فيها مساواة في الحقوق بين جميع المواطنين يهودًا وفلسطينيين. وتابعت الافتتاحية:

تمسك نتنياهو بهذا الخط طوال فترة حكمه، أي موافقة لفظية على تقسيم الأرض تميزه عن اليمين المتطرّف وعن قادة المستوطنين، وسياسة عملية تعرقل تحقيق هذا التقسيم. لقد رفض نتنياهو على الدوام التحاور مع الفلسطينيين بشأن الحدود المستقبلية، وطلب منهم «الاعتراف بالدولة اليهودية»، وعمل على توسيع المستوطنات في شتى أنحاء الضفة الغربية، ووصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه محرض وخصم.

في الحياة الحقيقية وخارج خطاباته، نتنياهو مستعد لإجراء محادثات عقيمة مع الفلسطينيين، أو مستعد لـ«خطوات لتقليص الاحتكاك» من دون التخلّي عن السيطرة على الأرض.

واعترف نتنياهو في كلامه أمام لجنة الخارجية والأمن بسيطرة إسرائيل المطلقة على المناطق المحتلة، ونزَع القناع المزدوج عن «عقيدة الاحتلال المؤقت»، التي تعرضها الدولة منذ عشرات السنين أمام محكمة العدل العليا، وعن زعم الادعاء بأن السلطة الفلسطينية تتمتع باستقلال ذاتي وتدير شؤون مواطنيها، بحسب الدعاية الإسرائيلية.

وأكدت الصحيفة أنه من معارضة نتنياهو للدولة ثنائية القومية ينجم استنتاج واضح: ما دامت «سيطرة إسرائيل على الأرض» مستمرة، فإن ملايين الفلسطينيين في المناطق المحتلة سيبقون في وضع أدنى ولن يحصلوا على حقوق المواطنة التي يتمتع بها جيرانهم اليهود في المستوطنات.

وختمت الافتتاحية: «النظام الذي وصفه رئيس الحكومة في رؤيته للأمور، له اسم واحد هو: الأبارتهايد. ليس هناك تفسير آخر لوجود نوعين من السكان يعيشون على الأرض عينها، أحدهما له حقوق سياسية والآخر يرضخ لاحتلال دائم. ولن ينجح أي تبرير أمني أو تحذير من تأثير الإسلام في طمس مغزى هذه الرؤيا. إن كلام نتنياهو يجب أن يصدم جميع الذين يحرصون على مصداقية إسرائيل ومستقبلها، ويجب أن يوحّدهم ضمن جبهة إنقاذ وطني تعمل على استبدال السلطة الحالية». (هآرتس ٢٠١٢).

## مقاربات الدحض

تعتقد عنات فايتسمان أن النظام الذي تمارسه إسرائيل في فلسطين التاريخية، أي داخل الخط الأخضر وفي مناطق الضفة الغربية، ليس أبارتهايد بل سياسة فصل، وعلى الرغم من أن الأبارتهايد يعني الفصل على أساس عنصري، فإنها تفرق بين الأبارتهايد وهو المصطلح القادم من حالة جنوب أفريقيا، وبين الفصل الذي تمارسه إسرائيل («هفردا»)، وهي تعتقد أن إسرائيل لا تمارس الفصل على أساس عنصري بل تحاول تفتيت الشعب الفلسطيني

وفصله بعضه عن بعض من حيث الحقوق والنظم التي تحكم المجموعات المفصولة. لذلك فإن الفصل في إسرائيل برأيها ليس على أساس العرق، وإنما على أساس الطموحات الوطنية وعلى أساس اجتماعي وسياسي. فهناك فصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وفصل بين اليهود والفلسطينيين، وفصل فيزيائي من خلال الحواجز والجدران، وفصل قضائي بين المجموعات المختلفة. (فايتسمان ٢٠١٠).

في المقابل يحاول الكثير من الكتاب في إسرائيل دحض الادعاء أن إسرائيل هي دولة أبارتهايد. ففي مقال نشره عمانوئيل نافون، أستاذ العلوم السياسية في الكلية الحريدية في القدس وجامعة تل أبيب، يشير إلى أنه لا يوجد في إسرائيل قانون فصل بين الأعراق، وليس هناك منع لعلاقات جنسية بين العرب واليهود، فالعرب يذهبون إلى الجامعات والسينما إلى جانب اليهود، ويمضون الأوقات على شواطئ البحر بدون فصل ويركبون نفس الحافلات العامة. وقد استحضر نافون هذه الأمثلة تحديدا، لأنها كانت مجالات فيها فصل واضح بين البيض والسود في جنوب أفريقيا. ويعتقد نافون أن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في «قضية قعدان» في آذار ٢٠٠٠، أنهى من الناحية القانونية المنع الذي مارسته الدولة ضد سكن العرب وتملكهم في أي مكان في الدولة. كما أن العرب في إسرائيل يعتبرون مواطنين إسرائيليين ولديهم مواطنة إسرائيلية ويصوتون للكنيست، ولهم تمثيل عربي فيها، وبناء على كل ذلك يعتقد أن إسرائيل أبعد ما تكون عن تعريفها بأنها دولة تمييز عنصري أو أن نظامها هو نظام أبارتهايد. (نافون ٢٠١٣).

ثم ينتقل نافون إلى تحليل فكرة وجود أبارتهايد في الضفة الغربية، ويدعي أنه حتى في الضفة الغربية ومع أن الفلسطينيين لا يملكون المواطنة الإسرائيلية، لا يمكن الادعاء أن إسرائيل تمارس نظام الأبارتهايد هناك، ويبني ادعاءه على أساس أنه منذ العام ١٩٩٥ فإن سكان الضفة الغربية من الفلسطينيين يعيشون تحت سيادة معينة فلسطينية، تتمثل في السلطة الوطنية، وقد وفرت السلطة الفلسطينية جهازا قضائيا، مكاتب تمثيل فلسطينية في كل العالم، حكومة، وحتى مواطنة فلسطينية، ولذلك فإن الواقع في الضفة الغربية ليس أبارتهايد. ويشير إلى أنه على الرغم من أن إسرائيل تسيطر على معابر الضفة الغربية وتضع الحواجز داخلها، فإن هناك مسافة كبيرة بين هذه السيطرة والحواجز، وهي لدواع أمنية، وبين الادعاء بأن ذلك جزء من نظام أبارتهايد.

أما ألين بيكر، وهو محام، ومدير «معهد الدبلوماسية الجماهيرية» في «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة» (ICA)، وأشغل في السابق منصب المستشار القانوني ونائب المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، كما أشغل منصب سفير إسرائيل في كندا، ومثّل إسرائيل في مؤتمرات دولية وفي مفاوضات مختلفة في مجالات القانون الدولي، فيؤكد أن مقولة «إسرائيل دولة عنصرية تنتهك حقوق الإنسان وتدعو إلى الأبارتهايد»، واحدة من عشرة افتراضات خاطئة وكاذبة بشأن إسرائيل. (بيكر ٢٠١٦)

ومما كتبه بيكر: يُطرح هذا الاتهام، بصورة مستمرة ومثابرة، من قبل قادة فلسطينيين ومحرّضين يساريين في مختلف أنحاء العالم. وكان قد طرحه في الأصل ياسر عرفات، في مؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية، وهو المؤتمر الشائن الذي عقد في مدينة ديربن في جنوب أفريقيا في العام ٢٠٠١. حتى أن مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي التأم ضمن أعمال مؤتمر ديربن ذاته، قد تبنى هذا الاتهام. وهو اتهام ينبع، بين أشياء أخرى، من عدم فهم الطابع العنصري لظاهرة الأبارتهايد (الفصل العنصري) وعدم فهم أعمق لطابع دولة إسرائيل كمجتمع ديمقراطي، منفتح وتعددي.

يرفض كل من يتمتع بمعرفة وتجربة كافيتين لنظام الأبارتهايد، بمن في ذلك مواطنو جنوب أفريقيا، مساواة إسرائيل بنظام الأبارتهايد رفضا تاما ومطلقا. من الواضح أن الغاية من هذه الدعاية التحريضية الكاذبة، فضلا عن رفض وجود دولة إسرائيل، هي مخادعة المجتمع الدولي وتشجيعه على فرض منظومة من العقوبات والإجراءات الدولية بحق دولة إسرائيل، بالاستناد إلى ما فرض من عقوبات وإجراءات ضد نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. إسرائيل هي مجتمع متعدد الأعراق ومتنوع المشارب. والسكان العرب يشاركون بصورة فعالة في جميع العمليات والنشاطات السياسية، على قدم المساواة. إنهم ينتخبون أعضاء الكنيست الذين يمثلونهم، والقضاة الذين يجلسون على كرسي القضاء في جميع المحاكم من جميع الدرجات، بما في ذلك المحكمة العليا الإسرائيلية. وثمة عرب إسرائيليون رؤساء لأقسام مختلفة في جميع المستشفيات، أعضاء في السلك الأكاديمي الرفيع في جميع الجامعات، إضافة إلى ضباط كبار في الشرطة وفي الجيش. لكل طائفة دينية في إسرائيل محاكم دينية خاصة

تطبق فيها قوانين الشريعة الإسلامية، القانون الكنسي المسيحي والقانون الديني اليهودي. خلافًا لما هي عليه الحال في الدول العربية ودول أخرى أعلنت عن ديانة واحدة باعتبارها ديانة الدولة، الحصرية والوحيدة، أو في الدول الغربية التي تتبنى وتعلن الديانة المسيحية باعتبارها الديانة المركزية؛ وخلافا لدول إسلامية مثل إيران والسعودية، حيث فيها مناطق كاملة، مدن وشوارع مخصصة للمسلمين ومقصورة عليهم فقط، وفيها تمييز رسمي ضد النساء، وتعتبر المثليين جنسيا مجرمين ـ خلافا لهذا كله، يعتبر القانون الإسرائيلي الإسلام، اليهودية والمسيحية ديانات رسمية ويدافع عن حرياتها، بصورة دستورية.

ولا يأتي الداحضون من معسكر اليمين أو من معسكر الوسط فقط، إنما أيضًا من معسكر «اليسار». ففي مقال كتبه أستاذ الحقوق أمنون روبنشتاين، في أعقاب قرار الفصل بين الفلسطينيين والمستوطنين في الحافلات العامة في الضفة الغربية، رفض تسمية حالة الفصل هذه بأنها أبارتهايد.

ويعتبر مقال روبنشتاين مهما كونه يصنف نفسه سياسيا كيسار، وكان عضو كنيست ووزيرا عن حركة ميرتس، وينظّر بأن إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية.

يقول روبنشتاين إن اتهام إسرائيل بأنها تمارس نظام أبارتهايد هو كذب، ويعتقد أن إسرائيل لا تمارس نظام أبارتهايد لأن الأخير يعتمد على الفصل على أساس لون البشرة المتقاطعة مع العرق، وليس هذا هو الوضع في الضفة الغربية. (روبنشتاين ٢٠١٤) ويقدم روبنشتاين دليلا على ذلك في كون اليهودي الإثيوبي يستطيع أن يسافر في الحافلات مع اليهود البيض، ويشدّد على أن الفصل على أساس العرق مكروه عند اليهود وغير مقبول في الدول الديمقراطية ويعارض مبادئ حقوق الإنسان. على أي حال يستعمل روبنشتاين في دحضه للادعاء أن إسرائيل دولة أبارتهايد، الفصل على أساس العرق ولون البشرة حصرا، لكنه يتجاهل أن التحليل يجب أن يكون في الإطار النظري والمؤسساتي الذي استعمله نظام الأبارتهايد أكثر من الخلفية التي وقفت وراء تأسيسه، وهو يفعل ذلك بشكل دعائي واضح.

في نفس السياق تعتقد الكاتبة والباحثة الإسرائيلية لانا أفايف أن إسرائيل لا تمارس الأبارتهايد في الضفة الغربية، فهي دولة قانون، وسكان الضفة الغربية يجتازون كل يوم

حدود إسرائيل من أجل العمل فيها ويتحركون في داخلها بحرية كاملة. وهي ترى أن استعمال كلمة أبارتهايد يهدف إلى عزل إسرائيل على المستوى الدولي ولا يمت إلى الواقع بصلة. (أفايف، ٢٠١٣).

وينطوي تراكم المقاربات الداحضة لوجهات النظر التي تتهم إسرائيل بإقامة نظام أبارتهايد في صحيفة «يسرائيل هيوم» بالتحديد، على دلالة أخرى تتعلق بممارسات هذا النظام في جنوب أفريقيا قبل أن يسقط.

وهذا ما يشير إليه الكاتب الصحافي في «هآرتس» روغيل ألفر (ألفر ٢٠١٧)، مستهلًا ذلك بالقول إن بنيامين نتنياهو يحتاج إلى صحيفة «يسرائيل هيوم» من أجل الدفاع عن حكمه والحفاظ على دولة الأبارتهايد التي يقيمها. فـ«يسرائيل هيوم» تساعده في غسل دماغ ملايين الإسرائيليين المقتنعين بأن عليهم تأييده وتأييد سياسته الاستيطانية والعنصرية. إنهم يتعلمون يوميا من «يسرائيل هيوم» بأنه اذا سقط نتنياهو وإذا قامت دولة فلسطينية فهي ستقوم بإسقاط الصواريخ على رؤوسهم وتقتلهم. و«يسرائيل هيوم» تعلمهم أن يكونوا يهودا قوميين متطرفين وعنصريين ضد العرب. نتنياهو لم يقم باختراع الأبارتهايد. ولم يخترع أيضا استخدام الصحيفة من أجل صناعة الرأي العام. ولم يخترع أيضا التورط في فضيحة المال والسلطة والصحيفة. كل ذلك تم قبله. ففي منتصف سبعينيات القرن الفائت قرر رئيس حكومة جنوب أفريقيا بي. جي فورستر، أن الدفاع عن دولة الفصل العنصري يتطلب القضاء على «راند ديلي ميل»، وهي صحيفة باللغة الإنكليزية قادت الصراع ضد الأبارتهايد. وهنا دخل إلى الصورة لويس لويت، وهو شلدون إدلسون (مموّل «يسرائيل هيوم») في تلك القصة. وكان لويت رب مال محليا محافظا وعنصريا. ووافق فورستر على منح لويت أموال الجمهور سرا من أجل شراء «راند» وإسكاتها إلى الأبد. كانت «راند» في حينه تمر بأزمة مالية. ومقاومة الأبارتهايد لم تكن تحظى بالشعبية قبل أربعين عامًا، لكن لم تُبع للويت. وبكلمات إسرائيلية حالية، هي اللحظة التي يئس فيها نتنياهو من محاولة السيطرة على «يديعوت أحرونوت» وقرر إقامة صحيفة خاصة به. وهذا بالضبط ما قرره فورستر عندما وجد نفسه على نفس المفترق وأمام نفس المفارقات. عندها أمر فورستر بإقامة صحيفة، وتمت إقامتها. كان اسمها «المواطن» وصدرت باللغة

الإنكليزية لأنها كانت تهدف إلى غسل دماغ البيض الذين يتحدثون الإنكليزية، ومن يقرأون الإنكليزية في أرجاء العالم. كان الناشر هو لويت، وقد حصل على الأموال من الحكومة سرا. لكن صحيفة «المواطن» خسرت. وعندما تم الكشف عن أنها مولت من أموال الجمهور، تم فرض الاستقالة على فورستر. فالأفارقة العنصريون لم يتمكنوا من تحمل رئيس حكومة أقام صحيفة بشكل سري، هدفها التهليل له ولسياسة حكومته، وزعمت أنها صحيفة شرعية. أما بالنسبة للعنصريين في إسرائيل فهذا لا يزعجهم بتاتًا.

## خاتمة

حاول هذا المقال عرض وتحليل السجال الإسرائيلي حول مقاربة النظام السياسي الإسرائيلي على جانبي الخط الأخضر من خلال منظومة الأبارتهايد. وقد جرى تصنيف السجال الإسرائيلي إلى ثلاثة أقسام أو مواقف:

الأول، يرى تطابقًا كاملًا بين منظومة الأبارتهايد وبين النظام السياسي الإسرائيلي. ويجب الانتباه إلى أن هذا القسم يعتمد على المنظومة النظرية وليس على النظام السياسي الذي ساد في جنوب أفريقيا، فهو لا يحاول مطابقة نظام جنوب أفريقيا مع النظام السياسي الإسرائيلي بل استنباط الإطار النظري والقانوني لنظام الأبارتهايد، ومقارنته مع النظام الإسرائيلي.

الثاني، الموقف الذي يدحض المواءمة بين النظام السياسي الإسرائيلي وبين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ونستعمل هنا كلمة «نظام» (regime) وليس منظومة (system)، فهؤلاء يدحضون كون إسرائيل نظام أبارتهايد من خلال مقارنتها مع نظام جنوب أفريقيا وممارساته الكبيرة أو الصلبة، وليس من خلال الإطار النظري والأرضية المفاهيمية التي اعتمد عليها نظام الفصل العنصري هذا.

الثالث، يعتقد أن النظام الإسرائيلي هو نظام أبارتهايد ولكنه يفترق عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في بعض مركباته وفي جزء من بنيته السياسية والقانونية، فهو ليس مثل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وإن حمل بعض مركباته، ولكنه جدّد أو طوّر أدوات فصل عنصري جديدة لم تكن موجودة في حالة جنوب أفريقيا.

# المراجع:

## بالعربية والعبرية


- هآرتس، ٢٠١٦. "مدماك جديد بجدار الابارتهايد" افتتاحية هآرتس، **هآرتس**، ٧/ ١٢/ ٢٠١٦، انظر الرابط https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.3145012 (آخر دخول ١/ ١/ ٢٠١٨)
- روبنشتاين، أمنون، ٢٠١٤. نعم "أبارتهايد، لا أبارتهايد"، **يسرائيل هيوم**، ٧/ ١١/ ٢٠١٤، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/opinion/231657 (آخر دخول ٢/ ١/ ٢٠١٨)
- بيكر، ألين، ٢٠١٦. عشرة "افتراضات خاطئة وكاذبة بشأن إسرائيل"، ١٨/ ٨/ ٢٠١٦، موقع «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة http://jcpa.org.il
- غروس، إيال، ٢٠١٥. "أبارتهايد كبير وأبارتهايد صغير"، **هآرتس**، ٢٦/ ٥/ ٢٠١٥، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2644161
- يفتاحئيل ، أورن، ٢٠١٢. "الإثنوقراطية: سياسات الأرض والهوية في إسرائيل/ فلسطين رام الله"، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار رام الله)
- -----. ٢٠١٥. في الضفة يوجد أبارتهايد وليس احتلالا، **هآرتس**، ١٧/ ٣/ ٢٠١٥، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2592162 (آخر دخول ١/ ٢/ ٢٠١٨)
- ----- ٢٠١٦. لنسم الأبارتهايد باسمه، هآرتس، ٨/ ٢/ ٢٠١٦، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2845751
- ----- ٢٠٠٤ "ديمقراطية لاحتياجات الأبارتهايد"؟، **معاريف**، ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٤.
- أمينوف، إيلي، ٢٠١٠. "إسرائيل: فاشية أم أبارتهايد"؟، **موقع الضفة الشرقية** (بالعبرية)، ١٠/ ٨/ ٢٠١٠، أنظر الرابط: www.hagada.org.il\2016\08\10 (آخر دخول ٢/ ٢/ ٢٠١٨)
- شطرنهيل، زئيف، ٢٠١٥. "الاحتلال انتهى في ١٩٤٨"، **هآرتس**، ٢٤/ ٩/ ٢٠١٥، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2737518 (آخر دخول ١/ ٢/ ٢٠١٨)
- برئيل، تسفي، ٢٠١٤. "جميل- أبارتهايد"، **هآرتس**، ٧/٥/٢٠١٤، أنظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2314112(آخر دخول ١٦/ ١/ ٢٠١٨)
- هس، عميرة، ٢٠١٣. "عندما يقولون أبارتهايد إسرائيلي- ماذا يقصدون"؟، **هآرتس**، ٨/ ٢/ ٢٠١٣، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/shabahit/.premium-1.2184422 (آخر دخول ١/ ١/ ٢٠١٧)

- نافون، عمانوئيل، ٢٠١٣. "هل إسرائيل هي دولة أبارتهايد"؟، موقع ميدا- **تقارير، تحقيقات وتحليل**، ٣٠/ ٥/ ٢٠١٣، أنظر الرابط: www.mida.org.il/2013/05/30 (آخر دخول ٢/ ٢/ ٢٠١٨)
- فايتسمان، عينات، ٢٠١٠. "ليس أبارتهايد"، وإنما فصل، **موقع** *nrg*، ٢/ ٢/ ٢٠١٠، أنظر الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/048/466.html (آخر دخول ٦/ ١/ ٢٠١٨)
- أفينيري، شلومو، ٢٠٠٩. ا"لطريق إلى بانتوستان"، **هآرتس**، ٦/ ٧/ ٢٠٠٩
- ليفي، غدعون، ٢٠١٢. "أبارتهايد، ولكن ماذا"؟، **هآرتس**، ١١/ ١١/ ٢٠١٢، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/1.1861211(آخر دخول ٦/ ١/ ٢٠١٧)
- ----، «أغلبية الجمهور الإسرائيلي تدعم الابارتهايد اذا ضمت إسرائيل المناطق»، هآرتس، انظر الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/education/1.1848141(آخر دخول ٦/ ١/ ٢٠١٨)
- مركز تراث الاستخبارات، حول أسبوع الأبارتهايد الإسرائيلي، ٢٠١١، أنظر الرابط للتقرير: http://www.terrorism-info.org.il/data/pdf/PDF_11_028_1.pdf (آخر دخول ٥/ ١/ ٢٠٨)
- معهد ريئوت ،٢٠١٠. "حركة المقاطعة تسعى الى نزع شرعية إسرائيل"، **مجلة مرؤوت، العدد**، ١٦.
- كارولينا، ليندسمان، ٢٠١٦. "أبارتهايد عاطفي"، هآرتس، ٢٥/ ٢/ ٢٠١٦، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2862414 (آخر دخول ٢/ ٢/ ٢٠١٨)
- أفايف، لانا، ٢٠١٣."نحو إخراج كلمة أبارتهايد من القاموس"، **يسرائيل هيوم**، ٩/ ٦/ ٢٠١٣، أنظر الرابط: http://www.israelhayom.co.il/opinion/92747(آخر دخول ٣/ ١/ ٢٠١٧)
- ألفر، روغيل، ٢٠١٧ . "نتنياهو قد يسقط، لكن الأبارتهايد باق"، **هآرتس**، ١٧/ ١/ ٢٠١٧، أنظر الرابط: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3233607
(آخر دخول ١٦/ ١/ ٢٠١٨)

## بالإنجليزية:

- Pappe, I. (ed.),215. Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid, London: Zed Books, 4/2003.
- Davis, Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within, London: Zed Books, 4/1987.
- Davis, Israel: an Apartheid State, London: Zed Books.

إسرائيل والأبارتهايد دراسات مقــارنة إعداد و تحرير: هنيدة غانم، عازر دكور

تهدف المقاربة التي يحتويها هذا الكتاب، وتضم مجموعة من الدراسات والمقالات التحليلية، إلى كشف أوجه التشابه والاختلاف ما بين منظومة الحكم الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد الذي ساد في جنوب افريقيا، ويسعى إلى الاستفادة من الإضاءات النظرية في حقل دراسات الاستعمار الاستيطاني لفهم أدوات السيطرة وسياسات القوة التي تستخدمها مجموعة عرقية/اثنية/ قومية من أجل اخضاع مجموعات أخرى غصبا، وتكشف المقاربات عن منظومة خطابية مركبة تعمل على شرعنة السيطرة والقمع والإخضاع الهرمي للسكان وإنتاجها كحالة طبيعية مستدمجة بالحس العام الجمعي للمحتل، مثلما تم تحويل مطلب إسرائيل دولة يهودية إلى مطلب عليه إجماع في إسرائيل يتم شرعنته بخطاب حقوقي يشارك في إنتاجه كبار المفكرين والمثقفين إلى جانب أجهزة إنتاج الأيديولوجيا في الدولة الإسرائيلية.

ورغم وجود كثير من نقاط الشبه، إلا أن المثير هو بالذات انضفار الشبه في أدوات جديدة تعيد تشكيل السيطرة والفصل كنموذج أكثر تعقيدا يتعدى المفهوم الكلاسيكي الجنوب أفريقي للفصل العنصري، ويستدمج فيه أدوات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري معا، لينتج منظومة سيطرة خلاسية تجمع بين عدة مركبات لأنظمة قمعية وتضفرها في تكنولوجيا حديثة للإخضاع.

ISBN 978-9950-03-009-1

9 789950 030091

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب.1959
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: Tel:+970 2 2966201 فاكس: Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية: http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org